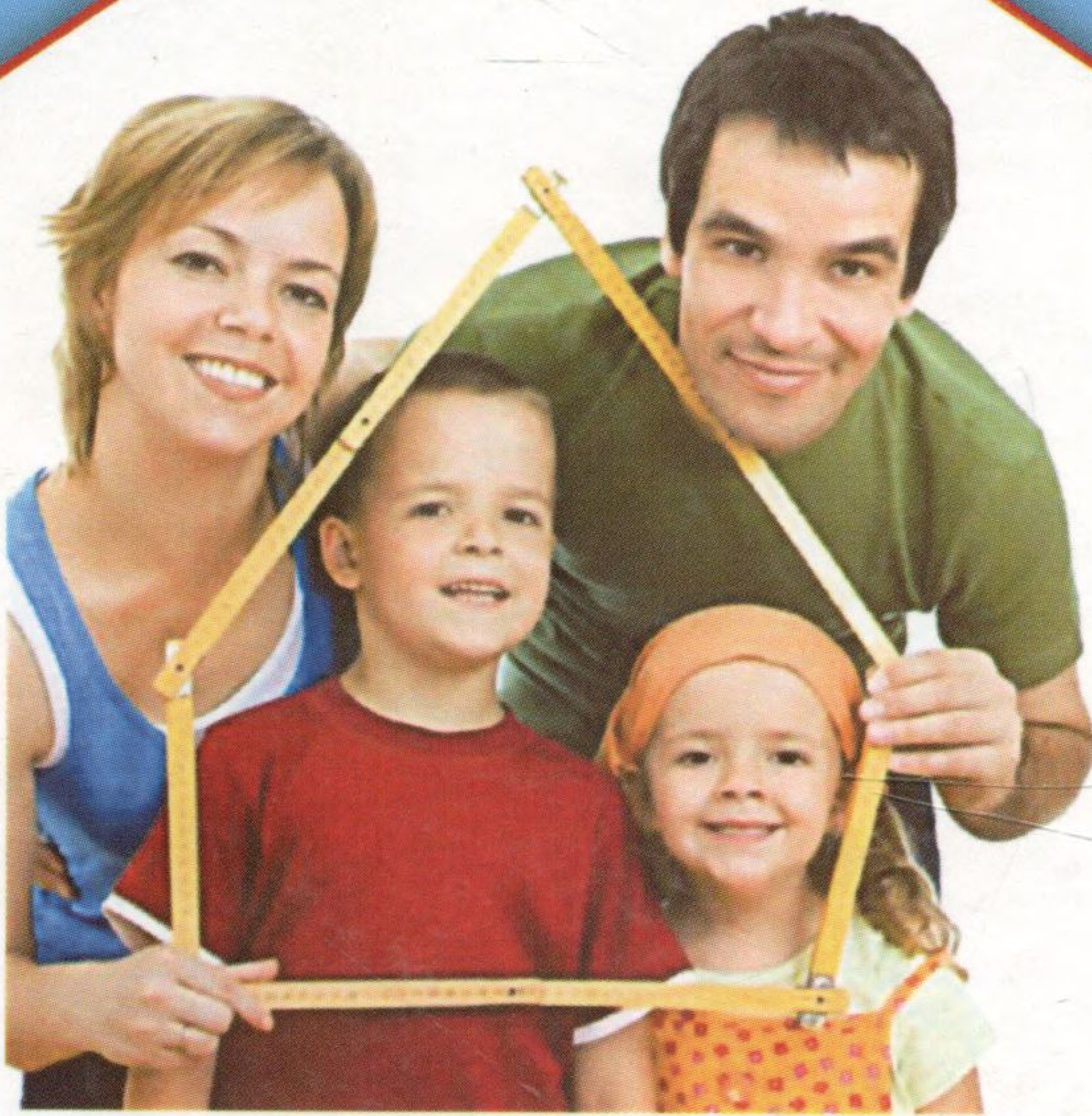
التربية السكانية

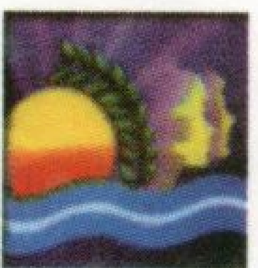
مفهومها - مشكلاتها - سياستها



د/على فوزى عبد المقصود
المحاضر بقسم التربية و علم النفس
كلية التربية - جامعة سرت

د/ريمون المعلولى
أستاذ التربية البيئية و السكانية
كلية التربية - جامعة سرت

أ/عطية سالم الحداد
قسم معلم فصل
كلية التربية - جامعة سرت



مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د / مصطفى مشرفة
تليفاكس :4839496 الإسكندرية
Email:shabab_elgamaa2@yahoo.com

التربيـــة السكـــانيـــة

« مفهومها – مشكلاتها- سياساتها»

د/على فـوزى عبـد المقصــود
المحاضر بقسم التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة سرت

د/ ريمـــون المعلولـــى
استاذ التربية البيئية والسكانيا
كلية التربية – جامعة سرت

أ/ عطية سالم الحداد
قسم معلم فصل
كلية التربية – جامعة سرت

٢٠١٤

النـــاشـــر
مؤسســة شبــاب الجامعــة
٤٠ شارع الدكتور مصطفي مشرفة
إسكندرية – تليفاكس : ٤٨٣٩٤٩٦
Email:Shabab_Elgamaa2@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾

{سورة البقرة : الآية ١٥١}

صدق الله العظيم

المقدمة

تقديم :

السؤال الذي يُطرح إزاء بروز المشكلات السكانية، كيف يمكن إعطاء المواطن أفضل إعداد ممكن لكي يُقدّر نتائج الظواهر السكانية وانعكاساتها على نفسه وعلى مجتمعه؟ نجد الجواب عن السؤال في الطريقة التي يُعدُّ فيها الفرد في بيئته الاجتماعية الثقافية بواسطة التنشئة الاجتماعية، أي من خلال نقل المعارف والخبرات والقيم والمعتقدات وأنماط السلوك التي تمكّن الفرد من العيش في انسجام مع مجتمعه.

لماذا التربية السكانية؟

أولاً: الحاجة إلى حلول وقائية للمشكلات السكانية نابعة من وعي البشر أفراداً وجماعات بهذه المشكلات.

ثانياً: لتزايد الوعي بالدور الكبير للتربية كإستراتيجية لا غنى عنها لبلوغ الوعي المطلوب بالمشكلة، ولتكوين الاتجاهات والقيم والدوافع الإيجابية نحو الطفولة السوية والسعيدة، وإكساب المتعلمين (أطفالاً وراشدين) مهارات التعامل مع المشكلة، أملاً في بلوغ المتعلمين السلوكيات المرغوبة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع لحماية الطفل من الأخطار المحتملة.

يتألف الكتاب من فصول أربعة جاءت مضامينها مرتبة بصورة متكاملة تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تمكين الطالب/الدارس من الحصول على معرفة مناسبة عن السكان وعلم السكان، ومصادر المعلومات السكانية، والمباحث الرئيسة لعلم السكان.

- تمكين الطالب/الدارس من مهارات تلمس مؤشرات المشكلة السكانية ومن ثم تحديدها وتشخيصها، تمهيداً لطرح حلول مناسبة من خلال السياسة السكانية.
- تعريف الطالب/الدارس بالتربية السكانية في برامج التعليم النظامي من زوايا متكاملة: مفهوم التربية السكانية، ضروراتها، وخصائصها، ثم مناهجها (الأهداف والمضامين وطرائق التعليم وتقنياتها).
- تمكين الطالب/الدارس من الحصول على معلومات عن برامج التربية السكانية غير النظامية: من خلال المنظمات والجمعيات المحلية، غير الحكومية، وكذلك من خلال برامج الإعلام والاتصال.

وقد ضم الكتاب عدداً من الإطارات خُصصت لحقوق الطفل المتصلة بالموضوع السكاني تنفيذاً لتوصية اليونيسف بضرورة إدماج حقوق الطفل في مناهج التعليم العالي.

أرجو أن نكون قد وفقنا فيما سعينا إليه.

المؤلفون

الفصـــل الأول

أولاً : الدراسات السكانية وتطورها.

ثانياً : التطور التاريخي لعلم السكان.

ثالثاً : الإحصاءات العامة للسكان.

أولاً : التغير السكاني فيما قبل ١٦٥٠م.

ثانياً: الوضع السكاني خلال الفترة (١٦٥٠-١٩٣٠م).

ثالثاً : الفترة من ١٩٣٠ إلى الوقت الحاضر.

رابعاً : الطرق المتبعة في إجراء التعداد.

خامساً: الحركة الطبيعية للسكان.

الفصل الأول

أولاً: الدراسات السكانية وتطورها:

تكتسي الدراسات السكانية طابعا متميزًا بالنظر إلى أهميتها من الوجهة النظرية والعملية باعتبارها المؤشر الأساسي لمعرفة حاجيات المجتمع المادية، كالصحة والتعليم والدور الثقافية والرياضية وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها، بالنظر إلى دورها المركزي في حياة السكان اليومية، أما من الوجهة الاقتصادية فإن الدراسات السكانية لها دورها أيضا في معرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين، وتوزيع القوى العاملة على مختلف النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة من أجل معرفة التوازن من عدمه على مستوى هذه النشاطات.

وقد أصبحت الدراسات السكانية في عالم اليوم بمثابة المؤشر للدلالة على الرفاه الاجتماعي أو نقصه من خلال المقارنات العديدة التي تقدمها هذه الدراسات في ضوء الكثير من المشاكل الاقتصادية المطروحة على مستوى كل دولة، وبالتالي فقد زاد الاهتمام بهذه الدراسات من قبل دول العالم، وأصبحت لها فروعٌ مستقلة تهتم بتطور السكان العددي والجنسي والعمري، وغيرها من التفاصيل التي هي من صلب هذه الدراسات، وقد زاد الاهتمام أكثر بهذه الدراسات خلال السنوات الأخيرة بحكم التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وما أفرزه من إيجابيات وسلبيات حتمت على العالم دخول هذا العلم من بابه الواسع، وتأسست منظمات وهيئات دولية تهتم بالجانب السكاني كمنظمة اليونيسف التي تهتم بالأطفال، والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة التي تهتم إلى جانب اهتمامات أخرى بالسكان الفقراء في العالم وبالدول الأكثر فقرًا، ونتيجة لذلك فقد شكل القسم الخاص بالتنمية والسكان قسماً هامًا داخل مبنى الأمم المتحدة.

ثانياً: التطور التاريخي لعلم السكان:

في واقع الأمر فإن علم السكان أو الدراسات السكانية ليس علمًا جديدًا أو حديث النشأة؛ بل تعود جذور تأسيسه إلى عهد الإغريق الذين اهتموا بوصف الظواهر الكونية والفلكية مثل دراسة الأرض ووصف البلدان والمجموعة الشمسية وخطوط الطول ودوائر العرض، ومواقع النجوم والأجرام السماوية، وترك الإغريق تراثاً حافلاً بالمعلومات (مثل كتاب الجغرافيا) لبطليموس و(كتاب الجغرافيا) لسترابون، وساهم العرب أيضا في هذا العلم من خلال اكتشافهم لأقاليم جديدة من العالم لم تكن معروفة من قبل.

كما ساهمت الكشوفات الأوروبية في كشف العديد من مناطق العالم كالعالم الجديد وغيره من الجزر في المحيط الهادي الأطلسي، وكانت هذه الكشوف بمثابة طفرة حقيقية تجاه تطوير هذا العلم وإعطائه صيغ جديدة ومنافذ جديدة يطل من خلالها على سلالات بشرية مختلفة من حيث العادات والتقاليد والأديان والأعراف.

والحقيقة فإن مفهوم الديموجرافيا من حيث الاصطلاح تنقسم إلى كلمتين ديمو ومعناها السكان وجرافيا ومعناها وصف فالديموجرافيا تعني (وصف السكان)، وقد ورد هذا المصطلح في كتب الإغريق القدامى، وهم أول من بحث في هذا العلم وأعطوه هذا الاسم الذي بقي متداولا إلى يومنا هذا؛ وعلى هذا الأساس فإن الدراسات السكانية أو علم السكان أو الديموجرافيا هي أسماء لعلم واحد أو موضوع واحد.

أما جغرافية السكان فموضوعها يختلف تماما عن علـــم الســـكان، باعتبار الجغرافي هو الذي يقوم بوصف الحقائق بالعلاقـــة مـــع بيئتهـــا الحاضرة، دارسًا مسبباتها وخصائصها الأصلية ونتائجها المتوقعة، فـــي حين يقـــوم الـــديموجرافي Démographe بـــوزن وتحليـــل الحقـــائق الديموجرافية وإعطاء نتائجها.

ثالثاً: الإحصاءات العامة للسكان:

شهد العالم تزايداً سكانياً وتغيرات ديموجرافية خلال القرن العشرين لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ولقد تزايدت أعداد الإنسان عبر التاريخ الطويل منذ ظهور آدم عليه السلام، فقد قدر عدد سكان العالم في فتـــرة الجمـــع والالتقاط بنحو خمسة آلاف نسمة، كان يعيش معظمهم في قارة إفريقيـــا، في حين قدر عدد السكان في زمن السيد المسيحما بين ٨٠٠.٠٠٠ نسمة وبين نحو ١.٤ مليون نسمة، ومن الممكن مناقشة تطور أعداد السكان في العالم من خلال التقديرات التي قام بها العلماء والباحثين بعد تلك الفترات السابقة، وهناك ثلاثة فترات رئيسية يمكن متابعة تطور أعداد السكان من خلالها وهي:

أولاً : التغير السكاني فيما قبل ١٦٥٠م:

تكاثر الإنسان ببطء شديد في بداية ظهوره على سطح الأرض فقد اعتمد على الجمع والالتقاط من خلال الترحال والتنقل لـــذلك فإنـــه مـــن الصعوبة بمكان أن نتوصل إلى تقدير لحجم السكان في العصور التاريخية المبكرة.لذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نتوصل إلى تقدير لحجم السكان في العصور التاريخية المبكرة ومن بداية فترة الرومان إلى قبيل الثـــورة الصناعية ازداد معدل النمو قليلاً عما كان عليه.

ثانياً: الوضع السكاني خلال الفترة (١٦٥٠ – ١٩٣٠م):

لوحظ أنه منذ بداية الثورة الصناعية أخذ معدل نمو السكان في الارتفاع السريع، نتيجة للتحسن في مستوى المعيشة الذي صاحب الثورة الصناعية في بداية القرن الثامن عشر، مما أدي إلى ارتفاع نسبة سكان أوربا،أما البلدان التي لم تبدأ بها الثورة الصناعية والتي تسمى بالبلدان النامية في الوقت الحاضر، فإن سكانها كانوا ينمون ببطء بسبب ارتفاع معدل الوفيات.

ويمكن إيجاز أسباب انخفاض الوفيات للأسباب الآتية:

١- تحسين مستوى المعيشة.

٢- توفر الغذاء نتيجة تطور المواصلات الذي أسهم في جلب الغذاء من المناطق الغنية والمنتجة وتوزيعه في المناطق التي تحتاج الغذاء.

من العوامل المتشابكة التي أدت إلى انخفاض الخصوبة:

١- التحول من الزراعة إلى الصناعة إبان الثورة الصناعية أسهم في تقليل القيمة الاقتصادية.

٢- فقدان الأسرة لدورها بوصفها وحدة الإنتاج.

٣- لقد أسهم انخفاض معدل وفيات الرضع في طمأنة الوالدين.

٤- التوسع في تعليم المرأة ومشاركتها في قوة العمل.

٥- التحول في التطلعات من تلبية الحاجات الضرورية.

ثالثاً : الفترة من ١٩٣٠ إلى الوقت الحاضر:

وشهد العالم خلال هذه الفترة أكبر زيادة سكانية في تاريخ البشرية ولقد جاءت من الدول النامية التي شهدت انخفاضاً في معدلات الوفيات فيما بين الحرب العالمية الثانية، ويلاحظ أن النمو السكاني خلال الفترات الزمنية الماضية تأثر بالعديد من الضوابط التي أدت إلى تذبذبه من فترة زمنية ويمكن إيجاز هذه الضوابط فيما يلي:

أولاً : الضوابط التي تسهم في خفض أعداد السكان في بعض الفترات الزمنية أو خفض معدلات النمو.

ثانياً : العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني على مستوى العالم أو أجزاء منه.

وقد ساهمت عوامل عديدة في تقدم علم السكان وتطور مصادرها ويمكن سرد هذه العوامل فيما يلي:

١- **النظرة الديموجرافية إلى المجتمع السكاني**: إن التصوير الرقمي لمجتمع سكاني (بشري) يعرف بعلم السكان (الديموجرافيا)، وينظر إلى المجتمع السكاني كمجموعة من الأشخاص ممثلة بإحصائيات معينة، إذن فالإحصائيات السكانية هي مادة البحث في علم السكان، إذن فالإحصائيات السكانية تشمل معلومات شخصية من الأفراد كالموطن الأصلي ومكان الإقامة وحالتهم الزواجية وعدد أفراد أسرهم ومستواهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومن هنا فإن أي نقص في المعلومات السكانية الضرورية التي تجمع أثناء عملية التعداد، أو جمع البيانات الإحصائية يعد معرقلا للبحث السكاني الكامل، وقد دعت الضرورة إلى ترتيب المعلومات السكانية وتصنيفها مع وضع تعريفات لها، وهذه الأخيرة اتفق عليها علماء

السكان في المؤتمرات الدولية، وعلى أية حال فقد بادر مكتب الأمم المتحدة للإحصاء لجمع هذه المعلومات ونشرها في نشراته، ومهما كانت هذه المبادرات فلابد من مصادر إحصائية للسكان.

٢-**المصادر الإحصائية لدراسة السكان**: من بين المشاكل المطروحة على مستوى الإحصاءات هي عدم الدقة فيها، وهذه الأخيرة تعتبر أهم عقبة تعترض سبيل أية دراسة سكانية، كما أن جغرافية السكان تعاني من عدم اكتمال التعدادات الدورية والإحصاءات السنوية، كما تشكو من نقصها، وعدم توافق تواريخها ومدلولاتها التي تختلف من دولة إلى أخرى، وأهم المصادر الإحصائية لدراسة السكان هي :

أ - **السجلات الحيوية**: وتعد هذه الوسيلة من الوسائل الهامة، وهي عبارة عن إحصائيات سنوية تهتم بتسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق تسجيلاً قانونياً، وهذا التسجيل القانوني شيء جديد لم يكن متبعا من قبل.

وباختصار فهي تتناول كل الحوادث التي تخص دخول الفرد إلى الحياة وخروجه منها، بالإضافة إلى التغيرات في حالته المدنية، وقد بدأت هذه التسجيلات في أوروبا في القرن السادس عشر عندما كانت الكنيسة تقوم بهذه المهمة. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بادرت بعض الدول الأوروبية بالقيام بهذه التسجيلات، وفي مقدمتها السويد التي قامت بإنشاء إدارات مدنية تحل محل الكنيسة في تسجيل هذه الإحصاءات بطريقة منظمة، أما في العالم الجديد فلم تنشأ هذه الإدارات إلا مؤخرًا، والواقع فإن عدم الثقة في الأرقام لا يزال قائما خاصة بالنسبة للإحصاءات المتعلقة بوفيات الأطفال وأسبابها، إذ لا تتوفر بإفريقيا إلا بنسبة قدرها 23% مقارنة مع مجموع سكان هذه

القارة، و44% بالنسبة لسكان آسيا و50% بالنسبة لسكان أمريكا الجنوبية و85% بالنسبة لسكان أوروبا و87% بالنسبة لسكان أوقيانوسيا و98% بالنسبة لسكان أمريكا الشمالية، وليست الإحصاءات الخاصة بالمواليد بالأحسن، والحقيقة التي لا مفر منها هو أن معدلات المواليد الخام ومعدلات الوفيات الخام لا تزال غير متوفرة لما يقارب نصف سكان العالم، وتتركز كبريات النسب في العالم الأقل نموًّا، كما أن البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق لا تتوفر بالنسبة لثلثي سكان العالم، أما أسباب عدم الدقة في السجلات الحيوية فيمكن تلخيصها في الآتي:

١- عدم تسجيل المواليد بالمناطق النائية في كثير في كثير من دول العالم.
٢- إغفال تسجيل المواليد الإناث بحكم العادات والتقاليد في كثير من دل العالم الثالث.
٣- العديد من الأطفال يموتون قبل تسجيلهم في السجلات الحيوية.
٤- تسجيل المولود الجديد إذا بقي حيا لمدة ٢٤ ساعة (كما هو الحال بالنسبة لإسبانيا).
٥- أثبتت الدراسات بأن (من ١ - 2%) من مجموع المواليد لا تدخل في الإحصاءات حتى في الوقت الحاضر.
٦- تسجيل الوفيات الرضع دون الإشارة إلى (الجنس) ذكر أم أنثى.
٧- الخلط بين الزواج الرسمي وغير الرسمي خاصة بالنسبة للأقطار الأوروبية؛ لأن الانفصال لا يترتب عنه تسجيلاً قانونياً، وبالتالي لا يدخل في السجلات الحيوية.

ب- **سجل السكان:** هناك بعض الأقطار الأوروبية وتأتي في مقدمتها اسكنديناڤيا قامت بإنشاء ما يسمى بالسجل الدائم للسكان، وهو عبارة عن ملف خاص بكل فرد يفتح عند الولادة، ويغلق بوفاة الفرد وهذا الملف أو السجل يرافق الفرد في الحل والترحال وتسجل كافة المعلومات المتعلقة بالفرد، إلا أن مثل هذا السجل يقتضي جهازًا إداريا كفؤا ووعيا كبيرًا لدى الأفراد والعائلات، وهذا السجل لم يجر العمل به بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو بتاتًا.

جـ- **طريقة المسح بالعينة:** وهذه الطريقة يجري العمل بها في البحوث السكانية وتهدف أول ما تهدف إليه الوصول إلى أقصى درجة من الدقة من أجل المعرفة الدقيقة لأحوال السكان وطبائعهم وأوضاعهم العائلية وطرائق معيشتهم، والحقيقة فإن هذه الطريقة تعد مختصرة للجهد والمال الذي تتطلبه التعددات السكانية العامة، وعلى الباحث أن يختار العينة أو العينات المعبرة من اجل الحصول على بيانات قد تشمل سكان منطقة معينة أو سكان الدولة، ككل من أجل تبيان كل أو بعض خصائص السكان، إذن فهذه الطريقة استنتاجيه تقوم على التعميم من الجزء إلى الكل، كما أنها أصبحت من العوامل المكملة للتعددات.

والعينة جزء من المجتمع تختلف اختلافا بينا عن الحصر الشامل للسكان (التعداد العام).

طريقة العمل بالعينة: لابد من تصميم استمارة استبيان، كما أن طريقة العمل بالعينة تقتضي المراحل الآتية:

١- تقسيم الدولة إلى أقاليم.

٢- تقسيم كل إقليم إلى أقاليم فرعية.

٣- اختيار مناطق من تلك الأقاليم الفرعية.

٤- حصر جميع المساكن الموجودة في المناطق المذكورة.

٥- اختيار عينة عشوائية من بين تلك المساكن ليجري على سكانها البحث.

٦- تعميم النتائج لتشمل الدولة بأكملها.

وعلى أية حال فإن طريقة المسح بالعينة أصبحت من الطرق المستعملة على نطاق واسع سواء في الدوائر الرسمية أو غير الرسمية، لكونها لا تتطلب موارد بشرية ولا مالية كثيرة.

د - **التعداد السكاني**: يعتبر التعداد من أهم المصادر الإحصائية على الإطلاق، كونه يتميز بالدقة التفصيل والشمولية، ويختلف الغرض من التعداد كما تختلف طريقة إجرائه من دولة إلى أخرى، ولنا في التاريخ شواهد عديدة تؤكد إجراء تعدادات سكانية لمصر القديمة ودولة بابل والدولة الساسانية والدولة الرومانية، ويعتبر التعداد الذي أجراه الرومان في عهد سويروستوليوس Servius Tllius (٥٧٨-٥٣٥ق.م) أفضل التعدادات التي جرت في العهود القديمة، وفي عام ١٤٤٩م، أجرت مدينة نورمبرنج الألمانية تعدادا كاملا لسكانها، كذلك الشأن بالنسبة للجزء الشرقي من كندا، والتي أجرت تعدادًا لسكان عام ١٥٦٥م، غير أن التعداد بمفهومه الحديث لم يجر إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ففي عام ١٦٦١م، قام G. B Riceioli بمحاولة لتقدير سكان العالم، والواقع فإن هناك كثير من الدول بادرت بإجراء تعداد سكانها، ونذكر من بين هذه الدول أيسلندا التي قامت بأول تعداد سنة ١٧٠٣م، وقامت الولايات الألمانية وقتذاك بإجراء أول تعداد لها سنة ١٧٤٢م، وكذلك الحال بالنسبة

لبعض الولايات الإيطالية التي قامت بإجراء أول تعداد سنة ١٧٦٦م، ثم تأتي باقي الدول الأوروبية متلاحقة بما فيها الهند التي أجرت أول تعداد لها سنة ١٨٧١م، وهي الدولة الوحيدة التي تنتمي إلى دول العالم الثالث والتي أجرت تعدادا لها في وقت مبكر.

ثم جاء المؤتمر الدولي للإحصاء سنة ١٨٧٢م والذي وضع الأسس الحديثة للتعدادات، عند ذلك عمدت الكثير من الدول إلى إجراء تعداداتها إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية، فتوقفت الكثير من الدول عن إجراء تعداداتها بسبب ظروف الحرب، واستمرت بعدها بحوالي ١٥٠ دولة ومنطقة شملت ما يقارب (ألفي) مليون نسمة.

والحقيقة فإن هناك العديد من الدول أجرت التعدادات بصورة دورية ومنتظمة، أي كل عشر سنوات.

وتعد مصر أول دولة في القارة الإفريقية قامت بإجراء أول تعداد منظم في الفترة الممتدة ما بين (١٨٧٦-١٨٨٤م)، في الوقت الذي بادرت ٢١ دولة أوروبية بإجراء تعداداتها و٦ دول من آسيا وجزر المحيط الهادي و٥ دول في أمريكا الشمالية و٤ دول في أمريكا الجنوبية.

والجدير بالملاحظة في هذا المقام هو أن الكثير من الدول الإفريقية، والتي كانت تحت لواء الاستعمار الفرنسي عرفت تعدادات لسكانها على غرار فرنسا، لأن من مصلحة هذه الأخيرة معرفة عدد سكان مستعمراتها، فالجزائر مثلا عرفت أول تقدير للسكان سنة ١٨٠٠م، وكان ذلك في العهد التركي، كما عرفت تقديرات لعدد السكان في عهد الاحتلال (١٨٤٢-١٨٩٦م).

كما عرفت تعدادات رسمية من سنة ١٩٢٦م، وحتى الآن، وعلى كل حال فإن للتعداد مميزات وخصائص وطرق يمكن إتباعها في جميع دول العالم، وهناك تعريفات عديدة للتعداد، إلا أن التعريف الأكثر دقة وشيوعاً يمكن تلخيصه فيما يلي:

تعداد السكان هو مجموع العمليات المتعلقة بحصر وتجميع ونشر البيانات الديموجرافية عن مجموع السكان المتواجدين داخل حدود منطقة أو دولة معينة في فترة زمنية محددة ومعروفة مسبقا، والحقيقة ومهما كانت قيمة هذا التعريف فإن هناك عناصر يجب توافرها في إجراء التعداد، وهذه العناصر هي بمثابة القاسم المشترك بين جميع دول العالم، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- الإشراف الحكومي: يتطلب التعداد إمكانيات بشرية ومادية، وبالتالي فلابد من الإشراف الحكومي لضمان التغطية اللازمة، وذلك بتسخير العديد من الدوائر الحكومية من أجل إجراء التعداد.

٢- التأطير البشري: من أجل إجراء التعداد في ظروف ملائمة ودقيقة فلابد من أداء فترات تكوينية للشبان والشابات الذين يقومون بعملية التعداد لفترة لا تقل عن الثلاثة أشهر يتعرف أثناءها الإحصائي عن الطريقة والأداء التي تتطلبها عملية الإحصاء، كما يتعرف خلالها على كيفية التعامل مع السكان من أجل أداء المهمة على أكمل وجه.

٣- تقسيم الولاية إلى أقاليم إدارية أو ولايات وكل ولاية بها عدد من البلديات وكل بلدية تقسم إحصائيا إلى ما يلي :

أ – سكان التجمع الحضري مقر البلدية.

ب- سكان التجمعات الثانوية التابعة للبلدية.

ج- السكان المشتتين أو ما يسمى بـ Scattered Population التابعين للبلدية أيضا.

يقسم كل عنصر من العناصر السالفة الذكر إلى مجموعة من القطاعات الجغرافية وفق خرائط دقيقة ومحددة جغرافيا تسمى خريطة المجموعة السكنية بمقياس 1/20000 La Carte de districts، يعطى لكل مجموعة سكنية رقما معينا حتى تسهل عملية الإحصاء وعدم التكرار.

٤- يجرى التعداد في فترات زمنية معينة وثابتة حتى تسهل عملية المقارنة ويجرى مرة كل عشر سنوات.

٥- الشمولية: يشمل التعداد كل شخص موجود أو مقيم أو كلاهما معاً سواء أكان مواطناً أم أجنبياً في إطار مجموعة سكنية محددة أو منطقة معينة دون شطب أو تكرار.

٦- يخصص لكل عائلة مطوية إحصائية تسمىSheet of Household، تشتمل على جميع المعلومات المتعلقة بكل فرد من أفراد الأسرة.

٧- الآنية أو الوقت المحدد: بمعنى أن يعد الشخص لحظة التعداد، كما يجب إسناد البيانات المعدة إلى فترة زمنية معرّفة.

٨- تبويب البيانات ونشرها: يجب تبويب البيانات الخاص بالتعداد وفقد جداول معينة، كالجداول الخاصة بعدد السكان، والجداول الخاصة بفئات الأعمار والجداول الخاصة بالسكان النشطين وغير النشطين، وتوزيعهم على مختلف النشاطات الاقتصادية، وهناك جداول خاصة بالبناءات كالمستخدمة لأغراض السكن، وأغراض مهنية وشاغرة، وعدد الأسر وغيرها من المعلومات كالتمدرس والصحة... الخ..، وتستخدم هذه البيانات بعد تبويبها ونشرها في الأغراض البحثية،

وفي تقدير مختلف الاحتياجات السكانية من قبل الوزارات والدوائر الحكومية بصورة عامة.

رابعاً: الطرق المتبعة في إجراء التعداد:

تختلف هذه الطرق من دولة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، وعموماً هناك نوعان من التعدادات يمكن تلخيصهما في الآتي:

١- **التعداد الفعلي:** ومعناه أن يعد الناس في المكان الذي يوجدون فيه بصرف النظر عن أماكن سكناهم المعتادة، سواء كانوا زوارًا أو ضيوفا، ولذلك تلجأ الدول التي تتبع هذه الطريقة إلى منع التجول وحصر السكان في أماكن تواجدهم لتسهيل عملية التعداد، ومن رواد هذه الطريقة بريطانيا العظمى ودولة العراق سابقا.

٢- **التعداد النظري:** وهو تعداد الناس في أماكن سكناهم الدائمة وليس حسب مكان تواجدهم ليلة العد، والواقع فإن هذه الطريقة تعطي صورة حقيقية عن السكان، لأنها ترتكز على مكان الإقامة الدائم بالنسبة للأفراد، وهذه الطريقة متبعة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والجزائر كذلك.

والحقيقة التي يجب إقرارها مهما كانت العناصر والطرق المتبعة في التعدادات، فإنها لم تغطي سوى ¾ سكان المعمورة بسبب نسبة الأخطاء المسجلة، والتي تصل إلى عشرات الملايين، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

١- الاختلاف الواضح في إجراء هذه التعدادات بين مختلف دول العالم. فكل دولة تختار يوما خاصا بها ودورة معينة، وهذا يؤدي في النهاية إلى عدم معرفة عدد السكان وأحوالهم في عدد كبير من الدول. زيادة على ذلك فهناك دول تجري تعداداتها كل خمس سنوات كما هو

الحال بالنسبة لليابان وفرنسا، وبعضها الآخر كل عشر سنوات كما هو الحال بالنسبة للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٢- الاختلاف في الطرق المتبعة في إجراء التعداد، مما يؤدي في النهاية إلى صعوبة في المقارنة بين مختلف دول العالم.

٣- تختلف التعدادات اختلافا بينا من حيث كثافة المعلومات وقيمتها العلمية، فالدول التي أخذت بالتعدادات منذ القديم أصبح لها تقليد من حيث الدقة والأمانة والإحاطة بكل صغيرة وكبيرة، في كل ما يتعلق بالفرد وخاصة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. أما الدول الحديثة العهد بالتعداد فتقتصر على المعلومات العامة. وبالتالي يصعب فهم الكثير من مدلولاتها الإحصائية، ناهيك عن المعايير المستخدمة للتمييز بين سكان الأرياف وسكان المدن إلى غير ذلك. إضافة إلى هذا وذاك فإن الكثير من الدول تعمد في كل مرة إلى إدخال تصنيفات جديدة على مفرداتها الإحصائية، وبالتالي يصبح الاختلاف من حيث الكم والنوع واردا، الأمر الذي يؤثر في نهاية المطاف علة توزيع السكان وكثافتهم وتركيبهم في وقت معين.

٤- ومن الأخطاء المعروفة أيضا فإن الكثير من الأقطار لات تنشر نتائج الإحصاء إلا بعد مدة طويلة بسبب التكاليف المادية، وغالبا ما تلعب الأحداث السياسية دورا سلبيا أيضا سواء كانت محلية أو عالمية، وقد لا تمس التعدادات جميع الأفراد بسبب الاضطرابات الداخلية بنفس الطريقة وبنفس الدقة.

تلك هي الطرق المتبعة في إجراء التعدادات بكل سلبياتها وإيجابياتها؛لذا تسعى الأمم المتحدة حثيثاً إلى جمع الشمل وتحسين وتوسيع الطريقة والأداء والدقة اللازمة في إجراء التعدادات السكانية.

خامساً: الحركة الطبيعية للسكان:

يقصد بالحركة الطبيعية للسكان ذلك النمو السكاني الذي يتحدد بعاملي الزيادة الطبيعية والهجرة، وتنجم الزيادة الطبيعية عادة عن الفرق بين المواليد والوفيات، وعادة ما تتميز قارات العالم النامي بالارتفاع في معدل المواليد (كإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا) التي تراوحت بين ٣٥-٤٧ بالألف(*)، مقارنة مع المعدل العالمي الذي بلغ في نهاية القرن الماضي ٣٢ بالألف، وتتصدر القارة الإفريقية قارات العالم النامي، في حين ينخفض المعدل السالف الذكر عن المعدل العالمي في العالم المتقدم اقتصاديا كأمريكا الشمالية وأوروبا وروسيا البيضاء وأستراليا، إذ يتراوح بين ١٦-٢٣ بالألف ويتمثل أدنى معدل للمواليد في القارة الأوروبية، والشكل التالي يوضح معدل المواليد والوفيات (في الألف لسكان العالم) خلال الفترة الممتدة بين (١٩٥٠/١٩٥٥-٢٠٠٥/٢٠١٠م).

جدول رقم (1) معدلات المواليد والوفيات والنمو السكاني الخام (لكل ألف من السكان)

الفترة	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل النمو السكاني الخام
1950-1955	47.9	24.3	23.6
1955-1960	47.6	21.9	25.7
1960-1965	47.6	19.6	28
1965-1970	46.9	16.7	30.2
1970-1975	46.4	13.4	33
1975-1980	44.1	10	34.1
1980-1985	42.7	7.5	35.2
1985-1990	38.3	5.8	32.5
1990-1995	33.5	4.9	28.6
1995-2000	29.7	4.5	25.2
2000-2005	24.7	4.1	20.6
2005-2010	22.1	3.8	18.3

المصدر: United Nations: Department of Economic and Social Affairs: Population Division

(*) يحسب عدد المواليد عادة بالمقارنة مع ١٠٠٠ من السكان وهو معمول به عالميا.

$$\text{معدل المواليد} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في سنة معينة}}{\text{جملة عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

ومن الشكل يتجلى بوضوح بأن ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية والذي يتراوح بين 24,6 و 50,1 من الألف له أسبابه في الوقت الذي ينخفض فيه معدل المواليد في الدول المتقدمة، إذ يتراوح بين 9,7 و18,6 في الألف، ويبرز هذا الانخفاض بالدرجة الأولى بممارسة طرق تحديد النسل بالنسبة لهذه الدول، وفي الوقت ذاته تمانع هذه الوسيلة مجموعة الدول النامية لأسباب دينية وأعراف وتقاليد اجتماعية، كما أنه يمكن أن يرجع هذا الارتفاع إلى العوامل الآتية:

١- العامل الاقتصادي:

ويتمثل في انتشار الفقر وانخفاض مستوى الدخل الفردي، وقد أثبتت الأبحاث الاجتماعية وجود علاقة ارتباطية بين ظاهرة الفقر وارتفاع معدلات المواليد بالنسبة للدول النامية، ويؤكد "مارشال" الاقتصادي الإنجليزي بأبحاثه في أواخر القرن التاسع عشر إلى هذه العلاقة بقوله: "تنزل نسبة المواليد عادة بين الميسورين من الناس وتزداد شيئا فشيئا بانخفاض مستوى المعيشة الفردي"، ومعنى هذا الكلام فإن الخصوبة وإنجاب الأطفال تتحددان بمستوى المعيشة، ويؤيد "سدني هـ. كونتز" ما ذهب إليه "مارشال" حينما قال: "في جميع المجتمعات يزداد عدد السكان بين الطبقات التي تشكو نقصا في الغذاء، ويتناقص عدد السكان بصفة مستمرة بين الأثرياء نقصاً في الغذاء، ويتناقص عدد السكان بصفة مستمرة بين الأثرياء الذين يعيشون عيشة ترف ويملكون كميات وفيرة من الطعام، أما الطبقات الوسطى أي تلك التي تقع بين الطبقتين السابقتين فإن حجم السكان فيها يكون ثابتاً".

٢ – **العامل الثقافي:**

يلعب العامل الثقافي دورًا بارزًا في معـدلات المواليـد، فـالمرأة المثقفة أقل إنجابا من زميلتها غير المثقفة لأن الأولى تدرك تمام الإدراك المسؤوليات المادية والمعنوية التي يتطلبها إنجاب الأطفال، كما أنه للدين والمعتقدات والموروث الاجتماعي دور واضح في زيادة معدلات المواليد.

وقد بنيت الدراسات بأن المجتمعات الإسلامية تتميز بارتفاع معدل المواليد (ففي ترينيداد) مثلا تزداد قوة الإنجاب لدى المسـلمين بمقـدار 11% عنها لدى الهندوس، كما يلاحظ فـي المجتمعـات الغربيـة بـأن الكاثوليك أكثر إنجابا من البروتستانت واليهود.

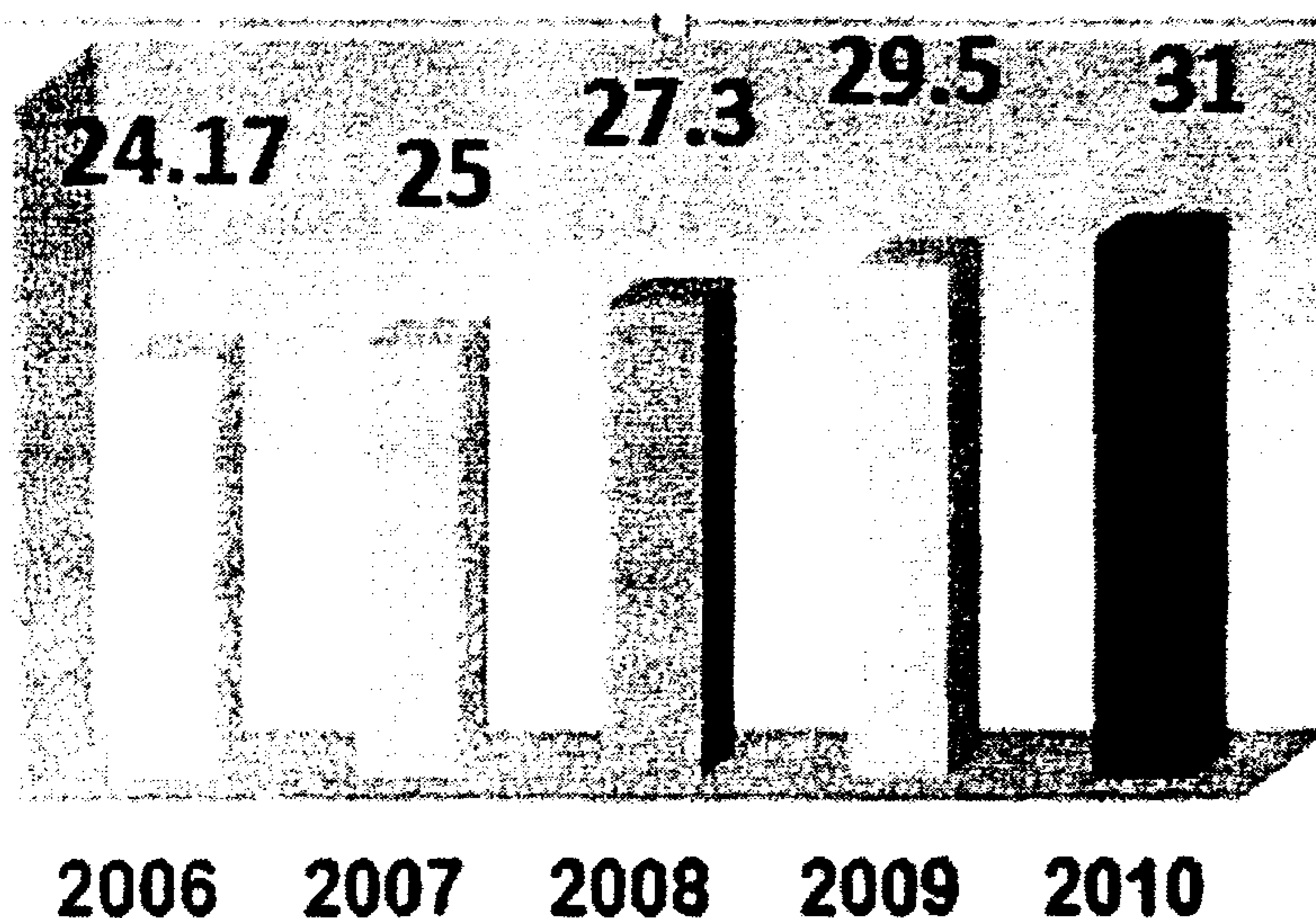
وهناك دلائل أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات والتقاليد، فعلـى سبيل المثال، فالزوجة في المجتمعات الزراعية ذات الاتجاهـات الدينيـة تسعى دوما إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى تضمن البقاء في بيت الزوجية، نظرا لسهولة الطلاق في هذه المجتمعات كما أن للزواج المبكر دور هامَ في زيادة معدل المواليد نظرا لطول فترة الإخصـاب والتـالي الإنجاب.

أما بالنسبة للمجتمعات الزراعية التقليدية في الدول النامية، حيـث يقل استخدام الميكنة الزراعية، فإن للأطفال دور هام في العمل الزراعي وعون للآباء، وبالتالي يصبح إنجاب الأطفال أكثر من ضرورة وتتجلـى هذه الظاهرة على الأخص في كل من مصر والسودان.

والخلاصة فإن أصحاب الأعمال المكتبية أقل إنجابا مـن العمـال البدويين، وأن أصحاب الثقافة أقل إنجاباً من متوسطي الثقافة، وأن الزراع أكثر إنجاباً من الصناع والعمال غير المهرة أعلا إنجابـاً مـن العمـال المهرة، والأمهات العاملات أقل إنجابا من الأمهات الغير عاملات، وأنـه

البروتستانت أقل إنجابا من الكاثوليك وأن المسلمين أعلا إنجاباً من المسيحيين، تلك هي الخلاصة العامة التي أثبتتها مختلف الدراسات السكانية وقد بلغ معدل المواليد في العالم في منتصف سنة ٢٠٠٦م ٢٤,١٧ في الألف أنظر الشكل التالي:

شكل (١) رسم بياني يوضح معدلات المواليد في العالم



معدل الخصوبة والإنجاب: رأينا فيما سبق مدى تأثير المواليد بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن هناك مواضيع أشد ارتباطا بالمواليد وهي الخصوبة والإنجاب، وهنا لابد من أن نفرق بين هذين المصطلحين باعتبارهما يتحكمان إلى حد بعيد في معدل المواليد.

- **الأول: الإنجاب:** وهو قدرة المرأة على الإنجاب أو بعبارة أخرى قابلية المرأة على التوالد في سن الحمل بصرف النظر عن كونها زوجة أو فتاة، وهنا لابد من التذكير بأن قدرة المجتمع على الاستمرارية تتوقف على عدد النساء القادرات على الإنجاب.

- الثاني: الخصوبة: أما الخصوبة فهي تتحدد بعملية الإنجاب الفعلي للأطفال، أو بمعنى آخر عدد المواليد الفعلية للمرأة في سن الحمل.

وعلى هذا الأساس فالإنجاب هو الحد الأقصى للتوالد الذي يمكن أن يتحقق، وهو يختلف باختلاف العمر والنوع، أو بعبارة أدق فإن الإنجاب يستخدم للدلالة على الطاقة الكامنة في المجتمع ومدى قدرته على الإنجاب.

أما الخصوبة فتستخدم للدلالة على التكاثر الفعلي للسكان، والواقع فإن هناك عدة عوامل تؤثر في الخصوبة، وفي هذا الصدد فقد استطاع "كينكيزليديفز Kingesley Daves" أن يحدد مجموعة من العوامل وهي:

١- سن الدخول إلى الحياة الزوجية.

٢- مدة الحياة الزوجية.

٣- الفترة التي تقضيها الأنثى بدون التعرض لعملية الجماع والتي تنشأ إما عن طلاقها أو ترملها.

٤- الإحجام عن الجماع لجزء من خطة لتحديد النسل(*).

٥- لعزوف تماما عن الزواج.

٦- الامتناع القهري عن الجماع لأسباب صحية.

٧- وفرة عمليات الاتصال الجنسي بين الزوجين خلال فترة الزواج.

(*) عملية تحديد النسل: هي عملية يقوم بها غير المسلمين، وهي الامتناع بصورة مطلقة عن إنجاب الأولاد، وهذه العملية يحرمها الدين الإسلامي، أما ما يجوز ديننا في الشريعة الإسلامية هي عملية تنظيم النسل، أي تباعد الولادات، وقد قامت مصر منذ فترة حكم السادات ومبارك بعملية واسعة لتنظيم النسل بداعي أن ذلك يوفر الوقت الكافي لحماية ورعاية المولود بشكل أفضل خلال فترة النمو الأولى.

٨- وجود العقم الطبيعي لأسباب سيكولوجية.

٩- استخدام وسائل منع الحمل.

تلك هي العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الخصوبة.

أما بالنسبة للإنجاب فله خصوصيته أيضاً، وتوقف على المعدل في المقام الأول.

١- **معدل الإنجاب:** ويقاس هذا لمعدل عادة وهو عبارة عن النسبة بين عدد المواليد السنوي وعدد الإناث في سن الحمل، أي ما بين (١٥-٤٤ سنة أو ١٩-٤٩ سنة) بواسطة المعادلة الآتية:

$$\text{معدل الإنجاب العام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في سنة ميلادية معينة لمجتمع معين}}{\text{عدد الإناث في سن الحمل في منتصف نفس السنة}} \times ١٠٠٠$$

وهنا يتضح بأن معدلات الإنجاب ترتكز أساسا على مجتمع الإناث فقط، وهي تختلف عن معدل المواليد الذي يركز على الولادات كحدث حيوي، والواقع فإن الدراسات الخاصة بمعدل الإنجاب العام أثبتت بأنه لابد من إيجاد معدلات تفصيلية بالنظر إلى كون المرأة دون سن العشرين يقل إنجابها، في حين يزداد معدل الإنجاب فيما بين سن العشرين والثلاثين، ويأخذ في التناقص بعد الثلاثين من العمر وهذه المعدلات التفصيلية يمكن إثباتها بواسطة المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد المواليد الأحياء بالنسبة إلى فئة عمرية معينة}}{\text{عدد النساء لنفس الفئة العمرية في منتصف العام ولنفس المجتمع}} \times ١٠٠٠$$

ومعنى هذا أنه يمكن تعميم هذه المعادلة على مختلف الفئات العمرية بالنسبة للأطفال والنساء اللواتي هن في سن الإنجاب، والأمثلة الآتية خير دليل على ذلك.

$$\text{نسبة الأطفال إلى النساء} = \frac{\text{عدد الأطفال في الفئة العمرية (٠–٤) سنة}}{\text{عدد النساء في الفئة العمرية (١٥–٤٤) سنة}} \times ١٠٠٠$$

أو بعبارة أخرى :

$$\text{نسبة الأطفال إلى النساء} = \frac{\text{عدد الأطفال في الفئة العمرية (٥–٩) سنة}}{\text{عدد النساء في الفئة العمرية (٢٠–٤٩) سنة}} \times ١٠٠٠$$

وهكذا يمكن معرفة نسبة الأطفال إلى النساء بالنسبة لأي فئة عمرية تريدها سواء بالنسبة للأطفال أو النساء في سن الإنجاب.

والخلاصة فإن معدلات المواليد والخصوبة والإنجاب تلعب دوراً حاسماً في استمرارية المجتمع وتجديده في آن واحد.

تجديد الأجيال: الإنجاب هو الوسيلة الطبيعية لبقاء النوع، وتجدد الأجيال واستمرارها، ويتم بإنجاب الإناث وبقائهم حتى يبلغن سن الإخصاب، فيحملن رسالة النوع إلى الجيل القادم، وتحسب قدرة الجيل من السكان على التجديد باعتبار أو حساب الإناث اللائي يولدن لكل 1000 امرأة في فئات السن المختلفة خلال فترة القدرة على الإنجاب أي ما بين (١٥–٤٩) سنة، وتسمى هذه النسبة نسبة التعويض الكلية، ولما كانت الإناث معرضات للموت على غرار فئات السكان الأخرى أثناء هذه الفترة، فإنه من المفيد أن يتم حساب وفيات الإناث أثناء هذه الفترة أيضا، ونستخلص من ذلك نسبة التعويض الصافية، أنظر الجدل الآتي :

جدول (٢) يوضح حساب نسبة التعويض الصافية.

عدد المواليد	فئات سن الأمهات	نسبة المواليد الخاصة بفئات السن	عدد النساء الصافي لفئات السن
19952	15-19	42,6	468,365
55787	24 – 20	120,2	464,119
45791	29 – 25	99,8	458,832
26522	34 – 30	58,6	442,593
10767	39 – 35	24,2	444,922
2480	44 – 40	5,7	435,129
2111	49 – 45	0,5	422,0480
161,510			

في هذا المثال أخذنا عدداً من الإناث قدره 100.000 أنثى وتتبعنا وفياتهن، حتى فئة (١٥-١٩) سنة فتبقى منهن عدد من النساء يعشن 468,365 سنة، ثم أحصينا عدد الموالي لألف امرأة في هذه الفئة واستخرجنا نسبة المواليد الخاصة لهذه الفئة (٤٢,٦)، وهكذا تتبعنا عدد ما يبقى من الإناث في الفئات التالية ونسبة المواليد الخاصة لها، ثم جمعنا عدد المواليد عامة، ولما كانت نسبة مواليد الإناث إلى المواليد عامة 48,5%.

ولما كان عدد الإناث الأصلي في هذا الجدول 100.000 فإن نسبة التعويض الصافية هي :

$$= \frac{\text{نسبة مواليد الإناث} \times \text{عدد المواليد الكلي}}{100.000}$$

وبالتالي يصبح الناتج بعد تطبيق هذه المعادلة كما يلي:

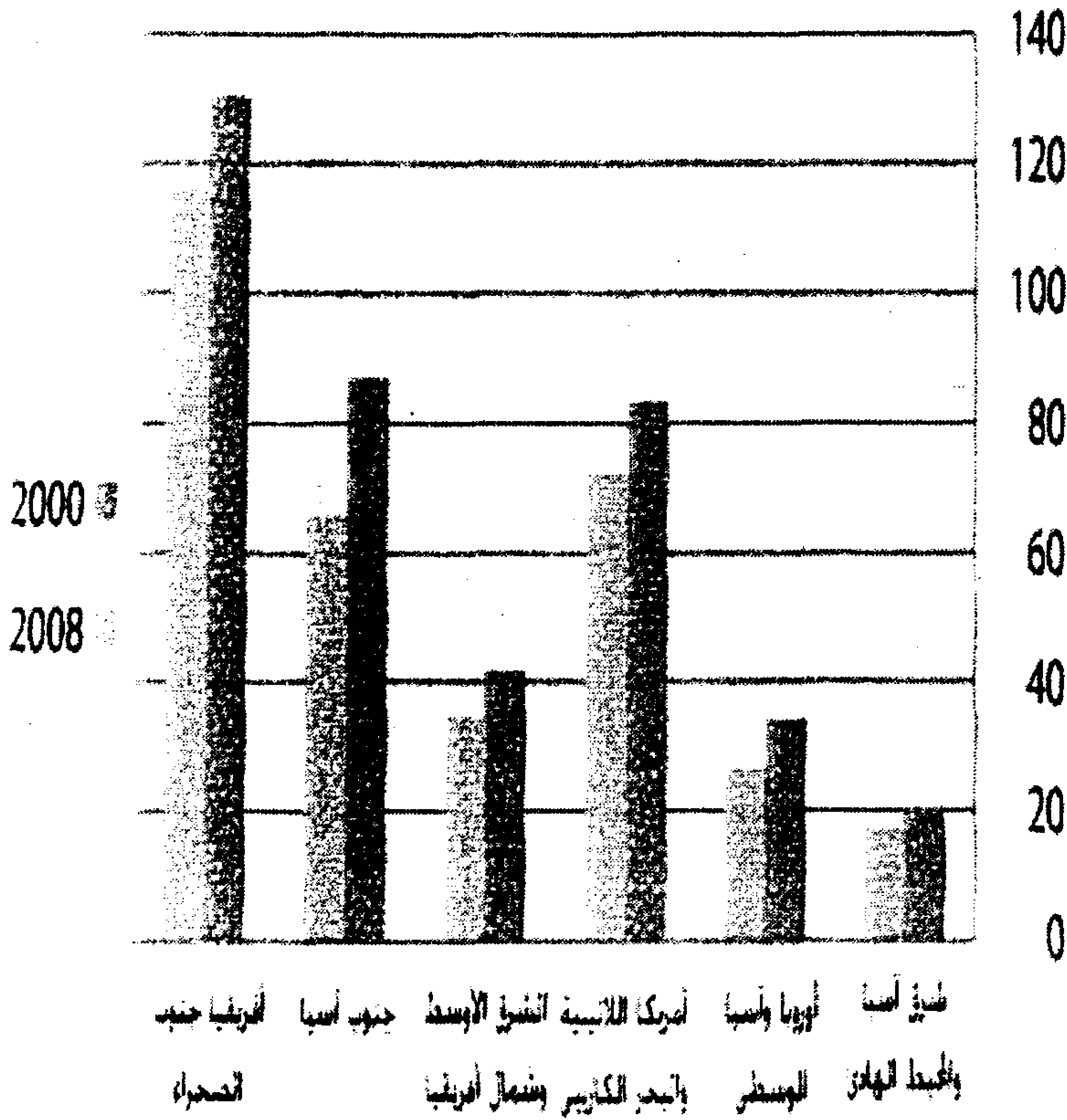
$$\text{٠,٨٧٣} = \frac{\text{١٦١٥١٠} \times \text{٤٨,٥}}{100.000}$$

ويمكن حساب نسبة التعويض الكلية أيضا بضرب الخصوبة الكلية في نسبة المواليد الإناث، وقسمتها على عدد المواليد في العام، وقد حسبت هذه النسبة كالتالي:

$$5868\times \frac{\text{عدد المواليد الإناث } (247425)}{\text{مجموع المواليد } (694086)} = 2822 \text{ لكل ألف امرأة}$$

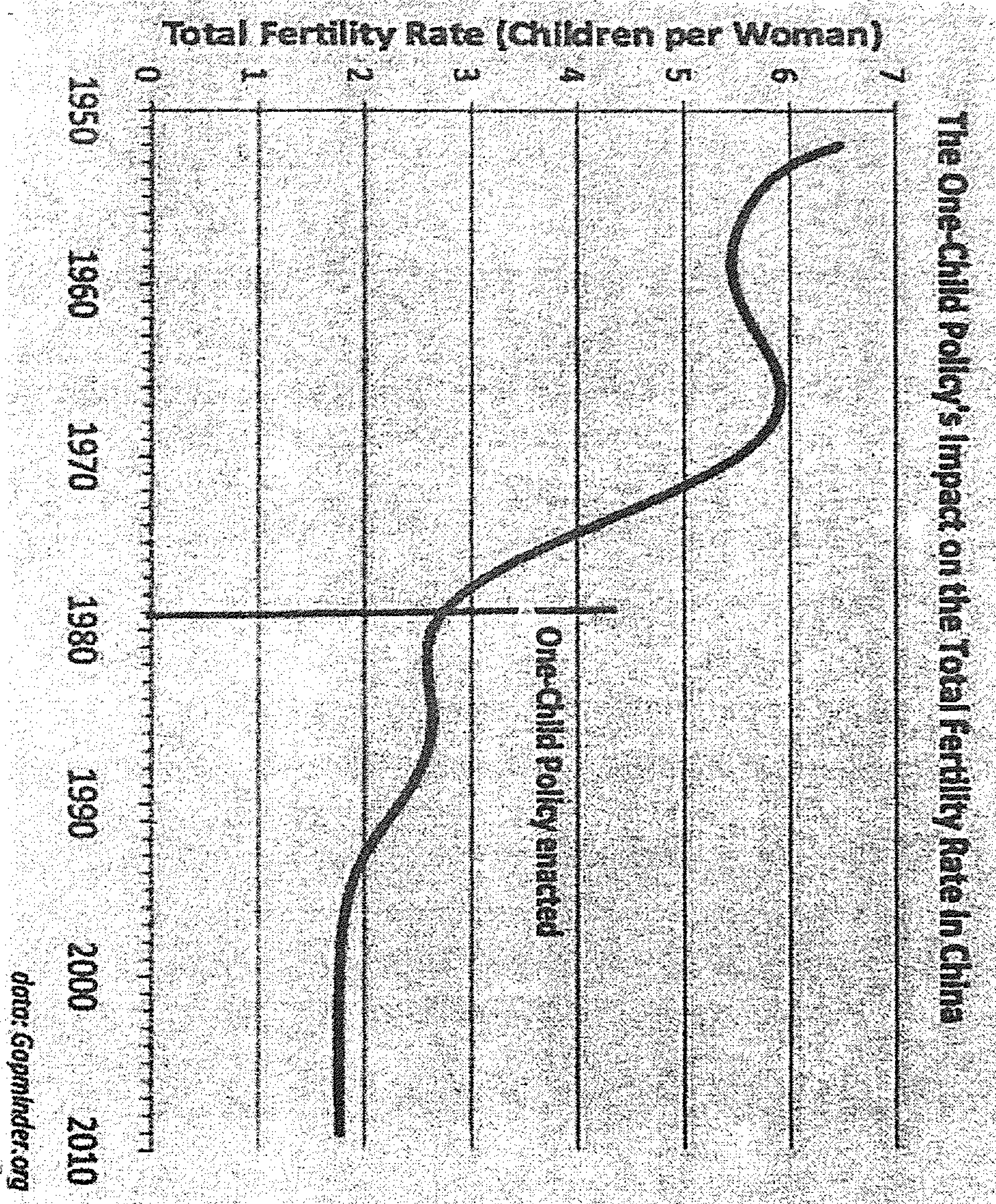
أي أن كل امرأة تلد في المتوسط 3 بنات يحللن محلها في رسالة استمرار النوع.

وقد بلغ المعدل العالمي للإنجاب ٢.٥٧ طفلا لكل امرأة في منتصف سنة ٢٠٠٦م، أنظر الشكل التالي:



شكل رقم (٢) يبين معدل خصوبة الأمهات المراهقات

والشكل التالي يوضح أيضاً معدلات الإنجاب بين نساء الصين:



•شكل رقم (٣) يوضح معدلات الإنجاب بين نساء الصين.

وهناك عامل آخر لا يقل شأنا عن سابقيه وهو معدل الوفيات العامة ومعدل وفيات الأطفال على الأخص، والوفاة من الأمور الطبيعية التي لابد منها، وقد رافقت مختلف الكائنات الحية بما في ذلك الإنسان منذ الأزل، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولولا الوفاة لأصبحت المعمورة مكتظة بالبشر وغيره من الكائنات الحية الأخرى، ولأصبحت غير كافية لاستيعاب هذه القوة الهائلة وبالتالي فإن الوفاة ولدت مع الإنسان وكافة الكائنات الحية.

معدل الوفيات العامة: إن كثيرا من التساؤلات التي تحدث في علم السكان (الديموجرافيا) تختص بتغييرات سلوك معين يتطلب مشاهدات من تواريخ مختلفة، وكذلك فإن كثيرا من الصيغ تبنى على بيانات مأخوذة من أكثر من مجتمع واحد، ويعتبر استخدام نتائج تعدادين متتاليين، واحد من إحدى طرق الربط الجيدة بين هذه المشاهدات، كما يعتبر تحليل العوامل التي هي مصدر المتغير – وهي الواقعات الحيوية – طريقا آخر.

وظهور مثل هذه الواقعات يغير من حجم المجتمع السكاني وتركيبه، وقد أشرنا سابقاً أننا نحصل على المعدلات الحيوية من سجلات والوقائع معينة، وهذه المعدلات تعكس تكرار ظهور هذه الوقائع، وهناك وجهان لهذا القياس هما:

١– تكرار ظهور الواقعة خلال فترة زمنية محددة.

٢– تكرار ظهورها بين الأفراد الموجودين.

وعلى هذا الأساس فإن هذه المعدلات تمثل (المواليد في السنة) أو (الوفيات في السنة)، ويطلق على هذه المعدلات (المعدل الخام) أو (المعدل العام)، لأنها تبين تكرار ظهور مجموعة من الوقائع في المجتمع

ككل دون النظر إلى البناءات الصغيرة التي تستخدم أحيانا في حالة وجود بيانات أكثر تفصيلا.

وبالتالي فإن معدله يمكن استخراجه بالصيغة التالية:

$$\text{معدل الوفيات العامة} = \frac{\text{عدد الوفيات في سنة معينة (في منطقة معينة)}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة (في نفس المنطقة)}} = ١٠٠٠$$

ونفس الصيغة تنطبق تماما بالنسبة لمعدل المواليد مع مراعاة استبدال الوفيات المسجلة بالمواليد المسجلين، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، ويعتبر معدل المواليد أكثر غموضا وأقل دقة من معدل الوفيات، وذلك لصعوبة تحديده (ما هو المولود الحي)، بالإضافة إلى اختلاف درجة كفاءة تسجيل المواليد التي تختلف من بلد إلى آخر.

في كثير من الأحيان تقتضي بعض الظروف الاجتماعية خاصة تلك التي ترتبط بالصحة والسكان، وعندما يتعلق الأمر بتسجيل حالات وفيات خاصة بالأطفال في سن معينة لظروف طارئة، نضطر حينها لاستخراج معدل الوفيات الخاصة أو التفصيلية، وهي نسبة عدد الوفيات إلى جملة السكان في كل ألف شخص حسب فئات العمر والجنس، ويمكن صياغة هذه المعادلة إحصائيا على النحو التالي:

$$\frac{\text{عدد الوفيات في سن معينة في عام معين}}{\text{عدد السكان في نفس السنة عند منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

وعلى أية حال فإن معدلات الوفاة حسب السن له دلالة وفائدة أكبر من معدل الوفيات العامة، باعتباره أكثر استخداما لمزيد من البيانات، وهذه المعدلات في حقيقتها تعكس مقدار الاختلاف بين معدلات الوفاة في

فئات الأعمار المختلفة، ويستحسن أن يشمل معدلات الأعمار الخماسية(*)، وأن يتم الحساب بالنسبة للذكور منفصلاً عن الإناث وقد بلغ المعدل العالمي للوفيات ٨,٩ في الألف في منتصف سنة ٢٠٠٦م، (أنظر الشكل رقم ٥).

معدل وفيات الأطفال: تختلف وفيات الأطفال حسب السن والجنس، فعلى سبيل المثال نجد وفيات الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة جداً في البلدان المتخلفة بسبب نقص الرعاية الصحية، كما أنها أكثر ارتفاعاً في الطبقة الدنيا منها في الطبقة العليا داخل المجتمع الواحد، وعلى هذا الأساس فقد أولى الديموجرافيون والمتخصصين على مستوى الدول والحكومات عناية خاصة لوفيات الأطفال الرضع، وهم الأطفال الأقل من سنة بين كل ألف مولود حي في السنة، ويمكن صياغة هذه المعادلة كالتالي:

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{الأطفال المتوفون أقل من سنة خلال عام معين في منطقة معينة}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال نفس العام وفي نفس المنطقة}} \times ١٠٠٠$$

وعلى أية حال فكلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على قلة العناية الصحية بالأمومة والطفولة وانخفاض مستوى المعيشة، وإذا عدنا قليلا إلى الوراء لرأينا بأن وفيات الأطفال كانت مرتفعة في مطلع القرن التاسع عشر، حيث تراوحت بين ٢٥٠ و ٣٠٠ وفاة في الألف، وبحلول القرن العشرين انخفضت هذه المعدلات، فعلى سبيل المثال فخلال الفترة ما بين ١٩٤٦-١٩٥٠م، بلغت ٢٤ في الألف بالسويد و ٣٢ في الألف بالولايات

(*) تصنيف فئات الأعمار ديموجرافيا حسب فئات عمرية خماسية من (٠-٤) سنوات، من (٥-٩) سنوات، من (١٠-١٤) سنة، من (١٥-١٩) سنة وإلى غاية أكبر من ٦٥ سنة، وهذه الفئات معمول بها دوليا.

المتحدة الأمريكية و٢٧ في الألف بأستراليا و١٣٤ في الألف في الهند و١٦١ في الألف في الشيلي، وبفضل التطور الطبي والقضاء على كثير من أمراض الأطفال أخذت معدلات الوفيات في التناقص، نقول هذا الكلام بالنسبة للدول المتطورة وبعض الدول التي حققت قبلا من التطور العلمي والتكنولوجي، لكن الكثير من الدول التي مازالت تعاني من وطأة التخلف تعرف معدلات وفيات الرضع بها ارتفاعاً محسوساً، خاصة بالنسبة لبؤر التوتر في العالم، وبعض الدول التي عرفت وتعرف حروباً كما هو الشأن بالنسبة لأفغانستان والعراق وفلسطين وكذلك بعض الدول الإفريقية التي تعرضت لمجاعات بفعل الجفاف والحروب الأهلية كما هو الحال بالنسبة لأنغولا والكونغو وغيرها.

والجدول التالي يعطي صورة واضحة عن وفيات الرضع في عدد من دول العالم خلال فترتين مختلفتين:

جدول (٣) يبين وفيات الرضع في عدد من دول العالم خلال فترتين مختلفتين

الدولة	المعدل سنة (١٩٥٦-١٩٦٠)	المعدل سنة ١٩٧٥
السويد	١٧‰	٨,٣‰
انجلترا وويلز	٢٣‰	١٦,٣‰
ألمانيا الاتحادية	٣٦‰	٢١,١‰
اسبانيا	٤٩‰	١٣,٨‰
أستراليا	٢١‰	١٦,٥‰
الدانمارك	٢٤‰	١١,٥‰

الدولة	المعدل سنة (١٩٥٦-١٩٦٠)	المعدل سنة ١٩٧٥
الجزائر	١٠٣‰(*)	٨٦,٣‰
الأرجنتين	٦١‰	٥٩‰
الشيلي	١٢٠‰	٧٧,٨‰
اليابان	٣٦‰	١٠,٨‰
الولايات المتحدة	٢٦‰	١٦,٧‰

المصدر : عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، ص١٣٧.

والملاحظة الأولى التي يمكن استنتاجها من هذا الجدول هو أن نسبة وفيات الأطفال الرضع قد انخفضت في ظرف ١٥ سنة بشكل محسوس ومست جميع الدول المشار إليها في الجدول أعلاه، وغالبا ما يشار إلى وفيات الأطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن شهر على أنها وفيات مبكرة، ويزداد التركيز على هذه الفئة من قبل المختصين والجمعيات الصحية، وقد لعبت هذه الأخيرة دورا هاما في لفت الانتباه إزاء هذه الفئة من خلال اللقاءات والتجمعات بغرض زرع الوعي لدى الأولياء وخاصة الأمهات، ومهما يكن فإن للوفيات أسباب متعددة نوردها فيما يلي:

١- **الأمراض**: إن انتشار الأمراض في العالم المتخلف يعد من أهم أسباب الوفيات، ومن هذه الأمراض: حمى الملاريا، والدفتيريا، والحصبة، والتيتانوس، والسعال الديكي، وأمراض الجهاز الهضمي التي تفتك بعدد كبير من الأطفال، ويمكن تصنيف الأمراض إلى المجموعات التالية:

(*) هذه النسبة المسجلة خلال حرب التحرير، تخص السكان المسلمين الجزائريين فقط.

أ – الأمراض البيولوجية : كأمراض القلب والسكر والسرطان.

ب– الأمراض الناتجة عن العادات الاجتماعية: كالسل والأمعاء وفقر الدم.

جـ– الأمراض المعدية: الكوليرا والتيفويد، وهناك أمراض أخرى تنشأ عن المياه الملوثة والبيئة المعرضة للتلوث خاصة بالمدن الصناعية، وعلى كل حال فإن أمراض القلب والسرطان تنتشر في المجتمعات الصناعية، في حين تنتشر الأمراض الطفيلية وأمراض الأمهات أثناء فترة الحمل في المجتمعات النامية.

٢– **انخفاض الدخل الفردي:** يؤثر انخفاض الدخل الفردي على مستوى المعيشة، وكذا نوعية الغذاء ونوعية السكن ونمطه وفرص التعليم، وقد أثبتت الدراسات بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الفردي، فكلما انخفض الدخل الفردي ارتفع معدل الوفاة خاصة بين صفوف الأطفال، فعلى مستوى الوطن العربي نجد بأن نسبة الوفاة تتراوح بين ٣٥ و ٥٠%، وكلهم من الأطفال الذين يموتون قبل الوصول إلى سن العاشرة.

٣– **الحوادث الفجائية:** من أسباب الوفاة أيضاً الحوادث الفجائية كالحروب، والزلازل، والبراكين، والفيضانات، والحرائق، والمجاعات، وغيرها، وقد أثبتت الإحصائيات بأن وفيات الرضع في العالم قد بلغت ٥٣,٧ في كل ألف مولود جديد وذلك في منتصف سنة ٢٠٠٧م، وهذه هي قائمة الدول حسب معدل وفيات الأطفال، بالاستناد إلى تقديرات عام ٢٠٠٧، في كتاب حقائق العالم.

معدل وفيات الرضع هو عدد الأطفال (أقل من سنة) الذين يموتون سنويا لكل ألف ولادة حية.

جدول (٤) يوضح معدلات وفيات الأطفال الرضع في السودان

المعدل	مسح إنقاذ الأمومة للفترة (١٩٩٠-١٩٩٥)	المسح الديموجرافي ١٩٩٠	التعداد السكاني لعام ١٩٩٣
معدل وفيات الأطفال الرضع	٨٢ في الألف	٩٢في الألف	٩٥ في الألف
معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة	١٣٢ في الألف	١٥٠في الألف	١٥٥ في الألف

جدول (٥) يوضح معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم٢٠٠٦م.

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
١	انغولا	١٨٤٤٤
٢	سيراليون	١٥٨.٢٧
٣	أفغانستان	١٥٧.٤٣
٤	ليبيريا	١٤٩.٧٣
٥	النيجر	١١٦.٨٣

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
6	الصومال	113.08
7	موزمبيق	109.93
8	مالي	105.65
9	غينيا بيساو	103.50
10	تشاد	102.07
11	جيبوتي	100.77
12	زامبيا	100.71
13	بوتان	96.37
14	نيجيريا	95.52
15	ملاوي	92.10
16	إثيوبيا	91.92
17	السودان	91.78
18	بوركينا فاسو	89.79
19	غينيا	88.58
20	ساحل العاج	87.41

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
21	غينيا الاستوائية	87.15
22	رواندا	85.27
23	جمهورية أفريقيا الوسطى	83.97
24	جمهورية الكونغو	83.26
25	لاوس	81.44
26	ليسوتو	79.85
27	بنين	77.85
28	تنزانيا	71.69
29	جزر القمر	70.66
30	سوازيلند	70.66
31	غامبيا	70.14
32	أوزبكستان	68.89
33	باكستان	68.84
34	موريتانيا	68.07
35	أوغندا	67:22

معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)	الدولة أو المنطقة	الترتيب
65.84	الكاميرون	36
65.52	جمهورية الكونغو الديمقراطية	37
63.83	هايتي	38
63.66	نيبال	39
61.93	بوروندي	40
60.15	السنغال	41
59.51	مايوطه	42
59.44	جنوب أفريقيا	43
59.12	بنغلاديش	44
59.12	توجو	45
58.45	كمبوديا	46
58.31	أذربيجان	47
57.88	اليمن	48
57.44	كينيا	49
57.02	مدغشقر	50

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
51	الغابون	53.65
52	غانا	53.56
53	تركمنستان	53.49
54	مالديف	53.25
55	فانواتو	52.45
56	زمبابوي	51.12
57	بورما	50.68
58	بوليفيا	50.43
59	بابوا غينيا الجديدة	48.46
60	ناميبيا	47.23
61	العراق	47.04
62	كيريباس	46.02
63	الرأس الأخضر	45.27
64	إريتريا	45.24
65	تيمور الشرقية	44.46

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
66	بوتسوانا	43.97
67	طاجيكستان	43.64
68	العالم	43.52
69	منغوليا	42.65
70	ساو تومي وبرينسيبي	40.54
71	المغرب	38.85
72	تركيا	38.33
73	إيران	38.12
74	الهند	34.61
75	قرغيزستان	33.38
76	إندونسيا	32.14
77	غويانا	31.35
78	بيرو	29.96
79	جواتيمالا	29.77
80	مصر	29.50

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
81	الجزائر	28.78
82	ولايات ميكرونيسيا المتحدة	28.15
83	جمهورية الدومنيكان	27.94
84	سوريا	27.70
85	البرازيل	27.62
86	كازاخستان	27.41
87	جزر مارشال	27.30
88	نيكاراجوا	27.14
89	الباراغواي	26.45
90	ساموا	25.89
91	هندوراس	25.21
92	رومانيا	24.60
93	بليز	24.38
94	فيتنام	24.37
95	ترينيداد وتوباجو	24.33

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
96	البهاما	24.17
97	لبنان	23.39
98	تونس	22.94
99	السلفادور	22.88
100	ليبيا	22.82
101	كوريا الشمالية	22.56
102	فنزويلا	22.52
103	الصين	22.12
104	الفلبين	22.12
105	الإكوادور	22.10
106	قطاع غزة	21.88
107	أرمينيا	21.69
108	كولومبيا	20.13
109	سورينام	20.11
110	ألبانيا	20.02

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
111	جزر سليمان	19.97
112	المكسيك	19.63
113	أنغويلا	19.61
114	سريلانكا	19.45
115	بلغاريا	19.16
116	توفالو	18.90
117	تايلندا	18.85
118	الضفة الغربية	18.67
119	سلطنة عمان	18.28
120	أنتيجاويربودا	18.26
121	سانت هلينا	17.67
122	قطر	17.46
123	جورجيا	17.36
124	ماليزيا	16.62
125	البحرين	16.18

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
126	الأردن	16.16
127	الجزر العذراء البريطانية	16.13
128	بنما	15.96
129	جامايكا	15.73
130	جرينلاند	14.98
131	أروبا	14.75
132	سيشيل	14.75
133	جزر تركس وكايكوس	14.70
134	دومينيكا	14.61
135	أرجنتين	14.29
136	موريشيوس	14.14
137	بالاو	14.07
138	سانت فنسينتو الجريناديز	14.01
139	جرينادا	13.92
140	مولدوفا	13.88

معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)	الدولة أو المنطقة	الترتيب
13.74	سانت كيتس ونيفيس	141
13.52	الإمارات	142
13.12	بروناي	143
12.81	سانت لوسيا	144
12.41	السعودية	145
12.02	أوروجواي	146
11.99	فيجي	147
11.99	تونغا	148
11.55	باربادوس	149
11.06	روسيا	150
9.63	جزر الأنتيل الهولندية	151
9.60	ناورو	152
9.58	البوسنة والهرسك	153
9.53	جمهورية مقدونيا	154
9.50	أوكرانيا	155

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
156	الكويت	9.47
157	كوستاريكا	9.45
158	لاتفيا	9.16
159	ساموا الأمريكية	8.88
160	شيلي	8.36
161	المجر	8.21
162	جزر برمودا	8.08
163	بولينسيا الفرنسية	7.84
164	بورتو ريكو	7.81
165	جزر كايمان	7.80
166	الجزر العذراء	7.69
167	إستونيا	7.59
168	كاليدونيا الجديدة	7.42
169	سان بيار وميكلون	7.21
170	سلوفاكيا	7.12

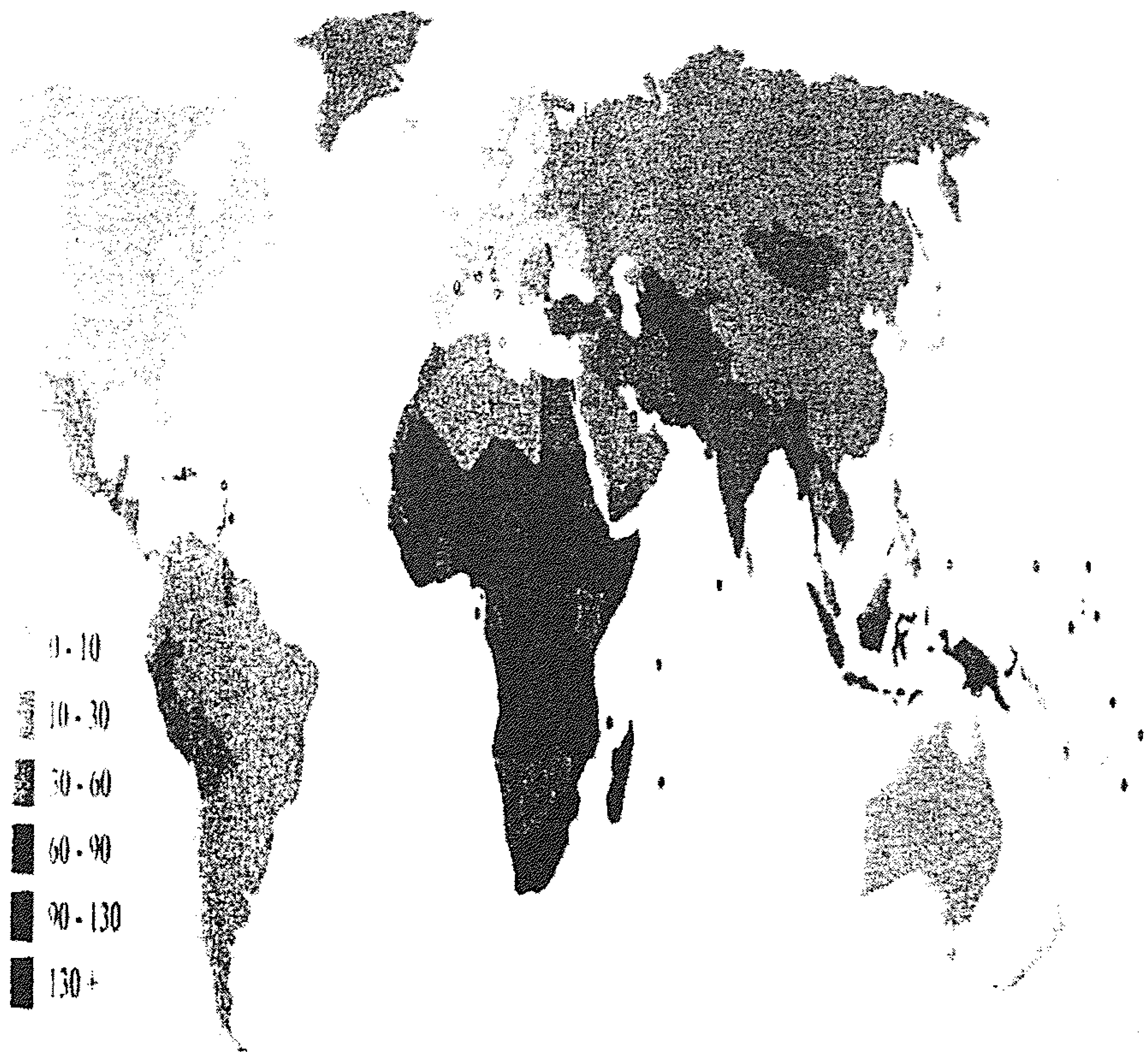
الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
171	بولندا	7.07
172	مونتسرات	7.03
173	قبرص	6.89
174	جزر ماريانا الشمالية	6.85
175	إسرائيل	6.75
176	جوام	6.68
177	ليتوانيا	6.68
178	روسيا البيضاء	6.63
179	كرواتيا	6.60
180	الولايات المتحدة	6.37
181	كوريا الجنوبية	6.05
182	كوبا	6.04
183	جزر فارو	6.01
184	مان	5.72
185	إيطاليا	5.72

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
186	نيوزيلندا	5.67
187	تايوان	5.54
188	سان مرينو	5.53
189	اليونان	5.34
190	موناكو	5.27
191	إيرلندا	5.22
192	جيرزي	5.08
193	المملكة المتحدة	5.01
194	جبل طارق	4.98
195	البرتغال	4.92
196	هولندا	4.88
197	الاتحاد الأوروبي	4.80
198	لوكسمبورغ	4.68
199	كندا	4.63
200	جيرنزي	4.59

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
201	ليختنشتاين	4.58
202	أستراليا	4.57
203	بلغاريا	4.56
204	النمسا	4.54
205	الدنمارك	4.45
206	سلوفينيا	4.35
207	ماكاو	4.33
208	أسبانيا	4.31
209	سويسرا	4.28
210	ألمانيا	4.08
211	أندورا	4.03
212	التشيك	3.86
213	مالطا	3.82
214	النرويج	3.64
215	فنلندا	3.52
216	فرنسا	3.41
217	آيسلندا	3.27
218	هونغ كونغ	2.94

الترتيب	الدولة أو المنطقة	معدل وفيات الرضع (وفاة/١٠٠٠ ولادة حية)
٢١٩	اليابان	٢.٨٠
٢٢٠	السويد	٢.٧٦
٢٢١	سنغافورة	٢

المصدر: CIA-The World Factbook--Order-Infant mortality rate



حجم هذه المعاينة: 800 × 370 بكسل. البعاد الأخرى: 320 × 148 بكسل | 640 × 296 بكسل.

دقة كاملة (1,357 × 628 بكسل حجم الملف: 236 كيلوبايت، نوع MIME: image/jpeg)

شكل (٤) خريطة توضح معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم٢٠٠٦م.

الفصل الثاني
معدلات الزيادة الطبيعية

الزيادة الطبيعية.

١- المرحلة المالتوسية.

٢- مرحلة النمو المرتفع:

١- المرحلة الانتقالية.

٢- مرحلة النمو البطيء.

٣- مرحلة الاضمحلال.

٣- التركيب الديموجرافي

الفصل الثاني
معدلات الزيادة الطبيعية

الزيادة الطبيعية.

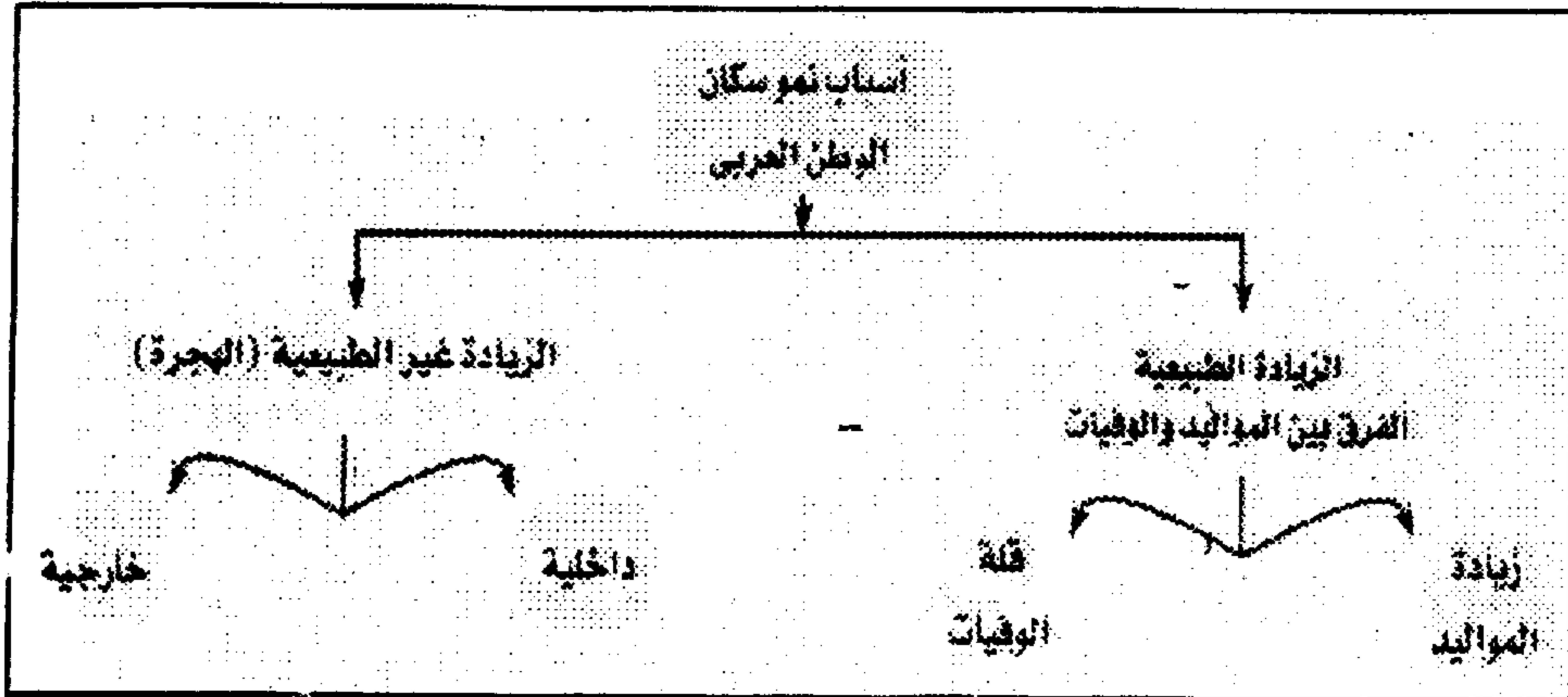
وتعرف الزيادة الطبيعية بأنها الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، وتحسب معدلات الزيادة الطبيعية بحساب الفرق بالنسبة لكل ألف من السكان، وتسمى هذه الزيادة في هذه الحالة بالزيادة الطبيعية الخام(*)، إما إذا نقصت نسبة المواليد عن نسبة الوفيات في سنة معينة فمعنى ذلك أنّ السكان آخذون في التناقص، وإذا تساوت النسبتان فمعناه أن السكان في ثبات، والواقع فإن السكان يتغيرون في ثلاث اتجاهات :

١ – بوفود المواليد الجدد.

٢ – انتقال الأفراد إلى فئات السن الأعلى.

٣ – الوفيات في مختلف فئات السن.

شكل (٥) يوضح أسباب نمو السكان في الوطن العربي.



(*) حساب الزيادة الطبيعية الخام:

الزيادة الطبيعية الخام= $\frac{\text{عدد المواليد – عدد الوفيات في سنة ما}}{\text{عدد السكان في نفس السنة}} \times ١٠٠٠$

وقد لا تبدو في مقارنة أرقام نسب المواليد والوفيات إلا العامل الأول والثالث فقط، غير أن دراسة معدلات الزيادة الطبيعية في عدد من السنين يبين بوضوح أثر العامل الثاني، وهو هرم الأفراد عام بعد عام.

والحقيقة التي يجب إقرارها هو أن الزيادة الطبيعية خلال السنوات الأخيرة أصبحت العامل الأول والأساسي في نمو الدول بعد أن وضعت الكثير من الدول والحكومات قيودا وشروطا للهجرة، ولعل دراسة الزيادة الطبيعية داخل حدود أي دولة يكون أقل دقة بسبب الهجرات الداخلية، وتختلف الزيادة الطبيعية من دولة إلى أخرى، إلا أن الدراسات أثبتت بأنها ترتفع عن المتوسط العالمي في قارات العالم الثالث (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية)، حيث تتراوح بين ٢١، ٢٩ في الألف في حين ينخفض المعدل المذكور عن المتوسط العالمي في العالم المتقدم كأوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا، بحيث يتراوح بين ٦ و١٣ في الألف، ويتمثل أدنى معدل في القارة الأوروبية.

وقد قسم الأمريكي "فرانك توتشتاين" الاتجاهات السكانية إلى ثلاث مراحل حسب ترتيب دورتها التاريخية وهي كالآتي:

١ – مرحلة النمو المرتفع.

٢ – المرحة الانتقالية.

٣ – مرحلة التناقص المرتقب.

وهذا التقسيم يتفق مع تقسيم تومسون لسكان العالم إلى مجموعات ثلاث:

١ – مجموعة تتسم بارتفاع نسبتي المواليد والوفيات.

٢ – مجموعة تتحكم في نسب الوفيات إلى حد ما، إلا أن موالدها مرتفعة.

٣ – مجموعة عملت على ضبط الوفيات والمواليد معا.

ومن الممكن إضافة مجموعتين إحداهما تسبق المجموعة الأولى، وتتصف بنسبة لمواليد المرتفعة ونسبة الوفيات التي تماثلها ارتفاعا، ويمكن أن نسميها بالمجموعة المالتوسية، والأخرى تلحق بالمجموعة الثالثة وتتسم بقلة المواليد تنقص عن نسبة الوفيات.

وبهذا يمكن إنشاء دورة ديموجرافية حسب تطور السكان التاريخي كالآتي:

١ – المرحلة المالتوسية:

تتميز هذه المرحلة بنسبة مواليد تتراوح بين ٤٠: ٥٠ في الألف، ونسبة وفيات مرتفعة جداً، وحتى يتحقق ثبات معدل الزيادة عند حد منخفض فالحل بالنسبة لما يراه "مالتوس"(*)، هو الثالوث المشؤوم، وهي المجاعات والأوبئة والحروب، فيظل السكان في حالة ثبات، وهذا الوضع كان سائداً في المجتمعات البدائية، ومازال قائما اليوم في بعض جهات إفريقيا وآسيا، وفي هذه المرحلة عجز الناس عن تحقيق الملاءمة بين المواليد والطعام الواجب توفيره، فتركوا أمرهم للقدر والطبيعة فتولت تحديد عدد السكان بما يتناسب وكمية الطعام المتوفرة.

٢ – مرحلة النمو المرتفع:

وتعيش في هذه المرحلة ما يقارب ٧٠% من البشر توفرت لديهم وسائل الوقاية من الأمراض مع زيادة الوعي الصحي، وقضوا على كثير من الأوبئة، فقلت معدلات الوفيات فيما بينهم بشكل ملموس رغم تشبثهم

(*) مالتوس:عالم ديموجرافي سويسري جاء بنظريته المشهورة هو أن سكان المعمورة يزدادون بمتتالية هندسية والاقتصاد يزداد بمتتالية حسابية، وبالتالي فإن عدم كفاية السكان يصبح أمراً محتوماً واقتراح ثالوثه المشؤوم من أجل ثبات سكان المعمورة وهو الثالوث (المجاعات، الأوبئة والحروب) من أجل الكفاية الاقتصادية.

بعاداتهم وتقاليدهم من الوفرة في الإنجاب، غير أن كثرة المواليد تؤدي إلى نقص الغذاء وانخفاض مستوى المعيشة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الوفيات، ورغم ذلك يبقى الفرق واضح بين نسب المواليد (التي تتأرجح حول ٤٠ في الألف) ونسب الوفيات (حوالي ٢٠ في الألف)، لتصل الزيادة الطبيعية إلى ٢٠ في الألف، وهذه زيادة كبيرة تؤدي إلى الانفجار السكاني كما حدث في أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر، حيث سجلت الزيادة الطبيعية في بعض دولها ما بين ١٢–١٥ في الألف، وظلت على هذا المستوى عشرات السنين، وقد دخلت الهند ومصر والصين والعديد من الدول الآسيوية وكذلك أمريكا الوسطى وبعض دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا، حيث يشكل صغار السن والشباب بهذه الدول أكثر من ٦٠% من مجموع السكان، ويعرف السكان في هذه الحالة بأنهم يمرون بمرحلة الشباب.

١ – المرحلة الانتقالية:

وتسمى أيضا بمرحلة النمو الثانوية؛ حيث تبدأ كل من نسبتي المواليد والوفيات في الهبوط، غير أن نسبة المواليد لا تزال مرتفعة، إلا أن دول هذه المجموعة فطنت إلى أساليب للتحكم في المواليد بعد تطور الطب الحديث؛ لكن عملية ضبط الوفيات كانت أسرع، لأن ضبط المواليد عن طريق تنظيم الأسرة من خلال تباعد الولادات يحتاج إلى اقتناع من أفراد المجتمع وتقبله.

وقد يصطدم المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد فيزداد السكان، ولكن بزيادة أقل ويمر بهذه المرحلة التي تتراوح بها الزيادة الطبيعية ما بين ١٠–١٥ في الألف كل من روسيا ودول شرق أوروبا والبحر المتوسط وبعض جمهوريات أمريكا الجنوبية (الشيلي، الأرجنتين،

البرازيل، الأوروجواي) وتركيا ودول شمال إفريقيا ويقدر هؤلاء السكان بنمو سكان العالم.

٢ – مرحلة النمو البطيء:

تتميز هذه المرحلة بانخفاض نسبتي المواليد والوفيات معا، حيث وصلت نسبة المواليد في انجلترا إلى ١٥ في الألف، بينما وصلت نسبة الوفيات إلى ١١ في الألف، وبالتالي سجلت الزيادة الطبيعية ٤ في الألف، ومعنى ذلك أن هذه الأخيرة قد أخذت في التناقص في الأقطار التي وصلت إلى هذه المرحلة، غير أنها طبقت الوفيات منذ قرنين ومرت بالدورة الديموجرافية كلها، فحدث فيها انفجار سكاني، ثم بدأت في ضبط النسل ووصلت إلى مستوى رفيع من حيث الصحة وارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ويرى البعض بأن نسبة الوفيات سترتفع بسبب وجود كبار السن بنسبة كبيرة كما هو الحال في فرنسا، أما المجموعات السكانية التي دخلت في هذه المرحلة لا تمثل سوى ١٥% من سكان العالم وهي تمثل أقطار غرب أوروبا وشمالها وأمريكا وأستراليا ونيوزلندا، وهذه الدول تحتكر لنفسها ٧٥% من الثروة العالمية.

٣ – مرحلة الاضمحلال:

وفي هذه المرحلة تصبح نسبة المواليد أقل من نسبة الوفيات والنتيجة هو التناقص في عدد السكان، وتعتبر هذه المرحلة هي نهاية الدورة الديموجرافية، وتمثل هذه المرحلة في الوقت الراهن ألمانيا حيث عرفت تناقصا ملحوظا في عدد سكانها بسبب كبار السن وعزوف الشباب عن الزواج، لكن ألمانيا التجأت إلى سياسة توفير ٢٠٠٠٠ منصب شغل في هندسة الإعلام الآلي من أجل استقطاب مهندسين شباب من مختلف دول العالم، مع إعطائهم الجنسية الألمانية وتشجيعهم على الزواج رغبة في زيادة المواليد، حتى لا تتعرض للتناقص، والواقع فإن الشعوب البدائية

هي أقرب إلى الاضمحلال والانقراض، لأن الشعوب الراقية بإمكانها أن تجد الحل متى شاعت بسبب تقدمها الاقتصادي والعلمي.

مفهوم أمل الحياة: يتعلق بموضوع الوفيات ما تهتم به الإحصاءات السكانية عن احتمال الحياة للفرد من عمر معين وهذا ما يعرف بجدول الحياة، وهذه الجداول ما هي إلا تطبيقا لنسب الوفيات في فئات السن المختلفة، أو في أي سن من عمر الفرد وتحسب جداول الحياة بتتبع حياة رعيل من الذكور أو الإناث منذ ولادتهم حتى يبلغ من يعمر منهم سن الشيخوخة، فإذا كان لدينا مثلا رعيل يتكون من ألف طفل (ذكر أو أنثى) وتوفى منهم في السنة الأولى ٣٢٥ طفلا فإنه يبقى منهم ٦٧٥ طفلا، فإذا كان متوسط العمر (س) سنة كان لهؤلاء الباقين أملٌ في أن يعيشوا سنة أخرى.

ويحسب أمل الحياة بطريقة أخرى، وذلك بجمع عدد الباقين على قيد الحياة في كل فئة من فئات السن وقسمة ذلك على عدد المواليد الكلي، فإذا كان عدد المواليد مثلا (ع) بقى منهم في نهاية السنة الأولى (ب١)، وفي نهاية السنة الثانية (ب٢)، وفي نهاية السنة الثالثة (ب٣) الخ، فإن أمل الحياة هو:

$$\frac{ب_{1} + ب_{2} + ب_{3}}{ع} + \frac{١}{٢}\ \text{(الفترة الواقعة بين الولادة وبين تمام السنة الأولى)}$$

ويختلف طول أمد(*)، الحياة باختلاف السن والجنس في السكان في أي بلد لنسوق مثالا آخر يتعلق بأمل الحياة.

(*) أحيانا وفي مثل هذه الدراسات قد نعبر عن أمل الحياة بأمد الحياة والكلمة لها معنى واحد.

جدول (٦) يوضح معدل أمل الحياة في أقطار جنوب الصحراء.

القطر	معدل أمل الحياة عند الولادة رجال ـ نساء	معدل أمل الحياة عند الستين رجال ـ نساء	العدد المرتقب، عند الولادة، من سنوات الصحة الضائعة	نسبة سنوات الحياة المحصورة رجال ـ نساء
الصومال	٣٦.١	٨.٣	٦.٩	١٦.١
	٣٧.٥	٩.٤	٨.١	١٧.٧
السودان	٤٧.٢	٩.٨	٧.٨ ٩.٤	١٤.١
	٤٩.٩	١٠.٧		١٥.٩
جيبوتي	٤٢.٥	٩.٨	٦.١	١٢.٦
	٤٣.٢	١٠.٦	٧.٤	١٤.٧

جدول (٧) يوضح معدل أمل الحياة في منطقة المغرب العربي.

القطر	معدل أمل الحياة عند الولادة رجال ـ نساء	معدل أمل الحياة عند الستين رجال ـ نساء	العدد المرتقب، عند الولادة، من سنوات الصحة الضائعة	نسبة سنوات الحياة المحصورة رجال ـ نساء
موريتانيا	٤٢.٨	٩.٥	٦.٩	١٤.٠
	٤٦.٣	١٠.٥	٨.٢	١٥.١
المغرب	٥٩.٥	١١.٤	٩.٤	١٣.٦
	٦٠.٩	١٢.٧	١١,٩	١٦.٤
الجزائر	٥٩.٧	١٢.٥	٧.٩	١١.٧
	٦١.٦	١٣.٣	٩.٦	١٣.٥
تونس	٦١.٣	١٢.٠	٨.٢	١١.٨
	٦٣.٦	١٣.٣	١٠.٣	١٣.٩
ليبيا	٦٢.٣	١٢.٠	٨.١	١١.٥
	٦٥.٠	١٣.٨	١٠.٥	١٣.٩

• ثمة في بعض الأحيان فوارق بين الأرقام لاختلاف المصادر وسنوات البحث واقتصرنا على إحصائيات المنظمة العالمية للصحة.

جدول (٨) يوضح معدل أمل الحياة في منطقة المشرق العربي.

القطر	معدل أمل الحياة عند الولادة رجال - نساء	معدل أمل الحياة عند الستين رجال - نساء	العدد المرتقب، عند الولادة، من سنوات الصحة الضائعة	نسبة سنوات الحياة المحصورة رجال - نساء
العراق	٤٨.٨ ٥١.٥	٩.٢ ١٠.٦	١٠.٣ ١١.٦	١٧.٥ ١٨.٤
سوريا	٦٠.٤ ٦٣.١	١١.٣ ١٢.٩	٨.٢ ١٠.٥	١٢.٣ ١٤.٢
لبنان	٥٩.٢ ٦١.٦	١١.٣ ١٢.٦	٨,٤ ١٠.٤	١٢.٥ ١٤.٥
مصر	٥٧.٨ ٦٠.٢	٩.٩ ١١.٣	٧.٤ ٨.٨	١١.٤ ١٢.٨
الأردن	٥٩.٧ ٦٢.٣	١١.١ ١٢.٩	٩.٠ ١٠.٩	١٣.١ ١٤.٩

جدول (٩) يوضح معدل أمل الحياة في منطقة الخليج العربي.

القطر	معدل أمل الحياة عند الولادة رجال ـ نساء	معدل أمل الحياة عند الستين رجال ـ نساء	العدد المرتقب، عند الولادة، من سنوات الصحة الضائعة	عدد سنوات الحياة المحصورة رجال ـ نساء
اليمن	٤٨.٠ ٥٠.٧	٨.٧ ١٠.٤	١٠.٨ ١١.٥	١٨.٤ ١٨.٥
عمان	٦٢.٧ ٦٥.٣	١١.٩ ١٣.٧	٨.٣ ١١.١	١١.٨ ١٤.٥
الأمارات	٦٣.٥ ٦٤.٢	١٢.٠ ١٢.٥	١٠.٩ ٧.٨	١٠.٩ ١٤.٥
البحرين	٦٤.٢ ٦٤.٤	١١.٥ ١١.٦	٧.٥ ١٠.١	١٠.٩ ١٣.٦
السعودية	٥٩.٨ ٦٢.٩	١١.٢ ١٣.٠	٨.٦ ١١.٠	١٢.٦ ١٤.٩
الكويت	٦٧.٤ ٦٦.٦	١٤.٢ ١٣.٦	١٠.٢ ٨.٤	١١.١ ١٣.٣
قطر	٦٦.٧ ٦٣.٨	١٣.٧ ١١.٢	٨.٢ ٠،١٠	١٠.٩ ١٣.٦

جدول (١٠) يوضح مقارنة معدل أمل الحياة بين بعض الأقطار وبينها واليابان.

البلد	رجال	نساء
اليابان	٧٢.٣	٧٧.٧
مصر	٥٧.٨	٦٠.٢
الكويت	٦٧.٤	٦٦.٦
الصومال	٣٦.١	٣٧.٥

ويظهر الجدول الفروق الهائلة بين معدل أمل الحياة داخل المنطقة العربية حيث تعيش المرأة الصومالية تقريبا نصف عمر المرأة الكويتية، بينما تعيش هذه الأخيرة أكثر من المرأة المصرية بمعدل٦ سنوات؛ لكنها بنفس الوقت فهي أي المرأة الكويتية تعيش ١١ سنة أقل من المرأة اليابانية، وللأدوات الإحصائية المتزايدة الدقة القدرة اليوم على تحديد عدد سنوات الحياة المؤملة بعد الستين.

ويعطي الجدول التالي فكرة عن الهوة السحيقة في مستوى هذين المؤشرين داخل المنطقة العربية ككل وبالمقارنة مع اليابان:

جدول (١١) يوضح مقارنة معدل أمل الحياة بين بعض الأقطار وبينها واليابان.

البلد	معدل أمل الحياة عند الستين رجال ـ نساء	العدد المرتقب، عند الولادة. من سنوات الصحة الضائعة رجال ـ نساء	نسبة سنوات الحياة المحصورة رجال ـ نساء
اليابان	١٧.٥	١٠.٣	١٧.٥
	٢١.٧	١١.٦	١٨.٤
مصر	٩.٩	٧.٤	١١.٤
	١١.٣	٨.٨	١٢.٨
الكويت	١٤.٢	٨.٤	١١.١
	١٣.٦	١٠.٢	١٣.٣
الصومال	٨.٣	٦.٩	١٦.١
	٩.٤	٨.١	١٧.٧

ويشير هذا الجدول أن أطول النساء العربيات عمراً تعشن بعد الستين بمعدّل ثماني سنوات أقل من المرأة اليابانية وأنها تضيع عشر سنوات من الحياة دون مرض، وأنها تخسر ثلاثة عشر سنة كان بوسعها أن تعيشها لو توفرت لها ما تتوافر للمرأة اليابانية من مقومات تجعلها الأعلى بين نساء العالم عمراً...

إن المعدلات التي تحققها اليابان- والتي ترتفع سنويا - هي بمثابة المسافة التي يجب على المرأة قطعها لأن النموذج الياباني يدلّ على قدرة الإنسان على الوصول إلى هذه المعدلات حتى وإن لم نكن نعرف حاليا كم من السنوات الإضافية يمكن أن تعيشها المرأة العربية بتواصل تحسّن مقومات الصحة والاكتشافات الطبية.

السؤال الآن ما هي الأسباب التي تجعل المرأة الكويتية لا تقطع إلا ٨٥% من الطريق الذي تقطعه المرأة اليابانية والمرأة المصرية ٧٧% منه المرأة الصومالية ٤٨% فقط، إضافة لكونها تقطع هذه المسافة في حالة صحية لا تفي دوما بما تتطلع وتقدر عليه؟.

إن الإجابة على هذا السؤال ليس صعباً، حيث أصبحت أهمّ عوامل طول العمر والتمتع بالصحة لأطول فترة ممكنة داخل هذا العمر معروفة وموثقة وذلك الله أولاً؛ ثم بفضل أبحاث الطب الوقائي والمعطيات التي توفرها العلوم الاجتماعية والنفسية.

وبصفة عامة يمكن القول أنها بالغة التعقيد وتشمل خصائص الفرد الجينية أو الوراثية وطبيعة الأخطار التي يتعرض لها بحكم البيئة التي يعيش فيها والعمل الذي يقوم به... الخ؛ لكنها على الصعيد الجماعي محكومة بقوى مرتبطة أوثق الارتباط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي،

والوضع السياسي، والوضع الثقافي المرتبطة بمفهوم (العادات والتقاليد)، وأخيرا وليس آخراً بوضع جهاز تقديم الخدمات الوقائية الصحية.

وعندما نحلّل الوضع الصحي للنساء في العالم العربي، نكتشف حالة هذه العوامل في منطقتنا، في حين تتخذ في مناطق أخرى من العالم حالات مختلفة كما ومنوعاً، علماً بأن كل هذه الحالات تتغير طول الوقت وفي كل منطقة الأمر الذي يجعل تشخيصنا لها شبيها بصورة تستخرج من فيلم.

لنفرض مثلا أنه كانت لدينا الوسائل التي تسمح لنا بتسجيل الوفيات وقت حدوثها من مجموعة مكونة من ١٠٠٠٠٠ امرأة في فرنسا ولو في عام ١٨٢٠م، فالمعلومات الإحصائية التي سنحصل عليها ستأخذ الشكل التالي، أنظر الجداول السابقة:

الوفيات بين ٠ – ١ سنة	١٥٢٧٠ :
الوفيات بين ١ – ٢ سنة	٥٢٥٣ :
الوفيات بين ٢ – ٣ سنة	٢٩٤١ :
الوفيات بين ٩٩ –١٠٠ سنة	١٤ :
الوفيات بعد بلوغ ١٠٠ سنة	٢٠ :
المجموع	١٠٠٠٠٠ :

وينتج جدول الوفاة أساسا عن تنظيم هذه المعطيات بشكل ملائم، فإذا رمزنا بـ (x) لسلسلة أعياد ميلاد الأفراد، فإن (x) ستأخذ القيم (٠، ١، ٢، ٣ – ١٠٠) عندما نأخذ ١٠٠ سنة كحد أقصى، كما نرمز للوفيات بـ (d(x . x + ١، حيث d = الوفيات و x = عيد الميلاد الأول من العيدين اللذين نأخذهما بعين الاعتبار و(x+١) هو عيد الميلاد التالي، وهكذا يمكن الوصول إلى:

$d = (٠,١) = ١٥٢٧٠$

$d = (١,٢) = ٥٢٢٣$

$d = (٢,٣) = ٢٩٤١$

$d = (٩٩,١٠٠) = ١٤$

وتسمح هذه السلسلة من الوفيات بحساب عــدد **الأشــخاص** الــذين مازالوا على قيد الحياة بعد ١ سنة، ٢ سنة، ٣ سنة .... ١٠٠ سنة وهكذا نصل إلى ما يلي :

بعد ١ سنة : ١٠٠٠٠٠ – ١٥٢٧٠ = ٨٤٧٣٠ حيًّا

بعد ٢ سنة : ٨٤٧٣٠ – ٥٢٥٣ = ٧٩٤٧٧ حيًّا

بعد ٣ سنوات : ٧٩٤٧٧ – ٢٩٤١ = ٧٦٥٣٦ حيًّا

ولنرمز الآن بــsx لعدد الأشخاص الذين هم على قيد الحيــاة فــي عيد ميلادها x فينتج لدينا إذن:

$S. = ١٠٠٠٠٠$

$S_{١} = ٨٤٧٣٠$

$S_{٢} = ٧٩٤٧٧$

$S_{٣} = ٧٦٥٣٦$

والآن نفترض احتمال الوفاة الذي نرمز له بــ qx، والــذي نعبــر عنه بواسطة القانون الآتي:

$q_x = S_x$ ———————— $d\,(x \,.\, x + ١)$

وهكذا نصل إلى ما يلي بالنسبة لــ ١٠٠٠٠٠ شخص.

$$q_{\cdot} = \frac{d(٠,١)}{S_{\cdot}} = \frac{١٥٢٧٠}{١٠٠٠٠٠} = ١٥٢,٧$$

$$q_{١} = \frac{d(١,٢)}{S_{١}} = \frac{٥٢٥٣}{٨٤٧٣٠} = ٦٢,٠$$

$$q_{٢} = \frac{d(٢,٣)}{S_{٢}} = \frac{٢٩٤١}{٧٩٤٧٧} = ١٥٢,٧$$

وهكذا دواليك.

ويختلف طول أمد الحياة من قطر إلى آخر حسب اختلاف نسب الوفيات، والملاحظ من الإحصاءات العالمية أن البلاد المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا والتي يتمتع أفراد سكانها بدخل مادي مرتفع، تتسع أمام سكانه – من كل فئة – احتمالات الحياة والتعمير، بينما يقصر أمد الحياة أمام الأفراد في البلدان المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا فيتخطفهم الموت وهم أطفال (أنظر الجدولين) الخاصين بمعدلات الوفيات الخام بالنسبة لكل ١٠٠٠ ساكن ومعدلات وفيات الأطفال (مقابل ١٠٠٠ مولودا حيا)، ومن خلالها نلاحظ الفرق في معدلات الوفيات بالنسبة للدول المتقدمة ومعدلات الوفيات بالنسبة للدول المتخلفة وقد بلغ متوسط أمد الحياة العالمي ٦٦.١ سنة في منتصف سنة ٢٠٠٦م.

٣ – **التركيب الديموجرافي:**

التركيب الديموجرافي: إن كلمة تركيب السكان أو تكوين السكان لها مدلول واسع، فهي تشمل كافة الحقائق التي يمكن قياسها.

وغالباً ما تكون طبيعة البيانات المحصل عليها من التعدادات بمثابة المؤشر الدال على هذه الخصائص من زوايا مختلفة، كتكوين السكان من حيث الجنس والنوع والعمر، وكذا التكوين الاقتصادي والاجتماعي للسكان وسكان الريف والحضر، والحالة المدنية واللغة السائدة الدالة على الوطنية، أو القومية، أو العنصر (الأثني)، وكل هذه الخصائص هي التي تكسب المجتمع مميزات تميزه عن المجتمعات الأخرى.

وقد اهتم الجغرافيون خلال السنوات الأخيرة قبل هذه الخصائص من أجل الوصول إلى التباينات أو الفوارق الموجودة بين إقليم آخر ضمن الدولة الواحدة أو بين دولة وأخرى فضلا عن دراسة العوامل التي تؤثر في هذا التباين ومدى ارتباطها بالظروف السكانية (الديموجرافية) الأخرى، كما نفيد دراسة التركيب الديموجرافي في معرفة الموارد البشرية والقوى العاملة بالخص وكيفية توزيعها على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وسنتطرق إلى كل عنصر من العناصر السالفة الذكر بشيء من الدقة والتفصيل.

١- **الجنس:** يقصد بالجنس أو التركيب الجنسي تقسيم السكان إلى قسمين ذكور وإناث، وتحسب نسبة الذكور إلى كل ١٠٠ أنثى عادة وتسمى بالنسبة الجنسية أو نسبة الذكورة، وهذه النسبة تحسب بالنسبة للسكان عامة، أو بالنسبة لكل فئة من فئات السن على حدا، وعندئذ تصبح النسبة ذات دلالة، يولد عادة – ١٠٥ أو ١٠٦ طفلا ذكرًا مقابل كل ١٠٠ أنثى. فإذا قلت النسبة عن ذلك في الأطفال حديثي الولادة لدى أي شعب، فهذا يدل على ارتفاع نسبة الإجهاض، أو أن عددا من

الأطفال يولدون موتى، أو قلة العناية بالمواليد الإناث، مع الإشارة إلى أن الإناث وفي جميع فئات السن سجلت وفيات أقل من وفيات الذكور في نفس الفئات، وعلى هذا الأساس تقل نسبة الذكور في فئات السن الصغيرة حتى عشر سنوات، ثم تتعرض الإناث لمشاق الحمل والوضع فتتعرض الكثير منهن للوفاة، وبالتالي تتعادل كفة الذكور والإناث، ولكن سرعان ما تتغلب كفة الإناث فيما بعد بسبب تعرض الكثير من الذكور إلى الوفاة بسبب أخطار المهن والحوادث والحروب وغيرها، هذا هو الاتجاه العام لسير نسب الذكورة، ولكن قد تكون هناك اختلافات بين دولة وأخرى بسبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونظرتها تجاه المرأة ومقدار العناية بها، والعادات والتقاليد المرتبطة بالزواج، حيث تلجأ الكثير من مجتمعات الدول المتخلفة إلى تزويج الفتاة في سن صغيرة وبالتالي تتعرض الكثيرات إلى الوفاة بسبب كثرة الإنجاب وقلة العناية بهن.

كما تلعب الهجرة دورا هاما في ترجيح كفة الذكور، فالدول المصنفة تجذب إليها الكثير من الشباب بسبب توفر فرص العمل مما يحدث خللا في توازن الجنس بالنسبة للدول المهاجر منها، كما أن المدن الكبرى أكثر استقطابا للشباب دون الإناث بسبب توفر العمل أيضا، مما يحدث عدم التوازن بين الأرياف والمدن من حيث النوع أو الجنس، وكذلك الشأن بالنسبة لمعسكرات التعدين والمناطق الصناعية ومناطق استغلال النفط والغاز وغيرها، كل هذه المناطق تستقطب الرجال دون النساء، وبالتالي يصبح عدم التوازن الجنسي أو النوعي بها من المسلمات.

٢- **العمر**: يكاد يكون التركيب العمري حسب فئات السن أهم وأخطر العوامل الديموجرافية في دلالتها على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم، كما أنه يشير إلى اتجاه نموهم ويلقى ضوءً مفسرًا على نسب المواليد والوفيات بينيهم، وتعتبر بيانات السن كما أوردتها التعدادات السكانية، المصدر الأساسي لدراسة التركيب العمري، غير أن هذه البيانات لا تمثل الحقيقة من كثير من الأحيان بسبب افتقارها إلى الدقة المطلوبة ومرد ذلك إلى العوامل الآتية:

أ - الإدلاء بالأعمار التي غالبا ما تنتهي بالأرقام الزوجية أو المنتهية بالصفر، مما ينتج في الأخير تضخم بعض الفئات العمرية دون غيرها.

ب- هناك عامل آخر تشترك فيه كافة دول العالم وهو ميل بالنساء إلى الإدلاء بأعمار تقل عن عمرهن الحقيقي، مما يؤدي إلى نقص في فئات السن الكبيرة بالنسبة للنساء، وزيادته في الفئات الوسطى، وبالتالي فكلتا الفئتين لا تعبر تعبيرا صادقا عن الواقع.

جـ- هناك ميل إلى عدم تسجيل الأطفال الرضع أو الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات أثناء القيام بالتعدادات، وهذا يؤثر ما في ذلك شك على نتائج بيانات السن أو العمر المستقاة من التعدادات السكانية، ولاشك سينعكس هذا على بعض المقاييس الديموجرافية التي تجعل من أعداد أفراد كل فئة مقاما لها كمعدلات المواليد والوفيات والهجرة، مما ينعكس إيجابا أو سلبا على النتائج المراد الوصول إليها ومعرفة التركيب العمري أمر أساسي في جميع التحليلات السكانية، كونه ينطوي على أسباب ثلاث:

١- العمر أهم صفة من صفات الفرد الخاصة التي تحدد مستواه الاجتماعي والفكري والعملي.

٢- لفئات العمر أهمية قصوى يوصفها محـددات ذات أهميـة رئيسية -اجتماعيا واقتصاديا- لأي مجتمع سكاني.

٣- لابد للمهتم بدراسة السكان أن تكون لديه المهـارات الفنيـة اللازمة التي تمكنه من استخراج الملامح المهمة للتركيـب العمري للذين يدرسهم أو الهيئات الرسمية التي يتعامل معها في هذا المجال، كما يجب عليه إجراء التصحيحات المناسبة لعامل السن أو العمر بالنسبة للمقارنات التي يجريها.

وعلى أية حال فإن لجميع فئات الأعمار أهمية قصوى في مختلـف التحليلات السكانية، وعلى الأخص الفئات الثلاث التي يجرى اسـتخدامها على نطاق واسع وفي دراسات شتى وهذه الفئات هي :

أ - **الفئة الأولى:** وتتمثل في السكان الأقل من ١٥ سـنة، وهـي الفئـة المتمدرسة وغير المنتجة.

ب - **الفئة الثانية:** من ١٥-٦٤ سنة وتتمثل في الفئة المنتجة.

جـ - **الفئة الثالثة:** وهي الفئة أكبر من ٦٥ سـنة وهـم كبـار السـن أو الشيوخ.

وعلى ضوء هذه الفئات الثلاث تتحدد قدرة أي دولة علـى تـوفير الخدمات والمرافق الضرورية العمومية لسكانها، كما يمكـن تقسـيم دول العالم إلى قسمين رئيسين:

١- **القسم الأول**: ويشمل دول العالم الثالث أو البلدان السائرة في طريق النمو والتي تتميز بارتفاع الخصوبة، بحيث تمثل فيها الفئة الأولى (أي السكان أو الأطفال الأقل من ١٥ سنة) من ٤٥ إلى 50% من مجموع سكانها، بينما تمثل بها فئة كبار السن نسبة لا تتجاوز من ٤ إلى 6%، وهذا يعني بأن الفئة الأولى هي أحوج ما تكون إلى خدمات تعليمية ورعاية صحية أكبر، كما أن معدلات الإعالة(*)، أي تكون كبيرة جدًا.

٢- **القسم الثاني**: ويشمل دول العالم المتقدم أو الدول الصناعية، وتمثل الفئة الأولى بها (السكان أو الأطفال الأقل من ١٥ سنة) نسبة لا تتجاوز 25%، ومعنى ذلك أن الخصوبة منخفضة، بينما ترتفع بها نسبة كبار السن لتتراوح ما بين 9-12%، ولإجراء مقارنة بين دول العالم المتخلف ودول العالم المتقدم نجد على سبيل المثال في العالم العربي بأن كل ١٠٠ شخصا في قوة العمل (مابين ١٥-٦٤ سنة) مضطر لإعالة ٢٥٠ شخصا في المتوسط مقابل ١٢٠ في السويد.

كما أن كل ١٠٠ شخصا يتحمل أعباء ٨٥ فردا (ممن هم دون ١٥ سنة) بالوطن العربي، بينما لا تتجاوز هذه الفئة 31,6 فردا بالنسبة للعالم المتقدم.

والواقع فإن هذه المعدلات هي معدلات خام لأنها تبنى على أساس السكان النشطين أي السكان الداخلين في قوة العمل، والتي تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤ سنة)، والواقع المعيش هو أن هؤلاء السكان النشطين ليسوا جميعا بعاملين فعلا بسبب قلة فرص العمل خاصة بالنسبة للعالم المتخلف، وهنا لابد من الوقوف على معدل الإعالة الحقيقي(*)، أي

(*) معدل الإعالة= $\frac{\text{عدد السكان غير النشطين (الأطفال+الشيوخ)}}{\text{عدد السكان النشطين (فى سن العمل)}} \times ١٠٠$

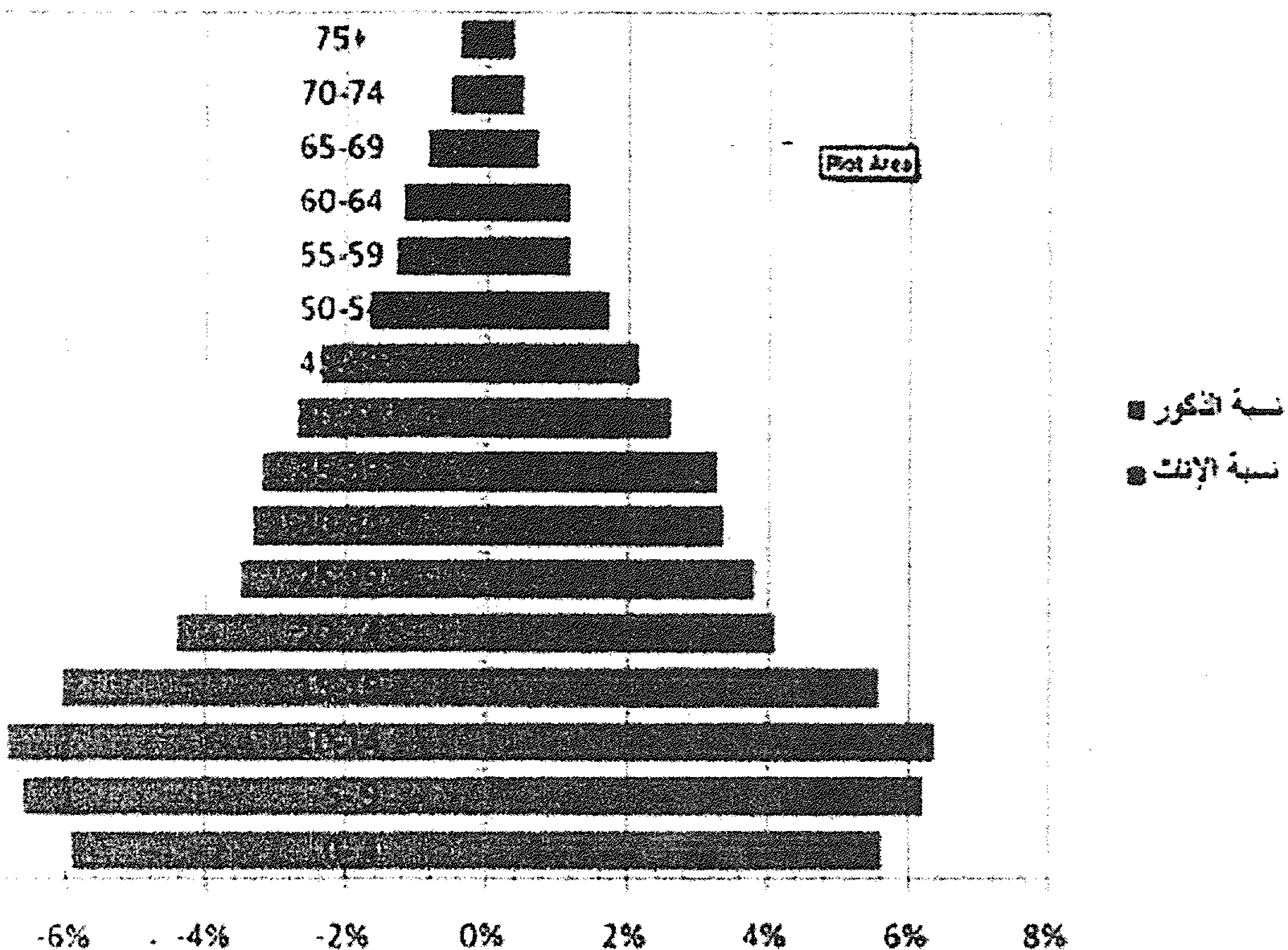
(*) معدل الإعالة الحقيقية= $\frac{\text{السكان النشطين (العاملون فعلا)}}{\text{جملة عدد السكان غير العاملين}} \times ١٠٠$

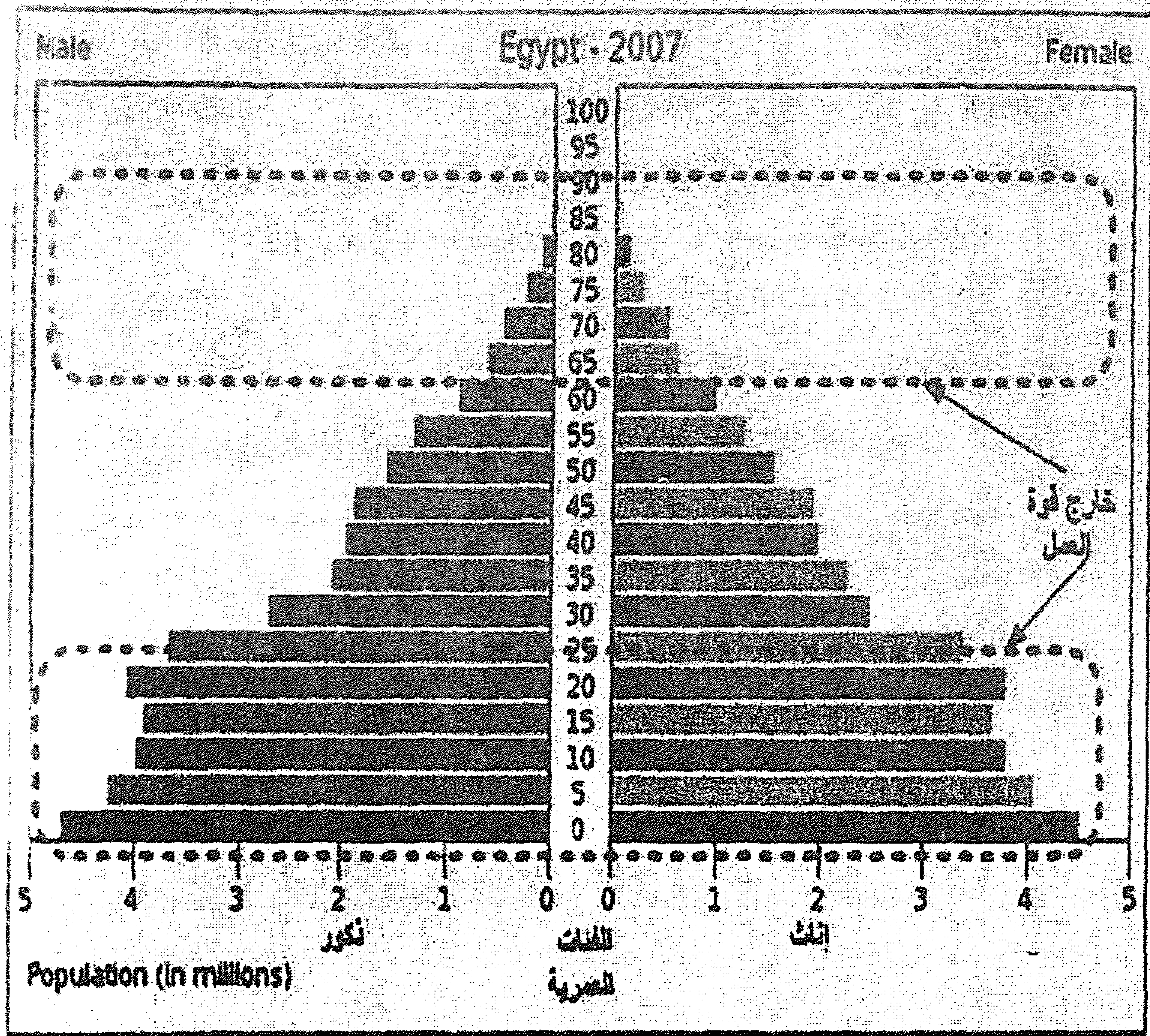
السكان النشطين فعلا، أي الذي يمارسون عملا حقيقيا ويسعون في إنتاج السلع أو يمارسون نشاطا اقتصاديا معينا، وبالتالي فإن معدل الإعالة الحقيقي سيرتفع ما في ذلك شك بالنسبة لدول العالم المتخلف عن معدل الإعالة الخام والذي أشرنا إليه سابقا.

وعلى أية حال فإن التركيب العمري لسكان أي دولة يبقى نظريا ما لم يجسد في شكل هرم سكاني، لأن هذا الأخير يبين بوضوح التركيب العمري للسكان حسب الفئات ذكورا وإناثا، وهو بالتالي وسيلة إيضاح تبين الفروق أو الاختلافات بين الدول.

تقسيم المجتمع المصري تبعاً لشكل الهرم السكاني (أنظر الشكل التالي):

الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية عام 1996





شكل (٦، ٧) يبين الهرم السكاني لمصر في عامين مختلفين.

ويمكن تقسيم المجتمعات البشرية تبعا لشكل الهرم السكاني إلى ثلاثة أنواع:

١- **المجتمع السكاني الشاب:** وفي هذا الشكل من الهرم يتركز كثر من 40% من سكانه في فئات السن الصغيرة (أقل من ١٥ سنة). وحوالي 50% في فئات السن النشطة (١٥-٦٤ سنة)، وأقل من10% في فئات السن الكبيرة (أكبر من ٦٥ سنة)، وفي هذا المثال ترتفع نسبة المواليد، مما يجعل قاعدة الهرم عريضة مع كثرة الوفيات، مما يجعل الهرم يأخذ شكل مثلثاً كما في الشكل السابق، وبالتالي فإن العاملين يعولون حوالي نصف السكان وفي

هذه المرحلة يمكن القول بأن المجتمع مستهلك أكثر منه منتج، وينطبق هذا النموذج تماما على الوطن العربي والعالم الثالث بصورة عامة.

ففي الوطن العربي مثلا يبلغ متوسط الفئة الصغيرة (أقل من ١٥ سنة) ٤٤,٥٪ من مجموع السكان، وإذا ما قارنا هذه النسبة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٣٧٪ فإنها تعد مرتفعة في الوقت الذي يبلغ متوسط الدول المتقدمة ٢٨٪ فقط (إحصائيات عام ١٩٧١م).

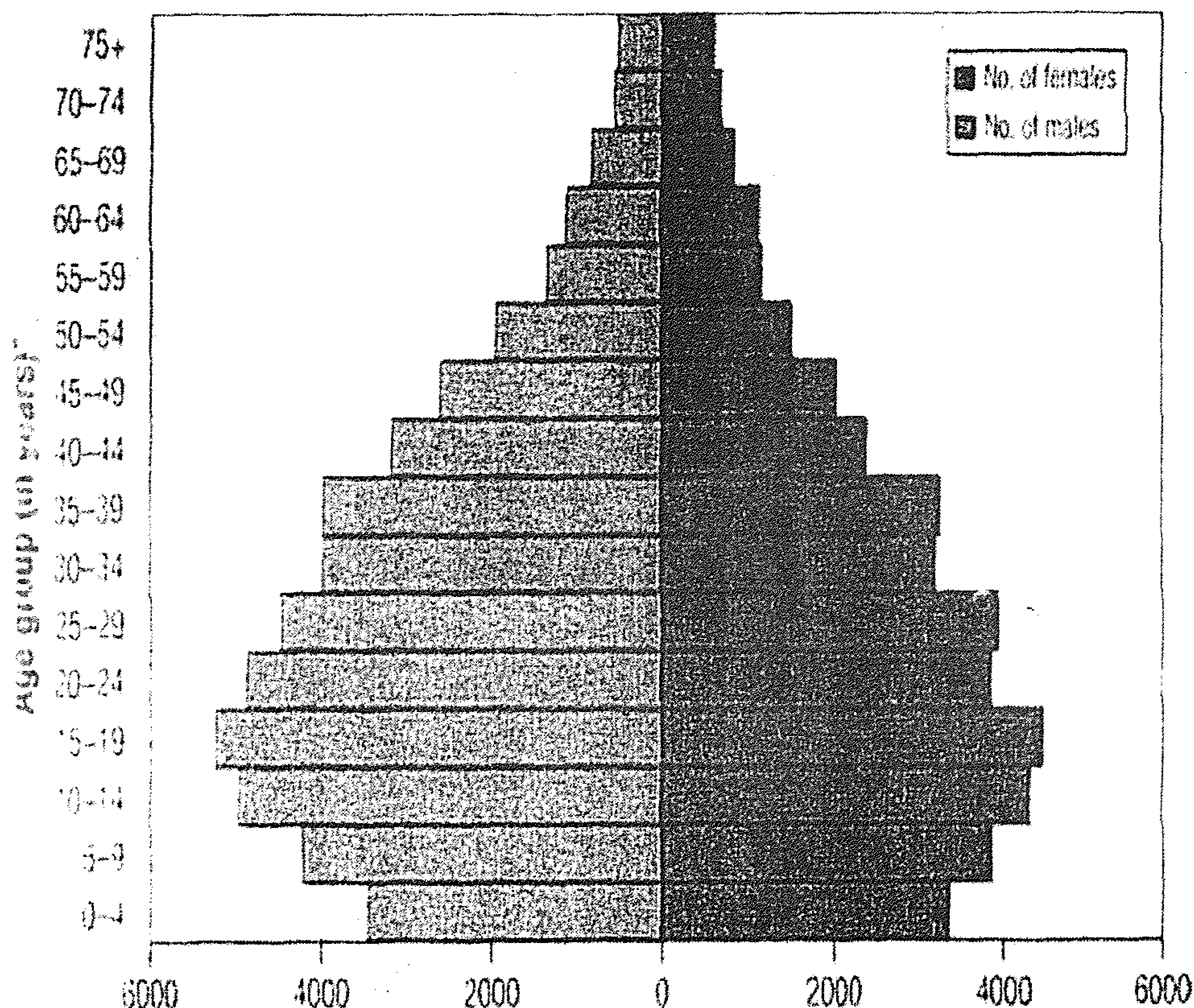
أما بالنسبة للفئة الثانية (١٥-٦٤ سنة) فهي تتراوح بين ٥٤,٤٪ - ٥٠ من مجموع السكان، وهذه النسبة تعد منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ في نفس السنة ٥٧,٦٪ في الوقت الذي سجلت فيه الدول المتقدمة متوسط بلغ ٦٣٪، وهذه المعدلات بالنسبة للوطن العربي تكشف عن مدى الأعباء فيما يتعلق بإعالة الفئات الصغيرة والكبيرة.

أما بالنسبة للفئة الثالثة (أكبر من ٦٥ سنة) فهي صغيرة جدا بالنسبة للوطن العربي، بحيث لا تتجاوز ٣٪ إذ ما قيست بالمتوسط العالمي البالغ ٥,١٪ أو بمتوسط الدول المتقدمة الذي بلغ ٨,٩٪، ويعكس هذا المعدل الضعيف بالنسبة للوطن العربي بأن هذه الفئة لا تعمر كثيرا بسبب سوء لتغذية وضعف الخدمات الطبية ونقص العناية اللازمة.

٢- **المجتمع السكاني الناضج**: ويمكن التعبير عن هذا المجتمع بواسطة الهرم السكاني الذي تكون فيه قاعدة الهرم ليست عريضة، أما جوانبه فترتفع رأسيا قبل أن تصل إلى قمة الهرم، وتشكل هذه الفئة العاملة (١٥-٦٤ سنة) نسبة كبيرة في هذا الهرم، ويتميز هذا الأخير بانخفاض المواليد والوفيات، ومع ذلك تبقى المواليد كافية لتجديد الأجيال وتشكل الفئة الأقل من ١٥ سنة ٢٦٪ من مجموع السكان، كما تشكل الفئة العاملة (١٥-٦٤ سنة) ٦٥٪، والفئة

الأكبر من ٦٥ سنة 9%، ويمثل هــذا الهــرم روســيا البيضــاء والجمهوريات التي كانت تابعة لها مثل أوكرانيا،واستونيا وغيرهما، في الوقت ذاته سجلت أوروبا بفئاتها الثلاث علــى التــوالي 24%، 64% و12%[*]، انظر إلى الشكل التالي حيــث يوضــح مجتمــع سكاني ناضج.

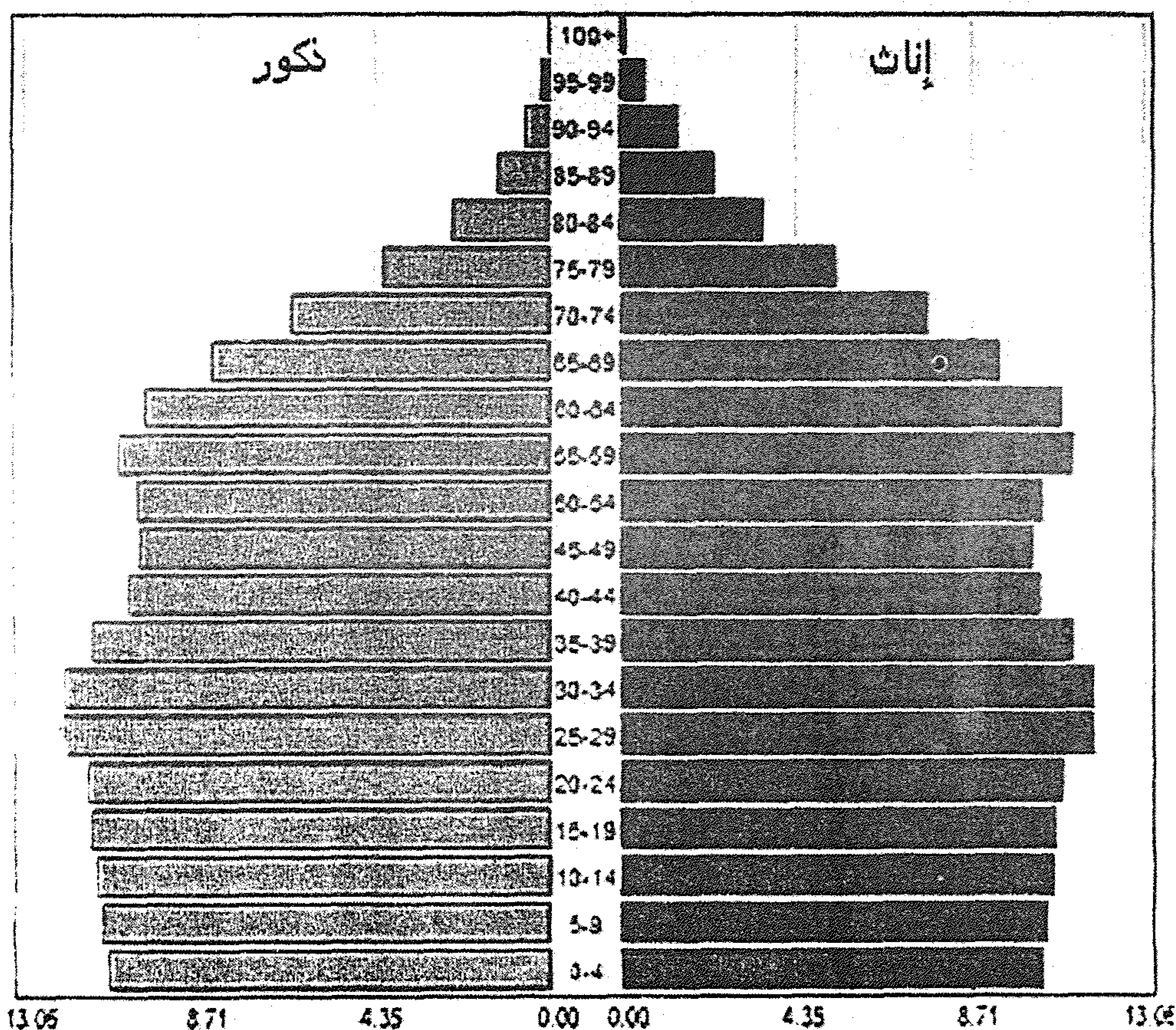
شكل (٨) يبين هرم سكاني لمجتمع في حالة النضج.



٣- **المجتمع السكاني في مرحلة الشيخوخة**: وفي هــذا الهــرم يشــكل السكان الأقل من ١٥ سنة نسبة لا تتجاوز 20%، ويتمركز السكان في الفئة العاملة من (١٥-٦٤ سنة)، كما يزداد كبار الســن الفئــة (الأكبر من ٦٥ سنة) بسبب توفر الخدمات الصحية، ومثــل هــذا

(*) هذه النسب مأخوذة من إحصائيات سنة ١٩٧٥م.

المجتمع يتميز بقلة المواليد التي لا تكفي لتجديد الأجيال، وبالتالي يسير نحو التناقص والاضمحلال، ويمثل هذا الهرم ألمانيا التي سعت لإيجاد الحلول كما رأينا سابقا، وقبلها فرنسا التي وصلت إلى مرحلة النضج من القرن الثامن عشر ثم وصلت إلى مرحلة الشيخوخة، والخلاصة فإن المجتمعات السكانية في العالم تندرج جميعها تحت واحد من الأهرامات الثلاثة التي تطرقنا لها بالتفصيل، وعلى كل فإن هرم السكان يتأثر بأربع عوامل هامة وهي الحرب والمجاعات والأوبئة والهجرة.



شكل (٩) يبين هرم سكاني لمجتمع في حالة الشيخوخة.

الفصل الثالث

التركيب الاجتماعي والاقتصادي للسكان

العوامل التاريخية والاجتماعية.

تصنيفات القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي وتطورها.

توزيع السكان النشطين حسب القطاعات في العالمين النامي والصناعي.

- **القطاع الأول:** الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية.
- **القطاع الثاني:** الصناعات الاستخراجية والتحويلية والإنشائية.
- **القطاع الثالث:** قطاع الخدمات.

التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم.

أقاليم الكثافة السكانية.

العوامل المؤثرة في توزيع السكان محلياً وعالمياً.

١- العوامل الطبيعية.

٢- العوامل البشرية وأثر النشاط الاقتصادي.

٣- العوامل التاريخية والاجتماعية

الفصل الثالث

التركيب الاجتماعي والاقتصادي للسكان

التركيب الاجتماعي والاقتصادي للسكان:

يعتبر التركيب الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع سكاني من الأسس الهامة التي تنبني عليها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا، ومن هنا كان لابد من معرفة عدد السكان النشطين، أي أولائك الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤ سنة)، وهؤلاء السكان هم الذين يشكلون القوى العاملة في المجتمع، أما السكان النشطين فعلا فهم الذين يسهمون بصورة فعلية في الإنتاج الاقتصادي أي إنتاج السلع والخدمات على اختلاف أنواعها.

إن تعريف السكان النشطين Population Actives هو تعريف عالمي خاصة وأن العديد من دول العالم قد اتخذت من تعريف الأمم المتحدة قاعدة سياسية لها في تعريف السكان النشطين، ويتلخص تعريف الأمم المتحدة فيما يلي:

- الأشخاص الذين يعملون المنحصرة أعمارهم بين (٦-٦٤ سنة) ومقيمين داخل الدولة.
- الأشخاص الذين يعملون والذين لا يعملون المنحصرة أعمارهم بين (١٥-٦٤ سنة) ومقيمين داخل الدولة.
- مجموع السكان النشطين المقيمين خارج حدود الدولة المنحصرة أعمارهم بين (٦-٦٤ سنة).

وعلى أية حال فان هذا التعريف يبقى مطاطاً أو نسبياً، وهو يتوقف إلى حد كبير على مدى احترام كل دولة لحقوق الطفل، لأن معظم القوانين الدولية والهيئات غير الحكومية وخاصة منظمة اليونيسيف تعمل جاهدة

من أجل منع تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشر، غير أن تشغيل الأطفال أصبح ظاهرة عالمية في كثير من الدول بسبب الصراعات السياسية، أو الحروب الأهلية،إلى جانب الفقر المدقع الذي يسببه التخلف الاقتصادي، ويتجلى هذا خاصة فيول إفريقيا، وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

أما السكان النشيطين فعلا The population actives really، فيمكن الحصول عليهم بإضافة الذين يعملون بين (٦-١٤ سنة) إلى الذين يعملون والذين لا يعملون فنحصل عندئذ على السكان النشيطين بالفعل.

وبناء على هذه التعاريف يمكن استخراج معدل النشاط الخام(**)، وهذا المعدل في حقيقته، يوضح العلاقة الكائنة بين عدد السكان الكلي والسكان الذين تقع على كاهلهم مهمة العمل في المجتمع، ومثالنا على ذلك الوطن العربي حيث تراوحت معدلات النشاط الإجمالية بين ٢٥-٣٠%، بل أكثر من هذا المعدل بالنسبة للبلدان العربية البترولية في الوقت الذي ينخفض فيه هذا المعدل إلى ١٠% بالنسبة للنساء العاملات.

أما العناصر التي يمكن إدراجها تحت عنوان القوى العاملة فيمكن تصنيفها إلى ما يلي:

١- أعضاء الأسر الذين يعملون في ممتلكاتهم بدون أجر، وكذلك أصحاب الأعمال الحرة والمستخدمين والعاملين لحسابهم الخاص.

٢- المدنيون وأفراد الجيش والقوات المسلحة بصورة عامة.

(*) المقصود بهم القوى العاملة عدد ممن هم في سن العمل+الفئة العمرية ما بين (٦-١٤) سنة

(**) معدل النشاط الخام= ـــــــــــــــ × ١٠٠
عدد السكان الكلي

٣- القادرون عن العمل، وهم يمثلون حجم البطالة بما في ذلك الباحثون عن العمل ولأول مرة.

٤- العاملون المؤقتون أو العاملون باليوم في أي نشاط من النشاطات الاقتصادية.

٥- الخدام في المنازل أو في القطاع السياحي وما شابه ذلك.

أما الفئة غير العاملة فتشمل الطلبة والتلاميذ والمتقاعدون وربات البيوت ونزلاء السجون وأصحاب الأمراض المزمنة المؤدية للعجز، والأفراد ذوي الحاجات الخاصة (المعاقون)، وتختلف نسبة القوى العالمة مقارنة بعدد السكان من دولة إلى أخرى، فبعض الدول كايران وباكستان والشيلي يتراوح الحد الأدنى ما بين ٣٠-٣٥%، أما في باقي دول العالم فتتراوح ما بين ٣٥-٤٥%، أما في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فتصل إلى٤٠%، وفي اليابان تصل إلى ٤٧% في حين بلغت في روسيا البيضاء ٥٢%، ويتحكم في ارتفاع هذه النسبة أو انخفاضها مشاركة المرأة في الحياة العملية التي تختلف من دولة إلى أخرى، وتتأثر القوى العاملة بمجموعة من العوامل أهمها:

١- انخفاض القوى العاملة بالنسبة للدول التي يكثر بها الأطفال والمسنون.

٢- تتأثر القوى العاملة بالزيادة أو بالنقصان حسب التشريعات التي تسنها كل دولة، فمثلا فإن التقاعد المسبق يؤدي إلى انخفاض القوى العاملة.

٣- تزداد القوة العاملة بفئات السن الصغرى والوسطى في الدول التي يتميز هرمها السكاني بمرحلة الشباب.

٤- تشكل القوى العاملة من كبار السن نسبة كبيرة في الدول التي يتميز هرمها السكاني بمرحلة الشيخوخة.

٥- تتأثر القوى العاملة بالزواج لاسيما في صفوف الإناث، حيث ترتفع نسبة الرجال العاملين المتزوجين في الفئات العمرية بين ٢٥-٥٠ سنة، ووصلت إلى ٩٧% بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما تنخفض هذه النسبة في صفوف غير المتزوجين من نفس الفئات، حيث سجلت ٨٥% فقط بنفس البلد، بينما تنخفض إلى ٧٥% بين المطلقين ومن فقدوا أزواجهن، حيث ترتفع إلى ٦٠% وتنخفض في ذات الوقت في صفوف المتزوجات في الفئة العمرية (بين ٣٠-٣٤ سنة)، لتصل إلى ٢١% فقط، ولمزيد من التوضيح (أنظر الشكل رقم ٨)، الذي يوضح حجم العاملين في ثلاث دول مختلفة من العالم وهي البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

- **سوق العمل:** تتوقف سوق العمل أو فرص العمل التي يمكن أن تتوفر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذه الظروف تتأثر إلى حد كبير بالسلم والحرب والاستقرار السياسي والمخططات التنموية المتبعة، وهذه الشروط تختلف من دولة أخرى فالازدهار الصناعي والاستقرار السياسي في الدول المتقدمة أدى إلى وفرة سوق العمل، وبالتالي أدى ذلك إلى استقطاب اليد العاملة من دول أخرى.
- **البطالة:** يمكن تعريف البطالة على أنها تلك الفترة التي يقضيها العامل أو القادرون عن العمل (والذين يدخلون ضمن القوى العاملة) بدون عمل، وهنا لابد من التفريق بين البطالة ونقص العمالة، فهذه الأخيرة تعني نقص أيام العمل أو ساعاته أو نقص وسائل العمل، مما يحول دون العمل بكفاءة.

ففي إيطاليا مثلاً لا يعمل العمال المؤقتين أكثر من ١٦١ يوما في السنة، في حين يعمل العمال الدائمين طول السنة.

وفي الهند مثلا يقوم بالإنتاج الزراعي ٦٥% من جملة القادرين عن العمل في الأرياف.

أما بالنسبة لنقص العمالة في المجال الصناعي فله معنى آخر، ويظهر ذلك جليا في المصانع التي تعاني من أزمة مالية أو كساد في منتجاتها بسبب عدم وجود أسواق داخلية أو خارجية، وبالتالي يلجأ المشرفون إلى تخفيض ساعات العمل حفاظا على عدد العمال.

بعد هذا العرض الوفي للتركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان فلابد من التطرق إلى مجال النشاط الاقتصادي.

تصنيفات القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي وتطورها:

لقد تنوعت الحرف وتعددت النشاطات الاقتصادية حتى أصبح التفريق فيما بينها أمر يكاد يكون صعبا وإلى حد الآن ليس هناك تصنيفا عالميا متبعا من قبل كل الدول، وكل في الأمر فإن التصنيف الحالي على الأقل متبع من قبل مجموعة من دول العالم، وهذا التصنيف بني أساسا على الخصائص الفنية والاجتماعية لأنواع الحرف والنشاطات الاقتصادية، وهو معمول به في المدونات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، وهذا التصنيف يمكن ترتيبه كالتالي:

- **المجموعة (٠)**: وتتمثل في الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك.
- **المجموعة (١)**: وتتمثل في الصناعات الاستخراجية.
- **المجموعة (٢، ٣)**: وتتمثل في الصناعات التحويلية.
- **المجموعة (٤)**: وتتمثل في البناء والأشغال العمومية.
- **المجموعة (٥)**: وتتمثل في الكهرباء والغاز والماء والخدمات الصحية.

- **المجموعة (٦)**: وتتمثل في التجارة والأعمال المالية والمصرفية والتأمينات والعقارات.
- **المجموعة (٧)**: وتتمثل في النقل والتخزين والاتصالات على اختلاف أنواعها.
- **المجموعة (٨)**: وتتمثل في الخدمات على اختلاف أنواعها كالخدمات التعليمية والثقافية والرياضية والإدارية.

وهناك اجتهادات أخرى من قبل بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلاً التي أضافت مجموعة العاطلين عن العمل، وإيطاليا التي أضافت مجموعة الباحثين عن العمل لأول مرة، كما أضافت بلجيكا مجموعة الخدمات الشخصية والفندقية ومجموعة القوات المسلحة، ومجموعة العاطلين عن العمل، هذه المجموعات تضاف إلى المجموعات الثمانية التي سبق ذكرها. وهناك طريقة أخرى للتصنيف؛ حيث صنفت جميع المهن والنشاطات الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات كبرى ومنهم من يضيف مجموعة رابعة.

- **المجموعة الأولى**: وتضم الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك.
- **المجموعة الثانية**: وتضم الصناعات الاستخراجية(*)، والتحويلية(**)، والبناء والأشغال العمومية.

(*) **الصناعة الاستخراجية**: وهي استخراج خامات المعادن من تحت الأرض كالحديد والنحاس وغيرها، وهي لا تستخدم عددا كبيرا من العمال.

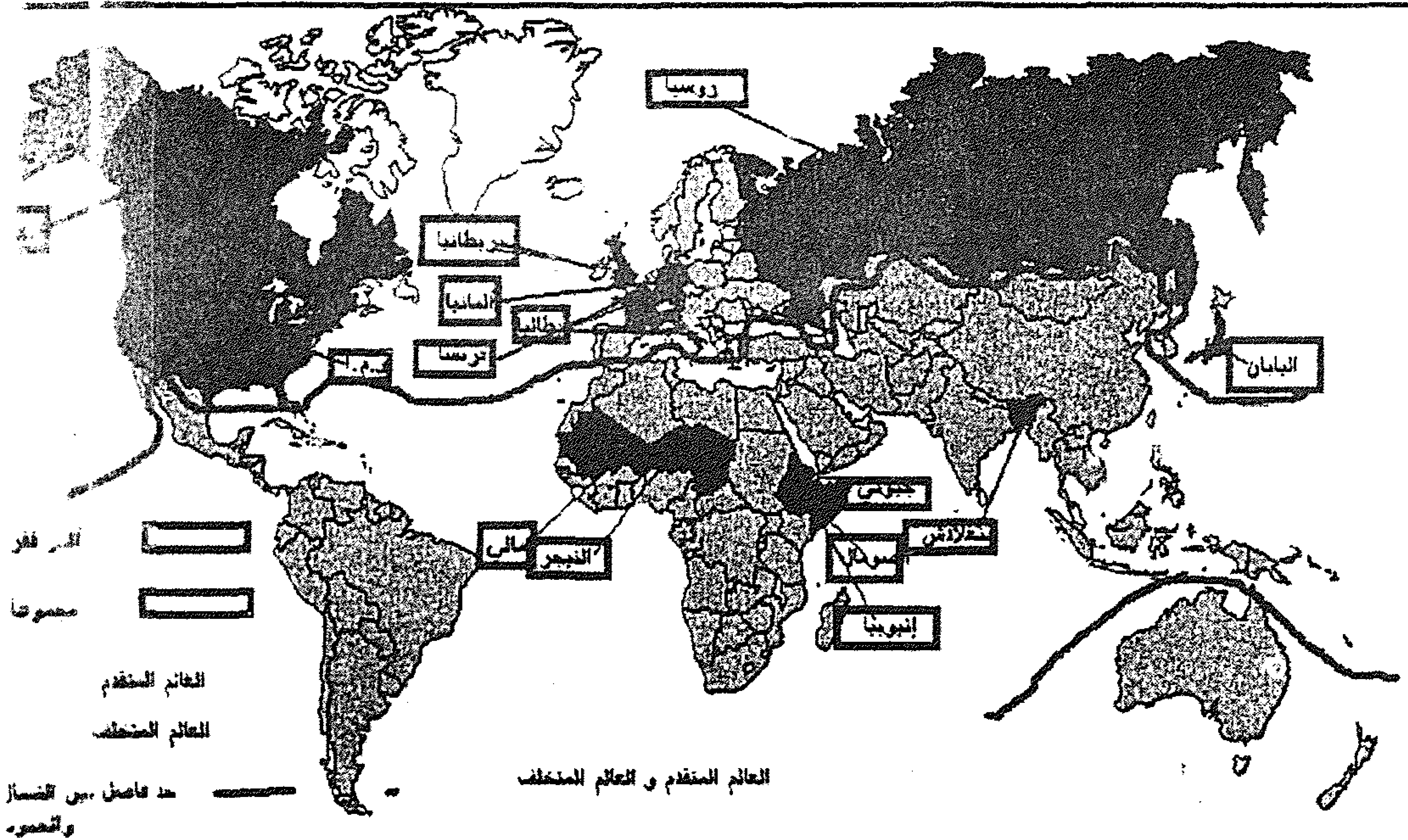
(**) **الصناعة التحويلية**: مثل: طحن الغلال وعصير الفواكه والخضر المحفوظة وصناعة معدنية مثل سبك المعادن وصناعة الآلات الزراعية، وصناعة كيماوية مثل تكرير البترول. وصناعة تركيبية كتركيب السيارات والصناعة التحويلية تستخدم عدد كبيرا من العمال.

- **المجموعة الثالثة:** وتضم الكهرباء والغاز والماء والخدمات الصحية والتعليمية والإدارية والتجارة والنقل والأعمال المالية والمصرفية وتكنولوجيا الاتصال والعقارات والتأمينات على اختلاف أنواعها.

وتكمن هذه الطريقة في كونها سهلة المقارنة بين المجموعات الثلاث، لكون الأولى تكمن مهمتها في استثمار الموارد الطبيعية، أما المجموعة الثانية مهمتها تحويل هذه الموارد، أما المجموعة الثالثة فتهتم بالقطاعات الخدمية أي تلك لا تنتج البضائع والسلع.

توزيع السكان النشطين حسب القطاعات في العالمين النامي والصناعي:

أنظر الأشكال (١٠-١١-١٢).



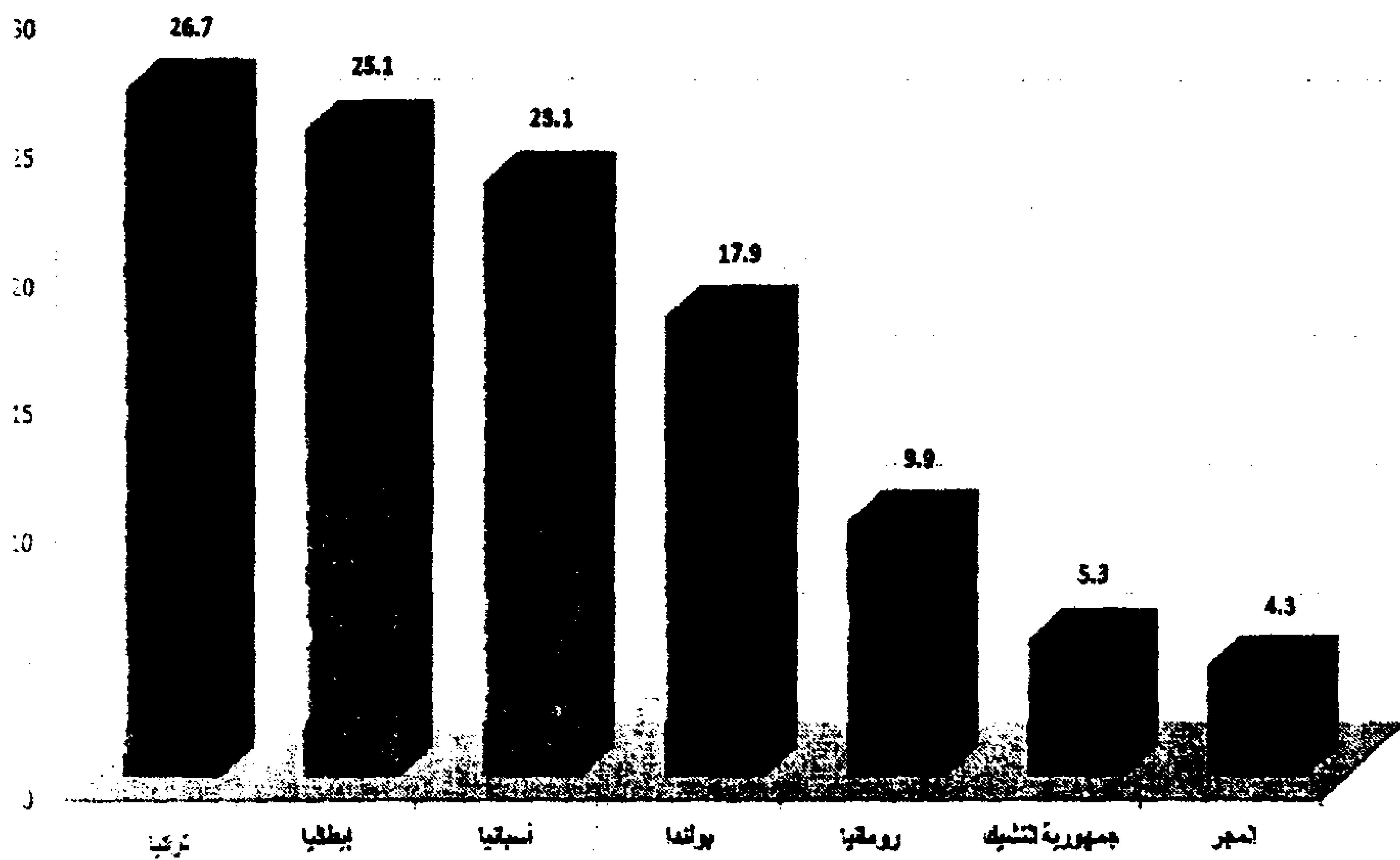
شكل (١٠) توزيع السكان في العالم الأمي والعالم المتقدم

يقصد بتوزيع السكان النشطين حسب القطاعات هو توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة الواحدة أو على مستوى العالم، ويأتي في مقدمة النشاطات أو القطاعات القطاع الزراعي، وقد صنف هذا الأخير في المقام الأول أو المجموعة (٠)

بالنسبة للتصنيف الأول والمجموعة (١) بالنسبة للتصنيف الثاني، وقد صنف في المقام نظراً لاستيعابه لعدد كبير من العمال مقارنة بالقطاعات الأخرى ومساهمته في الدخل الوطني أو القومي بنسبة معتبرة خاصة في العالم النامي.

- **القطاع الأول: الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية:**

إن الحاجة الملحة إلى الطعام والمستوى الأدنى من كفاءة الإنتاج الزراعي في بلدان الدخل المنخفض المعنية بالزراعة يتطلب القسد الأكبر من القوى العاملة وموارد الأرض في المراحل الأولى تتراوح نسبة العاملين في الزراعة بين ٦٠–٨٠٪ من مجموع السكان، ويزيد الدخل القومي أو الوطني(*)، من الزراعة عن ٥٠٪.



شكل (١١) يبين حجم القوى العاملة فى بعض الدول

(*) الدخل القومي أو الوطني كلمتان لهما معنى واحد، هناك بعض البلدان تستعمل كلمة (القومي) كما هو الحال بالنسبة لدول الشرق الأوسط. وهناك بعض البلدان تستعمل (الوطني) كما هو الحال بالنسبة لليبيا مثلاً.

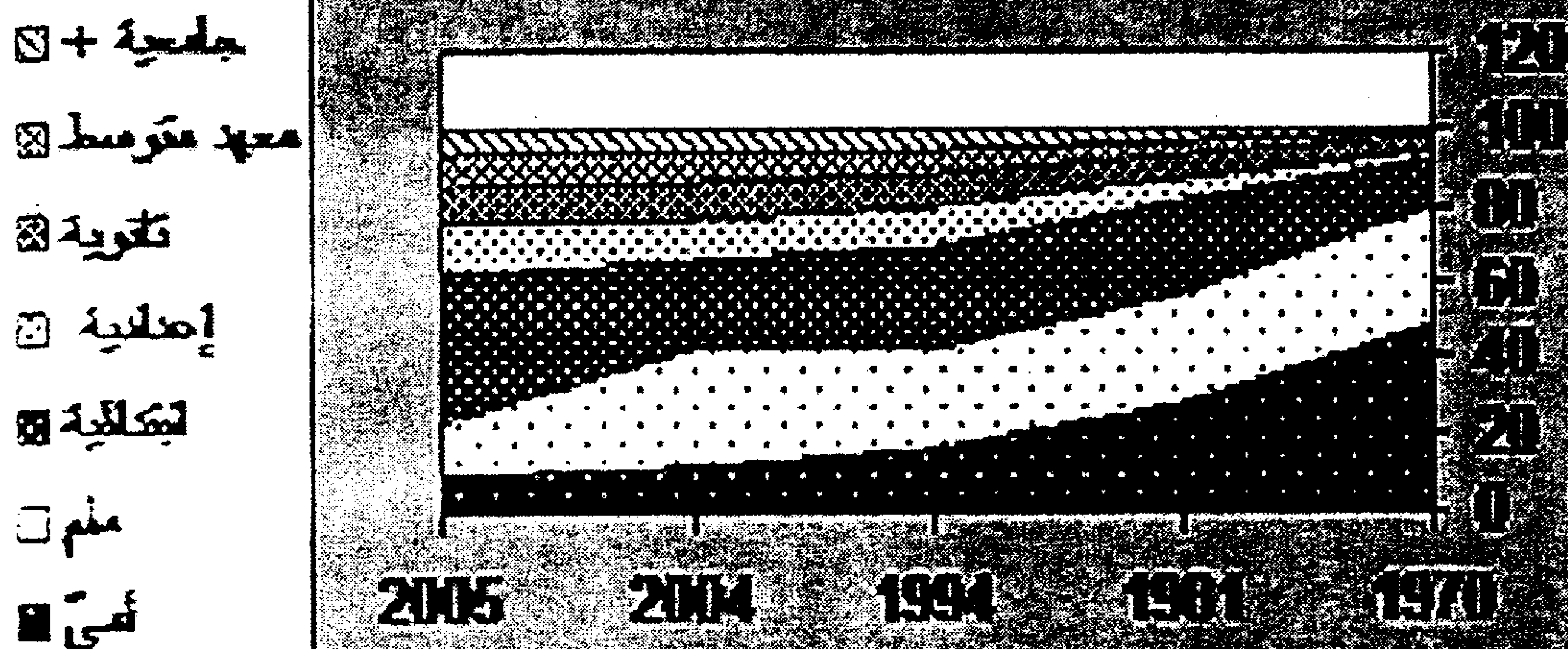
والواقع فإن نسبة الأجراء تنخفض في هذا القطاع كلما زاد عدد العاملين من أفراد الأسرة، وهذا ينطبق تماما على دول قارة إفريقيا والشرق الأوسط واليابان وألمانيا وفرنسا، ففي العالم الصناعي كان عدد السكان العاملين في القطاع الصناعي في زيادة مضطردة حتى سنة ١٩٣٠م، ثم شرعت في الانخفاض بسبب تعدد المهن والخدمات ودخول المكننة أو التكنولوجيا في خدمة الأرض والإنتاج الزراعي، فأدى إلى تقليص اليد العاملة في الزراعة، ولو تمعنا لوجدنا أن الدول المتقدمة أو العالم الصناعي تختلف فيها نسبة العاملين في الزراعة من دولة إلى أخرى، ففي كندا مثلا نجد ٣,٠% فقط من جملة القوى العالمة يعملون في الزراعة و ٢,١% في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصل إلى ٣,٨% في إيطاليا من جملة القوى العاملة، وفي فرنسا ٣,٦% وفي ألمانيا ١,٥% وبريطانيا ١,٤% وروسيا ٢١%، وهذه النسب الصغيرة العاملة في الزراعة بالنسبة للعامل المتقدم لا تعني إطلاقا ضعف الإنتاج الزراعي بقدر ما تعكس التطور التكنولوجي في الإنتاج الزراعي، والملاحظ أيضا أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي بالنسبة للعالم النامي في تقهقر أيضا بسبب عدة عوامل منها :

١- الصناعة التي أدت إلى استقطاب العديد من العمال بسبب الأجور المغرية.

٢- الأجور المنخفضة بالنسبة للعمل الزراعي.

٣- التذبذب في المناخ مما يجعل الإنتاج الزراع غير مضمون.

٤- النزوح الريفي باتجاه المدن وتفريغ الريف علما بأن هذا الأخير هو مصدر الثروة الزراعية.



شكل (١٢) يبين حجم القوى العاملة حسب الحالة التعليمية في بعض الدول الأمية

ومع ذلك فقد انتهجت بعض الدول كمصر والجزائر مثلاً سياسة التنمية الريفية، وذلك بمنح قروض للمزارعين في الريف بهدف إنشاء مشاريع صغيرة إلى جانب الزراعة، حتى وإن كان الرأسمال المقروض صغيرا بالنسبة للعامل الواحد. فإن الرأسمال الوطني المستعمل في هذا القطاع كبير جداً، والهدف الأسمى من وراء هذه السياسة التنموية هو تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع القطاع الزراعي ليكون في المستطاع تحقيق الأمن الغذائي، لأنه لا خير في شعب يأكل من وراء البحر كما قال أحد الزعماء.

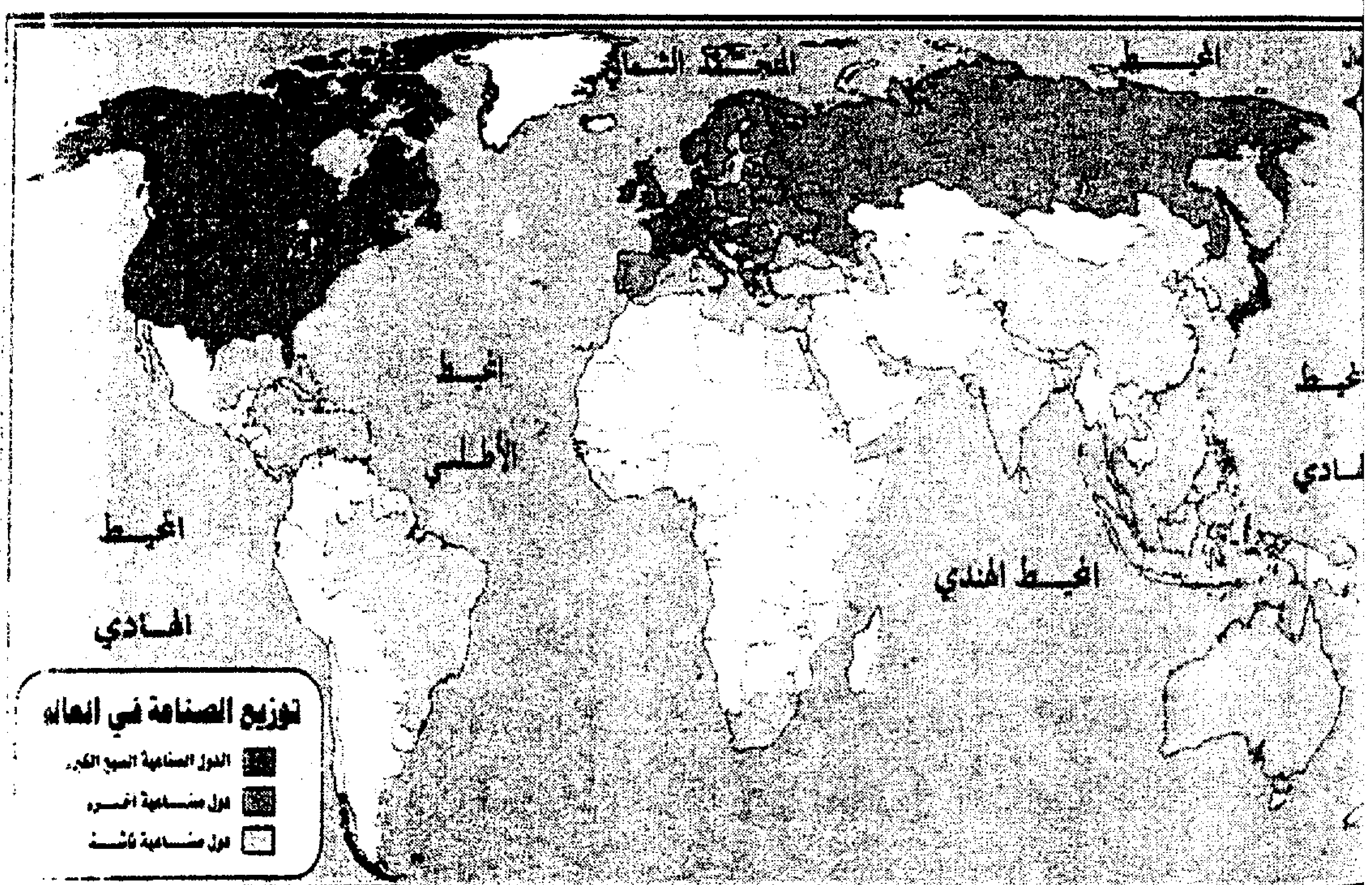
- **القطاع الثاني**: **الصناعات الاستخراجية والتحويلية والإنشائية**:

وهذا النشاط يتداخل مع النشاط الأول في العديد من أصناف العمال، فكل مصنع مثلا يضم هيئة من المسيرين الإداريين والعمال المهرة وغير المهرة الذين يقومون بالإنتاج الفعلي، وإذا ما أردنا توخي الدقة في هذا النشاط فإنه لابد من دراسة كل صناعة على حدا ثم نقسم القوى العاملة في هذا النشاط إلى قسمين على الأقل:

أ – العمال.

ب– التقنيون والخبراء والإداريون.

إن الاقتصاد الصناعي غير مترابط أبدا، على الأقل فيما يخص تمركزه المادي، لأن تأثيره المالي والاجتماعي يهدف إلى أن يكون عالميا، إن حشد موارد الطاقة الميكانيكية، التي هي إحدى الدلائل الأكثر تأكيدا على أهمية التطور الصناعي هو غير متساو وفقا للمجالات الجغرافية، ونسبة الاستعدادات الفردية المعبر عنها (بالكيلوات ساعات/ساكن بالسنة) فهي تتغير في قلب أوروبا وحدها (مهد الصناعة) بين أقل من مئة إلى أكثر من خمسة آلاف، وأكثر من ثلاثة أرباع الطاقة الميكانيكية يستهلكها ثلث سكان الأرضية (الأوروبيون وسكان أمريكا الشمالية واليابانيون).



شكل (١٣) توزيع مناطق الصناعية في العالم

ومهما يكن من أمر فإن النشاط الصناعي أخذ يتسع منذ بداية الثورة الصناعية، وأخذ يستقطب إليه نسبة معتبرة من عدد العمال على مستوى كل دولة أوروبية، ففي سويسرا مثلا ٤٥% من جملة العاملين يعملون في النشاط الصناعي، وفي بريطانيا نجد ٣٥,٧% من جملة العاملين يعملون في الصناعة أيضا، و٣٩,٧% بألمانيا و٣٤,٥% بإيطاليا و٢٥,٦% بالولايات المتحدة الأمريكية و٥٦% بروسيا، وهذه النسب تعكس ما في ذلك شك سيطرة هذا النشاط على القوى العاملة.

وفي هذا السياق تحاول الكثير من دول العالم الثالث الدخول في المجال الصناعي بهدف الرفع من قدرتها الاقتصادية وتحسين مستواها المعيشي، وذلك بالقروض والاستعانة بالخبرة الأجنبية أو الشراكة في كثير من الأحيان، غير أن هذه الدول غالبا ما تصطدم بمجموعة من العوائق منها الشروط التعجيزية التي تضعها الدول المصنعة، كالمديونية التي أثقلت كاهل الكثير من الدول النامية، وخير دليل على ذلك بعض الدول التي سعت إلى تكوين صناعة نووية للأغراض السلمية، ومع ذلك فقد وقفت ضدها الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لأن هذه الأخيرة تريد إبقاء العالم على ما هو عليه، فالغنيّ يزداد غنى والفقير يزداد فقرا.

لأن التصنيع يرفع عن الدخل الوطني ويؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك، كما يؤدي بالتدريج إلى الاستغناء عن الواردات الخارجية والاعتماد على المصادر المحلية، وهو ما لا تقبله الدول الصناعية التي تجعل من دول العالم النامي سوقا استهلاكية لا غير، فالجزائر مثلا استطاعت أن تقوم بثورة صناعية وأصبح عدد كبير من العمال في الصناعة بلغ ٤٢,٣% من مجموع العمال (سنة ١٩٨٨م)، ثم تراجعت

خلال السنوات الأخيرة، لأن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر كان له أثر بالغ الأهمية.

- **القطاع الثالث: قطاع الخدمات:**

يشكل قطاع الخدمات هو الآخر أهمية قصوى من حيث تشغيله لعدد كبير من العمال في كل دولة من دول العالم، بالإضافة إلى كونه أكثر تعقيدا من النوعين السابقين لكون أرقامه تحتاج إلى نوع من الدقة والحذر، وهو يضم جميع أنواع الخدمات التي لا تنتج سلعا مادية، وقد أشرنا إلى فروعها.

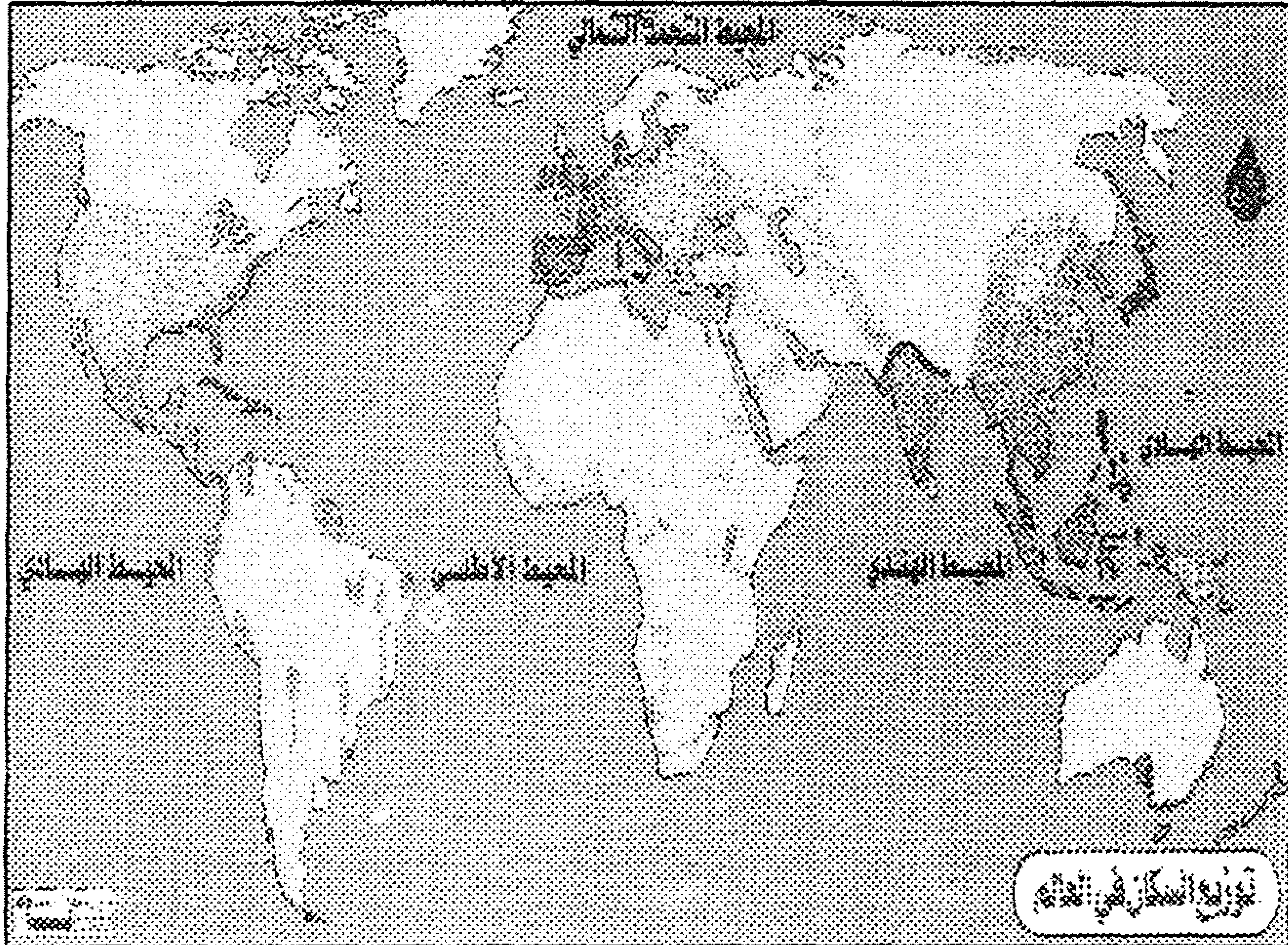
في تصنيفات القطاعات الكبرى للنشاط (في المجموعة ٦) من التصنيف الأول والمجموعة الثالثة من التصنيف الثاني، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المقام الأول من حيث عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة ٧٢,٣%، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية بنسبة ٥٨,٨% واليابان في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٦,٨% وفرنسا بنسبة ٦٤,٣% وإيطاليا بنسبة ٦١,٧% من جملة عدد العاملين وكندا بنسبة ٦٢,٠%، بينما لا يعمل في روسيا بهذا القطاع سوى ٢٣,٠% من جملة عدد العمال.

أما بالنسبة للبلدان النامية فيحتل هذا القطاع أيضا مكانة مرموقة، ففي الجزائر مثلا يشكل العاملون بهذا القطاع ٤٣,٨% من جملة عدد العاملين، وفي البرازيل يعمل بهذا القطاع ٥٧,٥%، وفي الهند يعمل بهذا القطاع ٣٩,٥%، وفي إيران يعل بهذا القطاع ٤٨,٠% وفي المغرب يعمل بهذا القطاع ٥٤,٤%، أما بالنسبة للصين فيعمل بهذا القطاع ١٣,٨%، بينما يعمل بمصر ٥٥,٥% من جملة عدد العاملين.

التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم:

تمهيد : يعد التوزيع الجغرافي للسكان عبر أرجاء المعمورة من بين الحقائق السكانية الهامة التي يجب أن تتوفر بين أيدي الباحثين خاصة المهتمين بالبحث الاقتصادي والاجتماعي وبعض الفروع المعرفية الأخرى التي تستوجب معرفة السكان وتوزيعهم، في الوقت الراهن لم يعد الجغرافي أو الديموجرافي المهتم الوحيد بهذا الجانب المعرفي، بل أن الهيئات الرسمية أصبحت هي الأخرى بحاجة إلى هذه المعلومات لاستعمالها في شتى الجوانب التخطيطية خاصة تلك التي ترتبط بإعادة التوزيع الجغرافي لسكانها عبر أقاليمها الجغرافية، وقد أصبح هذا الجانب في صلب اهتمام الكثير من دول العالم.

شكل (١٤) يوضح خريطة توزيع السكان في العالم.



- **التوزيع الجغرافي لسكان العالم:** يختلف التوزيع الجغرافي في أغلب دول العالم من إقليم إلى آخر ومن نقطة إلى أخرى بسبب التباينات بين المناطق، فبينما نجد بعض مناطق التركز السكاني كبعض المدن التي تتميز بمحدودية رقعتها الجغرافية، بالمقابل نجد صحاري وجبال شاسعة المساحة خالية تماما من السكان، علاوة على أن توزيعهم غير منتظم الذي يتميز بالتعقيد رغم ملوكهم بالثبات النسبي في كثير من بقاع الأرض إلى أنها دائمة التغيير، ومما لا شك فيه فإنها ستعرف تغييرا ملموسا، إن الدليل الذي يعتبر نموذجا عالميا هو أن أكثر من نصف سكان المعمورة (سكان جنوب شرق آسيا) يعيشون على مساحة لا تتجاوز ١٠% من مساحة الأرض، زيادة على كون ١/٥ سكان العالم (سكان أوروبا بما في ذلك روسيا الأوروبية) يعيشون فوق مساحة لا تتجاوز ٥% من مساحة المعمورة، وهي الصورة التي تعكس عدم التناسب بين عدد السكان والمساحة التي يشغلونها، أنظر الخريطة التالية.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الكرة الأرضية إلى قسمين، قسم معمور وقسم غير معمور، إلا أن المشكلة المطروحة هو عدم الفصل بين القسمين بحدود دقيقة، ذلك لكون القسم المعمور هو في حد ذاته توجد به بعض المناطق غير معمورة، ويسعى الإنسان دوما خاصة في ظل عدد السكان المتزايد إلى احتلال المزيد من المناطق غير المعمورة واستغلالها زراعيا عن طريق استصلاح الأراضي الصحراوية وتجفيف البحيرات وغيرها، وتقدر الأراضي المعمورة بـ ٣٠% فقط من مساحة اليابس وهي نسبة قليلة.

- **التوزيع الجغرافي لسكان العالم:** (أنظر الشكل السابق)، يمكن تقسيم مناطق التوزيع الجغرافي في العالم إلى ثلاث مناطق أو نطاقات:

١- مناطق التركز السكاني الرئيسي.

٢- مناطق التركز السكاني الثانوي.

٣- مناطق غير معمورة (خالية من السكان تقريبا).

١- آسيا: أو ما تسمى عند المهتمين بعلم المناخ بآسيا الموسمية أي تلك المناطق التي تسقط بها الأمطار صيفا وتتميز بالتركز السكاني العالي أو الرئيسي، وهي تضم الصين، اليابان، كوريا، الهند الصينية، تايلاند، بورما، ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، سيلان وشبه جزيرة الهند، وأكثر المناطق كثافة سكانية اليابان وشرق الصين، ونطاق ضيق شمال فيتنام وشمال الهند وسهول الكنجوبنقلاديش وجزيرة جاوة، ويضم هذا الإقليم أكثر من نصف سكان العالم ويشتغل أكثر من ٦٠% من سكانه بالزراعة، ويضم نطاق آسيا الموسمية ٢٠٩٤ مليون نسمة (في منتصف عام ١٩٧٥م) أو ٥٢,٨% من سكان العالم، يشغلون رقعة جغرافية تبلغ مساحتها ١٩,٤% مليون كم٢ أو ١٤,٣% من مساحة العالم.

وعلى أية حال فإن سكان هذا النطاق يتمركزون في السهول الساحلية والأنهار مثل اليانجتسي، الهوانجهو، السي كيانج، الكنج، الميكونك، الإيراوادي، وتبلغ كثافة السكان في هذه المجتمعات الزراعية أكثر من (٢٠٠٠ نسمة/كم٢)، ويعود السبب في ارتفاع الكثافة بهذه المناطق إلى الخصوبة السكانية المرتفعة وإلى نمط الزراعة السائدة الذي يعتمد على زراعة الأرز مرتين أو ثلاث مرات في السنة، مما يجعل هذا المحصول كافيا لسد الأفواه الجائعة، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني الغزير بهذه المناطق، وإلى كميات المياه الكافية، وهي الصفة تميز هذه المناطق عن غيرها.

٢- **النطاق الأوروبي:** يأتي هذا النطاق في المرتبة الثانية بتعداد سكاني قدره ٥١٧ مليون نسمة (حسب عام ١٩٧٥م) أو بنسبة قدرها ١٣% من سكان العالم وبمساحة قدرها ٧,٨ مليون كلم[٢]، أو بنسبة قدرها ٥,٨% من مساحة الأرض، وهو عبارة عن مثلث يمثل أحد أضلاعه خطا يمتد من اسكتلندا إلى جبل طارق، والضلعان الآخران يلتقيان في شرق أوروبا، ويشمل هذا المثلث الدول الأوروبية بكاملها بما في ذلك روسيا والدول المستقلة الواقعة في النطاق الأوروبي، والسبب في ارتفاع الكثافة يعود إلى التركز الصناعي في غرب أوروبا وشرقها.

٣- **النطاق الأمريكي:** ويشغل هذا النطاق المنطقة الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أصغر مساحة مقارنة بالنطاقين السابقين وأقل كثافة يشغل هذه المجمعات العمرانية الضخمة ٤% من سكان العالم بتعداد قوامه ١٦٠ مليون نسمة (عام ١٩٧٥م)، ويأخذ هذا النطق هو الآخر شكل مثلث أحد رؤوسه في بلتيمور جنوبا والرأس الآخر في بوسطن شمالا، في حين يقع الرأس الثالث إلى الشمال الغربي من مدينة شيكاغو، وهذا النطاق يعد أكثر صناعة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك منطقة رابعة وهي دالتا النيل بمصر؛ حيث ترتفع بها كثافة السكان في مساحة محدودة بنسبة تصل إلى ٣.٥% من مساحة البلاد، وأغلبهم يعملون بالزراعة.

٤- **نطاق التركز السكاني الثانوي:** ويضم هذا النطاق مجموعة من المناطق تنتمي إلى عدة قارات وهي: جنوب شرق أستراليا والساحل الغربي لإفريقيا وجنوب شرق أمريكا الجنوبية، والتجمعات السكانية

بأمريكا الوسطى (فوق المرتفعات وسحل المحيط الهادي والساحل الجنوبية والسهول الوسطى بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى السهول الساحلية ومنابع البترول بالوطن العربي، وشرق إفريقيا وبعض النويات المتفرقة بأمريكا الجنوبية (في البرازيل والأرجنتين والشيلي).

والخلاصة فإن معظم سكان العالم يتمركزون في المناطق الهامشية للقارات، أي أن ثلاث أرباع ¾ سكان المعمورة يعيشون بالمناطق الساحلية أو بالمناطق الداخلية القريبة من السواحل، أي تلك التي لا تتجاوز ٥٠٠ كلم عن السواحل، ومعنى هذا أن سكان العالم تجمعهم السواحل وتفرقهم المناطق القارية.

بعد دراسة هذه النطاقات من حيث التركز والتوزيع الجغرافي فلابد من تصنيف العالم إلى أقاليم من حيث الكثافة السكانية.

أقاليم الكثافة السكانية:

ويمكن الوقوف عند الأقاليم الآتية:

١- **إقليم الكثافة الشديدة الارتفاع:** وفيه تزيد الكثافة عن ١٠٠ نسمة/كم^{2}، ويتلخص في جنوب شرق آسيا خاصة اليابان وشرق الصين والهند وبنغلاديش وفيتنام والبحرين ولبنان ودول آسيوية أخرى، كما تظهر هذه الكثافة أيضا في دول غرب أوروبا، مثل بريطانيا وهولندا وبلجيكا والدانمرك وألمانيا وسويسرا وإيطاليا، كما تظهر في شرق أوروبا خاصة في التشيك وسلوفاكيا والمجر وبولندا، وعموما فإن هذه الكثافة ترتبط بالمناطق الصناعية التي تعتمد على مناجم الفحم، كما تظهر هذه الكثافة أيضا بإفريقيا خاصة بدلتا النيل وروواندا وبوروندي ودول إفريقية أخرى، أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فيظهر هذا النوع من الكثافة في هايتي وجمايكا والسلفادور وبورتوريكو.

والخلاصة فإن دول العالم الثالث والتي تنطوي تحت هذا النوع من الكثافة تتميز بالنشاط الزراعي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل (القومي) الوطني.

٢ – **إقليم الكثافة المرتفعة:** وفيه تتراوح الكثافة ما بين ٥٠–١٠٠نسمه/كم٢، كبعض الأجزاء من الصين بآسيا ونيجيريا بأفريقيا، وبعض الدول بغرب أوروبا كفرنسا وإسبانيا والبرتغال، كما تضم معظم دول شرق أوروبا وجنوبها الشرقي، كالنمسا وروسيا ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا واليونان وألبانيا، والملاحظ فإن هذه الدول قد تطورت هي الأخرى صناعيا، إلا أن النشاط الزراعي مازال يلعب دورا رئيسا في هذه الدول.

٣ – **إقليم الكثافة المتوسطة:** وفيه تتراوح ما بين ٢٥–٥٠ نسمة/كم٢، ويشمل هذا الإقليم بعض الدول التي تنتمي إلى قارة أوروبا كإرلندا وروسيا الأوروبية، أما في آسيا فيشمل كل من بورما وكمبوديا وسوريا واليمن وأفغانستان، أما بالنسبة لقارة إفريقيا فيضم كل من المغرب وتونس وغانا ومصر وأوغندا والمالاوي، أما بالنسبة لأمريكا الوسطى فيشمل كل من كوستاريكا والهندراس والمكسيك، وخلاصة القول فإن الدول التي تنتمي إلى قارات العالم النامي تعيش معظم سكانها على النشاط الزراعي.

٤ – **إقليم الكثافة المنخفضة:** وتتراوح الكثافة السكانية بهذا الإقليم ما بين ١٠–٢٥ نسمة/كم٢، وتشتمل بعض الدول المنتمية إلى شمال أوروبا كالدول الاسكندينافية والتي تتميز ببرودتها الشديدة، حيث تقتصر الحياة بها على بعض المناطق الجنوبية والساحلية، حيث التركز الصناعي والتعديني، كما تضم بعض الدول الآسيوية كالاوس

وإيران، كما تضم بعض الدول الإفريقية الواقعة في القسم الشرقي والجنوبي، وكذلك القسم الغربي، كما تضم بعض الدول من إفريقيا الوسطى كالكونغو الديمقراطية، وعلى أي حال فإن الكثير من المناطق بإفريقيا تتميز بكونها مناطق طرد بشري كالصحاري والغابات الاستوائية أو بعض المناطق الأخرى، حيث تمارس الزراعة البدائية أو الجمع والالتقاط من قبل القبائل البدائية التي مازالت تعيش في بيئة أشبه بسكان العصر الحجري.

كما تضم هذه الكثافة الجبال الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول من أمريكا الوسطى، وبعض الدول من أمريكا الجنوبية مثل البيرو وفنزويلا وكولومبيا والأكوادور والأرغواي والشيلي والبرازيل.

٥ - **إقليم الكثافة الشديدة الانخفاض:** وهي تقل عن ١٠ أشخاص في الكم[٢]، وتشمل بقية دول العالم أو بعض جهاتها ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

أ- **المجموعة الأولى:** وهي تضم مجموعة من الدول تتميز بقساوة طبيعتها في الكثير من أجزائها، مما لا يسمح بالتواجد السكاني بتاتا كالمناطق القطبية التي تتميز بالبرودة الشديدة ومثالنا على ذلك روسيا الآسيوية (٣,٥ نسمة/كم[٢]) وأيسلندا وجرينلاند، وكذلك القارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا)، والكثير من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية بالسعودية وبعض المناطق من الصحراء الكبرى بالجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والصومال وجزء كبير من السودان، وجنوب غرب إفريقيا وتشاد والنيجر وجيبوتي.

ب- **المجموعة الثانية:** وتشمل الدول الشاسعة المساحة والتي تعاني من نقص ملموس في الكثافة السكانية كدولة كندا التي فتحت أبوابها للهجرة بهدف تعمير الكثير من أجزائها باستثناء الجزء الشمالي الذي يتميز بالبرودة الشديدة والذي تسكنه قبائل الأسكيمو، كما تشمل معظم دول أمريكا الجنوبية التي فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي كالأرجنتين وبوليفيا والباراجواي، وكذلك أستراليا، وهذه الدول قابلة للزيادة السكانية لو أنها فتحت أبوابها للهجرة، وتتميز هذه الدول بمنتجاتها الزراعية والحيوانية الهائلة. وعموما فقد بلغ متوسط الكثافة العالمي ٤٨.٢ن/كم٢، في منتصف ٢٠٠٦م، (أنظر الشكل رقم ١٤). بعد تقسيم العالم إلى أقاليم حسب خفة وحدة الكثافة السكانية لاشك بأن هناك عوامل أثرت بشكل أو بآخر في توزيع السكان وكثافتهم.

العوامل المؤثرة في توزيع السكان محلياً وعالمياً:

تتجلى قدرة الإنسان في التأثير على البيئة من خلال ما يقوم به من أعمال تنموية جراء صراعه الدائم مع الطبيعة، وبقدر سيطرته على البيئة المحلية وتسخيرها لصالحه بقدر ما تقاس درجة حضارته وتحدياته، غير أن الإنسان بطبعه وسلوكه يؤثر على البيئة ويتأثر بها من خلال تسعير وسائله المادية وتكييفها مع الظروف المحلية للبيئة التي يعيش فيها، فالإنسان يبني مسكنه بمواد محلية من البيئة التي يعيش فيها، ويجعل سقفه وفقا لما تقتضيه الظروف المناخية المحلية، ويتبع نمطا معينا في الأكل انطلاقا من الإمكانيات الطبيعية التي توفرها البيئة المحلية وهكذا دواليك، وعلى العموم يتأثر السكان من توزيعهم وكثافتهم على سطح الأرض بعدة عوامل وهي العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، ونمط هذا

التوزيع ما هو إلا محصلة لهذه العوامل الثلاث، واختصارا يمكن تصنيف هذه العوامل حسب التسلسل التالي:

١ – العوامل الطبيعية:

يتأثر السكان في توزيعهم بمجموعة من العوامل الطبيعية، وفي مقدمتها المناخ ومظاهر سطح الأرض والجيولوجيا(*)، والجيومورفولوجيا(**)، وما ينجم عنها من ثروات مائية ومعدنية وترب صالح للزراعة.

أ – **المناخ**: يؤكد الباحثون على أن للمناخ دور هام في توزيع السكان عبر أرجاء المعمورة: فانخفاض السكان في المناطق القطبية والصحراوية والاستوائية، ويعود بالدرجة الأولى إلى عدم صلاحية مناخ هذه الجهات، وللدلالة على أهمية المناخ في توزيع السكان على نصف مساحة اليابس لا تزيد فيها كثافة السكان على شخص واحد في كل ٢,٥ كم٢، بسبب البرودة الشديدة وتبين بعض الدراسات بأن ١٦,٤ مليون/كلم٢ من سطح الكرة الأرضية لا تصلح للزراعة بسبب شدة برودتها، وأن هناك ٣٨,٤ كلم٢ لا يمكن زراعتها بسبب جفافها، وتعد الأقاليم الباردة أقاليم طرد للسكان كالأطراف الشمالية من الكرة الأرضية والقارة القطبية الجنوبية الخالية من السكان، إن الحياة في العروض الشمالية صعبة للغاية بسبب عدم وجود حياة نباتية وبالتالي قلة الفيتامينات، مما جعل قبائل الأسكيمو لا يتكاثرون بسرعة بسبب قلة الخصوبة والنسل.

(*) **الجيولوجيا**: وهو العلم الذي يهتم بدراسة علم الصخور أو هو علم دراسة طبقات الأرض وحصر رمزها حسب الكربونولوجيا أو التاريخ الجيولوجي وظروف نشأتها.

(**) **الجيومورفولوجيا**: ومعناها علم دراسة الشكل الخارجي لسطح الأرض.

وبالتالي فإن حياة هؤلاء تعتمد على لحوم عجل البحر وحيوان الكاريبو، وبالتالي فإن حياة هؤلاء تعتمد على أكل اللحوم النيئة بنسبة ١٠٠% على عكس القبائل البدائية في حوض الأمازون وأدغال إفريقيا والتي تعتمد في حياتها على الجمع والالتقاط(*)، والخلاصة فإذا اقترنت الحرارة المرتفعة بالرطوبة الشديدة، فإن ذلك يؤدي إلى قيام غطاء نباتي كثيف، كما هو الشأن في الغابات الاستوائية بحوض الأمازون وحوض الكونغو، مما يؤدي في الأخير إلى ندرة عدد السكان.

ب- **التضاريس** : تلعب التضاريس دوراً هاماً في كثافة السكان، حيث تبدو العلاقة عكسية بين الارتفاع والكثافة السكانية، فقد بينت الدراسات بأن ٩/١٠ من سكان العالم يعيشون على منسوب ٤٠٠م، فوق مستوى سطح البحر، كما أظهرت دراسة أخرى بأن ٥٦% من سكان العالم يعيشون بين مستوى سطح البحر و٢٠٠م، فوق هذا المستوى، حيث يشكل هذا الارتفاع نحو ٢٧,٨% من مساحة اليابس، وتبلغ كثافة السكان عند هذا المنسوب المنخفض ضعف مستوى الكثافة العالمية، علما بأن أربعة أخماس البشر يعيشون دون منسوب ٥٠٠م، فوق مستوى سطح البحر وعلى مساحة قدرها ٥٧% من مساحة اليابس، هذا ويمكن تقسيم عوائق السكان في المرتفعات إلى ثلاث مجموعات :

(*) **الجمع والالتقاط:** تقوم القبائل البدائية في إفريقيا الوسطى بجمع الثمار والتقاط النباتات وأكلها، وصنع الألبسة من أوراق الأشجار والمسكن من أغصانها، وبالتالي فإن حياة هؤلاء حياة نباتية ١٠٠%، على عكس الإسكيمو الذين يأكلون شحوم ولحوم عجل البحر والكريبو مستعملين جلده في لباسهم وفراشهم. وبالتالي فإن حياة الإسكيمو حياة حيوانية ١٠٠%.

أ- **العوائق الميكانيكية:** وتكمن في أن التضرس ضد الجاذبية عملية شاقة، وتزداد هذه الصعوبة إذا كان المنحدر في ظـل المطـر، وبالتالي خاليا من الحياة النباتية.

ب- **العوائق الطبيعية:** وتتلخص في أن الحرارة تـنخفض بدرجـة واحدة كل ١٥٠م، وأن المطر يتزايد إلى حد الثلوج علمـا بـأن الرطوبة والضغط الجوي يتناقصان إلى أن يصل الضغط الجوي إلى نصفه عند ارتفاع ٦٠٠٠م، وعلى ارتفاع ٣٣٠٠م، يتناقص الأوكسجين لدرجة لا يحتملها إلا من ولد فوق هذه المرتفعـات، ومن أراد أن يغامر فإنه يصاب بالـدوران وصـعوبة التـنفس والأمراض الرئوية وشدة اضغط على القلب والخفقان، ثم يصاب بالإغماء وإذا ارتفع عن ذلك بكثير فإنه يصاب بانهيار قد تتبعـه الوفاة.

ج- **العوائق الحيوية:** وهي تلك التي ترتبط بإنتاج الغـذاء ذلـك لأن المرتفعات تتميز بقلة الرقع الزراعية، وهناك علاقة طردية بين كثافة السكان ومصادر الغـداء، إلا أن هنـاك بعـض السـكان استطاعوا التكيف مع نقص الأوكسجين، مـنهم سـكان التبـت ووديان جبال الهملايا، وسكان جبال الأنديز وخاصة في البيـرو حيث تعيش جماعات سكانيه على ارتفاع ٤٨٥٠م فوق مسـتوى سطح البحر.

كما يؤدي الارتفاع في الجهات المعتدلة إلى انخفـاض درجـات الحرارة، وبالتالي قلة الحياة النباتية، وهناك من يسكن الجبال في شمال أوروبا ولكن بعدد محدود، أما في وسطها وفـي النمسـا

مثلا نجد السكان على ارتفاع ١٦٩٠م، فوق مستوى سطح البحر.

- أما الجبال العالية في المناطق المداري باستثناء جبال قارة آسيا التي فقدت تربتها والجبال القديمة غير المرتفعة في المناطق الشبه مدارية، هذه التضاريس جاذبة للسكان لهذا السبب ترتفع كثافة السكان في دول الأنديز، فنسبة من يسكنون على ارتفاع ٣٣٠٠ م فوق مستوى سطح البحر تصل إلى ٩٨% في كولومبيا و٨٥% في الأكوادور و٧٥% في بوليفيا و٦٢% في البيرو، ونجد في إفريقيا يعيش أكثر من ٢٠ مليون نسمة على ارتفاعات تزيد عن ٨٠٠م، فوق مستوى سطح البحر بين خطي العرض ١٠° شمالا وجنوبا بسبب الاعتدال الحراري والسواحل على المناطق الداخلية.

جـ- **التربـــة**: تلعب التربة دورا حاسما في الاختلافات التوزيعية للسكان، فالتربة الصالحة للزراعة تعمل على جذب السكان، أما التربة الصحراوية وتربة التندر(*)، والتربة البودزولية(**)، بإقليم الغابات الصنوبرية وتربة المناطق الاستوائية (اللانترايت)(***)، والتربة الجبلية الفقيرة، كل هذه الأنواع من الترب تتفق مع حدود

(*) **التندرا**: وهي تربة المناطق الباردة تشكل ٤% من مساحة اليابس، تسودها نباتات طحلبية على الأغلب.

(**) **البودزولية**: وأصل هذه الكلمة روسي وتعني ترجمتها تربة تحت رماد، وهي أكثر انتشارا في الاتحاد السوفيتي سابقا وتشكل ٥٠% من أراضيه.

(***) **اللانترايت**: وهي تربة المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، المتوسط الحراري ٢٠-٢٥°مئوية والأمطار ١٥٠٠ملم/سنويا، وهذه التربة ناتجة عن عمليات التجوية الداخلية.

اللامعموراتي أنها لا تصلح للإنبات، أما التربة البركانية والفيضية فيه ترب صالحة للزراعة، ورغم خطورة التربة البركانية بالجبال والتلال، إلا أنها تغص بالسكان كما هو الحال باليابان وجاوة وصقلية وأمريكا الوسطى، وكذلك الشأن بالنسبة لتربة (اللويس)(*)، في شمال ووسط الصين والتربة الطفيلية(**)، في وسط أوروبا كل هذه الأنواع تعد تربا صالحة للزراعة، وبالتالي فهي جاذبة للأعداد هائلة من السكان، وقد لعبت التقنيات الحديثة دورا هاما في تحويل الكثير من الترب الفقيرة إلى ترب صالحة للزراعة كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة.

د- **المعادن ومصادر الطاقة:** تعد المعادن ومصادر الطاقة إحدى العناصر الأساسية في توزيع السكان، ولها آثار مباشرة في المنشآت العمرانية، حيث يؤدي استغلال المناجم في كثير من بقاع العالم على قيام تجمعات حضرية، ولكنها تزول بنفاذ هذه المناجم في كثير من الحالات مثل مدينتا الذهب في جنوب غرب أستراليا (كول كاردي) وكالكورلي.

ولكن قد تكون لمناطق التعدين ومصادر الطاقة وآثار غير مباشرة قد تؤدي إلى قيام تجمعات عمرانية دائمة مثل قيام الصناعة في أماكن الفحم الحجري، كما هو الحال في شمال غرب أوروبا، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية، وقد يكون المصادر الطاقة الأخرى كالبترول والغاز آثار مباشرة في قيام مدن بكل مقوماتها، كما هو الحال بالنسبة

(*) **اللويس:** وهي عبارة عن تربة ناتجة عن ترسبات ريحية في المناطق الجافة وقوامها غباري غريني، تكونت في عصر البلايستوسين.

(**) **الطفلية:** وهي تتبع في التصنيف الدولي الخاص بمنظّمة الفاو (المنظمة العالمية للتغذية والزراعية) إلى مجموعة الترب الطميية وهي الترب الحديثة التكون.

لمدينة حاسي مسعود بالجزائر خاصة إذا كان احتياطي هذا النوع من الطاقة كبير جدًا، ولعل معادلة (المطر، الرز، السكان) في جنوب شرق آسيا تقابلها معادلة (الفحم، الصناعة، السكان) في شمال غرب أوروبا.

٢ – العوامل البشرية وأثر النشاط الاقتصادي:

يلعب النشاط البشري وبخاصة النشاط الاقتصادي دورا هامًا في توزيع السكان وكثافتهم، وتتدرج هذه الأخيرة في الارتفاع بداية من حرفة الصيد إلى حرفة الرعي إلى النشاط الزراعي، لتبلغ الكثافة مداها في النشاط الصناعي.

أ – **مناطق الصيد (البري والبحري)**: تميز بيئة الصيد بكونها باردة جدا أو جافة جداً أو رطبة جدا، وبالتالي فإن الصائد هو بحاجة إلى منطقة فسيحة تمكن من البحث عن الصيد الوافر فضلا عن كون الغذاء غير مضمون في كثير من الحالات، وبالتالي فإن الكثافة السكانية فيمثل هذه المناطق لا تزيد عن شخص واحد/كم^2.

ومن الجماعات التي ما زالت تمارس الصيد في الوقت الراهن الأسكيمو الذين يعيشون في ألاسكا وجرينلاند بالقرب من القطب الشمالي البارد جدًا، وكذلك جماعاتاليورك الذين يعيشون في الجزء الأدنى من نهر أوب في سيبيريا و(اللابيون) شمال الدول الإسكندنافية، وفي نصف الكرة الجنوبي تعيش جماعات (الأونا) في جزيرة (تيرادلفويجو)، أما في الأقاليم المدارية فتعيش جماعات تعتمد على الصيد مثل الأسترالية الأصليون وقبائل (البوشمنوالهوتنتوت) في المناطق الصحراوية بإفريقيا، والأقزام الزنوج في حوض الكونغو، وبعض الهنود الحمر في حوض الأمازون.

ب- **حرفة الرعي**: وتعد هي الأخرى قليلة الكثافة بسبب التنقل الدائم لهذه الجماعة من الرعاة بحثا عن الماء والكلأ وتتمركز هذه الحرفة في قارتي آسيا وإفريقيا في عروضها الوسطى أو على أطرافها (المناطق المدارية).

جـ- **النشاط الزراعي**: وتختلف كثافة السكان في البيئات الزراعية حسب أسلوب الزراعة المتبع، فالذين يمارسون الزراعة البدائية المتنقلة من غير حرث ولا تسميد تقل كثافتهم، أما الذين يمارسون الزراعة الواسعة (المزروعة قمحاً ليناً أو شعيراً) خاصة بالمناطق الواسعة كأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، فكثافة السكان بهذه المناطق متوسطة، أما الكثافة المرتفعة فتبدو جلية في المناطق التي تمارس فيها الزراعة الكثيفة (أي زراعة الخضر والأشجار المثمرة)، وعموما فقد تلعب الزراعة الحديثة التي تعتمد على الوسائل التكنولوجية دورا في تخفيض الكثافة السكانية/كم، لأنها لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، ومثالنا على ذلك فإذا كان الكلغ الواحد من الرز يحتاج لإنتاجه من العمل إلا ثلاث ساعات ونصف بجنوب شرق آسيا، فإنه يحتاج إلى دقيقة ونصف لإنتاجه بولاية لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية.

د- **النشاط التعديني والصناعة**: لقد كان للنشاط الصناعي دور هام خاصة منذ بزوغ الثورة الصناعية في أوروبا، حيث أدت إلى تركز سكاني كبير خاصة في مناطق استغلال الفحم التي ترتب عنها قيام مراكز صناعية ضخمة، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية، حيث وصلت إلى ١٠٠٠ نسمة/كم^{٢}، وقد يحدث العكس تماما بالنسبة لبعض الدول كالصين والهند والبرازيل، حيث يستغل الفحم بطرق تقليدية، وبالتالي لم تنجح هذه الدول في إنشاء صناعات تحويلية تستقطب السكان

وتسهم في رفع الكثافة السكانية، فحقول الفحم في جنوب البرازيل مثلا تنقل باتجاه الشمال وعلى بعد ١٦٠٠ كلم بالقرب من المدن الكبرى ومناجم الحديد، كما لعبت بعض المعادن الثمينة دورا محوريا في رفع الكثافة السكانية كما هو الحال بالنسبة للصحراء الأسترالية التي نزح إليها ٥٥٤,٠٠٠ نسمة بين سنتي ١٨٥١-١٨٦٠م، في الوقت لم يكن فيه سكان أستراليا لا يتجاوز ٤٠٥٣٥٦ نسمة، ومعنى ذلك أن الهجرة فاقت عدد السكان الأصليين بسبب هذه المناجم، كما كان لاكتشاف الذهب والماس في جنوب إفريقيا بوتسوانا دورا رئيسيا في زيادة الكثافة السكانية.

وخلاصة القول فإذا كانت الصناعات الاستخراجية مرتبطة بعمر المناجم أي الاحتياطات في المناجم، فإن الكثافة السكانية تتناسب معها طردًا في البداية ثم عكسها في النهاية بسبب نفاذ هذه المعادن على عكس الصناعات التحويلية التي تجذب إليها أعدادا هائلة من السكان، في الوقت ذاته فإن بعض الصناعات الثقيلة أو بعض الصناعات الكيماوية أو النووية لا تتطلب إلا أشخاصا معدودين للقيام بها، وبالتالي فإن الكثافة السكانية ستظل محدودة، وفي الوقت الراهن فقد عملت الكثير من الدول على انتشار صناعاتها عبر أقاليمها واستعملتها كوسيلة لإعادة توزيع سكانها.

هـ- **طرق المواصلات:** تعتبر طرق المواصلات من العوامل البشرية الهامة والمؤثرة في توزيع السكان وكثافتهم، ويتجلى ذلك بشكل واضح في الأقاليم والمدن التي تشقها طرق المواصلات، حيث ساهمت هذه الأخيرة وبشكل ملموس في امتداد العمران على طول طرق المواصلات، كما عملت على جلب الاستثمارات في الكثير من المناطق، وبالتالي زيادة الكثافة السكانية بسبب توافد العمال والتجار

الناقلون للمنتجات الصناعية والزراعية وغيرها، ولطرق المواصلات سواء كانت برية أو بحرية دوراً هاما فقد تكون وليدة النشاط الاقتصادي بسبب اتساعه وتعدد اختصاصاته في الإنتاج، مما يدفع بالمهتمين إلى شق طرق مواصلات جديدة.

وقد يحدث العكس أحيانا فتصبح التنمية الاقتصادية على اختلاف أنواعها وليدة المواصلات وسهولة التنقل خاصة بالمناطق الجديدة التي عمرت بواسطة العناصر المهاجرة، ولطرق المواصلات أيضا تأثير مباشر على الجوانب الاجتماعية والحضارية، بحيث وضعت حدا للعزلة في مختلف دول العالم، وبفضلها أصبح العالم عبارة عن ثرية صغيرة ولم تقتصر طرق المواصلات على المألوف منها بل أصبحت المواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الاتصال بفضل الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات تنقل وبسرعة إلى مختلف دول العالم، مما سهل عمليات الاستثمار والتبادلات التجارية بين الأمم والشعوب مهما كان موقعها الجغرافي، كما سهل عملية تبادل المعلومات في جميع المجالات سواء كانت معلومات اقتصادية أو اجتماعية أو عليمة وتقنية وحتى سياسية، وبالمختصر المفيد فإن لطرق المواصلات كعامل بشري يعد من أخطر العناصر في توزيع السكان وكثافتهم.

٣ – العوامل التاريخية والاجتماعية:

هناك عوامل تاريخية واجتماعية تتحكم في الاستيطان البشري، هذا الأخير الذي يختلف من قارة لأخرى ومن بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر ضمن القطر الواحد، ولقد كان الاستيطان البشري الأول ببلاد ما بين النهرين والنيل ودلتاه والصين والشرق الأدنى عموما، وقد ارتبط هذا الاستيطان بمصادر المياه وخصوبة التربة فراحت الكثافة السكانية تزداد على مر الأيام.

١- **عمر الاستيطان البشري** : بإجراء مقارنة بين العالم القديم (أوروبا) والعالم الجديد (أمريكا الشمالية وأستراليا) يتبين هذا الفرق، فمساحة أوروبا (عدا الاتحاد السوفيتي سابقا)، تبلغ ٤,٩ مليون كم٢، يسكنها ٤٧٣مليون نسمة (١٩٧٥م) بكثافة قدرها ٩٦ نسمة/كم٢، تقابلها أمريكا الشمالية بمساحة قدرها ٢١,٥ مليون كم٢، بعدد من السكان قدره ٢٣٧مليون نسمة، وبكثافة قدرها ١١ نسمة/كم٢، أي أن سكان أمريكا يساوي تقريبا نصف سكان أوروبا، علما بأن الحضارتين مشابهتين من حيث التقدم الاقتصادي والتطور العلمي والنمط المعيشي، إلا أن الاختلاف في الكثافة السكانية يكمن في قدم عمر الاستيطان بأوروبا وحداثته بأمريكا الشمالية، وحتى في العالم القديم نفسه نلاحظ بأن هنا فوارق مردُها إلى عمر الاستيطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر ففي الهند الصينية مثلا وبالضبط في دلتا نهر توتكين تبلغ الكثافة السكانية حوالي ٥٠٠نسمة/كم٢، بينما تبلغ ٢٠٠ نسمة/كم٢، في شرق دلتا الميكونك و٧٠نسمة/كم٢، في دلتا نهر الايراواديببورفا، والسبب في هذا الفروق هو أن الاستيطان في نهر توتكين أقدم بكثير منه في الميكونكوالايراوادي.

٢- **الجانب الديموجرافي** : وهذا العامل له دورد الفعال من خلال المواليد والوفيات، فإذا كانت هذه المعادلة هي الضامن لاستمرار الجنس البشري فإنها في الوقت نفسه لها أثرها على الكثافة السكانية، والملاحظ بأن هذه الأخيرة قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة خاصة بالعالم المتقدم بفعل ما حققه من تقدم ملحوظ في الميدان الصحي، حيث انخفضت المواليد والوفيات في نفس الوقت.

أما بالنسبة للعالم الثالث وخاصة إفريقيا فإن معدلات المواليد والوفيات مازالت مرتفعة بسبب تأخر الوضع الصحي، وبالتالي فإن الكثافة السكانية في تغير مستمر.

وللعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية دور هام في زيادة السكان، ففي الأقطار العربية مثلا وبحكم العادات ينظر إلى القبيلة نظرة احترام وتقدير من خلال عدد أفرادها، وقد كان لتعدد الزوجات أيضا وإنجاب عدد كبير من الأطفال دور مهم في زيادة الكثافة السكانية خاصة بالنسبة لبعض الدول التي تتميز بعدد قليل من السكان كبلدان الخليج العربي، وعموما فقد كان لقوانين الهجرة التي وضعتها بعض الدول المتقدمة دور سلبي في الكثافة السكانية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - **الحروب** : تؤدي الحروب والمشكلات الحدودية وكذا الحروب الأهلية إلى نزوح السكان من مناطق الحرب إلى مناطق أخرى آمنة، وقم تعم الحرب فيتخطى السكان حدود دولة أخرى بحثا عن السلم والأمان، وبالتالي فإن الكثافة السكانية تنخفض بشكل محسوس في الأقاليم المهاجر منها، وتزداد بالمناطق الحدودية الآمنة، والأمثلة كثيرة ومتنوعة بالصومال وبإقليم دارفور بالسودان، وبأنجولا وغيرها من الدول الإفريقية وبلبنان، حيث هاجر الكثير من السكان باتجاه الحدود السورية هروبا من القصف الإسرائيلي وخاصة بمنطقة الجنوب، مما سيؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية، وقبل اليوم وإبان الحرب الكونية الثانية فقد هاجر ٣٠ مليون أوروبي بين دول القارة، كما عرفت القارة الهندية هجرات واسعة النطاق بعد تقسيمها إلى دولتين على أساس الدين، وهي الهند والباكستان من قبل الاستعمار البريطاني، وقد أدى هذا التقسيم إلى هجرة ١٨ مليون شخصا بين

الدولتين، كما كان للاستيطان اليهودي بفلسطين دورا سلبيا من خلال طرده لعدد من السكان الفلسطينيين خارج الوطن، ومــن هنــا فــإن الكثافة السكانية الآن تختلف تماما عن الكثافة الســكانية قبــل ســنة ١٩٤٨م، وهناك بعض السياسات المجحفــة كتلــك كــالتي طبقتهــا أستراليا والتي سميت بأستراليا البيضـــاء، حيــث حرمــت الألــوان الأخرى من البشر دخول هذه القارة ما عدا اللون الأبيض، وبالتــالي أصبحت هذه القارة التي تبلغ مساحتها ٧,٧ مليون كلم٢، أقل قــارات العالم من حيث عدد السكان بـــ ١٣,٥ مليون نسمة.

تلك هي نتائج الحروب المدمرة والسياسات المجحفة، فتعمر مواطن وتجلى مواطن أخرى من سكانها.

الفصل الرابع

أثر كثافة السكان على الهجرة وأنواعها

أولاً: الكثافة السكانية.

ثانياً: الهجرة.

ثالثاً: أسباب ودوافع الهجرة وأنواعها.

- الهجرة الخارجية (الدولية).
- التيارات الكبرى للهجرة الخارجية في العصر الحديث.
- أسباب الهجرة ونتائجها.
- قوانين الهجرة (حقائق الهجرة) كما صاغها "وايفريت لي".
- النتائج الإيجابية والسلبية للهجرة.

أولاً: تغير حجم السكان.

- الهجرة والنمو الحضري (نمو المدن).

ثانياً: تغير التركيب العمري والنوعي.

ثالثاً: مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر.

رابعاً: النتائج الاقتصادية.

- نتائج الهجرة.

الفصل الرابع
أثر كثافة السكان على الهجرة وأنواعها

أولاً: الكثافة السكانية:

من المألوف أن ننظر إلى كثافة السكان على أنها مجرد نسبة بين عدد ما من السكان ومساحة معينة من الأرض، غير أن المدلول الجغرافي لهذه الكثافة البسيطة محدود القيمة من الناحية العلمية، إذ قد تكون هذه البقعة أو هذه المساحة ليست كلها ذات أهمية اقتصادية واحدة، فقد يكون بعضها مستغلا والبعض الآخر غير مستغل، ويتوقف ذلك - بالطبع - على مدى وجود عوائق تحول دون استغلال الموارد الطبيعية.

وإذا كانت كثافة السكان تعتبر معيارا لاستجابة الإنسان للبيئة التي يعيش فيها ومدى التفاعل فيما بينها، كما أنها مقياس لدرجة تشبع بقعة ما بسكانها، إلى جانب إمكانية استخدامها في قياس مستوى معيشة السكان، فإن نسبة العدد الكلي للسكان إلى المساحة المطلقة، وهي ما تعرف بالكثافة الحسابية أو الكثافة العامة أو الكثافة البسيطة لا تؤدي هذه الأغراض لهذا السبب عمل الباحثون في هذه المسألة حتى توصلوا إلى أربعة أنواع للكثافة وهي تصنف كالتالي:

١ – الكثافة الحسابية:

وهي الكثافة البسيطة المعروفة وهي التي تساوي نسبة عدد السكان إلى المساحة الكلية للبلاد التي يعيشون فوقها بصرف النظر عن الإمكانيات الاقتصادية لهذه الأرض، وقدرتها الإنتاجية وبصرف النظر عن نمط الاستغلال الاقتصادي.

٢ – الكثافة الفيزيولوجية:

وهي التي تساوي نسبة عدد السكان إلى الأرض المستغلة اقتصادياً بالفعل، ومعنى هذا أننا استبعدنا في هذه الكثافة الأراضي الصحراوية وأراضي البور، وبصورة عامل كل الأراضي التي لا تستغل أو التي لا يمكن استغلالها.

٣ – الكثافة الزراعية:

ويستخدم هذا النوع من الكثافة عادة في البلاد الزراعية، وتحسب هذه الكثافة بنسبة عدد السكان المشتغلين في الزراعة وحدهم إلى مساحة الأراضي الزراعية دون غيرها من أجل معرفة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والدخل القومي أو الوطني؛ حيث تأخذ هذه الكثافة من الاعتبار وظيفة السكان فضلا عن وظيفة الأرض، غير أن هذه الأنواع الثلاثة السابقة من الكثافات مازالت عاجزة عن أن تمدنا بمقياس إحصائي دقيق للعلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، لهذا السبب حاول بعض الباحثين ابتكار نوعا رابعا من الكثافة، وهي الكثافة الاقتصادية العامة.

٤ – الكثافة الاقتصادية العامة:

وهي قسمة عدد السكان في وحدة مساحية معينة على مجموع الدخل الأهلي في تلك الوحدة المساحية، وعلى الرغم من عدم توفر البيانات في كثير من الأحيان إلا أن هذا النوع من الكثافة يبين الدرجة التي بلغها الإنسان في استغلال بيئته، كما يبين مقدار استجابة هذه البيئة للإنسان متمثلة في الدخل القومي، وقد استخدم العالم (كارسو ندرز) هذا النوع من الكثافة لقياس العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، فعندما يأخذ دخل الفرد بالزيادة يكون دليلا على أن القطر في وضعية سكانية جيدة، وأنه ما يزال بحاجة إلى زيادة عدد سكانه كي يستغلوا موارده

الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة لأستراليا والأرجنتين والبرازيل التي تتوفر على مساحات زراعية هائلة.

ثانياً: الهجرة:

يمكن حصر عوامل النمو السكاني إلي ثلاثة عوامل هي: المواليد، والوفيات، والهجرة، والفرق بين العاملين الأولين هو ما يعرف بالزيادة الطبيعية وقد سبقت دراستها، أما الهجرة فتسهم بما يعرف بالزيادة غير الطبيعية، وقبل الغوص في تفاصيل هذا الموضوع فلابد من التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالهجرة.

أ - **مفهوم الهجرة:** تعرف الهجرة بأنها حركة انتقال السكان من أرض تدعى (مكان الأصل) إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو الاستقبال، وما يرافق ذلك من تغيير في مكان الإقامة، وبطبيعة الحال تختلف هذه الحركة بحسب المسافة المقطوعة والزمن المستغرق، وليس كل انتقال يمكن تسميته بالهجرة، فالبدو الرحل الذين ينتقلون بشكل مستمر، وكذلك السواح وطلاب العلم ليسوا بمهاجرين، وعلى هذا الأساس فالمهاجرين يتميزون بسلوكيات معينة؛ حيث ينوي الإنسان ترك وطنهُ بصورة نهائية أو على الأقل بصفة دائمة، إذن فالهجرة هي استعداد نفسي قبل أن يكون حركي، وبالتالي فالمواطن الذي يترك ريفه ويتجه صوب المدينة للاستقرار بها فهو مهاجر.

إذن فالتحويلات التي تعرفها الكوادر بسبب العمل والتنقلات إلى أماكن معينة بهدف إنجاز عمل لا تدخل ضمن الهجرات، وإلى جانب الهجرة يوجد ما يسمى بالنزوح التي تساعد مقارنتها مع الهجرات على توضيح بعض الخصائص والمميزات الخاصة بها، وتنتج الهجرة عن الحاجة لتحسين الظروف المعيشية لبعض الأفراد الذين يرغبون في ذلك

وهي لا تمس إلا نسبة قليلة جدًا من السكان، بالإضافة إلى كونها اختيارية وليست إجبارية، وتتم عبر مراحل زمنية متفرقة.

أما النزوح فهو يختلف في الطبيعة المادية لأسبابه وسيكولوجيته كونه يتم تحت ظروف استثنائية واضطرارية كالزلازل والفيضانات، والجفاف، والحروب المدمرة، فترغم جماعة كبيرة من الناس على تخطي الحدود والعيش في بلد آخر بصورة دائمة، ويتم النزوح بصورة جماعية لا فردية.

ب- **تحديد مفهوم المهاجر:** بعد تحديد مفهوم الهجرة والنزوح وجب علينا تحديد مفهوم المهاجر باعتباره هو الذي يقوم بالهجرة، وحسب أحد الباحثين فالمهاجر له ثلاثة مفاهيم.

أ - **من هو المهاجر The immigrant** : هو الشخص الذي يدخل منطقة جديدة باجتيازه حدودها من نقطة تقع خارج حدود هذه المنطقة ضمن حدود القطر.

ب- **المهاجر Immigrant** : هو الشخص الأجنبي الذي يدخل منطقة معينة من نقطة تقع خارج حدود القطر كالمهاجر الذي يدخل إلى استراليا مثلاً.

جـ- **المهاجر Emigrant** : هو الشخص الذي يغادر بلده إلى قطر آخر باجتيازه حدود دولية، كالمهاجر الذي يغادر ليبيا إلى قطر آخر؛ حيث يعتبر في نظر القطر الذي هاجر إليه (Immigrant).

وهناك نوع آخر من الهجرة وهي هجرة العمال الموسمية خلال فصل من فصول السنة مثل العمل في الحقول الزراعية أو البساتين، أو موسم حصاد الغلات الزراعية، فتسمى هذه الهجرة (هجرة العمل تختلف في مفهومها عن مفهوم الهجرة الذي تطرقنا إليه آنفاً).

ثالثاً: أسباب ودوافع الهجرة وأنواعها:

هناك أسباب ودوافع عديدة للهجرة لطن قبل أن نتحدث هذه الدوافع وجب علينا التطرق إلى أنواع الهجرة، ويمكن تقسيمها فيما يلي:

- **الهجرة الداخلية:** تختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الدولية أو الخارجية من عدة جوانب، فهي أقل تكلفة من الهجرة الدولية بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة، فضلاً على أن مشاكل الخروج والدخول من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر داخلياً، وبالإضافة إلى هذا وذاك فإن مشكلة اللغة التي تواجه المهاجرين دولياً لا تواجه المهاجرين داخلياً، كما يلاحظ بأن استعداد الناس من الناحية النفسية للهجرة الداخلية أكثر منه في الهجرة الدولية، كل هذا يجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها العالم أكبر حجما من الهجرات الداخلية وعلى أية حال فهناك أنواع من الهجرة الداخلية.
- **تيارات الهجرة الداخلية:** هناك عدة تيارات من الهجرة الداخلية إلا أن أبرزها تداولاً.

١- تيار الهجرة من الإقليم إلى إقليم آخر أو من ولاية إلى ولاية داخل الدولة الواحدة، ومن خصائص هذا النوع قصر المسافة التي يقطعها المهاجر.

٢- تيار الهجرة من الريف باتجاه المدن وهي ظاهرة النصف الثاني من القرن العشرين حدثت على نطق واسع، وشملت معظم دول

العالم ولم يسبق لها مثيل من قبل في فترة من الفترات التاريخية السابقة، وعلى كل فإن هناك دوافع وأسباب تقف وراء الهجرة الداخلية.

- **دوافع الهجرة الداخلية:**

أ - **حجم الدولة:** كلما كانت الدولة شاسعة المساحة متعددة الأقاليم، متباينة في جغرافيتها كلما زاد حجم الهجرات الداخلية في الدولة، وخير دليل على ذلك الهجرات الداخلية في الاتحاد السوفيتي سابقاً، والولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت أبرز الهجرات الداخلية التي شهدها العالم في العصر الحديث، أما الحجم السكاني فلا يعتبر دافعاً على الهجرة لأن الصين والهند لم تشهد هجرات داخلية كالتي شهدتها هذه البلاد.

ب- **المسافة:** تلعب المسافة دوراً كبيراً في الهجرات الداخلية والخارجية على حد سواء، فبالإضافة إلى ما تحدده عوامل الطرد والجذب من تأثير في اتجاه تيارات الهجرة، فإن عامل المسافة يلعب دوراً في تحديد هذا الاتجاه.

جـ- **الدفع الاقتصادي**: من الملاحظ بأن الهجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى داخل الدولة الواحدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الاقتصادية المتوفرة في هذا الإقليم أو ذاك، غير أنه بات من المؤكد أن الهجرات الداخلية خلال السنوات الأخيرة أضحت واضحة من الريف باتجاه المدن؛ حيث تكمن عوامل الطرد في الأولى وعوامل الجذب في الثانية بما تتوفر عليه من صناعات تقدم أجورا مغرية في كثير من الأحيان، وليست هذه الهجرات مجرد انتقال من بيئة إلى أخرى ولكنها تعني أيضا تحولا من حرفة إلى أخرى، وفي الغالب بالنسبة لمجال كمجال الزراعة

بالتحول إلى مجال أخر كالصناعة أو التجارة، ولذلك يلعب نظام الملكية في الريف دوراً هاماً في طرد السكان من الريف إلى المدن أو بقاءهم فيه، كما تلعب السياسة التنموية للدولة دوراً إيجابياً في تثبيت سكان الريف من خلال القروض الممنوحة بهدف إنشاء مشاريع ملحقة على حرفة الزراعة، وقد لعبت كثير من البلدان النامية دوراً هاماً في هذا الاتجاه من خلال ما تقدمه من أجل التنمية في المجتمعات الريفية.

د- **الدافع الديموجرافي:** ويكمن الدافع الديموجرافي في الزيادة الطبيعية الناجمة عن بعض العادات والتقاليد، فمن الشائع لدى بعض القبائل الهندية ألا يتزوج الرجل من بلدته أو قريته، وإنما من بلدة أخرى، وقد نجم عن ذلك اتساع حجم الهجرات الداخلية وربط بعض الباحثين بين ارتفاع نسبة الإنجاب في الريف وقلتها في المدن.

هـ- **الدافع السياسي للحكومات:** تعمل بعض الحكومات وفق خطة مدروسة على توجيه الهجرة نجو إقليم معين من خلال وضع برامج اقتصادية تطورية في هذا الإقليم أو ذاك، وقد نجح الاتحاد السوفيتي سابقا في تنظيم الهجرة إلى سيبيريا لتعميرها، في حين لم تنجح اندونيسيا في حمل بعض أبناء جزيرة جاوة على الهجرة إلى الجزر الأخرى، كما لم تنجح سوريا في إعادة تعمير محافظة القنيطرة بعد الهجرة منها بسبب تهديم المدينة واحتلال الجولان من قبل الإسرائيليين، رغم التشجيعات التي أعطيت للسكان كالقروض الفلاحية وغيرها، كما لم تنجح اليابان في حمل أبناء الجزر اليابانية للهجرة إلى جزيرة (هوكايدو)، أما بالنسبة لسياسة الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بتشجيع الهجرة إلى الصحراء فقد

نجحت إلى حد ما في هذا المسعى من خلال منح الأراضي عن طريق الامتياز للعديد من الشباب الراغب في الهجرة نحو الجنوب.

- الهجرة الخارجية (الدولية):

وهي تتمثل في عبور المهاجر أو جماعة من المهاجرين من الحدود السياسية للوطن الأم باتجاه دولة أخرى، والهجرة الخارجية تتميز بطول المسافة التي يقطعها المهاجر.

أما المصادر الإحصائية للهجرة الخارجية فهي تتمثل في السجلات التي تملكها القنصليات والسفارات الممثلة للدولة الأم لدى الدولة المستقبلة، وهذه الإحصائيات تتميز بالاختلافات وعدم الدقة، مما يستدعي في كثير من الأحيان أخذ أرقامها بشيء من الحذر والتبصر، وهناك مصدر آخر هام، وهو الحصول على كشوفات المسافرين الذين سافروا بواسطة وسائل النقل المختلفة (برا وبحرا وجوا)، والهجرة الخارجية تتمثل في نوعين:

أ - **هجرة خارجية دائمة:** وفي هذه الحالة فإن المهاجر ينفصل انفصالاً تاماً عن وطنه الأم، ويسعى جاهداً للتأقلم مع طبيعة وتقاليد وعادات البلد المستقبل حتى وإن استغرق بعض الوقت.

ب- **هجرة خارجية مؤقتة:** وتتمثل في الأشخاص المهاجرين الذين يسعون إلى كسب المال من أجل تحسين ظروف معيشتهم، وبالتالي فإن هجرتهم قد تكون قصيرة أو طويلة الأمد، ولكن عودتهم إلى البلد الأصلي واردة حسبما تتوفر له ظروف العودة، ومهما كان نوع الهجرة سواء أكانت دائمة أم مؤقتة فإن هناك دوافع أدت إلى حدوثها.

دوافع الهجرة الخارجية:

يرجع كثير من الباحثين دوافع الهجرة إلى عدم رضا الأفراد عن أوضاعهم الاقتصادية، ولكن هناك دوافع نفسية أخرى كحب المغامرة والاطلاع على ما يزخر به العالم الآخر من مشاهدات لا تتوافر في بلده الأم، كل هذه الدوافع تدفع الناس إلى الهجرة، وعموما يمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط التالية:

١- **الثورة الصناعية:** لقد كان للثورة الصناعية وما أحدثته من اختلال في التوازن الاقتصادي للدول أثر بارز في توجيه تيارات الهجرة بين الدول؛ حيث أدت على هجرة الأوروبيين في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لأن هؤلاء كانوا يعيشون على الموارد الزراعية البحتة، وبدخول هذه الثورة اتجهت الكثافة السكانية باتجاه مناطق التعدين والصناعة فكانت الهجرة من دولة لأخرى.

٢- **تأثير قوي للطرد والجذب:** تلعب قوى الطرد والجذب دوراً في تشكيل نوع الهجرة وتحديد أحجامها واتجاه تياراتها، وتقف وراء هذه الأمور كلها دوافع اقتصادية وسياسية، فهجرة الأوروبيين والأفارقة والعرب باتجاه العالم الجديد تقف وراءها دوافع اقتصادية محضة، وعوامل الجذب تفوق بكثير عوامل الطرد وهناك أمثلة أخرى، فاكتشاف موارد جديدة يؤدي إلى جذب السكان أو هجرتهم إليها، كاكتشاف الذهب في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة لاكتشاف حقول النفط والبترول في الصحاري العربية، والذي أدى استقرار البدو وجذب العديد من اليد العاملة من مناطق أخرى، وعموما فإن حب المال والكسب حافز قوي للهجرة، كما أن هجرة الصينيين إلى جنوب شرقي آسيا تعود أساساً إلى العامل الاقتصادي، ولكن عوامل الطرد في هذه الحالة أقوى بكثير من عوامل الجذب

بحكم الزيادة السكانية المفرطة والتي أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة.

٣- **الدوافع النفسية:** هناك دوافع نفسية تقف وراء الكثير من الهجرات الجماعية والفردية كالبحث عن حرية التعبير وحرية العقيدة، علاوة على الاضطهادات السياسية التي تمارس ضد بعض الأشخاص، فالظروف السياسية التي أعقبت الثورة البلشفية عام ١٩١٧م أدت إلى فرار حوالي ١.٨٠٠.٠٠٠ مليون وثمانمائة ألف روسي، أما في النصف الثاني من القرن العشرين فإن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والمحاكمات التعسفية قد أفضت إلى مغادرة العديد من الفلسطينيين خارج حدود أرض فلسطين وعدم السماح لهم بالدخول، وقد أوضحت إحصائيات هذه السنة بأن حوالي مليوني فلسطيني يعيشون خارج الوطن الأم.

- الحجم الكلي للهجرة وصافي الهجرة:

من أجل معرفة الحجم الكلي للهجرة الصافية هناك ثلاثة مصادر أساسية لبيانات الهجرة وهي:

١- التعداد.

٢- سجل السكان.

٣- المسح بالعينة (وقد سبق شرح هذا المصدر فيما سبق).

ومن أجل معرفة الحجم الكلي للهجرة فلابد من معرفة عدد المهاجرين الداخلين إلى المنطقة وعدد الخارجين منها وعدد السكان الإجمالي لنفس المنطقة، وهذه العناصر الثلاثة لابد من توافرها من أجل معرفة معدل الهجرة الكلية والتي يمكن صياغتها كالتالي:

$$\text{معدل الهجرة الكلية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة} + \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

أما إذا أردنا معرفة معدل المهاجرين الداخلين إلى المنطقة فقط أو ما نسميها بمعدل الهجرة الوافدة فيمكن صياغتها بالطريقة الآتية:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

أما إذا أردنا معرفة معدل المهاجرين الخارجين من المنطقة فقط أو ما نسميها بمعدل الهجرة المغادرة فيمكن صياغتها بالطريقة الآتية :

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

أما معدل صافي الهجرة حسابها بالطريقة الآتية:

$$\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة} - \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times ١٠٠$$

بعد معرفة حجم الهجرة وصافيها لابد من التعرض إلى الطرق المتبعة في قياس الهجرة، وقد أجمع الباحثون على أن هناك طريقتين:

أ – المقياس المباشر لإحصاء الهجرة:

وهذا المقياس يرتكز على الأسئلة الموجودة في استمارة التعداد وتتلخص في الآتي:

- ما هو أصلك الجغرافي (أين ولدت)؟.
- ما هي المدينة أو القرية أو الريف الذي كنت تسكنه قبل ١٠ سنوات؟.
- ما هو تاريخ مجيئك إلى هذا المكان؟.
- أين كنت تسكن قبل مجيئك إلى هذا المكان؟.

وبعد استخلاص النتائج من استمارات التعداد يمكن تصنيف السكان إلى قسمين هما المهاجرين وغير المهاجرين.

فالمهاجرين هم الذين انتقلوا إلى مكان مختلف عن مكان ولادتهم.

ب- **المقياس غير المباشر:**

ويرتكز المقياس غير المباشر أساساً إلى ثلاثة طرق هي:

- **الطريقة الأولى:**

وهي بحساب الفرق بين الزيادة الكلية للسكان والزيـــادة الطبيعيـــة (وقد سبق شرحها فيما سبق)، وذلك بالاعتماد على مصدرين إحصـــائيين، الأول لابد من توفر تعدادين متتاليين بمعنى أن: التعداد اللاحق – التعـــداد السابق = الزيادة الكلية.

والإحصاءات الحيوية في نفس فترة التعدادين للحصول على الزيادة الطبيعية (المواليد – الوفيات)، وبالتالي تصل إلى أن:

الهجرة = الزيادة الكلية – الزيادة الطبيعية.

ومن عيوب هذه الطريقة عدم دقة الإحصاءات الحيوية من الـــدول النامية

١) (س٢ – س١} – (م – و) س٢ = س١ + م – و ±

حيث: ص = الهجرة الصافية.

س٢ = عدد السكان في التعداد الثاني أو اللاحق.

س١ = عدد السكان في التعداد الأول أو السابق.

م= عدد المواليد بين التعدادين.

و= عدد الوفيات بين التعدادين.

- **الطريقة الثانية:**

وتعتمد على محل الميلاد والإقامة ومصدرها واحد وهو تعدادات السكان، وعن طريق الجداول الخاصة بمكان الميلاد، والجداول الخاصة بمكان الإقامة وإجراء المقارنة بينهما، فالذين عدوا مثلا في الولاية (أ) وليسوا من مواليدها يعتبرون مهاجرين وعلى العكس من ذلك يعتبر الذين عدوا في ولايات أخرى وكانوا من مواليد الولاية (أ) مهاجرين من هذه الأخيرة إلى الجهات التي عُدُّوا فيها، ولكن هذه الطريقة لا تخلو هي الأخرى من عيوب لأن إحصاءاتها لا تتضمن الوفيات من المهاجرين، كما أنه من الصعب معرفة عدد مرات الانتقال من مكان الإقامة الأصلي إلى المكان الآخر في الفترة ما بين التعدادين، كما أن إحصاءاتها لا تتضمن الهجرات العائدة، كما يتعذر معرفة زمن الهجرة بالتحديد، وعدم دقة بيانات محل الميلاد بسبب تغير الحدود الإدارية في كثير من الأحيان، ورغم هذه العيوب فإن بيانات محل الميلاد تعطينا فكرة لا بأس بها عن الاتجاهات الرئيسية لتيارات الهجرة الداخلية، وفي هذه الطريقة يمكن تطبيق معدل الهجرة الكلية والتي تم التطرق إليها آنفا.

- **الطريقة الثالثة:**

وهي طريقة نسبة البقاء: وهي من الطرق المعمول بها في الوقت الراهن، وفي هذه الطريقة نعتبر بأن كل فئة سكانية مجموعة قائمة بذاتها، وبذلك يمكن حساب عدد السكان الباقين على قيد الحياة في كل فئة من فئات السكان مع افتراض بقائهم في مكان إقامتهم، أي أنهم لم ينتقلوا إلى مكان آخر، وباستبعاد عدد الوفيات التي وقعت في كل فئة نحصل على حجم الفئة المتوقع في التعداد التالي، وأن الفرق بين هذا العدد المتوقع

والعدد الفعلي لسكان منطقة معينة عن طريق التعداد يدل على حجم الهجرة الصافية بافتراض عدم وجود أخطاء في التعداد.

مثال : إذا كانت الفترة التي تفصل بين تعدادين هي (ص) في السنين فإن فئة السكان التي عمرها (س) في التعداد الأول يصبح عمرها (س + ص) في التعداد الثاني، وبالتالي يصبح عدد السكان في التعداد الأخير أقل من عدد السكان في التعداد الأول لفقد جزء من السكان عن طريق الوفاة وبافتراض عدم وجود هجرة خارجية، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

نسبة البقاء للفئة العمرية للأطفال (٠-٤ سنوات) = سكان ليبيا سنة ١٩٩٨م / مواليد ليبيا بين ١٩٨٢-١٩٩٨م

مع الأخذ في الاعتبار الفئة العمرية من (٠-٤) وطرحها من تعداد ١٩٨٧-٥=١٩٨٢، وهكذا دواليك بالنسبة للفئات العمرية الباقية.

- **التيارات الكبرى للهجرة الخارجية في العصر الحديث:**

ويمكن أن نحصر الهجرات الخارجية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث فيما يلي :

١- الهجرة الأوروبية:

- **الهجرات الأوروبية فيما وراء البحار:**

يعد تعمير الأوروبيين للقارات الأخرى أعظم الهجرات البشرية في التاريخ، فبعد اكتشاف العالم الجديد ومنذ بداية القرن السادس عشر ترك أكثر من ٦٠ مليون أوروبي أوطانهم؛ بل قارتهم، ليبحثوا عن وطن جديد يستقرون فيه، وقد استقر معظمهم في الأوطان الجديدة، وأصبحت ذريتهم تمثل أغلبية سكانه في بعض مناطق العالم تفوق أوروبا في مساحتها، وكان المغامرون الأوائل من الأسبان والبرتغاليين والهولنديين والإنجليز،

وقدر عددهم باتجاه نصف الكرة الشمالي منذ مطلع القرن التاسع عشر نحو ٧٥ مليونا، دخل منهم الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٠ مليونا واختصارا يمكن تقسيم حركة المهاجرين إلى الولايات المتحدة إلى خمس فترات متميزة.

١- **الفترة الأولى:** وتشمل السنوات من بدء تأسيس المستوطنات الأولى إلى ظهور الدولة القومية في عام ١٧٨٣م.

٢- **الفترة الثانية:** وتبدأ من نهاية الفترة الأولى حتى حوالي عام ١٨٣٠م، وكان دخول البلاد فيها حراً.

٣- **الفترة الثالثة:** وكانت ما بين سنتي ١٨٣٠م، ١٨٨٢م، وكانت فترة تنظيم الولاية.

٤- **الفترة الرابعة:** وقد بدأت بإصدار أول قانون قومي للوافدين في عام ١٨٨٢م، واستمرت حتى عام ١٩١٧م، وكانت فترة تنظيم فدرالي على مستوى الدولة واختيار فردي، وبلغ عدد الذين دخلوا الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة ٤٢ مليون نسمة، وكانت أغلبيتهم من أوروبا وبنسبة ٩٠%.

٥- **الفترة الخامسة:** وهي المرحلة الحالية والتي بدأت في عام ١٩١٧م من وفيها أقر مجلسا النواب والشيوخ بأغلبية الثلثين تقييد حركة هجرة الوافدين من الأقطار الأخرى، وإذا ما أردنا تحليل هذه الهجرات يمكن الوقوف عند النقاط التالية:

أ – الهجرة الأوروبية إلى العالم الجديد قبل سنة ١٨٢٠م، لم تكن منظمة.

ب – قدر "فرنشي" عدد المهاجرين البريطانيين إلى العالم الجديد بنصف مليون في القرن السابع عشر وبنحو مليون في القرن الثامن عشر، وألمانيا بنحو ٢٠٠٠ شخصا.

جـ- بدأت أكبر الهجرات النازحة من أوروبا باتجاه العالم الجديد بعد سلسلة الحروب الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر التي نشرت الخراب في كثير من البلاد الأوروبية، وكانت هذه الهجرة في شكل ستة تيارات بين سنتي ١٨٥٠م، وبعد الحرب العالمية الثانية، وأهمها تلك التي حدثت سنة ١٩١٣م، حيث غادر القارة ١,٥ مليون نسمة، أغلبهم من الإيطاليين والبريطانيين والأسبان والنمساويين.

د- خرج من شمال غرب أوروبا ٢٥ مليون مهاجر يشكل البريطانيون ٢/٣ العدد، واتجه ٥٦% من هؤلاء المهاجرين صوب الولايات المتحدة الأمريكية و١٥% صوب كندا و٥% إلى أستراليا و٥% إلى جنوب إفريقيا، غير أن تيار الهجرة النازحة بدأ في النقصان بعد قيام الحرب العالمية الأولى، وفي فترة ما بين الحربين العالميتين لم تتغير نسب المهاجرين من كل دولة كما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى.

هـ- كادت الهجرة الأوروبية إلى ما وراء البحار أن تتوقف خلال الحرب العالمية الثانية، وقد نتج عن هذه الأخيرة ما يسمى بالهجرة القسرية، حيث هاجر ما بين سنتي (١٩٤٦-١٩٥٥م) إلى ما وراء البحار ٤,٥ مليون ونصف مهاجر، منهم حوالي مليون مهاجر من المعسكر الشرقي، أما الباقي فمصدرهم أوروبا الغربية والجنوبية، وقد ساهمت بريطانيا وحدها بـ ٨٦٠ ألف مهاجر ذهب معظمهم إلى سائر أجزاء الكومنولث البريطاني، وهذه الهجرة لا تتطلب اكتساب جنسية جديدة، والخلاصة ففي القرون الأولى كانت الاضطهادات السياسية والدينية هي السبب الرئيسي في الهجرة، أما في القرنين التاسع عشر والعشرين فقد كان الاقتصاد هو العامل الرئيسي في الهجرة، وقد ميز

"كيرك" بين تيارين من الهجرات تتمثل أساساً في مجموعتين من الدول.

- **المجموعة الأولى:** وتتمثل في بريطانيا وألمانيا واسكندينافيا، وقد سيطرت على التيار الأول من الهجرة، وقد سماها (الهجرات المبكرة)، وتتصدرها بريطانيا بـ ٢٠ مليون مهاجر أي ثلث مجموع المهاجرين الأوروبيين فيما وراء البحار.
- **المجموعة الثانية:** وتتمثل في فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وسميت بالهجرة (المتأخرة) وجاءت بعد الحرب العالمية الثانية، وتتصدرها إيطاليا بـ ١٠ ملايين مهاجر.

- الهجرات الآسيوية:

في الواقع لم تسهم قارة آسيا رغم ضخامة عدد سكانها في الهجرة الدولية إلى القارات الأخرى إلا بأعداد ضئيلة، بحيث لا يتجاوز العدد ٢٠ مليون شخصا، وكانت هذه الهجرات في منتصف القرن التاسع عشر، وأهم الدول المهاجر منها هي: الصين والهند والباكستان واليابان وكوريا.

أما الدول المستقبلة فهي الملايو، بورما، سيلان، فيتنام، اللاووس، كمبوديا، تايلاند، اندونيسيا، ولم تسهم الصين رم ثقلها السكاني حتى عام ١٩٥٣م، إلا بـ ١١,٧ مليون نسمة ومرد ذلك إلى كون الشعب الصيني شعب زراعي مرتبط بأرضه أشد الارتباط، أما من نزح منهم إلى أمريكا فلا يتجاوز ربع مليون مهاجر، وعلى أية حال ففي عام ١٩٦٣م قدر عدد الصينيين الذين يعيشون في خارج بلدهم بـ ٢٠ مليون شخصا.

أما الهنود: فهي اقل هجرة من الصين إذا ما قورن بعدد سكان الهند، حيث قدر عددهم في العالم الجديد بـ ٤٠٠ ألف مهاجر، وبين سنتي ١٨٣٤م، ١٩٣٧م، قدر عدد المهاجرين الهنود بـ٦ ملايين شخصا.

أما اليابانيون: فقد عرفوا تيارين للهجرة، فالتيار الأول توجه إلى دول آسيا أي إلى نفس القارة وقدر عددهم بـ ١,٨ مليون مهاجر، أما التيار الثاني فقد توجه خارج آسيا وقدر عدده بـ ١,٢ مليون مهاجر نصفهم في القارة الأمريكية، أما بالنسبة للقارة الآسيوية كقارة مستقبلة للمهاجرين فليست هناك هجرة تذكر سوى هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة والتي بدأت في شكل موجات أو مراحل يمكن تلخيصها في الآتي:

- **المرحلة الأولى :** من سنة ١٨٨٢-١٩٠٣م، وبلغ عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين ٢٥ ألف شخص أغلبهم من روسيا.
- **المرحلة الثانية:** من سنة ١٩٠٤-١٩١٣م، وبلغ عددهم ٤٠ ألف مهاجر وأغلبهم من روسيا أيضا.
- **المرحلة الثالثة:** من سنة ١٩١٩-١٩٢٣م، وبلغ عددهم ٢٥ ألف مهاجر جاؤوا من أوروبا الشرقية.
- **المرحلة الرابعة:** وقد بدأت مع الانتداب البريطاني أي من سنة ١٩٢٤-١٩٣١م، وهي من أخطر المراحل، وتعتبر مقدمة لقيام دويلة إسرائيل، وقد بلغ عددهم ٨١ ألف مهاجرا أسسوا أكثر من ١٠٠ مستوطنة زراعية.
- **المرحلة الخامسة:** وتمتد ما بين سنتي ١٩٣٢-١٩٣٩م، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ٢٢٥ ألف مهاجرا وكلهم جاؤوا من ألمانيا نتيجة للحركة النازية.
- **المرحلة السادسة:** بعد ركود الهجرة اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية قامت دويلة إسرائيل في سنة ١٩٤٨م، فازداد شراهة اليهود للهجرة باتجاه فلسطين وبلغت ١٢٠ ألف مهاجرا، وفي سنة ١٩٤٩م، بلغ عددهم ٢٤٠ ألف مهاجر، وفي سنة ١٩٥٠م، بلغ العدد ١٧٥ ألف

مهاجر، وكانت بولندا إحدى المصادر الهامة للمهاجرين اليهود؛ حيث أسهمت بربع مليون مهاجر تليها رومانيا ثم العراق ثم اليمن، هذه هي أهم التيارات التي استقطبتها قارة آسيا وتحديدا فلسطين.

٢- الهجرات الإفريقية:

ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع:

أ - هجرات من القارة باتجاه العالم الجديد:

وهي هجرة قسرية قام بها تجار الرقيق، وهم أمريكيون في الأصل وعلى مد أربعة قرون (بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر)، حيث قاموا بشراء (٢٠ مليون شخصا) نقلوا عبر ميناء السنغال الشهير للعمل في المزارع الأمريكية، والأكيد أن هذا العدد لم يصل كله حيث توفي في الطريق وعبر المحيط الأطلسي (٥ ملايين شخصا بسبب الأمراض والمعاملة القاسية).

ب- الهجرات باتجاه إفريقيا:

وتشمل:

أ - **هجرات العرب:** وقد اتجهوا إلى إفريقيا في موجتين هامتين الأولى وكان مصدرها الجزيرة العربية باتجاه السواحل الشرقية لإفريقيا وخاصة كينيا وزنجبار، حيث أقام العرب علاقات تجارية هامة، وازدادت هذه العلاقة نتيجة لاكتشاف العرب للرياح التجارية التي ساعدت السفن الشراعية في السير باتجاه الساحل الشرقي لإفريقيا؛ حيث كانت تأتي محملة بالبضائع العربية والهندية ثم تعود بعد تغير الرياح التجارية باتجاه المشرق العربي محملة بالبضائع الإفريقية وباتجاه الهند أيضا قاطعة مسافة قدرها ألفي كلم عبر المحيط الهندي، ونتيجة لهذه

العلاقات التجارية فقد قدم عدد من عرب عمان في القرن السابع الميلادي.

أما الموجة الثانية فقد بدأت في مطلع القرن العشرين، وكانت مصادرها سوريا ولبنان باتجاه ساحل إفريقيا الغربي مثل غانا وسيراليون ونيجيريا.

ب- **هجرات الهنود:** جاؤوا إلى جنوب القارة بواسطة البريطانيين بعد أن جلبوهم معهم كعمال زراعيين وبقدر عددهم بـ ٣٦٠ ألف نسمة، وفي أوغندا وكينيا وتنجانيقا بـ ١٧٠ ألف نسمة.

جـ- **الأوروبيون:** يقدر عددهم بالقارة الإفريقية بحوالي خمس ملايين يتركز نصفهم في جنوب القارة ومليونان في شمالها الغربي، ونصف مليون في مناطق متفرقة من القارة.

٣- هجرة الأيدي العاملة داخل إفريقيا:

يبدو أن البيئة النباتية والزراعية لإفريقيا تفرض على سكانها الانتقال من منطقة إلى أخرى ولمسافات طويلة، فهجرة العمال إلى إقليم كانتكا في الكونغو وإقليم بوتشي في نيجيريا الغنيان بالنحاس وكذلك مزارع الكاكاو وفي غانا وأرض الجزيرة بالسودان من أجل العمل في القطن.

كما يتميز غرب إفريقيا كالسنغال حتى الكامرون بحركات موسمية معتبرة بحثا عن العمل، كما يهاجر الذكور الذين بلغوا سن العمل من مالي وبوركينافاسو والنيجر من الأجزاء الشمالية بالكوت ديفوار وغانا ونيجيريا في الاتجاه الجنوبي خلال موسم الجفاف بحثا عن العمل في المناطق الريفية والتجمعات الحضرية، وتشمل مناطق الجذب هذه المحاصيل الزراعية والمراكز التجارية والإدارية ومدن الموانئ، وتدوم فترة العمل

الموسمي من شهرين إلى خمس أشهر، وبالإضافة إلى هذه الحركة الموسمية هناك هجرة قصيرة الأمد للعمل بالمناجم والمدن الزراعية تصل إلى عامين، وتشمل مناطق شرق ووسط وجنوب وسط إفريقيا بهذا النوع من الهجرة أكثر من الهجرة الموسمية، ومع ذلك يبقى انتقال المهاجرين من شرق إفريقيا إلى زنجبار للعمل في حصاد القرنفل من أبرز التنقلات الموسمية.

٤- الهجرة السرية في إفريقيا باتجاه أوروبا:

وتعتبر الهجرة السرية من أبرز السمات التي اتسمت بها إفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ حيث يقدم الشباب من دول إفريقيا الوسطى والغربية عبر الحدرد الجزائرية الغربية، ثم إلى المملكة المغربية وعن طريق مليلة وطنجة ينتقلون بواسطة قوارب الصيد إلى ملاقا بإسبانيا وهي أقرب نقطة، وخلال سنة ٢٠٠٦م، قامت الشرطة المغربية بعد أن شنت حملة واسعة النطاق وقتلت العديد منهم، وفي هذا الصدد تلقت المملكة المغربية احتجاجاً من قبل الهيئات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، هذا علاوة على الوفيات التي سجلت في صفوف هؤلاء المهاجرين في عرض البحر بسبب سوء الأحوال الجوية وعدم صلاحية قوارب الصيد للسفر على مسافات بعيدة.

وقد وجهت السلطات المغربية اتهاماً للجزائر على أنها تسمح لهؤلاء المهاجرين بالمرور عبر أراضيها، وقد جمعت الجزائر منهم في سنة ٢٠٠٦م، ٥٠٠ عنصرا حاولوا التسلل عبر الحدود الغربية، وبعد الاتصالات مع سفارات بلدانهم أعيدوا إلى مواطنهم الأصلية دون أن يتعرضوا إلى أي مكروه، وفي شهر يوليو من سنة ٢٠٠٦م، قامت اسبانيا بمنح أسلحة متطورة للجيش الملكي المغربي بحجة محاربة الهجرة السرية على الحدود الجزائرية، وهي أمور جيوسياسية أكثير منها هجرة سرية.

ونفس الحال تتدفق مثل هذه الهجرات عبر الأراضي الليبية والمصرية باتجاه أوربا فيما يعرف بالهجرات غير الشرعية، وتزداد في الفترات الحالية بسبب تردي الظروف الأمنية بسبب ما يواكبها من اضطرابات وأحداث سياسية في البلدين.

٥- هجرة العقول العربية إلى الخارج:

عرفت العديد من الدول العربية تسربا كبيرا لعلمائها وباحثيها باتجاه الدول الأوروبية السالفة الذكر، ويمكننا أن نسوق على سبيل المثال لا الحصر العالم المصري الكبير "فاروق الباز الذي كان فيما مضى أحد العلماء البارزين في علم الجيولوجيا بقاعدة (ناسا الفضائية) بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد ترقى في العمل بهذه الوكالة حتى أصبح مديراً لها، وكان مختصا في دراسة (صخور القمر)، كان يلقب بالملك لأنه كان ملكا بالفعل، فهو الذي وضع الأسس العلمية لـ سفينة الفضاء(أبوللو) التي حطت على سطح القمر، ولأول مرة حيث وطأت أقدام الإنسان سطحه وكان الأمريكي (نيل أرمسترونج) أول من وطأت دماه على سطح القمر وكان ذلك سنة ١٩٦٩م.

وما ينطبق على "فاروق الباز" ينطبقعلى عدد كبير من العلماء العرب المهاجرين باتجاه أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، ولكننا نفتقر إلى عدد محدد رقميا بسبب قلة الاهتمام بهؤلاء العلماء.

أسباب الهجرة ونتائجها:

العامل المشترك الأعظم في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق (عوامل طرد) مما يدفع الكثير من المهاجرين إلي الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة آملاً في تحسين مستوى العيش.

أسباب الهجرة:

حدد "بوج" ٢٥عاملاً مؤثراً في الهجرة منها ١٥ عـاملاً مرتبطـاً باختيار مكان الهجرة و١٠عوامل اجتماعية واقتصادية، منها:

- فرص العمل المتاحة.
- المهارات الفردية.
- الأجور المنخفضة في المكان الأصلي.
- تكاليف الانتقال.
- وجود أقارب في المهجر.
- إمكانات العمل وتمشيها مع مهنة المهاجر.
- المساعدات الخاصة ونقص المهاجر الأخرى التي يمكن الاتجاه إليها.
- استثمارات رأس المال.
- التنظيم الاقتصادي والإمكانات المحلية وأحوال المعيشة.
- سياسة الدولة في انتقال السكان وهجرتهم محلياً.
- الضغط السكاني.
- معدلات النمو في الدولة.
- الحروب.
- الاختلافات الحضارية.

يضيف البعض عوامل أخرى منها ما هو مناخي أو حرفي و كذلك الحجم الكلي للدولة، وأيضا البيئة الطبيعية للدولة (كالمرتفعات الجبليـة أو الصحاري التي تقف عقبة في سبيل الانتقال السكاني من إقليم لآخر).

الهجرة تؤثر في تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية من حيث التركيب النوعي والعمري للسكان وحالتهم الزوجية والتعليمية.

قد تكون للهجرة نتائج اجتماعية واقتصادية ايجابية علي المجتمع المرسل أو المستقبل أو كليهما معاً كحالة التوازن عن طريق سد احتياجات المجتمع المستقبل قد تكون زائدة عن المجتمع المرسل.

قد تكون للهجرة نتائج سلبية ترتبط بانتقال سكان الريف إلي الحضر وينتج عن ذلك زيادة الأعباء علي البيئة المستقبلة من إنشاء المساكن الكامنة والخدمات التعليمية والصحية ووسائل النقل، وأهم المشاكل تتمثل في ضرورة إيجاد الفرص الكاملة للعمل للقادمين الجدد.

حاول "وايفريت لي" تحديد العوامل التي تحفز علي الهجرة وتؤثر علي تياراتها (أسباب الهجرة):

١- عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل).

٢- عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول).

٣- العوائق المتداخلة بين المنطقتين.

٤- العوامل الشخصية.

في كل منطقة يوجد عدد من العوامل التي تدعو السكان إلي التمسك بها (عوامل جذب) وعوامل تدفع السكان إلي الهجرة خارجها (عوامل طرد)، وهناك قطاعان من السكان لا تتأثر بعوامل الجذب أو الطرد وهم السكان الأصليون والعازفون عن الهجرة، وبعض هذه العوامل ذو تأثير جماعي كالمناخ المعتدل (جذب إيجابي) أو المناخ السيئ (عامل طرد سلبي)، وهناك عوامل اقتصادية، اجتماعية، إلى جانب النقل.

توجد مجموعة من العوائق المتداخلة بين كل منطقتين من مناطق الأصل والوصول، وقد تكون بسيطة حيناً أو يصعب التغلب عليها حيناً آخر، وتعد المسافة أبرز هذه العوائق وأكثرها أثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليفها.

وهناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد علي الهجرة أو العزوف عنها.

- **قوانين الهجرة (حقائق الهجرة) كما صاغها «وايفريت لي»**:

١- إن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجة الاختلافات البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة فتزايد الاختلافات بين الأقاليم والمساحات التي تتألف منها تؤدي لتزايد الهجرة، كما أن التصنيع الذي يعقب الاستيطان يعد خلاقاً لاختلافات بيئية تمارس دورها في توجيه حركة الهجرة إليها.

٢- إن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم (تقل الهجرة بتشابه السكان وتزداد باختلافهم).

٣- إن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة علي تخطي العوائق المختلفة فيما بين منطقتي الأصل والوصول، (فإزالة القيود تؤدي لتشجيع الهجرة بدرجة كبيرة، وفرض قيود عليها تؤدي لنقص حاد في حركة الهجرة).

٤- إن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية إلي حد كبير، (في فترات التوسع الاقتصادي تنشأ صناعات جديدة وتتزايد فرص العمل أمام المهاجرين مما يدفعهم للهجرة، والعكس صحيح).

٥- أنه إذا لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرة فإن حجمها ومعدلها يميلان للتزايد بمضي الزمن: بسبب تزايد الفوارق البيئية وتقليل تأثير العوائق المتداخلة.

٦- الفوارق الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة تتزايد بمضي الزمن ولا تتناقص، وعلى مستوى الدولة فإن الفوارق بين مناطق الحضر والريف تتزايد أيضا.

٧- في المجتمع البدائي يعد التخصص محدود كما أن تنمية الموارد البشرية ليس مشجعاً، بينما التخصص في الدول المتقدمة يتزايد بشكل يسمح بتأهيل الأفراد المهاجرين للعمل بسهولة.

٨- من العوامل التي تزيد من الهجرة عامل الهجرة ذاتها لأن الشخص الذي هاجر مرة يكون من السهل عليه أن يهاجر مرة أخرى أكثر من الشخص الذي لم يسبق له أن هاجر من قبل.

٩- يقول "رافنشتين أن الهجرة تعني الحياة والتقدم بينما الاستقرار ضرب من ضروب الركود والخمول.

١٠- الدول المتخلفة تتميز بنسبة عالية من السكان المستقرين؛ حيث يكون تغيير أماكن الإقامة أمراً صعباً.

١١- المستوى المرتفع للتقدم يستتبع أن يكون السكان في حالة تحرك وتغير متواصلين ويستجيبون بسرعة للفرص الجديدة للعمل في الأقاليم المختلفة.

١٢- واحد من كل خمسة أشخاص في الولايات المتحدة يغير من مكان إقامته كل عام.

- نتائج الهجرة:

١- تغير حجم السكان.

٢- تغير التركيب العمري والنوعي للسكان .

٣- مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر.

٤- النتائج الاقتصادية.

أولاً: تغير حجم السكان:

يعد تغير حجم السكان من أهم نتائج الهجرة وتتجدد ملامحه في اتجاهين متعاكسين:

- يزداد عدد السكان في المناطق المستقبلة.
- نقص عدد السكان في المناطق المرسلة، خاصة الريف الذي يتعرض لتناقص سكاني بسبب الهجرة المغادرة.

وأهم الأمثلة علي ذلك الولايات المتحدة كمنطقة استقبال (زيادة سكانية)، وايرلندا كمنطقة إرسال (نقص سكاني) حيث استقبلت الولايات المتحدة ٣/٥ المهاجرين الايرلنديين في القرن التاسع عشر، والزيادة السكانية للولايات المتحدة ترجع في أغلبها للنمو الطبيعي للمواليد.

كما أن الزيادة السكانية للولايات المتحدة تقابلها تناقص سكاني في أوروبا (وهي القارة الرئيسية التي أوفدت المهاجرين للعالم الجديد).

- **الهجرة والنمو الحضري (نمو المدن):**

أسهمت الهجرة إلي المراكز الحضرية (المدن) بدور كبير في النمو الحضري وخاصة هجرة السكان الريفيين التي أدت إلي خلل شديد في توازن السكان بين الحضر والريف.

كما أن القرنين التاسع عشر والعشرين شهدا توسعاً ضخماً في العمران الحضري وهذا يرجع لعدة عوامل أبرزها: استيعاب نسبة المهاجرين الذين لفظتهم المناطق الريفية لعوامل الطرد الكامنة فيها.

وتتميز المدن بانخفاض معدل الزيادة الطبيعية إذا قورنت بالريف، ونجد أن نسبة كبيرة من نموها السكاني إنما ترجع إلي تدفق تيارات الهجرة المستمرة نحوها، حيث بلغ سكان الحضر ٣/٥ سكان المملكة المتحدة.

ومن الأمثلة الجديدة والحديثة علي قوة الجذب للمهاجرين مدينة برازيليا عاصمة البرازيل الجديدة، كما ترتبط الهجرة الريفية – الحضرية بتوطن الصناعة الحديثة؛ حيث أصبحت المدن مراكز توطن صناعي وجذب سكاني بمعدلات تفوق متوسط معدل النمو في الدولة.

وبهذا أصبحت ظاهرة النمو الحضري في الأقطار النامية الآخذة بأسباب التصنيع أبرز السمات الديموجرافية في حركة السكان وتوزيعهم، والملاحظ أن قوة جذب المدن تكون انتقائية بالنسبة للمكان المهاجر إليه.

ثانياً: تغير التركيب العمري والنوعي:

تتميز الهجرة ببعض الخصائص الديموجرافية سواء في التركيب العمري أو النوعي أو الاقتصادي، ومن أبرز الخصائص ظاهرة الانتقاء الهجري (أي اختيار المهاجرين ونوعيتهم وانعكاس ذلك علي خصائص السكان في مكاني الأصل والوصول)، ويعني ذلك أن المهاجرين ليسوا عينة عشوائية من السكان في مكان الأصل.

ولعل من أبرز سمات الهجرة هي الشباب والذكور منهم علي وجه الخصوص، وتؤدي حركة الهجرة لهذه الفئة العمرية إلي تغير التركيب السكاني في مناطق الجذب والطرد؛ حيث يؤثر ذلك علي الأهرام العمرية في كلا المجتمعين، وبذلك يزداد عنصر الشباب في المجتمع المهاجر إليه، ويقل من المجتمع المهاجر فيه، ولذلك فعدد الذكور دائماً يفوق عدد الإناث في الولايات المتحدة وظل هذا قائماً حتى عام ١٩٥٠م عندما بدأت الهجرة تشهد تعادلاً بين الجنسين.

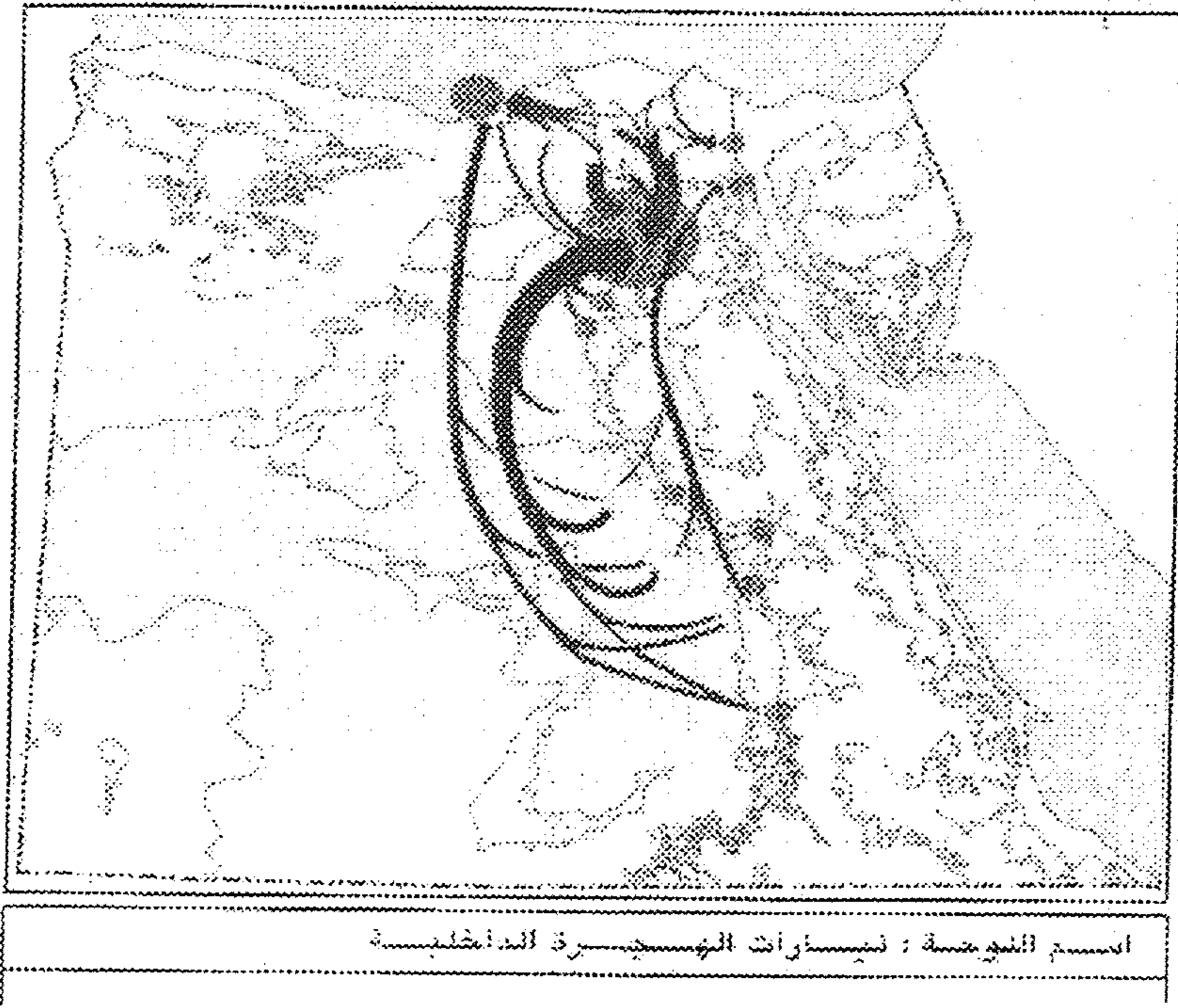
ويلاحظ أيضاً أن خصائص المهاجرين تكون وسطاً بين خصائص السكان في مكاني الأصل والوصول، كما أن خصوبة المهاجرين تعد وسطاً بين خصوبة السكان في مكاني الأصل والوصول.

وتؤدي هجرة الشباب نحو المدن إلي تزايد نسبة الأعمار الوسطى بها عكس المناطق المرسلة.

كما تبدو ظاهرة الانتقاء الهجري العمري النوعي في داخل الدولة الواحدة بين الحضر والريف ولكن بنسبة تختلف بتباين مرحلة النمو التقني والاقتصادي، ففي الدول المتخلفة (أفريقيا) تتميز الهجرة بزيادة نسبة النوع؛ حيث يهاجر الذكور إلي المدن تاركين زوجاتهم في القرى فتتأثر الزراعة بفقدان الأيدي العاملة، ويؤدي ذلك لمشكلات اجتماعية خطيرة في المدن أبرزها تزايد معدلات الطلاق وانتشار البغاء.

في الدول المتقدمة فإن الانتقاء العمري النوعي يختلف عن الدول النامية؛ (لتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية)؛ لأن كلا من الذكور والإناث يهاجر إلي المدن، فيتبقى في القرى عدد قليل من السكان أغلبهم من المسنين، ولهذا لا يبدو الاختلاف كبيراً في نسبة النوع بين الحضر والريف.

كما يبدو ارتفاع نسبة النوع في القاهرة والإسكندرية وهما من المحافظات الحضرية التي تجذب معظم المهاجرين من مصر، بينما تنخفض في المحافظات الريفية كمحافظة المنوفية والبحيرة، انظر الشكل التالي يوضح تيارات الهجرة في مصر.



شكل (١٥) يوضح تيارات الهجرة في مصر

ثالثاً: مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر:

من المشكلات الناتجة عن الاختلاط، مشكلات عرقية ولغوية (للسكان الأصليين والمهاجرين) كما في أمريكا الشمالية والجنوبية، وجنوب أفريقيا، واستراليا.

هناك نزعات قومية لدي بعض الجماعات كالمهاجرين الإيطاليين والألمان في جنوب البرازيل، وتظهر المشكلات العرقية بوضوح في المناطق التي هاجرت إليها العناصر الأوروبية الانجلوسكسونية مثل أمريكا الشمالية أو جنوب أفريقيا، أما في استراليا ونيوزيلندا فلم تظهر هذا المشكلات لقلة عدد السكان الأصليين.

وفي الولايات المتحدة فإن مشكلة الحاجز اللوني متأصلة في العلاقات الاجتماعية بها لدرجة يصعب حلها خاصة في الولايات الجنوبية حيث يكون الزنوج ١/٤ عدد السكان بل تزداد نسبتهم إلى ٤٠ % من سكان بعض الولايات مثل ولاية المسيسبي.

وكذلك الاختلافات اللغوية تؤدي لمشكلات بين المهاجرين مثل الانجليز والفرنسيين في كندا، والبوير والانجليز في جنوب أفريقيا، فكل فهيما يحاول المحافظة علي لغته وتقاليده وشخصيته، وتظل اللغة الأصلية هي السائدة بين المهاجرين، ولا تهمل إلا عند الجيل الثاني أو الثالث خاصة بين الذكور الذين يدخلون سوق العمل ويضطرون للتحدث بلغة المهجر السائدة ليكسبوا لقمة العيش.

كما أنه لوحظ أن المهاجرون الذين يغدون في جماعات كبيرة يحافظون علي لغتهم الأصلية كالأسر البولندية.

وخلال الهجرات الاستعمارية التي أدت لنشر المؤثرات الثقافية كان لها تأثير عكسي، فقد أدخلت اللغات الأوروبية إلي مناطق واسعة من العالم، فأصبحت هذه اللغات الدخيلة أهم وسائل الاتصال والتفاهم بين السكان مثل الدول التي استعمرتها بريطانيا وفرنسا والتي كانت تزخر بالعديد من اللغات المحلية ثم اتخذت لغة المستعمر لغة رسمية لها.

رابعاً: النتائج الاقتصادية:

تتمثل النتائج الاقتصادية في انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة والغير مباشرة، وذلك لأن المهاجرون يدخلون أموالاً إلي المهجر عند انتقالهم إليه، فالمهاجر الإيطالي يرسل لأسرته بإيطاليا أربعة أمثال الانجليزي، وقد كان دخل إيطاليا من أموال المهاجرين في الخارج يوازي ١/٢ دخلها من السياحة.

وتكلف الهجرة مناطق الاستقبال وتزيد من أعبائهــا الاقتصـــادية، فبالإضافة لما تتحمله الدولة من أجور الانتقال (كأستراليا) توجــد هنــاك أعباء تجهيز المساكن والأراضي والخدمات المتعددة للمهاجرين الجــدد، كما تحظي مناطق الجذب علي العناصر الشـــابة القـــادرة علـــي العمـــل وتستنزف من مناطق الطرد مما يعرف باستنزاف العقول وهكذا تفقد تلــك المنطقة ثمرة غرسها باستمرار وتتعرض للفقر السكاني وفقـــدان العمالـــة المتقدمة والماهرة.

ليست الهجرة في كل الأحوال ذات نتائج سلبية علي سكان المنطقـــة الأصلية فقد ترفع مستوى المعيشة لقلة الضغط الســـكاني علـــي المـــوارد المحلية والخدمات المتوفرة وتختفي البطالة وكذلك الفائدة من التحـــويلات المالية من المهاجرين وإلي أسرهم.

النتائج الإيجابية والسلبية للهجرة:

مما لاشك فإن للهجرة جوانب إيجابية عديدة، وخير مثال على ذلـــك قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أقوى دولة في العالم، اليوم جاءت نتيجة لتيارات الهجرة باتجاه العالم الجديـــد، وقـــد لعبـــت طـــرق المواصلات البرية والبحرية والجوية دورًا هامـــا فـــي تنـــامي الهجـــرة الخارجية والداخلية على حد سواء، وللهجرة دور هام في قيام الحضارات وازدهار الأمم والشعوب من خلال تبادل الثقافات والخبرات، فكثير مـــن دول العالم استطاعت أن ترق إلى مستوى رفيـــع مـــن التقـــدم العلمـــي والاقتصادي بفضل الهجرة، ويمكن أن نسوق على سبيل المثال دولة كندا التي بنت اقتصادها على الهجرة، وكذلك الحـــال بالنســـبة لفرنســـا التـــي طورت اقتصادها وصناعاتها بفضل الهجـــرة وخاصـــة هجـــرة العمـــال الجزائريين.

أما الجوانب السلبية للهجرة فتنحصر في الـدول المتخلفـة أو دول العالم الثالث، ذلك لأن الهوة بين الشمال والجنوب أو التقدم والتخلف قـد أفضى إلى الهجرة السرية وخاصة من إفريقيا إلى أوروبا، وكان من نتائج ذلك تعرض الكثير من المهاجرين إلى الوفاة في عرض البحـر بصـورة خاصة وتعرضهم للقمع من قبل بعض الدول.

ضف إلى ذلك هجرة العقول أو الأدمغة مـن دول العـالم الثالـث باتجاه أوروبا وأمريكا، ومساهمتها في البناء الاقتصادي والعلمـي لهـذه الدول في الوقت الذي تمارس فيه هذه الأخيرة ضـغوطاتها الاقتصـادية والمالية على دول العالم الثالث.

ومن النتائج السلبية للهجرة أيضاً، هجرة سكان المنـاطق المتخلفـة والغير مدربين إلي المدن؛ حيث يشكلون عبئاً اقتصادياً واجتماعيـاً وفـي الأغلب يهمون علي وجوهم يتضورون جوعاً في المدن.

الفصـل الخامـس
السـكان والفكـر السكانـي

١ – مفهوم السكان ومصادر البيانات السكانية:

١/١ – مفهوم السكان.

١/٢ – مصادر البيانات السكانية وتقنياتها.

٢ – علم السكان:

٢/١ – مفهوم علم السكان.

٢/٢ – العلاقة بين الدراسات السكانية (الديمغرافية) والعلوم الأخرى.

٣ – خصائص السكان (تركيبهم).

٤ – الفكر السكاني، تطوره ونظرياته:

٤/١ – تطور الفكر السكاني.

٤/٢ – النظريات السكانية.

الفصل الخامس
السكان والفكر السكاني

١ – مفهوم السكان ومصادر البيانات السكانية:

١/١ – مفهوم السكان:

السكان "Population" هم: مجموعة من البشر تقطن منطقة ما، وأحياناً يطلق لفظ السكان على جزء من هؤلاء القطّان كأن نقول: السكان في سن العمل، السكان في-سن التعليم الإلزامي، ويُفهم من كلمة سكان، عددهم، أو مجموعهم، كما يمكن أن ننظر إلى السكان على نطاق الكرة الأرضية، أو القارة أو البلد، وهم دوماً يمثلون مجموعة متعددة الأوجه من الناس الذين يعيشون على أرض معينة ويشكلون الأساس الطبيعي للجماعة الاجتماعية المعنية.

والسكان ليسوا مجموعة ساكنة، بل هي في تطور مستمر، يعبر عن هذا التطور بمؤشرات كمية أو مواصفات كيفية في مرحلة تاريخية من مراحل حركة المجتمع (إسماعيل، ١٩٦٤، ص١٥).

٢/١– مصادر البيانات السكانية وتقنياتها:

بما أن لحمة وسداة موضوعات السكان هي: حجم السكان وتركيبهم ونموهم، فإن المصادر التي توفر هذه البيانات هي **التعدادات، سواء منها الوطنية الشاملة، أم التعدادات بالعينة**، ثم **القيود (السجلات)** التي توفر الإحصاءات الحيوية كالمواليد والوفيات، وغير الحيوية كالزواج والطلاق والهجرة بناءاً على ذلك، **يمكن تقسيم مصادر البيانات السكانية إلى مجموعتين رئيستين هما: المصادر الثابتة والمصادر غير الثابتة،** (الطرزي، عبد الله ١٩٩١، ص٦).

١/٢/١- مصادر البيانات الثابتة:

تتمثل في **التعدادات الوطنية، والتعدادات عن طريق المسوح بالعينة والوثائق والسجلات الرسمية**، وهي توفر بيانات عن حجم السكان وتوزعهم وتركيبهم في مكان محدد المعالم وزمن محدد هو يوم إجراء التعداد.

أ – التعداد الوطني:

التعداد هو تلك "العملية الشاملة لجمع بيانات عن السكان وترتيبها ونشرها، وهذه البيانات تهتم بالنواحي الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لأفراد دولة ما، ويتم التعداد في وقت محدد لجميع الأفراد الذين يوجدون في رقعة جغرافية معينة".

يهدف التعداد إلى حصر الموارد البشرية، وتنظيم البيانات عنهم في جداول تمكن الباحثين من تقدير أثر العوامل المختلفة في نمو السكان وتطورهم، وما قد يطرأ عليهم مستقبلاً (بوادقجي وخوري، ٢٠٠٢، ٣٥-٣٦)، ويتم التعداد عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص، أو لكل أسرة لجمع مختلف البيانات السكانية، وهو عملية صعبة ومعقدة وتستلزم الكثير من الجهود والإمكانات.

ب – المسوح الخاصة والوثائق والسجلات الرسمية:

المسوح الخاصة أداة إضافية من أدوات جمع المعلومات والبيانات التي يجد دارس علم السكان نفسه مضطراً إلى اللجوء إليها، بغية الحصول على بعض المعلومات والبيانات التي لا يستطيع الحصول عليها من مصادر البيانات الأخرى التي يمكن أن تخدم أغراض بحثه، وتلقي الضوء على بعض الجوانب والموضوعات التي ليست متضمنة في المصادر الأخرى.

والمسح بالعينة يشبه التعداد بصفة عامة، ولكن بصورة مصغرة، فهو يقوم على سؤال أفراد العينة، أو أفراد مجتمع البحث عن بعض الوقائع والظروف والسمات الخاصة بهم.

إن ما يميز المسح عن التعداد هو أنه يخدم أغراضاً محددة، وأنه أصغر نطاقاً، وأقل حجماً من التعداد، إضافة إلى ذلك فهو يقتصر في أغلب الأحوال على شريحة صغيرة من السكان نسميها «عينة»، وقد حقق الإحصاء تقدماً علمياً فريداً اليوم في طريق اختيار العينات وضمان حسن تمثيلها للمجتمع الكبير.

١/٢/٢– مصادر البيانات غير الثابتة:

وتشمل الإحصاءات الحيوية: المواليد والوفيات، وكذلك الإحصاءات غير الحيوية: كالزواج والطلاق والهجرة، فهذه الوقائع تحدث بشكل دائم، وتُدخل تغييرات مستمرة على حجم وتركيب وتوزع السكان، مما يستدعي ضرورة تسجيلها عند حدوثها، وتوجد دوائر متخصصة لهذا الغرض.

وقد حققت عملية حفظ الإحصاءات واسترجاعها ومعالجتها تقدماً كبيراً باستخدام الحواسب الإلكترونية.

تمثل الوقائع الحيوية: الولادة والوفاة، إلى جانب الهجرة، أبرز العمليات التي يهتم علم السكان بتحديدها وتتبعها، ورصد اتجاهاتها، وتفسير تلك الاتجاهات، لأن أي تغير يحدث في حجم سكان دولة من الدول، إنما هو حصيلة تفاعل ثلاث عمليات هي: المواليد، والوفيات، والهجرة، فهذه المتغيرات الثلاثة هي التي تعمل على تحديد النمو السكاني، وتوجيهه وجهة معينة، وتتدخل كذلك في تعيين وإبراز الخصائص السكانية لشعب من الشعوب، وتتدرج تلك العمليات الثلاث من حيث أهميتها وحتمية حدوثها في:

٢ – علم السكان Demography:

١/٢ – مفهوم علم السكان (الديمغرافية) وتطوره:

استخدمت كلمة **ديمغرافية** Demography لأول مرة في كتابات أشيل غويارد (Achile Guillared) عام ١٨٥٥عن الديمغرافية المقارنة والإحصاءات البشرية، وهي كلمة مشتقة من أصلين يونانيين (Demos) وتعني السكان، (Graphy) وتعني الوصف.

وعلم السكان كما عرّفه القاموس الديمغرافي للأمم المتحدة هو "دراسة علمية للجنس البشري من حيث حجمه وتركيبه وما يحدث فيه من تطور".

تأخر علم الديمغرافية في الظهور كعلم مستقل، بالرغم من ظهور محاولات دراسات سكانية مبكرة. فلم توجد حتى منتصف القرن الثامن عشر إحصاءات كافية لأن تصبح الدراسات السكانية علماً قائماً بذاته، ولكن مع تقدم تسجيل الوقائع الحيوية "ولادات – وفيات" والعد السكاني أصبحت الطريق ممهدة للبدء بالتحليل العلمي للاتجاهات السكانية.

واستحق جون غرانت (John Graunt) لقب "أبو الديمغرافية" عن دراسته الخاصة بأسباب الوفاة التي نشرها عام ١٨٦٢، (بوادقجي وخوري ٢٠٠٢، ١٥).

١/٢/٢ – موضوع علم السكان:

يتميز علم السكان مثل بقية العلوم الاجتماعية، بوجهة نظر عن موضوعه "السكان"، وعن الواقع المعقد الذي ينتقي منه ما ينبغي له أن يدرسه، إنه علم لا "يعد الرؤوس" فقط على حد تعبير غراوتيز، بل يهتم أيضاً بتوزيعها (غراوتيز، ١٩٩٣، ص٣٣٥).

يُجمع علماء الديمغرافية على أن **الموضوعات الرئيسية لعلم السكان** هي ثلاثة:

١- **السكان من حيث الحجم، التركيب، والنمـــو.** ويقصد بالحجم، معرفة عـــدد سكان منطقة محددة المعالم في فترة زمنية محـــددة. فقـــد يبـــدو للوهلـــة الأولى بأن الأمر بسيط ولا يعدو عدّ رؤوس لكن عملية الحصـــول علـــى جواب دقيق يتطلب تعريفـــات دقيقـــة لكلمـــات مثـــل "مكـــان"، "زمـــان" و"شخص" كما يتطلب استخدام أساليب أعدت بعناية فائقة للحصـــول علـــى أدق البيانات ويتم ذلك عن طريق التعدادات السكانية.

إذن، فاللبنة الأولى لدارس السكان هي **معرفة حجم الســـكان (عـــددهم)** بحسب أصغر وحدة إدارية في منطقة دراسته، وفي زمن محدد، مع ضـــرورة أن تكون البيانات حديثة قدر الإمكان، لما يتسم به السكان من تغير ســـريع مـــع الزمن.

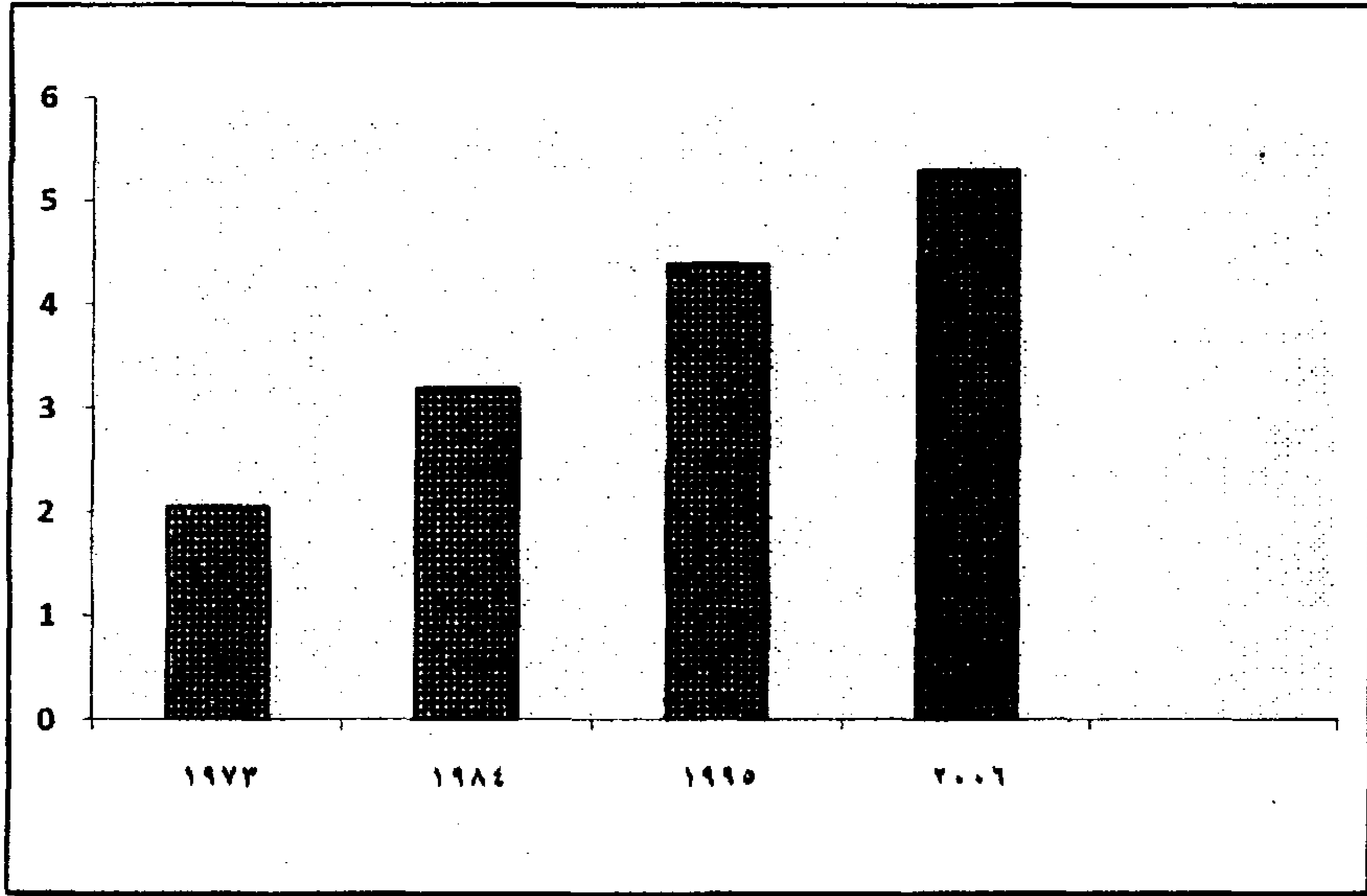
إن الحصول على هذه البيانات يتم أصلاً من قبل مؤسســـات متخصصـــة تقوم بإجراء التعدادات الوطنية الشاملة، أو التعدادات بالعينة، وكذلك التقـــديرات الواقعة بين التعدادات (المسوح).

في **ليبيا** أجري أول تعداد للسكان بالمعنى المتعـــارف عليـــه فـــي عـــام ١٩٥٤ حيث بلغ عدد السكان(١.٠٨٨.٨٨٩) نسمة. ثم تتالت تعدادات الســـكان بصورة دورية تفصلها عشر سنوات.

وأجري التعداد الثاني في عام ١٩٦٤ وبلغ عدد الســـكان(١.٥٥٩.٣٩٩) نسمة، ارتفع في سنة ١٩٧٣ إلى (٢.٢٤٩.٢٣٧) نســـمة، وفـــي ســـنة ١٩٨٤ وصل عدد السكان إلى (٣.٦٤٢.٥٧٦) نسمة، وفي عـــام ١٩٩٥ بلـــغ عـــددهم (٤.٧٩٩.٠٦٥) نسمة، أما في عام ٢٠٠٦ حيث أجري التعداد السكاني السادس ووصـــل عـــدد الســـكان إلـــى (٥.٦٧٣.٠٣١) نســـمة، الغالبيـــة العظمـــى منهم(٩٣.٨%) ليبيون. (انظر الجدول ١٢).

جدول (١٢) نمو السكان في ليبيا خلال الفترة «١٩٥٤—٢٠٠٦»

سنة التعداد	السكان				المجموع الكلي	معدل النمو السنوي
	ليبيين		غير ليبيين			
	العدد	٪	العدد	٪		
١٩٥٤	--	--	--	--	١.٠٨٨.٨٨٩	--
١٩٦٤	--	--	--	--	١.٥٥٩.٣٩٩	٤.٣
١٩٧٣	٢.٠٥٢.٣٧٢	٩١.٣	١٩٦.٨٦٥	٨.٧	٢.٢٤٩.٢٣٧	٤.٠
١٩٨٤	٣.٢٣١.٠٥٩	٨٨.٧	٤١١.٥١٧	١١.٣	٣.٦٤٢.٥٧٦	٤.٢١
١٩٩٥	٤.٣٨٩.٧٣٩	٩١.٥	٤٠٩.٣٢٦	٨.٥	٤.٧٩٩.٠٦٥	٢.٨٦
٢٠٠٦	٥.٣٢٣.٩١١	٩٣.٨	٣٤٩.٠٤٠	٦.٢	٥.٦٧٣.٠٣١	١.٨٣



شكل(١٦) نمو عدد السكان خلال أعوام «١٩٧٣—٢٠٠٦»

وتشير بيانات الجدول(١٣) إلى تقديرات عدد السكان الليبيين بين أعــوام «٢٠٠٦- ٢٠١٢».

جدول (١٣) تقديرات عدد السكان الليبيين بين «٢٠٠٦— ٢٠١٢»

العـــام	إجمالي السكان(مليون ن)
٢٠٠٦	٥.٢٩٨
٢٠٠٧	٥.٣٩٢
٢٠٠٨	٥.٤٨٨
٢٠٠٩	٥.٦٠٢
٢٠١٠	٥.٧١٢
٢٠١١	٥.٨٢٢
٢٠١٢	٥.٩٣٢

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لقطاع الصحة والبيئة ٢٠٠٩

٢- **نمو أو ديناميكية السكان**، ويحكم هذا النمو علـــى مســـتوى العـــالم عاملان: الولادة والوفاة، أما على مستوى دولـــة أو وحـــدة إداريـــة داخلية، فيأتي دور الهجرة كعامل ثالث، وغير طبيعـــي مـــؤثراً فـــي النمو السكاني إيجاباً أو سلباً، والعوامـــل الثلاثـــة: الـــولادة والوفـــاة والهجرة تؤثر الواحدة في الأخرى، وعند دراسة النمو كوحدة واحدة يمكن التحقيق فيما إذا كـــان الســـكان يتزايـــدون، أم يتناقصـــون أم يحافظون على حجمهم.

العامل الطبيعي الأول المؤثر في نمو السكان هـــو **خصـــوبة الســـكان**، وهو أهم العوامل الثلاثة في الأحـــوال العاديـــة وتتوقـــف الخصـــوبة ارتفاعـــاً وانخفاضاً على عوامل عديدة: معدل الزواج، سن بدايـــة الـــزوج، ســـن بدايـــة

الإنجاب، مدى انتشار واستخدام وسائل منع الحمل، مدى انتشار الإجهاض، مستوى التنمية الاقتصادية، الحالة التعليمية والمهنية للأزواج، ثم التركيب العمري والنوعي لسكان المجتمع.

العامل الطبيعي الثاني في التغير الذي يطرأ على حجم السكان هو **الوفاة** فعلى الرغم من أن الوفاة هي مصير محتوم لكل فرد مهما طال أجله إلا أن حدوثها في سن مبكرة أو متأخرة يختلف من شعب لآخر، بل ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى في المجتمع الواحد، ويتوقف ذلك على عوامل عديدة: العمر، والنوع، والمهنة، والطبقة الاجتماعية، والمستوى الحضاري للمجتمع، ويكشف معدل الوفاة ارتفاعاً أو انخفاضاً عن الكثير فيما يتعلق بمستوى معيشة السكان، والرعاية الصحية لهم والخدمات الأخرى.

وإذا كان تسجيل حادثتي الولادة والوفاة قريبة من الاكتمال في الدول المتقدمة، فإنها تعاني من نقص وبدرجات متفاوتة في الدول النامية، خاصة في دول وسط أفريقيا، وعلى الأخص حادثة الوفاة، مما يجعل نسبة الركون إليها مشكوك به.

تأتي **الهجرة** في المركز الثالث ــ في الظروف العادية ــ بعد كل من الولادة والوفاة، بالتأثير في حجم التغير الذي يطرأ على السكان، ولا يقتصر أثرها في الحجم فحسب، بل تتعداه إلى التركيب من حيث: النوع والعمر والعمل ومكان الإقامة، واللغة والعرق.. إلخ.

ومن خلال تتبع **إحصاءات السكان في ليبيا ومعدلات نموهم** يمكن القول أن سكان ليبيا قد مروا بعدة مراحل هي:

- **فترة الجمود والتناقص السكاني**: وهي الفترة التي بدأت مع الاحتلال الإيطالي وحتى الحرب العالمية الثانية. ورغم عدم وجود إحصاءات شاملة ودقيقة، إلا أن هناك اعتقاد بأن نمو السكان في هذه الفترة كان سلبيا،

وكمثال على ذلك فقد انخفض عدد سكان برقة من حوالي ١٩٨.٠٠٠ نسمة إلى حوالي ١٣٧.٠٠٠ نسمة في الفترة ما بين عام ١٩١١ وعام ١٩٣٦ ، ويرجع السبب في ذلك إلى استشهاد أعداد كبيرة من الليبيين خلال فترة الجهاد ضد المحتل الإيطالي ، بالإضافة إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الدول المجاورة.

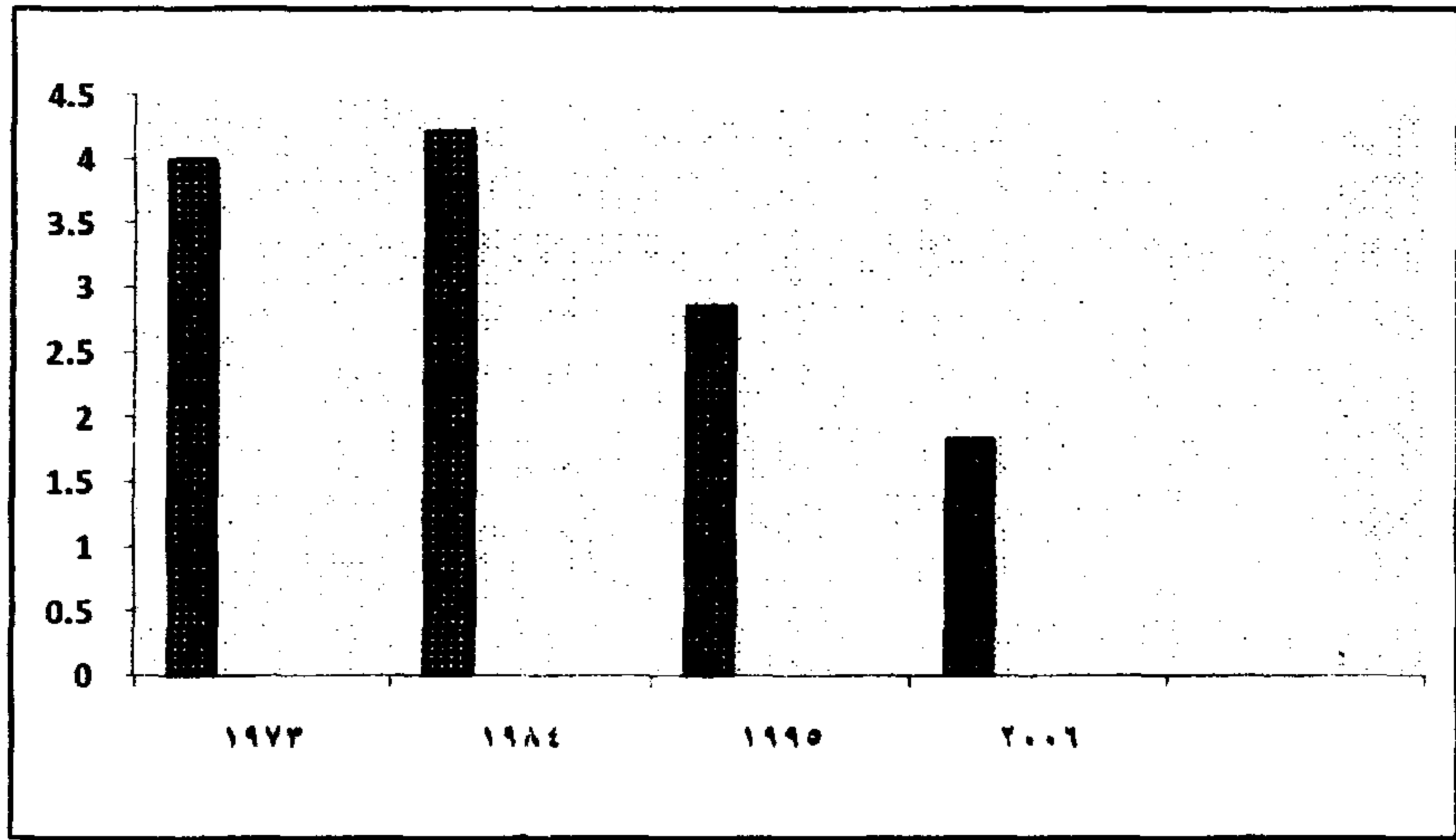
- **فترة نمو بسيط أو بطئ**: وتمتد ما بين أعوام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٥٤، وقد بلغت الزيادة خلال هذه الفترة نحو ٣٥٦.٠٠٠ نسمة بما يعادل نحو ١.٩% كمعدل نمو، والسبب في بطء النمو خلال هذه المرحلة الحرب العالمية الثانية التي جرت كثير من معاركها على التراب الليبي بين قوات الحلفاء وقوات المحور "إيطاليا وألمانيا"، إضافة إلى تدهور الأحوال المعيشية للسكان حيث تعرضت البلاد لسنوات من الجفاف أعوام ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩.

- **فترة الزيادة السريعة**: وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٨٤ وهي الفترة التي شهدت خلاله البلاد تحولات سياسية واقتصادية مهمة انعكست على نمو السكان. ففي بداية هذه المرحلة حصلت البلاد على استقلالها عام ١٩٥٢، ثم اكتشف النفط وبكميات تجارية مع أواخر الخمسينات وبداية ستينيات القرن الماضي، الأمر الذي انعكس على بروز مورد آخر في الاقتصاد الوطني، مما رفع من دخل البلاد، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من خطط التحول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات التالية، الأمر الذي أدى إلى تحسن أحوال السكان الاقتصادية والتعليمية والصحية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات نموهم إلى ما يزيد عن ٤% وهو ما يعد من بين أعلى معدلات النمو السكان في العالم.

انخفضت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان بين تعدادي ١٩٨٤- ١٩٩٥ من (٤.٢%) إلى (٢.٩%) وهي في عام ٢٠٠٦ (١.٨%).

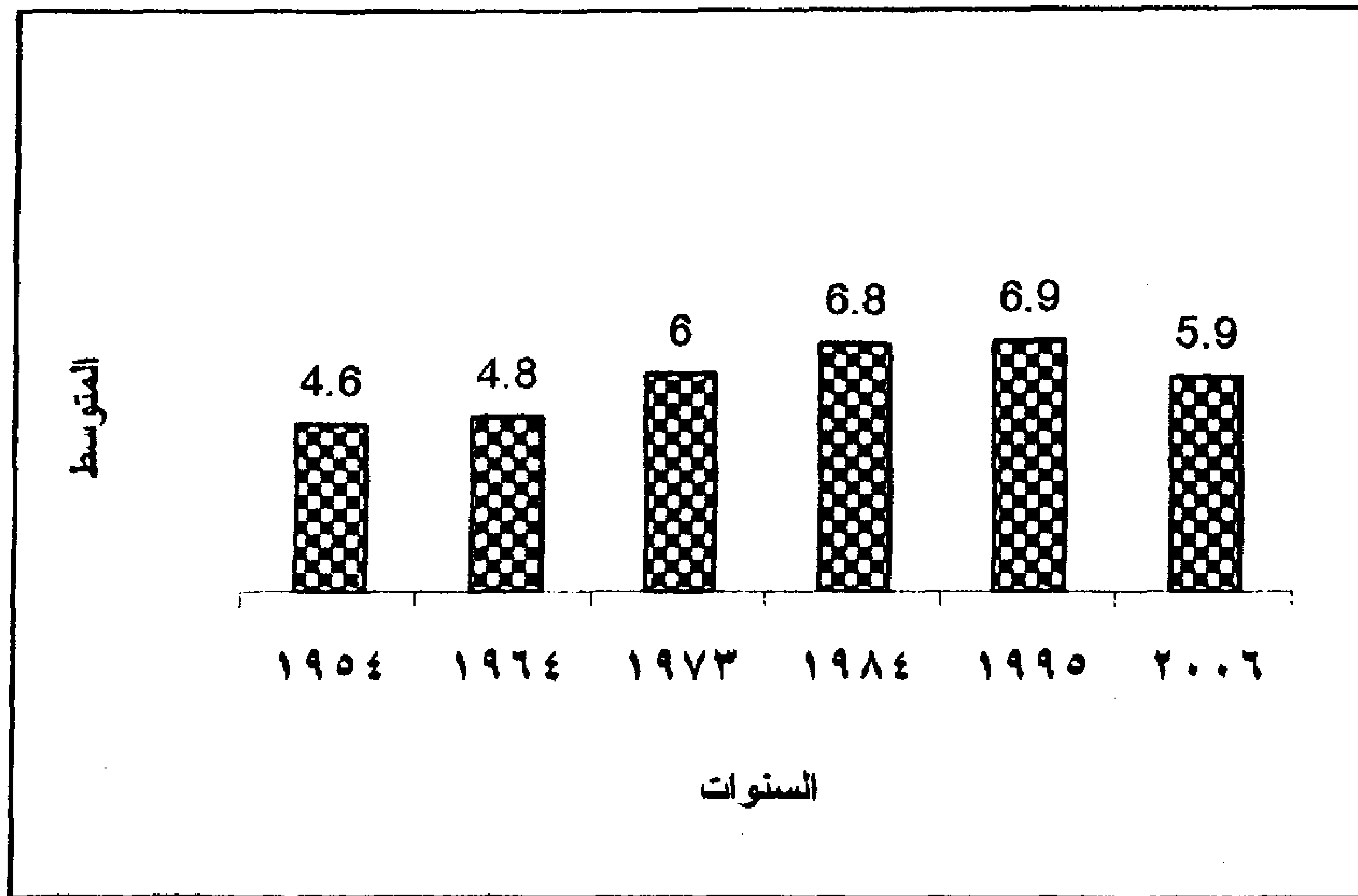
فترة تراجع في النمو السكاني: ١٩٨٤-٢٠٠٦ حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا ملحوظا في معدلات نمو السكان ، فقد انخفض من ٤.٨٦% عام ١٩٨٤ إلى ٢.٨٦% عام ١٩٩٥ وإلى ١.٨٣% وفق تعداد السكان عام ٢٠٠٦.

ويمكن تعليل انخفاض معدل نمو السكان من خلال جملة من العوامل والأسباب منها الكساد الاقتصادي العالمي منتصف ثمانينيات القرن الماضي وتراجع مبيعات وأسعار النفط ، ثم ظروف الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له البلاد خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وتوقف وتعثر برامج ومشروعات خطط التنمية ، الأمر الذي انعكس سلبا على متوسطات العمر عند الزواج الأول الذي كان لا يتعدى ٢٤ سنة ليرتفع هذا المعدل إلى ما يقارب ٣٤ سنة مما أثر وبصورة سلبية على معدلات الخصوبة ، كما أن ارتفاع المستوى التعليمي وميل كثير من الإناث لمواصلة تعليمهن حتى مراحل متقدمة أثر هو الآخر على متوسطات سن الزواج. (عمار، ammaryoussef@maktoob.com)



شكل(١٧) معدل نمو السكان بين أعوام «١٩٧٣—٢٠٠٦»

وقد ترافق متوسط حجم الأسرة الليبية ارتفاعاً وانخفاضاً مـــع التغيـــرات التي طرأت على معدل الزيادة الطبيعيـــة للســـكان، حيـــث أفـــادت التعـــدادات السكانية التي أجريت بأن متوسط حجم الأسرة بلغ ١٩٥٤ (٤.٦) أفراد ، وفـــي سنة ١٩٦٤ (٤.٨) أفراد ، وبلغ في تعداد عام ١٩٧٣ (٦) أفراد ، ثم وصل في تعداد عام ١٩٨٤ إلى (٦.٨) أفراد ، وبلغ ذروته في تعداد عـــام ١٩٩٥ حيـــث سجّل (٦.٩) أفراد ، أما تعداد عام ٢٠٠٦ فقد سجل انخفاضا حيث بلـــغ (٥.٩) فردا للأسرة الواحدة. (التقرير الإحصائي الســـنوي لقطـــاع الصـــحة والبيئـــة ٢٠٠٩). ويمكن تفسير تراجع حجم الأسرة خلال الفترة مـــا بـــين ١٩٩٥ إلـــى ٢٠٠٦ إلى تراجع معدلات الخصوبة الناجمة عن تأخر سن الزواج من معـــدل ٢٤ سنة في التعداد الأول إلى ٣٤ سنة في آخر تعداد. (انظر الشكل١٨).



المصدر : التعدادات السكانية(نقلاً عن عمار).

شكل(١٨) متوسط حجم الأسرة الليبية بين أعوام «١٩٥٤—٢٠٠٦»

٣- أما الموضوع الثالث **فهو تركيب السكان**، ويقصد به، معرفة **الصفات الشخصية** التي يمكن قياسها لكل فرد في المجتمع التي تشمل كما أوصى قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة: **العمر، والنوع، ومكان الإقامة الدائم، والحالة التعليمية، والدين، والنشاط الاقتصادي، والحالة الزواجية**.. وغيرها. لكن أهم هذه الخصائص هي: **العمر، والنوع ومكان الإقامة**، فالعمر يحدد طبيعة الفرد وسلوكه وحيويته تجاه الآخرين، وتختلف طبيعة وخصائص وسلوك الشعوب بصفة عامة بحسب غلبة إحدى الفئات العمرية الرئيسية عليه، فالشعب الذي يغلب عليه صغار العمر (دون ١٥ سنة)، تهبط عنده بالضرورة قوة العمل، والعكس صحيح في حالة غلبة متوسطي العمر، أي بين سن (١٥-٥٩ سنة)، وفي حالة تساوي الأشياء الأخرى، فالشعب الذي يضم النسبة الأكبر من الرجال والنساء في سنوات النضج الجنسي وخاصة في سنوات الذروة (٢٠-٣٤ سنة)، يكون بالضرورة معدل التوالد لديه مرتفعاً، وبالعكس معدل الوفيات، ويكون الحال معكوساً في حالة ارتفاع نسبة المسنين (٦٠سنة وأكثر، بل ٤٠سنة وأكثر)، فهنا ينخفض التوالد، وترتفع معدلات الوفاة.

ويحدد الجنس Sex الصفات الشخصية والسلوكية للشخص، فالذكر عكس الأنثى، والمجتمع غير المتوازن في النوع وبحسب فئات العمر مجتمع تنتابه المشاكل الاجتماعية، وتعود الأسباب الرئيسية لعدم التوازن إلى دور كل من الموت والهجرة، فالذكور والإناث ليسو سواسية أمام الموت والهجرة مما يؤدي إلى خلق عدم التوازن هذا.

ويُعدّ **مكان إقامة الشخص، (الحضر أم الريف)** على درجة من الأهمية، ويبدو من خلال التجربة أن الخصائص السكانية للأفراد الذين يعيشون في المدن تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك الخصائص التي تميز سكان الريف، يبدو ذلك

بمعدلات المواليد، والوفيات والهجرة، وطبيعة العمل، إلى جانب العادات والتقاليد والثقافة ومجالات الحياة الأخرى، خاصة في المجتمعات النامية.

ولدى النظر في **التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا** يمكن القول بأن عدد السكان البالغ (٥.٦) مليون نسمة عام ٢٠٠٩يعيشون على أرض مساحتها (١.٦٦.٥) مليون كم٢. وبلغت الكثافة العامة للسكان (٣.٣) نسمة في الكم٢، يتوزعون بين تجمعات الحضر(٨٥%) وتجمعات الريف(١٥%) من إجمالي السكان (التقرير الإحصائي السنوي لقطاع الصحة والبيئة ٢٠٠٩).

ومن خلال تحليل بيانات النتائج الأولية لتعداد عام ٢٠٠٦ يتبين أن الشعبيات الشمالية تضم نحو ٨٥.٢% من جملة عدد السكان وفي مساحة تبلغ نحو ٣٢.٤% من إجمالي مساحة البلاد ، وهو ما يعني وفي المقابل أن نحو ١٤.٨% من سكان البلاد ينتشرون على رقعة تبلغ نسبتها ٦٧.٦% من المساحة الإجمالية، وهو الأمر الذي يعكس اختلالا كبيرا على مستوى التوزيع الجغرافي للسكان ويعود إلى العديد من العوامل الطبيعية والبشرية، كما يتبين ومن خلال بيانات الجدول(٣/١) أن أكثر من نصف مجموع السكان يتمركزون في القسم الشمالي الغربي من البلاد، من شعبية مصراتة وحتى الحدود التونسية، حيث تقدر نسبة السكان القاطنين لهذا القسم نحو ٥٤.٣% من جملة السكان، تستحوذ شعبية طرابلس لوحدها على النسبة الأكبر من التركز السكاني على مستوى القسم الشمالي الغربي، وعلى مستوى البلاد؛ حيث بلغت نسبة سكانها نحو ٣٤.٦% من جملة سكان المنطقة الغربية ونحو ١٨.٨% من جملة سكان ليبيا.

أما مركز الثقل السكاني الثاني فيقع في القسم الشمالي الشرقي من البلاد حيث تضم شعبيات هذا الجزء نحو ٢٤.٤% من جملة السكان أي ما يعادل ربع سكان ليبيا، وتتمثل شعبيات هذا القسم في البطنان ودرنة والجبل الأخضر

والمرج وبنغازي، وتمثل شعبية بنغازي مركز الثقل السكاني على مستوى هذا الجزء من البلاد حيث تضم نحو ٤٨.٥% من جملة سكان المنطقة الشرقية ونحو ١١.٨% من جملة سكان البلاد، وعلى هذا فإن ما يزيد عن ثلاثة أرباع سكان ليبيا يستوطنون هذين الإقليمين حيث بلغت النسبة ٧٨.٧% من إجمالي سكان البلاد.

أما مناطق الاستقرار البشري الأخرى فقد تمثلت في التجمعات السكانية المنتشرة في المناطق الجنوبية بواقع ٧.٨% تلتها في الأهمية النسبية منطقة الجبل الغربي والحمادة بنسبة بلغت ٧% فمنطقة الواحات وسرت، والتي تضم المناطق الممتدة من شعبية اجدابيا في الشرق وحتى أقصى منطقة من شعبية سرت في الغرب "المنطقة الوسطى" بنسبة سكان بلغت ٦.٥%.

إذن، فإن أكثر من أربعة أخماس سكان ليبيا (٨٥.٢%) يستوطنون الأجزاء الشمالية من البلاد والتي لا تتعدى مساحتها ثلث مساحة البلاد، في حين أن أقل من خمس سكان البلاد (١٤.٨%) ينتشرون فوق مساحة تتجاوز ثلثي مساحة الدولة ، الأمر الذي يعكس اختلالاً كبيراً في توزيع السكان على المساحة حيث انتشار النطاقات الصحراوية في أغلب أجزاء البلاد خصوصا جنوبها ، مع الانخفاض الشديد في كميات الأمطار الساقطة على تلك المناطق.

إلى جانب أثر العوامل البشرية والتي من بينها الدور الاستقطابي الكبير الذي لعبته مناطق الشمال عموما ومدينتي طرابلس وبنغازي على سكان أغلب مناطق البلاد ومنها المناطق الجنوبية ، وأدى إلى هجرات كبيرة للسكان نحو هذه المناطق مما أعطى هذه الصورة عن التوزيع السكاني الذي يتسم بالتركز الشديد في مناطق والتبعثر في أخرى.

جدول(١٤) التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم حسب النتائج النهائية لتعداد السكان عام ٢٠٠٦م

ر.م	المنطقة	السكان		المساحة كم٢		كثافة السكان
		العدد	٪			
١	الشرقية	١.٣٨٢.٦٨٨	٢٤.٤	١٣٤.٨٩٠	٧.٦	١٠.٣
٢	الوسطى	٣٧٠.٧٦٧	٦.٥	٣٩٦.٦٠٢	٢٢.٤	٠.٩
٣	الغربية	٣.٠٨٠.٣٩٨	٥٤.٣	٤٣.٢٣٠	٢.٤	٧١.٣
٤	الجبل الغربي	٣٩٧.٣٨٣	٧.٠	٩٩.٤٥٠	٥.٦	٤.٠
٥	الجنوبية	٤٤١.٧٩٥	٧.٨	١.١٠٠.٨٨٨	٦٢.٠	٠.٤
المجموع		٥.٦٧٣.٠٣١	١٠٠.٠	١.٧٧٥.٠٦٠	١٠٠.٠	٣.٢

المصدر: الجماهيرية، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد السكان ٢٠٠٦م.(نقلاً عن عمار)

٢/٢/٢ – منهج علم السكان:

يعتمد علم السكان في دراساته وأبحاثه على أسس مستمدة من **النظرية الاجتماعية** وعلى **منهج علمي** مستقى من طرائق العلم في المعرفة، ويعتمد أيضاً على **أدوات لتحليل وضبط وتصنيف وتبويب** البيانات السكانية.

تتفاعل الأسس الثلاثة (النظرية والمنهج والأدوات) في ذهن الباحث، وتكون حصيلة تفاعلها طريقة مميزة يحتكم إليها في تحليل نتائج الدراسات السكانية، وإن كل تقدم في أحد الأسس السابقة يعمل على تقدم بقية العناصر. وتبعاً لذلك فإن استخدام معطيات العلم والتقانة يتعدى نطاق جمع البيانات وتبويبها إلى طريقة التحليل وضبط المتغيرات، وبالتالي إلى تعميق فهمنا بأبعاد النظرية السكانية، وتتطور أدوات التحليل وطرائقه مع التقدم العلمي والتقاني وتطبيقاته العملية، لذا لابد من مواكبة استخداماته في البحوث السكانية بشكل مستمر.

٢/٢ – العلاقة بين علم السكان والعلوم الأخرى:

تُعدّ الظاهرة السكانية من الظاهرات المعقدة، وعندما يذهب الديموجرافي بعيداً عن مجرد الملاحظة والقياس ويتناول بالتفسير الحقائق السكانية، فإنه يلتمس العون من عدة علوم نظرية، يمكن أن تقدم نظريات وتقنيات أو تأملات، تسهم في فهم الظاهرة المبحوثة، وإجلاء الغموض عن جوانبها المتشابكة والمعقدة.

وقد ساهم في دراسة السكان علماء الجغرافية والأحياء، والبيئة وعلوم الصحة، والاجتماع والاقتصاد، ونال موضوع السكان اهتمام المشتغلين في العلوم السياسية.

يستمد الجغرافيون، جغرافيو السكان خاصة والديمغرافيون معلوماتهم وبياناتهم الإحصائية من المصادر ذاتها التي تؤمّن التعدادات السكانية، والإحصاءات الحيوية والمدنية، ومما تقدمه المؤسسات المختلفة من بيانات اجتماعية واقتصادية...

ويتناول الباحثون في الميدانين المذكورين بالتحليل السكان من ناحية توزعهم وتركيبهم، وخصائصهم. إلى جانب استخدام الديمغرافية والجغرافية السكانية المنهج التطبيقي الرياضي في التحليل الديمغرافي للمعطيات السكانية مع فارق أن الجغرافية تؤكد على البعد المكاني وتهتم بآثار تبايناته في اختلاف توزيع السكان ونموهم وتركيبهم مستعينة بالخارطة الجغرافية وبالإحصاءات السكانية لتأكيد استنتاجاتها حول تلك الخصائص، بينما تهتم الديمغرافية بدراسة عددية للظاهر السكانية.

وكذلك تبدو العلاقة وثيقة جداً بين **علم البيئة وعلم السكان،** فالسكان هم أحد مكونات البيئة الحية، وأهمها من ناحية الآثار التي يخلفها سلوكهم ــ الإيجابي أو السلبي ــ على البيئة، خاصة عندما نتناول البيئة

من زاوية واسعة: مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتشابكة والمتفاعلة فيما بينها، فقد أضاف الإنسان منظومات إلى النظام الطبيعي وبالتالي فالبيئي يدرس تلك النظم البشرية وتفاعلها مع النظام الأم (الطبيعة).

فالسكان من حيث عددهم، وكثافتهم وتوزعهم وخصائصهم مكون أساسي من النظام البيئي، يؤدون نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي مؤثرين في النظام الطبيعي وخاصة موارده، ومتأثرين به.

وبين **علم السكان والإحصاء** علاقة متداخلة وخاصة بين الإحصاء السكاني والديمغرافية، ويرى البوادقجي والخوري أن الإحصاءات السكانية التي يقدمها علم الإحصاء، هي مادة البحث في الدراسات السكانية، ولا بد لأي باحث في السكان من أن يعرف الكثير من الظواهر الديمغرافية كعدد سكان الإقليم الذي هو بصدد دراسته، وتوزيعهم بين الريف والحضر، وتركيبهم النوعي والعمري والمهني، والحالة الزواجية للسكان والصفات الاقتصادية التي تميز فئاتهم، ونسب الخصوبة (بوادقجي، وخوري، ٢٠٠٢، ٢١).

وفيما ينصب اهتمام **علم الاقتصاد** على دراسة الموارد المادية والبشرية، وحاجات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية ومدى إشباعها وتوزعها، يُعنى **علماء السكان** بدراسة الجانب الاقتصادي، من زاوية بحث العلاقة بين السكان والموارد ومستوى المعيشة، ويدخل في نطاق ذلك الأزمات الاقتصادية والمجاعات..

كذلك يكون التداخل بين علمي السكان والاقتصاد من خلال عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلم السكان من خلال إدماج البعد السكاني في الخطط التنموية.

يهتم فريق من الديمغرافيين بدراسة **السكان من النواحي الصحية**، وهؤلاء يبحثون في الأمراض والأوبئة المستوطنة، ونسب الوفيات والمواليد، ومتوسط العمر والخصوبة، ويربطون هذه الظواهر بالظواهر والأحوال البيئية وبنظام التغذية ومدى ملائمتها للنمو الصحي، وكذلك يفسرونها في ضوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (طب المجتمع، علم الأوبئة).

واهتم فريق منهم بدراسة الجوانب الحياتية الحيوية من السكان من خلال تحليل الخصوبة وتبايناتها بين الطبقات والفئات المهنية والاجتماعية (الصحة الإنجابية، الرعاية الأولية...).

تظهر العلاقة بين **علم السكان والسياسة** من خلال موضوعات تشكل نقاط تماس بينهما، فعدد السكان يشغل السياسيين نظراً إلى ارتباطه بمسألة الأمن الوطني والقدرات العسكرية وكذلك أثر الوقائع السكانية في العلاقات بين الدول مثل الأمن الغذائي والمائي وما يرتبط بذلك من توترات ومشكلات سياسية بين الدول المتجاورة والمتشاطئة.

وكذلك يرتبط المجالان المعرفيان من خلال القرارات ذات الطابع السياسي المتعلقة بالسياسة السكانية، والخطط التنموية .

وتبرز العلاقة بين **علم السكان وعلم الاجتماع** من خلال الموضوعات التي يتناولها الباحث في المجالين. فعلم السكان يهتم بالهجرة وآثارها، والمرأة، والتعليم وقوة العمل... وهذه موضوعات علم الاجتماع أيضاً، ونقطة الخلاف بينهما هي الزاوية التي ينظر بها كل علم إلى هذه الموضوعات.

كما يظهر الترابط بين العلمين في نمط التحليل المتبع، وكذلك في الأهداف النهائية التي يسعى إليها كل من العلمين.

وكذلك تهتم **الانتربولوجيا** بدراسة التغيرات النوعية والسلالية التي تطرأ على السكان تحت تأثير الهجرة أو الانعزال، كما وجه بعضهم عنايته لدراسة الأصول السلالية لسكان العالم، كما تخصص عدد من علماء الانتربولوجيا الاجتماعية بدراسة الأحوال المعيشية والحضرية لسكان الجماعات الأصلية.

٣ – خصائص السكان:

يمكن التعرّف على عدد من خصائص السكان من خلال دراسة تركيبهم.

١/٣ – التركيب النوعي:

لاشك في أن تركيب السكان حسب النوع، ذكوراً وإناثاً، ذو أهمية كبيرة، فنوع الشخص يحدد خصائصه المختلفة: حاجاته، سلوكه، أنشطته، ودوره الاجتماعي والاقتصادي طوال حياته، كما أن نسبة الذكور إلى الإناث تعطى للمجتمع شكله العام ودرجة نشاطه وتفاعله، حيث يكون النشاط أكثر في حالة التوازن، والعكس من ذلك في حالة غلبة أحد النوعين.

إن نسبة النوع ذات أثر مباشر في معدلات الزواج، ومعدلات المواليد، ومعدلات الوفاة.

توجد عدة **مقاييس للنوع**، تتسم جميعاً بالبساطة وسهولة الحساب والفهم، وتعتمد في حسابها إما على النسبة المئوية، أو على الربط بين النوعين، وأهم هذه المقاييس:

١– نسبة النوع، أي نسبة كل من الذكور والإناث من مجموع السكان، ونحصل عليها بتقسيم عدد الذكور على مجموع السكان ونضرب الكسر في مئة.

٢– معدل الذكورة، أي عدد الذكور مقابل كل مئة أنثى، ونحصل عليه بتقسيم عدد الذكور على عدد الإناث ونضرب في مئة، ويستخرج المعدل للمجموع، ولكل فئة من فئات العمر.

في ليبيا، أوضحت النتائج الأولية لتعداد السكان عام ٢٠٠٦ أن عدد السكان الليبيين البالغ عددهم (٥.٣٢٣.٩٩١ نسمة) يتوزعون حسب النوع إلى (٢.٦٩٥.١٤٥) ذكرا و (٢.٦٢٨.٨٤٦) أنثى، أي أن معدل الذكور يبلغ في المجتمع الليبي نحو ٥٠.٦% تقابله نسبة الإناث وبلغت ٤٩.٤%.

وقد شهد الفارق بين معدل الذكور تقلصاً من ١٠٦ مقابل ١٠٠ أنثى عام ١٩٧٣ إلى ١٠٣ مقابل ١٠٠ أنثى عام ٢٠٠٦ (التقرير الإحصائي السنوي لقطاع الصحة والبيئة، ٢٠٠٩).

٢/٣ – التركيب العمري:

إن معرفة التركيب العمري للسكان من الأمور الأساسية في أي تحليل ديموغرافي، وتعود هذه الأهمية لأسباب ثلاثة:

- إن العمر من أهم الخصائص التي تميز الفرد، فالعمر هو الذي يحدد تفكيره، عمله، سلوكه، وحاجاته الشخصية.
- إن الأهمية المطلقة والنسبية للمجموعات السكانية العمرية في المجتمع تحدد نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك المجتمع.
- إن من أكثر الحالات اعتماداً على بيانات العمر تلك المتعلقة بالأنشطة العسكرية، والتعليمية، وبرامج الرفاه الاجتماعي، كما تعتمد العديد من المؤسسات الكبرى، ومؤسسات التأمين على الحياة، والمؤسسات الحكومية والخاصة على بيانات التركيب العمري للسكان، **ويُصنف السكان في فئات عمرية ثلاث:**

١- مجموعة فئات الأعمار الصغيرة، أي ١٤ سنة وأقل.

٢- مجموعة فئات الأعمار المتوسطة، أي ١٥ إلى ٥٩ سنة أي المجموعة النشيطة اقتصادياً.

٣- مجموعة فئات الأعمار الكبيرة أي ٦٠ سنة فما فوق.

وللحكم على مستوى كل فئة عمرية في مجتمع ما، يمكن اعتماد المقياس التالي:

١- إذا كانت نسبة صغار العمر (١٤ سنة وما دون) من المجموع الإجمالي تمثل ٣٠% وأقل عدّت النسبة منخفضة، وإذا راوحت بين ٣٠% إلى ٣٧,٩% عدّت متوسطة، وتكون مرتفعة إذا زادت النسبة على ٣٨%.

٢- إذا بلغت نسبة متوسطي العمر أي من هم بين (١٥-٥٩ سنة) ٥٧% من العدد الإجمالي للسكان عدّت منخفضة، وإذا راوحت بين ٥٧% و٦١,٩% عدّت متوسطة، وتكون عالية إذا زادت على ٦٢%.

٣- إذا كانت نسبة كبار العمر وهم من عمر (٦٠ أو ٦٥ سنة فما فوق) ٥% وأقل من المجموع الإجمالي عدت منخفضة، وإذا تراوحت بين ٥-٧,٩% عدت متوسطة، ومرتفعة إذا زادت على ٨% (مرجع سابق، T.Lynn Smith & Paul. E. zopf P.١٦٩).

ولتمثيل السكان بحسب تركيبهم العمري يلجأ الديمغرافيون عادة إلى الأهرامات النوعية العمرية للسكان، والهرم السكاني شكل بياني يوضح كيفية توزع السكان بحسب النوع والعمر.

وعادة تصنف الأهرامات السكانية في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- **الأهرامات ذات القاعدة العريضة والرأس المدبب:** وتمثل البناء العمري لشعوب البلدان النامية التي تتميز بقاعدة واسعة تعبر عن معدلات مواليد مرتفعة في مقابل ارتفاع معدلات الوفيات بين المعمرين، وانخفاض العمر المتوقع، ومتوسطه، مثلاً في ليبيا بلغت نسبة السكان من الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) ٣٠.٣%، ونسبة من هم من عمر (٦٥ وفوق) ٣.٨% للسكان (UNDP، ٢٠٠٩).

ويترتب على مثل هذا التركيب العمري ارتفاع في معدلات الإعالة التي تزداد عندما تقل مشاركة المرأة في قوة العمل.

- **الأهرامات ذات الشكل المستطيل:** أي التي تتقارب فيها أحجام الفئات العمرية الصغيرة والكبيرة، يمثل هذا الهرم شعوب دول العالم المتقدم في أوروبا واليابان على وجه الخصوص، حيث معدلات المواليد والوفيات منخفضة إلى أدنى حد، بين جميع الفئات العمرية، وارتفاع متوسط العمر ووسيطه وكذلك العمر المتوقع، لذا تدعى ببلدان الشيخوخة، حيث وصل السكان إلى وضع الاستقرار فعدد المضافين سنوياً في أسفل الهرم من المواليد يقارب عدد الذين ينسحبون من الهرم بسبب الموت.

- **الأهرامات السكانية على شكل الجرس:** ونجده في البلدان المتقدمة التي شهدت وما زالت تشهد هجرة واسعة كما في بلدان العالم الجديد، فقدوم المهاجرين من ذوي الأعمار الوسطى أدى إلى زيادة نسبة هذه الفئة العمرية من ناحية، وإلى زيادة معدلات المواليد من ناحية أخرى نظراً إلى ارتفاع قدرتهم الحيوية، وهذا يزيد من اتساع الهرم في كل من قاعدته ووسطه، وهو أفضل من الهرم المستطيل، نظراً إلى زيادة أعداد

المشاركين في قوة العمل من متوسطي العمر من ناحيـة، ولزيـادة أعـداد الصغار وانفتاح المستقبل أمامهم من ناحية أخرى، وينطبق هذا الهرم علـى سكان الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واستراليا.

يُعد الشعب الليبي فتياً من ناحية التركيب العمري كسائر شعوب البلدان النامية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة شريحة السكان من عمر(أقل مـن ١٥ سـنة) حيث بلغت نسبة هذه الشريحة (٣٩.٠٥%) من مجموع السكان عام ١٩٩٥ مع بروز ميل لانخفاض هذه النسبة إلـى ٣١.٠٦% عـام ٢٠٠٦. الأمـر الـذي يعكس انخفاضا في معدلات الخصوبة وتراجع في معدلات المواليـد، وبالتـالي فقد بلغت نسبة السكان الذين تصل أعمارهم (١٥ سـنة وأكثـر) ٦٨.٩% مـن إجمالي السكان.

جدول (١٥) توزع سكان ليبيا بحسب الفئات العمرية العريضة بين تعدادي «١٩٩٥—٢٠٠٦م»

فئات السكان العريضة		١٩٩٥	٢٠٠٦
أقل من ١٥ سنة	عدد	١٧١٤٢٦٣	١٦٤٥٨٣٣
	%	٣٩.٠٥	٣١.٠٦
١٥ - وفوق	عدد	٢٦٧٥٤٧٦	٣٦٥٢٣١٩
	%	٦٠.٩٥	٦٨.٩٤
إجمالي	عدد	٤٣٨٩٧٣٩	٥٢٩٨١٥٢
	%	١٠٠.٠	١٠٠.٠

٣/٣ – التركيب الاقتصادي للسكان:

يُصنف سكان أي مجتمع بحسب التركيب الاقتصادي في قسمين رئيسيين:

١- **السكان داخل القوة البشرية:** وهم جميع الأفراد الذين يمكن أن تُستغل قوتهم، سواء البدنية أم العقلية في العمل والإنتاج، أي السكان الذين يعملون فعلاً، والذين يمكن لهم أن يعملوا، لأنهم في سن العمل والإنتاج، وهذا القسم من السكان يقسم بدوره إلى مجموعتين:

أ – داخل قوة العمل: وهم الأفراد في سن العمل من الذكور والإناث سواء أكانوا يعملون فعلاً، أم أنهم من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه.

ب- خارج قوة العمل: وهم السكان الذين يدخلون من حيث السن داخل القوة البشرية، ولكنهم لا يعدون من العاملين مثل طلبة المدارس والجامعات والمرضى وكذلك ربات البيوت والأشخاص القادرون على العمل، ولكنهم لا يمارسون أي عمل بإرادتهم، ويعيشون من دخل أملاكهم وأموالهم.

٢- **السكان خارج القوة البشرية:** وهم جميع الأفراد الذين يقعون خارج سن العمل كالأطفال والشيوخ، ويضاف إليهم العجزة عجزاً تاماً الذين لا يستطيعون بالتالي تأدية أي عمل (خوري، وبوادقجي، مرجع سابق ص٢٠٠).

تهتم المجتمعات الحديثة بعدد من مقاييس العمل منها: عدد العاملين فعلاً في لحظة ما، ومعدل هؤلاء العاملين إلى مجموع الداخلين في قوة العمل، وعدد المتعطلين عن العمل، فهي مقاييس حيوية تبين حالة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات، ومن أجل إعطاء

صورة واقعية عن تلك المقاييس يجب تأمين بيانات صحيحة قائمة على تعدادات دقيقة ودورية.

في ليبيا بلغت نسبة النشاط الاقتصادي للإناث(١٥ سنة وفوق) بلغت(٣٢.١%) وتعادل(٤٠%) من معدل الذكور عام ٢٠٠٥. (تقرير التنمية البشرية العربي(٢٠٠٩)

٤/٣ – تركيب السكان بحسب الحالة التعليمية والثقافية:

تعد البيانات عن الحالة التعليمية للسكان ذات أهمية كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية، فهي مقياس للحكم على مدى التطور الثقافي والاجتماعي، كما أنها تعد مؤشراً مهماً لقياس مستوى المعيشة، والحكم على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة كانت، ويدخل التعليم كأحد البنود الأساسية في المؤشر المركب المستخدم من قبل الأمم المتحدة والمسمى بمؤشر التنمية البشرية (UNDP، دليل التنمية البشرية).

وعادة ما يتم توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة (أو الخامسة عشرة) فأكثر بحسب المستوى التعليمي الذي بلغوه.

ويعطي التقسيم المذكور دلالة كبيرة على قدرة البلد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يساعد المخططين وراسمي السياسة الاقتصادية في البلد على تحديد الاحتياجات المستقبلية من المتعلمين بحسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

في ليبيا، وكما أفادت بيانات تقرير التنمية البشرية العربي(٢٠٠٩) بأن إلمام البالغين(١٥ سنة وفوق) بالقراءة والكتابة بين أعوام ١٩٩٥-٢٠٠٥ (٧٤.٨%) بين الإناث، وتعادل(٠.٨١%) من نسبة الذكور الملمين. وبلغت نسبة الملمين الشباب من عمر(١٥-٢٤ سنة) (٩٦.٥%) بين الإناث الشابات وتعادل(٠.٩٧%) من الشباب الملمين.

وبلغ معدل الإلتحاق الإجمالي في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في العام ٢٠٠٥ (٩٧%) للإناث مقابل(٩١%) للذكور.

٤ – الفكر السكاني وتطوره:

١/٤ – تطور الفكر السكاني:

منذ أواخر القرن الثامن عشر، دخلت الدراسات السكانية أبعاداً جديدة نظرياً ومنهجياً، وتعددت الدراسات التي تناولت المسائل السكانية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ومن أهم الباحثين والمفكرين خلال هذه الفترة نذكر جون غرانت "John Grant" الذي استخدم الإحصاء لمعالجة القضية السكانية، ووليم بيتي "William Petty" الذي اهتم بأحوال الإحصاءات المدنية، ثم توماس مالتوس "Thomas Malthus" الذي تناول اختلال التوازن بين السكان والموارد الغذائية، واهتم ريكاردو بإحصاء السكان وخاصة ما يتعلق بزيادة عددهم، حيث وجد أن هذا العدد يتناسب عكسياً مع الأجور، مقابل ذلك عدّ وليام تمبل أن كثافة السكان وزيادة عددهم هي أساس الثروة في المجتمع، وكذلك عدّ سبنسر أن زيادة السكان هي من أهم أسباب تقدم الإنسان، وأن تجاوز الزيادة السكانية للمعدل اللازم للبقاء يؤكد أهمية الذكاء والمهارات والقدرة على التحكم وكبح جماح الجنس وهي الدالة على الرقي والتقدم الإنساني.

وأنكر كارل ماركس "Karl Marx" وجود مشكلة سكانية، ورأى بأنه لو تم توزيع الدخل القومي على الطبقات الاجتماعية بعدالة، فإن المشكلة السكانية ستزول (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، ١٩٩٢، ص١٧-١٩).

وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تزايد الاهتمام بقضايا الزواج والخصوبة والطلاق، على يد الباحثين الأمريكان، الذين أثارت اهتمامهم تباينات جلية في القضايا السكانية فيما بين المهاجرين الوافدين إلى أمريكا وسكانها المحليين، وكذلك بين فئات وطبقات المجتمعات الأوربية.

وشكلت علاقة الإنسان بالأرض (نمو السكان وتوزعهم الجغرافي) محوراً آخر للدراسات السكانية وبرز اهتمام الباحثين بنتائج الدراسات الجغرافية البشرية وبرزت حتمية راتزل في فهم علاقة الإنسان بالبيئة، بينما أسس دولابلانش لظهور الاتجاه الإمكاني الذي يؤكد قدرة الإنسان، وعدم سلبيته في التعامل مع الطبيعة، مقابل هذا وذاك برز اتجاه واقعي يؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات حيث يتعاظم الجانب الطبيعي في مواجهة الإنسان وقدراته المحدودة (الحتمية)، وفي بيئات أخرى يتعاظم دور الإنسان في مواجهة مقومات البيئة (الإمكانية).

ومع منتصف القرن العشرين برز دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير علم السكان، حيث أشرفت على تنظيم وعقد مؤتمرات دولية عديدة (روما، ١٩٥٤، بلغراد، ١٩٦٥، بوخارست، ١٩٧٤)، وكان المؤتمر الأخير بمثابة نقطة تحول هامة في نشاط المنظمة حيث دعت إليه ممثلي الحكومات وصدرت عنه خطة عمل عالمية للسكان.

وفي عام ١٩٨٤ عقد مؤتمر المكسيك لتقييم خطة العمل العالمية للسكان، وصدر عنه إعلان مكسيكو حول السكان، وفي عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة الذي تابع تقييم خطة العمل العالمية للسكان لمؤتمر بوخارست عام (١٩٧٤) بين أعوام (١٩٨٩-١٩٩٤)، ثم وضع خطة عمل جديدة للسكان.

٤/٢ – أهم النظريات السكانية:

يمكن القول إن علم السكان ما زال علماً حديثاً ولم يبلغ بعد مرحلة النضج التي بلغتها بقية العلوم، وما تزال آفاق البحث العلمي مفتوحة أمام هذا العلم، حيث لا توجد نظرية متكاملة حول المسألة السكانية حتى الآن والسبب في ذلك يعود إلى تشابك الظاهرة السكانية والتي تخضع إلى مجموعة من التأثيرات والعوامل الحياتية والثقافية والاقتصادية، وسنعرض لأبرز النظريات السكانية.

١ – نظرية توماس مالتوس (Thomas Malthus):

تعرض رسالة مالتوس: "نظرة موجزة عن مبدأ السكان" التي نشرت عام ١٨٢٤ آراء مالتوس الأساسية عن السكان.

يعدّ مالتوس أن الحركة السكانية (التناسل) هي عملية طبيعية حياتية بحتة، وينظر إليها كمتغير مستقل عن الشروط الاقتصادية والاجتماعية، ولهذه العملية أتجاه للسير وفق متوالية هندسية، أساسها ٢وطولالفئة ٢معتمداً على ملاحظات العالم الأمريكي بنيامين فرانكلين حول التضاعف الذي تم في بعض المناطق الأمريكية، ويستنتج مالتوس بأن البشرية يمكن أن تتضاعف كل ٢٥ سنة إذا لم يقف في طريقها القيود الوقائية (النابلسي، ١٩٩٨، ص٥٢).

ويرى مالتوس إضافة إلى ذلك أن هناك عملية طبيعية أخرى مستقلة عن العملية الطبيعية الأولى والخاصة بالتزايد السكاني، ويقصد عملية نمو وتزايد الإنتاج الغذائي وفق متوالية حسابية، طول الفئة فيها واحد هكتار مستنداً إلى قانون الغلة المتناقصة الذي استعاره من ريكاردو الذي ينص على أن إنتاج الأراضي الزراعية المستعملة لا يمكن أن تزيد بوتيرة زيادة وحدات العمل المستخدمة في الإنتاج (ريكاردو، ١٨٢١، ص٨٤/نقلاً عن ماركس).

وعليه وبحسب هذا القانون تميل الغلة الزراعية إلى التناقص عندما يتجاوز تزايد رأس المال والعمل حدوداً معينة، وعليه، فإن تزايد قوة العمل في الزراعة نتيجة تزايد السكان وفق متوالية هندسية لا يؤدي إلى تزايد مماثل في الإنتاج الزراعي.

وهكذا يمكن أن تؤدي الرغبة الطبيعية لدى البشر في الإنجاب، إلى انفجار سكاني، ولكن ذلك لن يحدث، لان هناك قيوداً مفروضة على النمو السكاني Checks التي تحد من القدرة الحياتية للإنسان على تغطية سطح الأرض بالبشر التي تتمثل في نقص الغذاء.

وبحسب مالتوس، فإن الزيادة السكانية ستكون محدودة بحد أقصى تفرضه موارد العيش المتاحة، ذلك لأن قانون الطبيعة الذي يجعل الغذاء ضرورياً لحياة الإنسان سيعمل على تحقيق التوازن، فهذا القانون يعدّ عائقاً قوياً، وإن حدث تزايد في السكان بشكل يفوق قدرة الأرض على إطعامهم، عندئذٍ على الإنسان أن يتدخل للحد من التكاثر السكاني تفادياً لأخطار الكوارث الطبيعية.

ويرى مالتوس أن على الناس أن يختاروا أحد أسلوبين:

- **الأول:** يتمثل بعوامل الحد من التزايد السكاني الإيجابية Positive Checks، وتضم كل مسببات الوفاة، مثل: الحروب، والأمراض، والأوبئة، والمجاعات إلى آخر هذه القائمة الطويلة.
- **الثاني:** يضم عوامل الحد الوقائية Preventive Checks، وتتمثل بجميع أشكال تحديد النسل بما في ذلك موانع الحمل المختلفة، ويخص منها الموانع الأخلاقية Moral Restraints، التي تتمثل في تأخير سن الزواج، أو عدم الإنجاب حتى يشعر الرجل بأنه يجب أن يكون له أسرة وأطفال.

كما لاحظ مالتوس أن الفقراء والعاطلين عن العمل الذي فقدوا عملهم من جراء المكننة الزراعية، والاعتماد المتزايد على كثافة رأس المال والتقانات في أعمالهم، هم الأكثر إنجاباً وبذلك فهم المسؤولون عن إثارة المشكلات لفئات المجتمع الأخرى (الإقطاعيون والرأسماليون) وأن مؤسسات المجتمع القائم ليست لها أية مسؤولية عن فقر وآلام الفئات الاجتماعية الفقيرة والعاطلة عن العمل، بل كان يعتقد أن إزالة البؤس والشقاء من طبقات المجتمع الدنيا مستحيل استحالة مطلقة بحكم القوانين الثابتة التي تحكم طبيعة البشر (الأشقر، ١٩٨٣، ص١٥).

وقد دافع مالتوس بشدة عن مبدأ المنافسة الحرة والملكية الخاصة، فهي الشكل الذي يؤدي إلى إنتاجية مرتفعة من الأرض، ويرى بأنه لتحقيق نمو اقتصادي كبير يلزم وجود مجموعة من المستهلكين غير المنتجين، فهؤلاء المستهلكون (مالكو الأراضي، رجال الدين، الجنود ...) هم من يمكّن أصحاب رؤوس الأموال من جني الأرباح، وبالتالي تشجيعهم على الاستمرار في الإنتاج من خلال خلق الطلب الفعال على السلع، وهذا ما لا يستطيعه الفقراء والعمال (مكتب اليونسكو الإقليمي، ١٩٩٢، ص٣٣).

٢ – المالثوسيون الجدد:

يعدّ عالم الحياة غاريتهاردن(Garret Hardin) أحد أكثر أتباع مالتوس الجدد شهرة، وفي عام ١٩٦٨ نشر مقالة ساهمت في زيادة إدراك العلماء المختصين بمخاطر النمو السكاني، حيث عرض المسألة بصورة سهلة ومبسطة، لقد أثار هاردن مقولة بأن الأهداف الشخصية لا تتفق بالضرورة مع أهداف المجتمع عندما يتعلق الأمر بالنمو السكاني، وعادة ما تكون الحصيلة مأساوية للجميع.

إن مفهوم حرية الإنجاب بالنسبة للزوجين اللــذين يعتقــدان بــأن لكــل مولود حقاً متساوياً في الأمور المشتركة، إنما يعني في حقيقتــه اقتيــاد العــالم ودفعه في مجرى مأساوي مقفل، والواقع أن هاردنيشير هنا إلى التصادم الــذي لابد منه بين السكان والموارد، بحيث لا يبدو أكثر تفاؤلاً مــن مــالتوس بــأن الناس لن يحدُّوا من مستوى خصوبتهم بصورة تلقائية قبــل أن يصــبح الأمــر متأخراً للغاية، أي قبل أن يسبق السيف العذل.

ومن المالتوسيين الجدد أيضاً عالم الحياة بــول إرلــيخ (Poul Ehrlich) حيث لخص في كتابه «القنبلة السكانية» عام ١٩٧١ الوضع كمــا يلــي: عــدد كبير من السكان مقابل كمية قليلة من الغذاء، ثم أضاف بعداً جديداً لم يلاحظــه مالتوس وهو التراجع البيئي، إذ أطلق على الكرة الأرضــية تســمية "الكوكــب الذي يحتضر".

وكنتيجة للتكاثر السكاني يرى إرليخ أن البلدان المتخلفة لابــد أن تواجــه أزمة غذائية، ففي كل عام ينخفض إنتاج الغذاء في هذه البلــدان قلــيلاً مقارنــة بالسنة السابقة، ويذهب الناس إلى فراشهم أكثر جوعاً، هذا إلى جانب التــدهور البيئي المستمر والصعوبة المتزايدة في تأمين الموارد وتلبية احتياجات العــيش، بحيث أضحى نحو ٥٠% من سكان العالم يعانون من قلة التغذيــة ومــن خلــل جدي في وجباتهم الغذائية.

ويرى إرليخ أن مالتوس كان صائباً جداً إلا أن صــراع المــوت أكثــر تأكيداً مما كان يراه مالتوس، وبالنسبة له فإن الفقراء يموتون جوعاً، فــي حــين أن الأغنياء والفقراء يموتون معاً من النواتج الجانبية للغنى والبحبوحة، ألا وهي التلوّث وتدهور النظام الطبيعي في العلاقة بين البيئة والكائنات الحيّة، أما حــول ما يخبؤه المستقبل فهناك حلاّن لا ثالث لهما بالنسبة للمشكلة السكانية، الأول في الولادات (ضرورة تخفيض معدّل الولادات)، والحل الثاني في جانب الوفيــات،

أي ارتفاع معدّل الوفيات، ويرى في الحل الثاني الحل الأكثر احتمالاً لأنه مثل مالتوس، لديه ثقة قليلة في إقبال الناس بصورة مجتمعة على القيام بعمل لضبط النسل، وعلى هذا الأساس فإنه يعتقد، لتجنّب هذا المأزق، بضرورة اللجوء إلى ضبط وتحديد النسل القسري بقوة الضرورة.

ويرى جان ماري بيليت (١٩٩٤، ص٢٨) أن تنبؤات مالتوس التي نفيت جزئياً، في القرن العشرين، في الاقتصاديات عالية النمو تجد احتمالاً قوياً أن تتحقق على الصعيد الكوكبي في القرن الحادي والعشرين، لأن مقولة مالتوس الشهيرة "ويل للفقراء" لا تزال تتسم بطابع حياتي قوي وتنهض على تحليل بالغ العمق لقسوة التنظيمات الطبيعية التي تحافظ على التوازن السكاني عن طريق الصراع على الغذاء ومن خلال المجاعات عند الاقتضاء.

واجهت المالتوسية نقداً ومعارضة حادة من عدد من المفكرين، فيما لاقت دعماً من مفكرين آخرين، ومن أبرز من واجه المالتوسية بالنقد كارل ماركس، فقد نعت ماركس مالتوس بالمزيف، ورفض التسليم من حيث المبدأ بوجود فائض سكاني أو مشكلة سكانية تتعلق بحجم السكان أو تزايدهم، وأكد على القدرة اللامحدودة للإنسان على زيادة الإنتاج من خلال زيادة عدد السكان المستخدمين في العمل وتكثيف استخدام العلوم التطبيقية والوسائل الإنتاجية والتقنية المتطورة.

خلاصة القول، إن ما يمكن أن يؤخذ على مالتوس هو أنه لم يستطع، في أواخر القرن الثامن عشر، أن يدرك أن الإنسان قادر إن أراد على تجاوز شريعة الغاب بتأمين توزيع أفضل للموارد على الجميع، وبناء على ذلك فإن سوء سمعة المالتوسية له بعض ما يسوغه، ومن جهة أخرى، فليست أعماله

العلمية هي التي تعرض للنقد، وإنما هي النتائج الاجتماعية التي يستخلصها منها (ماري بيليت، ١٩٩٤، ص٢٨).

٣ – النظرية الاجتماعية ـ الاقتصادية:

طوّر الماركسيون المحدثون أفكار ماركس حول المسألة السكانية آخذين التغيرات والتطورات الحاصلة في العالم، وتمكنوا من رؤية القضية السكانية من زوايا متعددة ورؤية أكثر شمولية، فلم يكتفوا بالبعد الاقتصادي كعامل وحيد في تقرير المسألة السكانية، بل أضافوا أبعاداً أخرى، وظهرت النظرية الاقتصادية – الاجتماعية كبديل للماركسية الأصولية.

تنطلق النظرية الاجتماعية – الاقتصادية من وجود شروط خاصة ببقاء وتكاثر كل نوع من الكائنات الحية، ونظراً إلى الشروط الطبيعية المحيطة بحياة هذه الكائنات تبقى ثابتة نسبياً، فهي تشكل قاسماً مشتركاً لبقاء وتكاثر الكائنات الحية المختلفة، وهذه الشروط تشكل في الوقت نفسه عقبات أمام التكاثر اللامحدود لهذه الكائنات، ونتيجة لذلك وضمن هذه الشروط تقوم هذه الكائنات غريزياً بتنظيم العلاقة بين المحافظة على الحياة وبين التناسل والتكاثر، وبحسب مالتوس "وجود تكافل يربط بين حجم السكان والموارد المتوافرة في البيئة التي يشغلونها".

أمّا فيما يتعلق بالإنسان فإن الأمر يختلف جوهرياً/صحيح أن الإنسان هو نوع من أنواع الكائنات الحية ولكنه كائن حي من نوع خاص، فوجود الإنسان وبقاؤه وتكاثره لا يتم في الشروط الطبيعية نفسها التي يتم فيها وجود وتكاثر الكائنات الحية الأخرى، فليست الشروط الطبيعية المحيطة بالإنسان هي التي تحدد شروط وجود الإنسان وتكاثره، بل شروط البيئة الاجتماعية – الاقتصادية.

وترى هذه النظرية أن البيئة الاجتماعية - الاقتصادية المحيطة بالإنسان تتسم بالتغير والتطور وبالتالي تمنح بقاء الإنسان وتكاثره محتوى معيناً لا نجده لدى الكائنات الحية الأخرى التي تخضع في بقائها إلى شروط طبيعية تتصف بالثبات النسبي.

ومن أجل فهم وتفسير هذه الاختلافات الجوهرية القائمة بين بقاء الإنسان وتكاثره وبين بقاء الكائنات الحية الأخرى لابد من ذكر العوامل الآتية:

١- إن الإنسان خلافاً للكائنات الحية الأخرى يُشبع حاجاته ويحافظ على بقائه من خلال النشاط الذي يبذله، فالعمل الإنساني شرط أساسي لإشباع حاجاته والمحافظة على بقائه، بخلاف باقي الكائنات الحية في الطبيعة التي تتلقى حاجاتها من مواد الطبيعة، المتوافرة.

إذن، يمثل العمل الإنساني المحور الأساسي الذي يقوم عليه وجود واستمرار النوع الإنساني، وعندما يقوم الإنسان بالعمل فإنه يقيم علاقة مع الطبيعة من خلال استعمال مواردها لإشباع حاجاته، من جهة، ومن جهة أخرى، يدخل من خلال العمل في علاقة مع الآخرين (علاقة إنتاج واستهلاك وتملك)، وبذلك تأخذ عملية العمل على الدوام طابعاً اجتماعياً تدعى "عملية الإنتاج الاجتماعي السكانية".

٢- إن مستوى الحاجات الإنسانية لا يبقى ثابتاً، وإنما هو في تغير بفعل التطور الذي تشهده عملية الإنتاج الاجتماعي، وزيادة الطلب على تلك الحاجات.

٣- ارتباط التناسل الإنساني ببناء الأسرة.

وعندما يعطي أصحاب هذه النظرية للعامل الاقتصادي أهمية خاصة، فإنهم من ناحية أخرى لا يهملون تأثير العوامل الثقافية ومستوى الوعي الاجتماعي، كما أنهم لا يقللون من أهمية القوانين الطبيعية - الحياتية، إلا أنهم يعدّون أن هذه العوامل والقوانين تفعل فعلها في إطار الشروط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مرحلة تاريخية معينة.

وانطلاقاً من المعطيات التي تبين الاختلافات الجوهرية بين الإنسان والكائنات الحية الأخرى، يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه النظرية حول المسألة السكانية والقوانين السكانية كما يلي:

١- إن بقاء الإنسان وقدرته على التناسل والتكاثر ترتبط بصورة أساسية بالمستوى الذي توصلت إليه عملية الإنتاج الاجتماعي، لذلك يصبح من الضروري بحث العلاقة المتبادلة بين البقاء والتكاثر من جهة، وبين عملية الإنتاج من جهة أخرى التي تشكل جميعها وحدة مترابطة ومتكاملة.

٢- إذا كان نشاط الإنسان في عملية الإنتاج يشكل العامل الحاسم في بقاء وتجديد النوع الإنساني، فإن عملية الإنتاج من ناحية أخرى ليست مقولة ثابتة وإنما هي مقولة متغيرة، فالإنسان كائن حي اجتماعي، وبالتالي فإن نشاطه والطاقة التي يبذلها لا تهدف فقط إلى إشباع حاجته الحياتية كتأمين المواد الغذائية الضرورية للبقاء والتكاثر، وإنما تهدف أيضاً إلى إشباع حاجاته الأخرى التي تشكل مع الحاجات الحياتية نظاماً متكاملاً للحاجات، وباختصار فإنه لا يمكن النظر إلى عملية البقاء والتكاثر لدى الإنسان باعتبارها عملية حياتية بحتة، إنما هي عملية حياتية اجتماعية.

عندئذٍ يمكن القول بأن تطور القوى المنتجة يخلــق شــروطاً أفضــل لبقــاء الإنسان وتكاثره، وهذا ما يلاحظ من خلال وجود ميل عــام لزيــادة عــدد السكان في العالم، وهي زيادة ضرورية لتوســيع قاعــدة ونطــاق التقســيم الاجتماعي للعمل.

وإذا كانت العلاقة بين القدرة على البقاء، وبين القدرة علــى التكــاثر، ذات طبيعة متعارضة (علاقة عكسية) لدى الكائنات الحية الأخرى التــي تعــيش في شروط ثابتة نسبياً، فإن هذه العلاقة لدى الإنسان وبسبب تطــور القــوى المنتجة وتغير الشروط الاجتماعية والاقتصادية تكون ذات طبيعة متوازنــة، أي إن الإنسان بفعل نشاطه الواعي والدؤوب يستطيع تحقيق التــوازن بــين البقاء والتكاثر، فعلى مر المراحل التاريخية يلاحظ بشكل عــام تزايــد فــي عدد السكان وارتفاع في مستوى المعيشة.

٣- وينجم ذلك عن التعارض القائم بين ما يبذل الإنسان من الطاقة مــن أجل إشباع حاجاته المتزايدة، وبين الطاقة التي يبذلها من أجل التناســل (إنجاب الأطفال) وما تتطلبه عملية التربية والتأهيــل الــذي يتطلبــه المولود حتى يصبح عضواً فاعلاً في الحياة الاجتماعية، فإذا قلنــا أن تطور القوى المنتجة والتقدم الاجتماعي يرافقه تزايــد فــي الحاجــات الحياتية والاجتماعية والثقافية والحضارية، فإن الطاقة المبذولة لإنجاب المزيد من الأطفال تدخل في تناقض مع إشــباع الحاجــات الإنســانية الأخرى (الثقافية والاجتماعية)، وإن التناقض المذكور يؤدي بالنتيجــة على المدى الطويل إلى التوازن بين عمليتي النمو الســكاني، وتلبيــة الحاجات الإنسانية المتنامية التي تكتسب طابعاً خاصاً ومعقداً.

٤- وتضيف النظرية إلى ذلك، أن للقوانين العامة السابقة فعلها الخاص وطبيعتها الخاصة في كل مرحلة اجتماعية معينة، لأن مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ومستوى الوعي الاجتماعي والثقافي التي تعكس إلى حد كبير مثل هذا التطور، تختلف جميعها من مجتمع إلى آخر، وهذه الخصوصية تعني أن للعوامل المحددة تاريخياً تأثيراً كبيراً في عملية البقاء والتكاثر في أي مجتمع من المجتمعات، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى قول أوسكار لانجه (أن حاجات الإنسان المختلفة ومنها الحاجات الضرورية للبقاء والتكاثر هي نتاج مجموع العلاقات التي تحيط بالحياة الاجتماعية وإن كيفية إشباعها تخضع للقوانين الاجتماعية السائدة).

وتخلص النظرية إلى القول بوجود قوانين سكانية عامة وقوانين خاصة بكل مجتمع وبكل مرحلة من مراحل تطور هذا المجتمع، وقد خلص ديمتري فالنتاي إلى أن المادية التاريخية تميّز بين ثلاث مجموعات من القوانين:

١- القوانين الاجتماعية العامة التي يتصف بها السير العام لتاريخ البشرية.

٢- القوانين التي تنطبق على تشكيلة اجتماعية اقتصادية معينة.

٣- القوانين الخاصة بشكل مرحلة من مراحل التطور داخل المجتمع الواحد أو داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة، وإن تطور السكان يتأثر بالأنواع الثلاثة من القوانين، إلا أنه يتأثر بصورة أساسية بالقوانين النوعية الخاصة بكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي (فالنتاي، ١٩٨٠، ص١٥).

٤ – النظرية الثقافية:

تحاول هذه النظرية تفسير معدل الخصوبة وديناميتها من خلال إرجاعها إلى العوامل الثقافية، وهي تؤكد خاصةً على العوامل النفسية التي تعدّها نتيجة لتطور المستوى الثقافي في المجتمع، بينما تعدُّ العامل الاقتصادي عاملاً مساعداً في تكوين الثقافة.

ومفهوم الثقافة مركب معقد ذو أبعاد متنوعة، **فنظرية "دومونت"** تدور حول **الارتقاء الاجتماعي**، وهي من أهم النظريات التي تُرجع الظاهرة السكانية،ولاسيما ظاهرة الخصوبة إلى العامل **الإرادي والثقافي**.

- ينتقد دومونت الاقتصاديين حين يربطون بين ظاهرة الخصوبة والعوامل الاقتصادية، كما ينتقد نظرية مالتوس التي بحسب اعتقاده يمكن أن تنطبق على الكائنات الحيوانية وأشباه الحيوانات من الناس الذين يعتمدون في حياتهم على ما يجدونه لا على ما ينتجونه.

يعتقد دومونت أن المجتمع، وإن تكوّن من طبقات اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن العامل المشترك بين تلك الطبقات هو وجود أفراد يمتلكون المواهب والميزات في كل طبقة، ففي أية طبقة نجد أفراداً يحاولون بكل طاقاتهم أن يبلغوا درجة الكمال والمثالية، وهذا الميل لا يقتصر على الرغبة في السيطرة عن طريق القوة أو الثروة وإنما يشمل أيضاً تمسك هؤلاء الأفراد بالحق وحب العدالة وحب التضحية في سبيل الصالح العام.

وبالرغم من وجود هذه الظاهرة في جميع المجتمعات المتحضرة إلا أنها لا تكون من الدرجة نفسها في كل مكان، وذلك حين يشكل النظام الطبقي والمركز الاجتماعي عقبات تحول دون تقدم الأفراد وانتقالهم من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ففي هذه المجتمعات يكون معدل الخصوبة عالياً حيث

يحول بين الفرد وتقدمه الشخصي، على خلاف المجتمعات التي تسهّل عملية الارتقاء الاجتماعي لأفرادها يكون معدل الخصوبة فيها منخفضاً، لأن وجود الأبناء يشكل حائلاً دون كفاح الفرد في سبيل تقدمه وتحقيق أهدافه.

وهكذا فنظرية دومونت تضع الخصوبة السكانية في تناسب عكسي مع الارتقاء الاجتماعي، وإن تطور الفرد وتقدمه يرتبطان بالإمكانات المتاحة للارتقاء الاجتماعي وتطور الفرد من ناحية أخرى يتناسب عكساً مع معدل الخصوبة.

كما يرى **"فيتر" وهو من أحد دعاة النظرية الثقافية** أن الإنسان مخلوق معقد إلى حد كبير يتأثر نشاطه كثيراً **بمثله العليا وأحاسيسه ورغباته وإرادته**، وإذا كان الإنتاج المحدد للمواد الغذائية له دور مهم في تحديد الزيادة السكانية، فإن تفسير التغيرات السكانية يجب البحث عنه في ثنايا دوافع عديدة تتحكم في سلوك الإنسان، ويرى أن الإنسان يحاول بتقدمه أن يصل إلى درجة من التحرر بحيث يستطيع إخضاع سلوكه لإرادته أكثر من استجابته للاحتياجات المادية، ويولي "فيتر" مسألة **الاختيار الأخلاقي عند الرجل العاقل** أهمية خاصة. فالرجل العاقل له من الاستعدادات العقلية ما يمكّنه من كبح جماح نفسه، بينما يعجز الرجل العاطفي عن تحقيق ذلك.

من جهة أخرى، وفي إطار هذه النظرية يحاول **"فراسيسكونينيني"** إبراز تأثير **نمو الشخصية الفردية** في الزيادة والكثافة السكانية، استناداً لسبنسر و ماركس ولوريا ودومونت، أملاً في بلوغ قانون جديد عن السكان، فهو يؤيد سبنسر الذي يرى أن أكثر الأجناس البشرية تطوراً هي أقلها تناسلاً، كما يرى مع ماركس ولوريا أهمية النظم الاجتماعية في نمو الشخصية الفردية، ويرى مع دومونت أن المجتمع المثالي إنما هو المجتمع الذي تتوزع فيه الثروة بين أفراد الشعب ويزداد فيه مفعول الارتقاء الاجتماعي.

ويحاول فرانسيسكو نينيني أن يجمع بين هذه النظريات ليستنتج العلاقة بين نمو الشخصية الفردية وبين التغيرات السكانية، وعليه يمكن تفسير انخفاض الخصوبة في أوروبة خلال المرحلة السابقة من خلال تطور **الرغبة في الطموح كأثر من آثار العقلية الرأسمالية**، هذه العقلية التي ترجع كل شيء إلى العقل ويصبح الإنسان فرداً يزن جميع الأفعال بعناية بما فيها عاطفة الأبوة.

وعموماً، ترى النظريات الثقافية أن التقدم الحضاري والثقافي للفرد يؤدي حتماً إلى نقص في الخصوبة، وأن الظواهر السكانية يمكن تفسيرها من خلال مستوى الوعي الثقافي الذي وصل إليه الأفراد في المجتمع، ويرى بعضهم في المثقفين رواداً لحركة التطور الاجتماعي بصورة عامة والتطور السكاني بصورة خاصة.

٥ – نظرية الانتقال الديموجرافي:

جاءت هذه النظرية خلاصة لدراسة تجربة مرت بها شعوب أوروبة الغربية، مستندة إلى تفسير عملية انخفاض معدلات الوفاة والخصوبة التي مرت بها تلك الشعوب، ثم توسع الباحثون في تفسير هذه النظرية عندما اعتقدوا بإمكان تطبيقها على البلدان النامية.

يُعدّ لاندري (Landry) رائد أول محاولة لوصف المراحل الانتقالية للسكان (١٩٠٩) حيث قسم المراحل إلى ثلاث مستنداً في ذلك إلى عوامل الإنتاج والإنتاجية، وآثار العوامل الاقتصادية في السكان.

وفي عام ١٩٢٩ **وضع تومبسون** التجربة الديمغرافية لأوروبة في إطار نظري، وقسم دول العالم بحسب معدلات الولادة والوفاة إلى ثلاث مجموعات:

١- دول ذات معدلات وفيات سريعة الانخفاض، يرافقها انخفاض سريع في معدلات المواليد مما يؤدي إلى معدلات نمو سكاني منخفضة.

٢- دول يسودها انخفاض سريع في معدلات الوفيات قد يفوق سرعة انخفاض معدلات الولادات مما يؤدي إلى معدلات نمو سكاني ثابتة في بعض الأحيان.

٣- دول يسودها ضبط أقل لمستويات الوفيات وكذلك لمستويات الخصوبة، مع بروز اتجاهات نحو إمكان التحكم في معدلات الوفيات بشكل أكثر فعالية من التحكم بمعدلات الولادات، يرافق ذلك زيادة سكانية سريعة.

وفي عام ١٩٤٥ **استند فرانك نوتشتين**,Notestein. F إلى **التحديث في المجتمعات وارتفاعمستوى المعيشة** كعوامل مؤثرة في خفض معدلات الوفيات، كانت الخصوبة فيها أقل استجابة لتلك العوامل، ثم ميلها للانخفاض بفعل استخدام وسائل منع الحمل التي انتشرت بشكل سريع تحت تأثير عدد من العوامل، مثل: **تأكيد الذات، وارتفاع مستوى الطموحات** في المناطق الحضرية... وهو بحسب رأيه ـ سلوك حتمي.

هذه النظرية عارضت أفكار مالتوس لأنها ترى أن التنمية تؤدي إلى تحسين المستوى الاقتصادي، والتنمية تؤدي إلى انخفاض النمو السكاني عكس نظرية مالتوس.

تتفق هذه النظرية مع أفكار ماركس، لأن لكل مجتمع في كل زمان معدلات مواليد ووفيات تخصه وحده أي لكل مجتمع ظروف نمو خاصة به.

وقدم **جورج ستولنتز (George Stolnitz)** نموذجه في تفسير الوضع السكاني، ويستند فيه إلى مفهوم **التحديث**Modernization: وبحسب هذا النموذج ينخفض معدل الإنجاب بصورة واضحة كلما تضاءلت أهمية الأسرة الممتدة، بسبب قيام التصنيع وسيادة نمط الحياة الحضرية، حيث يميل الناس إلى تكوين أسر صغيرة الحجم، ويساهم التعليم الإلزامي في خفض قيمة عمل الأطفال، ومع انخفاض معدلات الوفيات، يميل السكان نحو الإقلال من الإنجاب (الخصوبة).

- إعادة صوغ نظرية التحول الديمغرافي:

كان من دلالات الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية التحول اكتشاف أن الخصوبة في أوروبة قد حدثت في سياقات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية متباينة للغاية، وبدا العامل الاقتصادي عنصراً مؤثراً في تعيين مستوى الخصوبة، وليس عنصراً محدّداً لها بصورة حاسمة، فعلى سبيل المثال وجد أن العديد من المناطق في أوروبة قد شهدت انخفاضاً سريعاً في الولادات، على الرغم من أنها لم تكن حضرية بصورة كافية، ونسبة منخفضة من سكانها تعمل بالصناعة.

لقد أظهرت البيانات أن إحدى السمات المشتركة بين المناطق التي انخفضت فيها مستويات الخصوبة هي **النزعة المتسارعة للعصرنة، وارتفاع النزعة لشعور الإنسان بمسؤوليته عن نفسه، واعتماده السلوك الذاتي المستقل**، وكان من الصعب معرفة لماذا ومتى وأين يظهر مثل هذا السلوك، إلا أنه يلاحظ تزامنه مع عملية التصنيع، وحدوث التطور الاقتصادي، مع بقاء احتمال حدوثه بصورة مستقلة عن عملية التصنيع، إذ إنه حالما تبرز هذه الظاهرة فإنها تنتشر بسرعة من خلال الشبكات الاجتماعية، حيث يقلّد الناس

بعضهم بعضاً، وخاصة أولئك الذين يُحتـذى بهـم كمثـال للسـلوك السـكاني الصائب.

لقد وجد مثلاً أن التعليم **يمثل عنصراً محفزاً للتبـدل فـي السـلوك البشري** آنف الذكر، وخاصة التعليـم العـام، وتؤكـد عمليـة التحـديث والعصرنة، ومفاهيم الاستقلال الذاتي أن التعليم يسهّل الانتشـار السـريع للأفكار والمعلومات الجديدة، فعندما كان يتم اعتناق فكرة تحديـد حجـم الأسرة في منطقة معينة، اكتسبت هذه العملية شعبية كبيرة وانتشاراً واسعاً في مناطق أخرى. من جهة ثانية لوحظ أن بعض المناطق في أوروبة ذات مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي المتماثل لم تختبر انخفاضـاً فـي مستوى الخصوبة في التوقيت نفسه وبالمستوى نفسه، في حين أن مناطق أخرى أقل تشابهاً من حيث الواقع الاقتصادي الاجتمـاعي قـد تميّـزت بانخفاض متماثل تقريباً للخصوبة. وقد أدى تدقيق البيانات والمعلومات إلى أن هذا الأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى العوامل الثقافية أكثر من ارتباطه بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية، فالمناطق التي تتشابه في ثقافتها من حيث تشابه اللغة والخلفية القومية، ونمط الحياة تشترك معاً في طبيعة انخفـاض مستوى الخصوبة أكثر من المناطق الأقل تشابهاً من الناحية الثقافية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن فكرة تنظيم الأسرة مثلاً بدت وكأنها تنتشر بسرعة، واستمرت في ذلك إلى أن واجهت عائقاً معيناً أوقف أو قلّص من انتشارها، مثل هذا العائق قد يكون اللغة، أو شدّة التمايز، إن اتساع المسافة الاجتماعية بين الناس ينقلب ليصبح عائقاً شديد التأثير في وجـه انتشـار الأفكار والسلوكيات الجديدة.

وإذا ما تساءلنا عن ماهية الأفكار والسلوكيات التي قد تشجّع الناس لإعادة التفكير في عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم، فالجواب قد يبدو في القيمة المتغيّرة التي يراها الأهل في إنجاب الأطفال، ففي عام ١٩٨٢ لاحظ كالدويل (Coldwell) أنه لا يوجد سقف لعدد الأطفال في المجتمعات التقليدية أو البدائية الذين يشكلون قاعدة اقتصادية للأسرة، ويكون الأبناء مصدراً للدخل ودعم الأهل خلال حياتهم، إلى جانب أن قيمة إنتاجهم تفوق كثيراً مقدار تكاليفهم في مثل هذه المجتمعات. وإن تدفق الثورة كما يسميها كالدويل يكون من الأبناء إلى الأهل، إلا أن عملية التحديث والعصرنة تؤدي عملياً إلى تمزيق هذه الروابط لصالح الأسر الأصغر، إلى وحدات نوويّة مكتفية اقتصادياً واجتماعياً، وعندما يحصل ذلك ترتفع تكلفة الأطفال بالنسبة للأهل، بما في ذلك تكاليف تعليم الأطفال وفق متطلبات المجتمع الحديث، كما أن الدعم الذي كان يحصل عليه الأهل من أبنائهم يبدأ بالانخفاض، وابتداءً من الدخل المنفق على تعليمهم في المدارس بدلاً من وجود الأبناء في العمل كما في حال المجتمعات التقليدية. وهكذا وحالما ينعكس اتجاه تدفق الثروة ويبدأ الأهل بانفاق دخلهم على أطفالهم بدلاً من استجرار الدخل منهم، تنخفض القيمة الاقتصادية للأطفال، ويتوقف الناس عن تحقيق فائدة اقتصادية منهم، وبناء عليه فإن التعليل الاقتصادي السليم يملي بأن يكون عدد الأطفال قليلاً، إلا أن الواقع لا يبدو كذلك حيث يستمر الناس في إنجابهم الأطفال لمجموعة من العوامل الاجتماعية الأخرى.

من جهة أخرى لابد من ربط التحفيز على تحديد عدد الأطفال بالوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، وبتوافر الوسائل في الوقت الحاضر في الدول المتقدمة، لاسيما الوسائل الآمنة والفعالة وسهلة التناول، إن ذلك يؤدي دوراً مؤثراً في الإقبال على تحديد النسل، وباتساع توافر مثل هذه الوسائل في البلدان النامية وبتكلفة منخفضة، فإن ذلك يعمل أيضاً في التشجيع على ضبط النسل.

وتبدو القوة الكامنة في إعادة صوغ نظرية التحول الديمغرافي، أن غالبية النظريات الأخرى تجد لها موقعاً وركناً لها داخل الصياغة الجديدة لهذه النظرية، فالمالتوسيون يلاحظون برضى أن معدل الخصوبة انخفض أولاً في أوروبة نتيجة للتأخر في سن الزواج بصورة أساسية، وذلك كما كان يفضل مالتوس، والمالتوسيون الجدد تعاطفوا مع هذه النظرية عندما أدركوا أن مظاهر الانخفاض السريع المتواصل للخصوبة في أوروبة قد تواكب مع انتشار المعرفة بأساليب تنظيم الأسرة (بوادقجي وخوري ص٨٩).

وحتى الماركسيون وجدوا لأنفسهم مكاناً في إطار نظرية التحول الديمغرافي المعاد صوغها، ذلك أن مبدأها الأساسي يعتمد على أن إحداث تخفيض لمستوى الخصوبة يتطلب بالضرورة تغييراً للبنية الاجتماعية، وهذا ينطبق مع مقولة أن لكل مرحلة من التطور الاقتصادي قانونها الخاص.

الفصـل السـادس
المشكلات والسياسات السكانية

١ – المشكلة السكانية:

١/١ – مفهوم المشكلة السكانية، وخصائصها.

٢/١ – أسباب المشكلة السكانية.

٣/١ – نماذج من المشكلات السكانية.

٢ – السياسات السكانية:

١/٢– السكان والتنمية.

٢/٢ – مفهوم السياسة السكانية.

٣/٢ – أنواع السياسات السكانية.

٤/٢ – عناصر السياسة السكانية.

٥/٢ – مضامين ومعالم السياسة السكانية.

الفصل السادس
المشكلات والسياسات السكانية

- نذير المشكلة السكانية (مقدمة):

ثمة حقائق لا يمكن تجاهلها عن الوضع السكاني، حيث يشهد عالم اليوم نمواً انفجارياً في عدد سكانه، يمثل منذ عقود من السنين السمة الأكثر بروزاً في العمليات الديموجرافية.

لقد بلغ **عدد السكان على المستوى العالمي** (٦,٥٤٠) بليون نسمة، نصيب المناطق الأكثر نمواً منها (١,٢١٤) بليون نسمة، والمناطق الأقل نمواً (٥,٣٢٥) بليون نسمة فيما بلغ عدد سكان أقل البلدان نمواً (٤,٧٧٧) مليون نسمة. وبلغ عدد سكان الدول العربية ٣٢٨ مليون نسمة عام (٢٠٠٦).

ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم عام ٢٠٥٠ (٩,٠٧٥) بليون، يكون نصيب المناطق الأكثر نمواً منها (١,٢٣٦) بليون نسمة، وسكان المناطق الأقل نمواً (٧,٨٣٩) بليون نسمة وفي أقل البلدان نمواً يتوقع أن يبلغ عدد السكان (١.٧٣٥) بليون نسمة، ويتوقع أن يبلغ عدد سكان الدول العربية ٥٩٨ مليوناً (صندوق السكان للأمم المتحدة، ٢٠٠٦، المؤشرات، ٩٧-٩٨).

فإذا كانت نسبة سكان المناطق الأكثر نمواً تمثل ١٨,٥% من إجمالي سكان العالم في العالم ٢٠٠٦ يتوقع انخفاضها إلى ١٣,٦% عام ٢٠٥٠. بينما كانت ١٩,٦% عام ١٩٩٩(صندوق السكان، المؤشرات، ٢٠٠٠، ٧٠-٧٢).

هذا على المستوى العام، ومن خلال عرض **بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية**، كما وردت في تقارير الأمم المتحدة يبدو أن الفجوة التي تفصل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً عن البلدان الأكثر نمواً تتسع طرداً في المستقبل.

- مثلاً بلغ **معدل الخصوبة الإجمالي** على المستوى العالمي: (٢,٥٨) انخفض في المناطق الأكثر نمواً إلى (١,٥٨) مقابل (٢,٧٩) في المناطق الأقل نمواً، و(٤,٨) في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان العربية ٥,٣ مقابل: ٢,٧١ عالمياً، ١,٧٥ الأكثر نمواً، ٣,٠ الأقل نمواً، ٥,٠٥ أقل البلدان نمواً) في الفترة بين (١٩٩٥–٢٠٠٠).
- وبلغ **معدل وفيات الرضع**: ٥٤ لكل ألف مولود حي على مستوى العالم، مقابل ٧ ولادات في المناطق الأكثر نمواً، و٥٩ ولادة في المناطق الأقل نمواً، و٩٣ ولادة في أقل البلدان نمواً، بينما بلغ في الدول العربية ٥١ حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

مقابل ٥٧ وفاة على المستوى العالمي، و٩ وفيات للمناطق الأكثر نمواً، و٦٣ وفاة في المناطق الأقل نمواً و٩٩ وفاة في أقل البلدان نمواً) في العام ١٩٩٩.

- بلغ **معدل الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة** تتراوح أعمارهن بين (١٥–١٩ سنة) ٥٣ ولادة على مستوى العالم. فيما بلغ ٢٥ ولادة في المناطق الأكثر نمواً، و٥٧ ولادة في المناطق الأقل نمواً، و١١٢ ولادة في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان العربية ٣٠ ولادة حية، وكانت ٦٥ ولادة على مستوى العالم، و٣١ ولادة في البلدان الأكثر نمواً، و٧١ ولادة البلدان الأقل نمواً، و١٢٨ ولادة في أقل البلدان نموا عام ١٩٩٩.
- وبلغ **معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة** ذكور/إناث ٧٧/٨٠ على المستوى العالمي، انخفض إلى ١٠ ذكور و٩ إناث في المناطق الأكثر نمواً، فيما ارتفع إلى ٧٨ ذكور و٨٥ إناث في المناطق الأقل نمواً، و١٥٥/١٤٤ في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان العربية ٥٤/٤٨، أما في الأعوام (١٩٩٥–٢٠٠٠) فكانت المؤشرات ذاتها: ٨٠/٨٠ عالمياً،

و١٣/١٠ في البلدان الأكثر نموا، مقابل ٨٧/٨٨ في البلدان الأقل نمواً، و١٦٠/١٥١ في أقل البلدان نمواً.

- وبلغت **معدلات ما يسمى "إمكان الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب"** على المستوى العالمي: ٨٣% من الأسر عام ٢٠٠٦ و١٠٠% من الأسر في المناطق الأكثر نمواً، وبلغت في البلدان العربية ٧٤% من الأسر.

وتفيد الدراسات والمعطيات الإحصائية أن نسباً مرتفعة من سكان البلدان النامية تعاني من **حزمة مشكلات حادة كالفقر والبطالة والنزوح الريفي الكثيف** نحو المدن التي تعاني من **ازدحام ونمو سريع لأحياء الصفيح والسكن العشوائي**، وتردي شروط الحياة الصحية فيها، إلى جانب اشتداد مشكلة **نقص الغذاء وسوء التغذية (المجاعة)**، وكذلك **انتشار ظاهرة البطالة** وما يرافق ذلك من مشكلات اجتماعية ونفسية وسياسية، **والعمالة المتردية للنساء** في أعمال هامشية متدنية الأجور، وكذلك **عمالة الأولاد تحت ظروف شاقة، وانتشار الأمية والأمراض وتدهور البيئة** واستنزاف مواردها.

تجاه تلك المشكلات تُطرح أسئلة، مثل: هل السبب هو النمو السكاني المرتفع، وما يترتب عليه من نمو موازٍ في احتياجات السكان لفرص العمل والغذاء والسكن والخدمات التعليمية والصحية، مع عدم وجود موارد اقتصادية كافية تسمح بإشباع هذه الحاجات؟ وإذا كان هناك خلل حقيقي بين نمو السكان ودرجة نمو هذه الموارد، فما السبب الحقيقي وراء ذلك؟. ولماذا يتكاثر سكان البلدان النامية بهذه المعدلات المرتفعة؟. وهل من الصحيح أن مشكلة النمو السكاني في هذه البلدان هي مشكلة عالمية، بمعنى أنها المسؤولة عن الجزء الأكبر من الضغط الواقع على موارد العالم القابلة للاستنزاف؟ وهل من الصحيح أن نعتقد أن الزيادة السكانية في البلدان النامية تفرض على موارد الأرض ضغطاً

لا قبل للعالم بتحمله؟ هل من المنطقي أن نعتقد بأن التخلف والركود اللـذين تعـاني منهما هذه البلدان هما نتيجة حتمية للنمو السكاني المفرط؟.

ينطلق العلماء والباحثون عند الإجابة عن الأسئلة السابقة من منظـورات متباينة، منها **المنظـور الـديموجرافي** الـذي يضـيّق ميدانـه فـي دراسـة أعداد السـكان وتـوزيعهم وتـركيبهم والتغيـرات الطارئـة علـى معـدلات المواليد والوفيات، رغـم أهميـة هـذه المؤشـرات للتحليـل الـديموجرافي. ومنها المنظور **البيئي** الذي يهبط بالمشكلة إلى مجـرد تحليـل العلاقـة بـين الإنسان والبيئة المحيطة، أم من منظور **الاقتصاد السياسـي**، أي مـن خـلال قوانين النمو السكاني التي ترتبط بمراحل التطور التاريخية المختلفـة، وعلاقـة ذلـك بـالقوانين الاقتصـادية الخاصـة بالتشـكيلات الاجتماعيـة للإنتـاج (راجع زكي، ١٩٨٤، ص١٣).

١ – المشكلة السكانية:

١/١ – مفهوم المشكلة السكانية وخصائصها:

من منظور الاقتصاد السياسي، تعني المشكلة السكانية "**حالـة التنـاقض الحاصلة بين سكان مجتمع ما (عددهم وخصائصهم) وبين النظام الاجتمـاعي السائد في ذاك المجتمع، بحيث يعجز هذا النظام عن تلبية الحاجات الأساسية الضرورية لحياة هؤلاء السكان من غذاء ومسكن وعمل ودخـل وتعلـيم... الخ**".

والمشكلة السكانية وفق هذا المنظور تتصف بخصائص منها:

أ – لا تتحكم فيها قوانين طبيعية أبدية مجردة، مفصولة عن النظام الاجتمـاعي الذي يعيش في كنفه الناس.

ب– لا يمكن ردها إلى مجرد قوانين حياتية محضة.

ج- ولذلك فإن لكل نظام اجتماعي قوانينه السكانية التي تتناسب مع هدفه وتتسق مع آليات تسييره.

د- المشكلة السكانية بهذا المعنى، ذات طابع تاريخي، تتفاوت من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر، ومن مرحلة إلى أخرى داخل النظام ذاته.

هـ- تتسم المشكلة السكانية بالتعقيد وإن علاجها لا يمكن أن يأتي بنتائج خلال فترة وجيزة من الزمن، حيث إن مسألة السكان متغير بطيء وثقيل الحركة ولا يمكن التأثير فيه في غضون فترة وجيزة من الزمن.

و- تتجلى المشكلة السكانية في صور مختلفة، تبعاً لمستوى تطور المجتمع، فهي في البلدان النامية تُعبر عن ذاتها من خلال ارتفاع معدلات البطالة الحقيقية والمقنعة، وازدياد الفقر عمقاً وانتشاراً (عمودياً وأفقياً)، واستفحال أزمة السكن، وازدياد الضغط على الخدمات العامة، وتلوث البيئة واستنزاف مواردها... والهجرة من الريف إلى المدينة وميل سكان الريف إلى الشيخوخة، وهجرة العقول... الخ. (راجع ملف شيخوخة السكان في المناطق الريفية، الأمم المتحدة (الاسكوا، نيويورك، ٢٠٠٨).

أما في البلدان الأكثر نمواً فالمشكلة السكانية تتجلى من خلال صور أخرى، فمعدلات النمو السكاني فيها انخفضت عن مستوى الإحلال، (النمو السالب للسكان)، مع انقلاب الهرم العمري للسكان بسبب ذلك، مقابل ارتفاع نسبة الكهول وانخفاض نسبة من هم في سن قوة العمل (بنية عمرية هرمة)، وما يصاحب هذا الوضع من نتائج صحية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية (لونغمان، ٢٠٠٥، ٥٨-٧٣).

٢/١ – أسباب المشكلة السكانية:

قبل الحديث عن المشكلات السكانية، لا بد من التأكيد على أمرين اثنين:

- **أولهما: تشابك المشكلات السكانية والبيئية.** فعندما نبحث في العديد من المشكلات السكانية كنقص الغذاء وتلوثه، أو نقص المياه وتدهور نوعيتها، أو نقص الطاقة، أو البطالة والهجرة... الخ نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام مشكلات تتصل بالموارد البيئية سواء الناضبة أم المتجددة، من حيث استثمارها وتنميتها أو استنزافها وتبديدها من قبل الإنسان، وكذا عندما نتناول مشكلات بيئية مثل الاحتباس الحراري والمطر الحمضي، والتصحر... الخ ألا نرى أثراً كبيراً لفعل الإنسان في حدوثها واستفحالها؟

  فالإنسان بمواقفه وسلوكياته هو الفاعل المشترك في المشكلات البيئية والسكانية، إلى حد يصعب معه الفصل بين نوعي المشكلات: البيئية والسكانية، فالإنسان وفي سياق نشاطه يدخل في تفاعل مع باقي الناس، ومع البيئية بمكوناتها الحية واللاحية، وما نقوم به من تمييز بينهما هنا في هذا المقام ليس إلاّ تمييزاً مدرسياً يسهّل علينا التقاط كل منها على حدة، وأغلب الظن أننا **بحدسنا نميزها تبعاً لوزن العوامل البشرية أو الطبيعية الكامنة** وراء كل منها..

- **ثانيهما: تشابك وتكامل المشكلات السكانية**، فهي مشكلات من النوع الذي يصعب معه الحديث عن أسباب واضحة بعينها تسببها، حيث يمكن **أن تتحول تلك الأسباب في وقت ما إلى تجليات وأعراض لمشكلات أخرى.** فهل نقول مثلاً أن ارتفاع خصوبة المرأة (عدد المواليد الحياء الذين تنجبهم) هو مشكلة؟ ألا يمكن عدّ ذلك نتيجة أو تجل لمشكلات أخرى من نوع الأمية، وانخفاض

الدخل، والعادات... ولو تناولنا مسألة الأمية بذاتها أليست هي من نتائج حالة اقتصادية ثقافية اجتماعية معينة نسميها التخلف؟.

بالعودة لواقع البلدان النامية، فالمشكلة السكانية هي مشكلة التخلف وتأخر التطور الاقتصادي والاجتماعي، هي تناقض ناشئ بين معدلات نمو السكان وخصائصهم من جهة ودرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي للنظام السائد من جهة أخرى، إنها مشكلة ناتجة عن التخلف وليست سبباً له، على عكس ما يذهب إليها الاقتصاديون التقليديون الذين رأوا في تلك المشكلة عقبة من أهم عقبات التنمية، ثم زعموا أن التنمية لن تتحقق ما لم تحل هذه المشكلة.

ومن جهة أخرى، فإن مشكلة الانفجار السكاني في البلدان النامية لا يجوز تفسيرها فقط بالبحث عن عواملها الداخلية في هذه البلاد، وإنما لا بد من ربطها بالظروف الدولية، التاريخية والمعاصرة التي نشأت وتطورت فيها، أي لا بد من ربطها بالنظام الرأسمالي العالمي وتغلغله إلى هذه البلدان في صوره ومراحله المختلفة، فهي عملية تاريخية، ظهرت كنتيجة مباشرة لعمليات نهب وسلب الفائض الاقتصادي لهذه الدول، وتجميد نموها وفرض نوعٍ من التطور المشوه لاقتصادياتها، وذلك بهدف ربطها وإخضاعها لشروط النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي.

بناء على ما تقدم، فإن التركيز على سياسات تنظيم الأسرة كخيار وحيد يكفل حل المشكلة السكانية إنما هو خيار خاطئ، ذلك أن قرار الأسرة في صدد ضبط نسلها وتحديد عدد أفرادها هو في الحقيقة قرار يعكس وعيها الاجتماعي المرتفع، وهذا الوعي لا يتحدد أساساً، من خلال الدعاية والوعظ والإرشاد، وإنما يتحدد في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الناس.

ومع ذلك، كما يقول زكي "لا يجوز التهوين من شأن رسم وتطبيق سياسة سكانية حكيمة وواقعية تلاءم أوضاع المجتمع وتقاليده الحضارية والدينية والقيمية... تتكامل مع منهج واضح لمواجهة المشكلة السكانية من جذورها (زكي المرجع السابق، ٤٢٨-٤٢٩).

٣/١ – نماذج من المشكلات السكانية:

١/٣/١ – مشكلة نقص الغذاء وتدهور نوعيته:

التغذية ركيزة أساسية للصحة والحياة، وإتاحة الصحة للجميع يعني أن يكون في مقدور جميع الناس في كل مكان وخلال جميع مراحل حياتهم الحصول على فرصة مواتية للوصول إلى أعلى مستوى صحي ممكن والمحافظة عليه. هذا الأمر يستحيل تحقيقه في وجود الجوع والمجاعة وسوء التغذية. (تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠)

يُقصد بمشكلة نقص الغذاء حدوثنقص واضح في كمية الغذاء ونوعيتهعن المعدلات المعقولة المتمثلة في الحد الأدنى للسعرات الحرارية كما حددتها منظمة الأغذية والزراعة.

ويطلق على **نقص كمية الغذاء عن الحد الأدنى المقبول "مشكلة الجوع"** فيما يمثل **النقص في أنواع الأغذية المهمة كالبروتين والفيتامين "سوء التغذية".**

ومع تناقص إنتاج الغذاء المحلي وعجزه عن مواكبة الطلب السكاني المتزايد، واعتماد بعض الدول على استيراد الكثير من حاجاتها الغذائية كالحبوب الغذائية،امتد مفهوم المشكلة الغذائية ليشمل بُعداً جديداً متمثلاً في **عدم ضمان وصول ما تحتاجه الدول من مواد غذائية بصورة منتظمة وآنية**، رغم توافر القدرة المالية لهذه الدول على استيراد ما تحتاجه من غذاء، ويطلق على هذه الحالة "**مشكلة الأمن الغذائي**"، وفي الواقع فإن مشكلة الأمن الغذائي من المشكلات الإستراتيجية التي ترتبط بالأمن الوطني.

تبدو مشكلة الغذاء في عدد من المؤشرات منها: انتشار الأمراض الغذائية كالهزال، والكساح، والأنيميا... وتكرار حدوث المجاعات، وتزايد حجم وقيمة المواد الغذائية المستوردة من جانب الدول النامية بشكل مطرد.

تعود أسباب مشكلة نقص الغذاء إلى حزمة من العوامل المتشابكة يأتي على رأسها التخلف بالمعنى الشامل وما يصاحبه من أعراض مثل ارتفاع معدلات نمو السكان، والتقنية المنخفضة في إنتاج الغذاء، والعادات الغذائية غير الملائمة، وانخفاض القدرة على مواجهة الأزمات الطبيعية، وخاصة للفئات الضعيفة من السكان، انخفاض الدخل الوطني.

(٢/١)

الغذاء والتغذية: يسهم الجوع وسوء التغذية، بأشكالها المختلفة، في ما يقرب من نصف حالات الوفيات التي تحدث بين صغار الأطفال. فأكثر من ٢٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وثمة ١٥٠ مليون طفل مصابون بنقص في الوزن، وتعاني ٣٥٠ مليون امرأة من فقر الدم (الأنيميا) الناجم عن سوء التغذية. وتتطلب التغذية المحسنة:

- توفر الأمن الغذائي الأسري الكافي.
- البيئة الصحية ومكافحة الأمراض المعدية.
- الرعاية الكافية للأم والطفل.

يتطلب الأمر العمل على إطعام أطفال العالم، والتغلب على أشد مظاهر سوء التغذية، وتخفيض الإصابة بالأمراض التي تسهم في سوء التغذية إلى أقصى حد، وخفض سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين في الغذاء بنسبة النصف، والقضاء تقريباً على نقص فيتامين "أ"، وعلى الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود، وخفض حالات فقر الدم الناجمة عن سوء التغذية بشكل ملحوظ.

وبالنسبة للطفل الصغير والأم الحامل، تتلخص الاحتياجات الأساسية جداً فيما يلي: توفير الغذاء الكافي في أثناء الحمل وفترة الرضاعة، تشجيع وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية وأساليب الرضاعة التكميلية، بما في ذلك الإرضاع المتكرر، ورصد النمو عن طريق إجراءات المتابعة الملائمة، والرقابة على التغذية. وأن للغذاء الكافي أولوية رئيسية لنمو الأطفال وللبالغين أيضا. ويتطلب الوفاء بهذه الحاجة خلق فرص للعمل والدخل، ونشر المعرفة، ودعم الخدمات اللازمة لزيادة الإنتاج الغذائي وتوزيعه. وهذه إجراءات أساسية تقع في إطار الاستراتيجيات الوطنية الأشمل لمكافحة الجوع وسوء التغذية (من اتفاقية حقوق الطفل ١٩٩٠).

هذا فضلاً عن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي المتمثل بهيمنة الاحتكارات الرأسمالية على مقدرات اقتصادية عالية تلقي على الشعوب الفقيرة تبعات أزماتها.

ويثير التحول صوب **استخدام الطاقة الحيوية** مخاوف جديدة بشأن الأمن الغذائي، إذا ما جرى تحويل الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية عن إنتاج الأغذية.

وما يُضاعف من مخاطر المشكلة الغذائية تعرض الغذاء المتاح للتلوث وتدهور نوعيته. فملايين الأطفال يموتون سنوياً من أمراض مختلفة ناتجة عن المكروبات المُمْرِضة التي تلوّث الطعام أو الماء، على حين يعاني مئات الملايين من سوء التغذية المرتبط بها.

٢/٣/١ – مشكلة نقص المياه وتدهور نوعيتها:

تشكل المياه أهم احتياجات الحياة على الأرض، إلى جانب كونها تحتل صلب التنمية المستدامة، وعنصراً أساسياً للقضاء على الفقر، فالمياه ترتبط ارتباطا وثيقاً بالصحة والزراعة والطاقة والتنوع الحيوي، وبالرغم من ذلك، ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية (الفاو) يعيش أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة موزعين على ٢٦ بلداً مصنفاً بأنه يعاني من شح في مصادر المياه، ومن المتوقع أن يختبر ثلثا سكان العالم في العام ٢٠١٥ نوعاً من الإجهاد المائي.

وقد طُرحت المسألة المائية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ في سنة (٢٠٠٢) حيث جرى التأكيد على ضرورة وضع خطط للإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاءة استخدامها بحلول سنة ٢٠٠٥، والعمل على خفض نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة والبالغ عددهم ١,٢ بليون نسمة، وكذلك الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية (راجع تقرير قمة جوهانسبرغ، ٢٠٠٢).

وفي القمة الألفية (سنة ٢٠٠٠) تعهد رؤساء الدول بخفض نسبة من لا يستطيعون الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، أو تحمل تكلفتها بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠١٥، وبإيقاف استغلال الموارد المائية غير القابلة للاستدامة.

وقد عدّت لجنة الأمم المتّحدة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافية في العام (٢٠٠٠) الحصول على كمية ملائمة من الماء النقي الصالح للاستعمال المنزلي والشّخصي حقا أساسيّا لكلّ النّاس، وأوصت بأن يجري التعامل مع الماء كسلعة اجتماعيّة وثقافيّة، وليس كسلعة اقتصاديّة بالأساس

(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٦). (دليل المصادر في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه).

منهجياً، **وبغية تعرف الوضع المائي الحالي والمستقبلي لأية منطقة** يلزم التركيز على محورين مترابطين:

- **الأول: دراسة الموارد المائية:** بقصد تحديد كمية ونوعية موارد المياه المتاحة.
- **الثاني: دراسة الاحتياجات المائية** لتغطية جميع الأنشطة الحيوية والاقتصادية (كالزراعة أو الشرب أو الصناعة، أو المساكن.

والغرض من دراسة الموارد والاحتياجات المائية، هو تعيين الكميات الدلخلة والخارجة من المياه لأي نظام مائي، بغرض تحديد التوازن، وما إذا كانت هناك فجوة مائية من عدمه.

ومن الطبيعي أن تبحث الموارد والاحتياجات المائية في ضوء متغير السكان وفق تعداد السكان الحالي وإسقاطاتهم لسنوات الخطة/الإستراتيجية.

حيث يتم تحديد نصيب الفرد من الموارد المائية وفق حد معياري (حد الاستقرار المائي) والمحدد بـ (١٠٠٠م٣ للفرد سنوياً) وبحدود (٥٠٠م٣ للفرد/سنوياً) كحد مناسب للمناطق شبه الجافة ومنها المنطقة العربية.

تقع المشكلة المائية عندما يحدث اختلال بين الموارد المائية المتجددة المتاحة والطلب المتزايد عليها، ويبدو الخلل بظهور عجز في الميزانية المائية يتزايد باستمرار وهو ما يطلق عليه **بالفجوة المائية.**

تشكل مصادر المياه العذبة إحدى أهم مشاكل المناطق التي تتصف بظروف مناخية تتراوح بين القاحلة جداً وشبة القاحلة، وبنسب تبخر عالية جداً، وأمطار بشكل محدود، وقلة تدفق مياه الأنهار كبلدان الوطن العربي حيث انخفضت حصة الفرد من المياه العذبة إلى ما دون

(٥٠٠م^{3} للفرد/سنوياً) وهناك بوادر عجز مائي ظهر في العديد من البلدان، وسيتفاقم مستقبلاً ليبلغ ١٠٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠.

تعود أسباب نشوء المشكلة المائية في جهات مختلفة من العالم ومنها الوطن العربي إلى عوامل طبيعية وأخرى بشرية.

في مقدمة العوامل الطبيعية تبرز محدودية الموارد المائية في البلدان التي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة ذات معدلات الهطول المطري المحدودة.

عدا ذلك تتصدر العوامل البشرية قائمة الأسباب المؤدية لنشوء مشكلة نقص المياه واستفحالها:

- **ازدياد الطلب على المياه** من أجل تلبية احتياجات السكان الذين يتزايدون بسرعة، فضلاً عن تزايد احتياجاتهم المتزايدة بفعل التطور الذي أدى إلى تزايد استهلاك المياه وأساليب الحصول عليها.
- **انخفاض كفاءة استخدام المياه (الهدر)**: ويبدو في ري المحاصيل بالغمر، وإقامة مشاريع زراعية غير الواقعية، والتركيز على محاصيل مستهلكة للمياه بكثرة وصناعات عالية الاستهلاك للماء من دون أخذ العائد الاقتصادي الأمثل لوحدة المياه المستخدمة.
- **استنزاف المخزون الجوفي من المياه، حيث** يؤدي السحب غير المتوازن من الخزانات الجوفية بما يزيد على معدل التغذية السنوي إلى استنزاف بعضها وإلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل دخول مياه البحر أو مياه الأحواض المالحة القريبة منها، كما نشاهد اليوم في ليبيا وبعض دول شبة الجزيرة العربية.

- **تدهور نوعية المياه** بسبب سوء استعمال الموارد المائية، فالري والتسميد والوقاية غير الملائمة وانعدام شبكات الصرف وقصور القائم منها، وطرح النفايات السائلة والصلبة في الأنهار ومجاري السيول، وطغيان المياه المالحة، والإفراط في الضخ، تؤدي إلى تلوث العديد من مصادر المياه وتدهور نوعيتها.

إن مواجه مشكلة نقص الماء وتدهور نوعيته تتطلّب طرح بديل الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية والتي تتطلب اتباع السياسات المائية التالية:

أ - ترشيد استخدام الموارد المائية حالياً، وتنمية المزيد منها، والحفاظ على نوعية هذه الموارد، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق خطة متكاملة لإدارة الموارد المائية.

ب- تنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية.

جـ- ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية.

٣/٣/١ - مشكلة العمالة والبطالة (الأمن الوظيفي):

يعد العمل حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان، ويقع على المجتمع مسؤولية تأمينه للمواطنين القادرين عليه.

تشمل البطالة حسب منظمة العمل الدولية "كل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن سن معينة وكانوا من دون عمل وهم مستعدون للعمل ويبحثون عنه".

وفي المجتمعات التي تتصف بمعدلات نمو سكاني مرتفعة، عادة ما ينعكس ذلك على الهرم العمري للسكان، حيث ترتفع نسب الفئات المستهلكة التي تقع في سن ما دون قوة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض ما يسمى بمعدل النشاط الخام (نسبة المشاركة في القوة العاملة)،

إلا أن ذلك يتسبب في نمو سريع في حجم القوة العاملة يفوق معدلات النمو السكاني عادة.

بين أعوام ١٩٩٦-٢٠٠٦ سجلت قوة العمل العالمية نمواً نسبته ١٦,٦% لتصل إلى ٢,٩ بليون، وهو رقم يمثل نحو ثلثي ٤,٦ بليون شخص من الفئة العمرية المؤهلة للعمل (١٥ سنة وفوق).

وفي العام ٢٠٠٦ قُدّر أن ١,٤ بليون من العاملين لم يكسبوا ما يكفي ليتجاوزوا وأسرهم خط الفقر المحدد بدولارين في اليوم.

يكتسب العمل في الظروف الراهنة جملة من الخصائص نذكر منها:

- **استمرار التباينات الإقليمية الكبيرة، وتعمقها بصورة مطردة،** فمنطقة شرق آسيا تشهد أكبر انخفاض في عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، بخلاف ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم قد ازداد في الفترة ذاتها في أفريقيا جنوب الصحراء.

وكانَ للقوى الديمغرافية العالمية أثر هام على أوضاع العمالة والبطالة، إذ تتناقض معدلات السكان المسنين والولادة المنخفضة في البلدان المتقدمة مع معدلات السكان الشباب والخصوبة المرتفعة نسبياً في البلدان النامية. ففي عام ٢٠٠٥ كان يوجد ما يناهز نسبة ٨٤% من القوة العاملة العالمية في البلدان النامية، وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادي المسؤولة عن نسبة ٦٠% تقريباً من العمالة العالمية (UNFPA حالة العالم الاجتماعية ٢٠٠٧).

- **انتشار العمل غير الرسمي والطابع العرضي**(غير الدائم)، فكان لإعادة هيكلة سوق العمل بشكل متزايد أكبر الأثر في انتشار علاقات العمل غير المستقرة وخاصة انتشار أنماط مختلفة من انعدام الأمن الوظيفي. مع انتشار استخدام العقود قصيرة الأجل، التي تمنح العاملين استحقاقات ضئيلة وإحساس ضعيف بدوام عملهم.

- من جهة أخرى، تواصل **الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة**، بتسجيل النساء العاملات ٤٩% في العام ٢٠٠٦، مقابل نسبة ٧٤% للرجال. إلى جانب **تعرض شروط عمل النساء وظروفه للتدهور في العديد من البلدان**. حيث تشكل النساء الغالبية بصورة متزايدة في القطاع غير الرسمي، حيث الوظائف الأقل أجراً والأقل ضماناً، حيث تكون احتمالات التغطية بخطط الضمان الاجتماعي أضعف، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى استثنائهن من إحصاءات العمل. – وعلى الرغم من أن **الشباب** لا يشكلون سوى خمس سكان العالم، ١٠١(بليون شخص) – يعيش ٨٥% منهم في البلدان النامية – فإنهم **يشكلون نحو نصف مجموع القوى العاملة العاطلة عن العمل على** المستوى العالمي.
- **ارتفاع نسب المسنين المشتغلين في البلدان النامية**، حيث تبلغ نسبة الناشطين اقتصادياً بين الذكور منهم ٥٠% وبين المسنات ١٩%، ويرجع السبب في ذلك عموماً إلى فقدان الدعم المالي، مما يجعل التقاعد ترفاً يصعب بلوغه. فيما لا تزيد نسب المشتغلين في البلدان المتقدمة عن ٢١% من المسنين و١٠% من المسنات.
- يُقدر عدد **المعوقين** عالمياً بـ ٦٥٠ مليون شخص يمثلون نحو ١٠% من سكان العالم. ويوجد **ترابط قوي بين الفقر والإعاقة**، حيث يتعرض الفقراء لخطر الإعاقة أكثر من غيرهم، كما أن المعوقين أكثر عرضة للفقر. ويبلغ عدد المعوقين في سن العمل نحو ٤٧٠ مليوناً ويتطلب الدعم الهادف إلى **تسهيل إدماج المعوقين والتمكين لهم توفير فرص التعليم والتدريب** والترويح ودعم عمالتهم ومشاركتهم الاجتماعية، ويجب وضع استراتيجيات للحد من التمييز ضد المعوقين. إضافة إلى إدماج من هم في سن المدرسة في الحياة المدرسية (UNFPA حالة العالم الاجتماعية ٢٠٠٧).

(٢/٢)

الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة: يعيش الملايين من أطفال العالم في ظروف صعبة للغاية – منهم الأيتام وأولاد الشوارع، واللاجئون أو المشردون، وضحايا الحرب والكوارث الطبيعية والكوارث الصناعية، بما في ذلك خطر التعرض للإشعاع والكيماويات الخطرة، وأولاد العمال المهاجرين، وغيرهم من المجموعات المحرومة اجتماعياً، والعمال الأطفال، أو الشباب الواقعون في شرك البغاء والاعتداء الجنسي وأشكال الاستغلال الأخرى، والأطفال المعوقون والأحداث الجانحون، وضحايا الفصل العنصري والاحتلال الأجنبي.

ويستحق هؤلاء الأطفال العناية والحماية والمساعدة الخاصة من جانب أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وجزء من الجهود الوطنية والتعاون الدولي.

ويقوم ما يزيد على ١٠٠ مليون طفل بأعمال كثيراً ما تعد شاقة وخطرة ومخالفة للاتفاقية الدولية التي تنص على حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء عمل يتعارض مع تعليمهم ويضر بصحتهم وبنمائهم الكامل. لذا ينبغي على جميع الدول أن تعمل على التوقف عن تشغيل الأطفال والنظر في كيفية حماية أوضاع وظروف الأطفال العاملين في أعمال مشروعة، بحيث تتوافر فرصة وافية من أجل تنشئتهم ونمائهم على نحو صحي. (من اتفاقية حقوق الطفل١٩٩٠).

تُمثل مشكلة البطالة اليوم أكبر تحدٍ يواجه المجتمعات الإنسانية على وجه العموم، **وتعود أسبابها إلى جملة من الأسباب نذكر منها:**

- العلاقات الرأسمالية، لقد حلل ماركس مسألة الفيض النسبي من السكان في المجتمعات التي تسودها العلاقات الرأسمالية اعتماداً على مقولة التركيب العضوي لرأس المال، حيث تسعى هذه العلاقات لرفع نصيب رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير بغية زيادة الربح.
- الطابع الطفيلي للنظام المالي العالمي والذي تتحكم فيه مراكز النقد الرأسمالية، وما يجره من أزمات وكوارث اقتصادية تنعكس بصورة سيئة وحادة على سوق العمل العالمية والإقليمية والمحلية.
- اختيار تقنيات إنتاجية غير ملائمة، إذ إنها تعتمد على كثافة رأس المال في القطاع الصناعي فضلاً عن القطاع الزراعي.
- تخلف قوى الإنتاج وعلاقاته في الريف،الأمر الذي يؤدي إلى تردي الريعية الزراعية، ونمو الفائض السكاني النسبي، وهجرة الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين إلى المدن بحثاً عن العمل، حيث تنشأ ظاهرة التجمعات السكنية البائسة والأعمال الهامشية والمؤقتة والفقر.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني ونقص الموارد، فمع زيادة عدد السكان ترتفع نسب القوة البشرية، و قوة العمل، وفي ظل نقص الموارد الطبيعية المتاحة، وتخلف القاعدة الإنتاجية وانخفاض قدرة المجتمع على التوسع في المشروعات الاستثمارية تنخفض فرص العمل وبالتالي ترتفع معدلات البطالة.

- عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يجعل البلدان النامية في وضع التابع حتى ولو تبنت السياسات الاقتصادية التي تفرضها مراكز المال الكبرى في البلدان الرأسمالية، من فتح للأسواق، وحرية للتجارة وإعادة هيكلة الاقتصاد،وما يرافق ذلك من عجوزات في موازين التجارة الخارجية وما يتبع ذلك من مديونية خارجية مرهقة.

تترك البطالة جملة من الآثار متعددة الأبعاد، اقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عن الآثار المعنوية والنفسية.

٤/٣/١ – التمييز بين الجنسين:

تؤكد تقارير المنظمات الدولية، والإقليمية والوطنية، أن الأسر والمجتمعات والبلدان بأكملها تستفيد عندما تُزال المعيقات أمام الرجل والمرأة على السواء والتي تنجم عن التمييز بينهما، ومما له أهمية إستراتيجية بوجه خاص في هذا الصدد **تحسين التعليم والصحة الإنجابية وإتاحة الفرصة الاقتصادية للمرأة والفتاة**، وضرورة **القضاء على العنف الموجه للمرأة، والتأكيد على زيادة مشاركتها السياسية.**

لقد حققت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً في قضية المساواة بين الجنسين، وخاصة في مجال السياسة والتشريع، ويتزايد اعتماد السياسات الإنمائية نهج إدماج البعد الاجتماعي (المساواة في مجال الصحة ومجال التعليم بين الجنسين) كأهم سبيل للحد من الفقر. ومع ذلك ما زالت قضية الإنصاف بين الجنسين مطروحة بقوة في كثير من المجتمعات والبلدان.

(٢/٣)

دور المرأة وصحة الأم وتنظيم الأسرة: تضطلع المرأة في مختلف أطوار حياتها بدور حاسم في تحقيق رفاه الطفل. ويشكل تعزيز مركز المرأة وإعطاؤها فرصاً متكافئة في التعليم والتدريب والخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات الإرشادية إسهاماً ذا قيمة بالغة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلد ما.ويجب أن تبدأ الجهود لتعزيز مركز المرأة ودورها في التنمية اعتباراً من مرحلة طفولة البنت. وينبغي توفير فرص متكافئة للطفلة كي تستفيد من الخدمات الصحية والتغذوية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية لتمكينها من النمو حتى تتمالك كامل إمكانياتها.

وتعتبر صحة الأم وتغذيتها وتعليمها مسائل هامة لبقاء المرأة ورفاهها في إطار الحقوق التي تتمتع بها، كما تعتبر هذه المسائل حتميات رئيسية لصحة طفلها ورفاهه في مرحلة الطفولة المبكرة. وترتبط أسباب ارتفاع معدلات وفيات الرضع، وبصفة خاصة معدلات وفيات المواليد، بالحمل غير الموقت توقيتا جيداً، ونقصان وزن المولود، وحالات الولادة المبكرة (الخداج)، والولادات غير المأمونة، والإصابة بالكزاز قبل الولادة وارتفاع معدلات الخصوبة، ..الخ. وتعتبر هذه أيضاً من عوامل الخطورة الرئيسية بالنسبة لمعدل وفيات الأمهات، فهي تودي بحياة ٥٠٠.٠٠٠ امرأة (من اتفاقية حقوق الطفل١٩٩٠).

يبدأ التمييز وعدم الإنصاف بين الجنسين في مرحلة مبكرة من حياتهما، ويمكن أن يدوم طيلة العمر. وغالباً ما يؤدي الفقر إلى تفاقمه، فالأسر الفقيرة تكافح بواسطة خيارات إنفاق صعبة لكي يستفيد جميع أبنائها، ولكن البنات في بيئات شتى ينتهي بهن الأمر بالحصول على تعليم ورعاية صحية ومهارات أقل مما يحصل عليه أشقاؤهن الذكور، وهذه «الفجوة بين الجنسين» غالباً ما تتسع في مرحلة لاحقة من العمر، مما يحد من فرص المرأة في الحصول على عمل مأمون وأجر منصف وتراكم للأصول الاقتصادية، ومع أن الزواج والإنجاب قراران يغيران الحياة وتكون لهما

تداعيات اجتماعية واقتصادية هامة، فإن المرأة والفتاة في كثير من أنحاء العالم لا يؤخذ رأيهما فيهما إلا بدرجة محدودة.

والقرارات المتعلقة بالتعليم والصحة والتغذية والإنجاب والمشاركة السياسية والاقتصادية تُتخذ في إطار الأسرة، وهذه القرارات قد تقوّض حتى مع وجود أفضل النوايا، حقوق الإنسان للمرأة والفتاة وسلامتهما وتحد من خياراتهما، مما يديم الفقر.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين يمكن أن يوسّع فرص التنمية البشرية، فإن الاستثمارات التي تمكّن الفتيات والنساء من تحقيق إمكاناتهما كاملة تتيح عائداً مزدوجاً بسبب دور المرأة الإنتاجي ودورها كمنجبة، فالمرأة، علاوة على مساهماتها الحيوية في اقتصاد الأسرة المعيشية واقتصاد المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني التي لا تتقاضى عنها في الغالب أجراً، هي التي تُنجب الجيل التالي وترعاه أساساً.

إن الاستثمار في **تعليم المرأة والفتاة، وصحتهما الإنجابية، وفرصتهما الاقتصادية يؤدي إلى نتائج** فورية وطويلة الأجل، وممتدة عبر الأجيال، وهذه المجالات الاستثمارية الثلاثة تمثل عناصر حاسمة الأهمية وذات خاصية تفاعلية في تنمية رأس المال البشري للمرأة، ولأطفالها أيضاً.

وربما كان **العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي** هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً وقبولاً من المجتمع. وهو عنف يمارسه في الغالب الرجل على المرأة والفتاة، وهو يجسد ويعزز أوجه انعدام الإنصاف بين الرجل والمرأة، ويعرض صحة ضحاياه وكرامتهم وأمنهم واستقلاليتهم للخطر.

يشمل المصطلح: العنف العائلي، وأشكال الاعتداء الجنسي والجسدي، والممارسات الضارة، من قبيل ختان الإناث. وهو يتضمن أيضاً اختيار جنس المولود قبل الولادة، ووأد الإناث، وهما مظهران متطرفان من مظاهر تدني القيمة الاجتماعية المعطاة للبنات.

(٤/٢)

التعليم الأساسي ومحو الأمية: تعهد المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع حكومات العالم فعلاً، في المؤتمر العالمي للتربية للجميع المنعقد في جومتين، تايلاند، بزيادة فرص التعليم لأكثر من ١٠٠ مليون طفل، وما يقترب من بليون شخص بالغ، ثلثهم من الفتيات والنساء، ولا تتاح لهم فرص الحصول على التعليم الأساسي ومحو الأمية في الوقت الراهن. وينبغي وفاءً بهذا الالتزام، أن تتخذ تدابير محددة من أجل ما يلي:

أ - التوسع في الأنشطة الإنمائية للطفولة المبكرة الطفل في التعليم.

ب- إتاحة فرص الحصول على التعليم الأساسي للجميع، ويشمل ذلك أن يكمل ٨٠ في المائة على الأقل من الأطفال في سن الدراسة المناسب التعليم الابتدائي، أو أن يحققوا إنجازاً تعليمياً مقابلاً، مع الاهتمام بصورة خاصة بأوجه التفاوت القائمة بين البنين والبنات

جـ- تخفيض الأمية بين الكبار بمعدل النصف، مع الاهتمام بمحو الأمية بين النساء.

د- التدريب المهني والإعداد للتوظيف.

هـ- زيادة تحصيل المعرفة والمهارات والقيم من خلال جميع قنوات التعليم، بما في ذلك وسائط الاتصال الحديثة والتقليدية، من أجل تحسين نوعية الحياة بالنسبة للأطفال والأسر.

وإلى جانب ما ينطوي عليه التقدم في مجال التعليم ومحو الأمية من قيمة جوهرية بالنسبة لتنمية الإنسان وتحسين نوعية الحياة، يمكن أن يسهم هذا التقدم إسهاماً ملحوظاً في تحسين صحة الأم والطفل، وفي حماية البيئة وفي التنمية القابلة للاستمرار. وينبغي إيلاء الاستثمار في التعليم الابتدائي، في حد ذاته، أولوية عليا في الجهود الوطنية والدولية (من اتفاقية حقوق الطفل١٩٩٠).

ويقدّر أن امرأة بين كل خمس نساء على نطاق العالم ستكون ضحية للاغتصاب أو لمحاولة الاغتصاب في حياتها. وستتعرض واحدة بين ثلاث نساء للضرب، أو للإكراه على ممارسة الجنس أو للإيذاء على نحو آخر، عادة على يد فرد من أفراد الأسرة أو شخص من معارفها. ويفلت الجناة في الأغلب من العقاب.

العنف يقتل، ويسبب في إعاقة عدد من النساء اللاتي تراوح أعمارهن بين (١٥-٤٤ سنة) يماثل عدد النساء اللاتي يقتلهن السرطان. ويتجاوز تأثيره على صحة المرأة تأثير حوادث المرور والملاريا معاً (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٥، ٦٥).

٥/٣/١ – ظاهرة الهجرة السكانية:

١ – الهجرة الدولية:

تضاعف تقريباً خلال السنوات الخمسين الماضية عدد الناس الذين يعتبر أنهم يعيشون خارج البلدان التي ولدوا فيها. حيث ارتفع إلى (١٩١ مليوناً) في سنة ٢٠٠٥ ، وخلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٥) هاجر نحو ٣٦ مليوناً، تشكل النساء ما يقرب من نصف جميع المهاجرين، وأصبحت أعدادهن في موجات الهجرة المتجهة إلى البلدان المتقدمة هي الأكبر (حالة سكان العلم ٢٠٠٦).

تتركز الهجرة في عدد صغير من البلدان، إذ يعيش واحد من كل أربعة من المهاجرين في أمريكا الشمالية، ويعيش واحد من كل ثلاثة من المهاجرين في أوروبة.

ومن المرجح أن **يؤدي تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان، المقرون باتساع فجوة أوجه انعدام المساواة،إلى زيادة تكثيف التنقلات الدولية. ففي** غمار "التدافع العالمي على المهارات" يتزايد استغلال البلدان المتقدمة

لمجموعةٍ أكبر من اليد العاملة التي تتنقل بدرجة مفرطة وفي الوقت ذاته، ستحتاج البلدان المتقدمة، إذا كان المراد لاقتصادياتها أن تواصل نموها، إلى مزيد من المهاجرين لكي يقوموا بأعمال متدنية الأجر لا يستطيع نظراؤهم من أهالي تلك البلدان أن يقوموا فيها، أو لا يرغبون في القيام فيها، خصوصاً بما يُعرض عليهم من أجور منخفضة وشروط عمل متدنية. وهذه الأعمال – التي تُعرف بأنها حروف D الأربعة وهي:

- dirty (القذارة).
- وdifficult (الصعبة).
- وdemeaning (المهينة).
- وdangerous (الخطرة).

تشمل جمع القمامة، وتنظيف الشوارع، والتشييد، والتعدين، والاشتغال بالجنس، وما إلى ذلك، أما المهن الأخرى، التي قد يرفضها أو لا يرفضها العمال المحليون، فهي موسمية وتتطلب تكملة بعمال أجانب، ومن ناحية أخرى فإن الطلب على مهنيين ذوي مهارة عالية في مجال الأنشطة التكنولوجية والعلمية والإدارية يتزايد أيضاً وأغلبية البلدان الغنية تفتح أبوابها للهجرة بالنسبة لمن هم في صدارة ذوي المهارات، بل وتشجعها في حقيقة الأمر، ولكن موقفها غامض أو سلبي فيما يتعلق باحتياجاتها من المهارات الأدنى مستوى (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٦، ٥ – ٧).

وعادة، تكون **للمهاجرين خصائص ديمغرافية واجتماعية – اقتصادية، ونفسية معينة** من حيث العمر والجنس والتعليم والفئة المهنية أو الاستعداد لمواجهة المخاطر، وهذه العوامل تميزهم عن غيرهم من السكان الآخرين في مجتمعاتهم، ويبرز في هذا الصدد اتجاهان هما:

- فيما يخص الجانب المستقبِل: وجود **طلب على يد عاملة على أقصى، وعلى أدنى المستويات** المهنية، (أي ذات المهارات العالية وذات المهارات المتدنية)، ووجود نسبة كبيرة من المهاجرين تتراوح أعمارهم من (١٥ سنة إلى ٣٠ سنة).
- وفيما يخص الجانب المرسل: **فالمهاجرون يكونون عادة أفضل تعليماً** ممن تركوهم وراءهم، فالغالبية الساحقة من المهاجرين الذين يتجهون إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثلاً يكونون حاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى من ذلك.

إن تزايد الطلب على العمال المهرة يُسفر عن هجرة عدد كبير منهم، وهي **هجرة تمثل خسارة كبيرة للبلدان المرسلة وهي البلدان النامية**، فهذه البلدان تنفق موارد كبيرة في تدريب مهنيين ذوي مهارة فائقة: وعندما يرحلون فإن البلد المرسل لهم يفقد مهارات المهاجرين فضلاً عن استثماره الأصلي فيهم.

والقلق بشأن استنزاف المهارات ليس بالجديد، ولكن التنافس العالمي يدفع بلداناً إلى توظيف مزيد من العمال المهاجرين ذوي المهارات الفائقة لكي تبقي على ميزاتها الاقتصادية وتزيدها. ونتيجة لذلك، يقدر الباحثون أن ما **يتراوح بين ثلث ونصف المشتغلين بالعلم والتقانات في العالم النامي يعيشون الآن في العالم المتقدم.**

ويبدو أثر هجرة الكفاءات محسوساً بصورة كبيرة في النظم الصحية الهشة فعلاً في البلدان النامية، فبينما تقع الآن أفريقيا جنوب الصحراء تحت وطأة أعلى عبء من الأمراض المعدية في العالم (٢٥%) فإنها لا تستبقي إلا ١.٣% من العاملين في مجال الرعاية الصحية في العالم. وفي بعض البلدان حدث استنزاف شديد لأعداد الممرضات

والأطباء المتوافرين، وتعدّ سياسات التوظيف الشرسة التي تطبقها البلدان المتقدمة في سعيها إلى سد حالات العجز في المهارات بين القوى العاملة لديها في مجال الصحة، مسؤولة جزئياً عن ذلك.

ويرى بعض الباحثين أن **هجرة الكفاءات تكون ضارة عند توافر شرطين هما:** فقدان نسبة مرتفعة من مجموع سكان البلد المتعلمين وحدوث عواقب اقتصادية سلبية.

٢ – الهجرة الريفية:

وهي ظاهرة تخص البلدان النامية بصورة رئيسية. ويمكن تلخيص أهم محدداتها في هذه البلدان:

- الظروف الطبيعية السيئة في الريف، الجفاف والفيضانات والآفات الزراعية. تدفع فقراء الفلاحين لمغادرة الأرض والزراعة باحثين عن عمل في المدن.
- تخلف قوى الإنتاج وعلاقاته في الريف، ففي المناطق الفقيرة من الريف يتم استنزاف لخصوبة الأرض دون القيام بإدخال أية تحسينات عليها مما يدعو الفلاحين لمغادرتها (لورموانيه، ١٩٨٥، ص١٦).
- وفي مناطق أخرى، أدى تغلغل العلاقات الرأسمالية في الريف إلى هدم البنى القديمة (التقليدية) لعلاقات الإنتاج وقواها، وسيادة العلاقات البضاعية النقدية، مما أثار تغيرات في أنماط الاستهلاك لدى أبناء الريف، في وقت لم يعد العمل الزراعي بكافٍ لتلبية حاجاتهم المتزايدة في ظل تدهور قواعدهم الإنتاجية، فتكون المدينة مقصداً لهم كما حدث في إفريقيا.
- فضلاً عن الآثار المترتبة على دخول الآلة إلى الريف، كما حدث في بعض جهات أمريكا اللاتينية وآسيا، مما زاد في نسبة العمال المأجورين،

وتدهور أحوال الفلاحين الصغار وبعض المتوسطين فوجدوا أنفسهم مدفوعين إلى العمل خارج حدود قراهم.

ومن جهة أخرى أدت السياسات الاقتصادية التصديرية لعدد من الحكومات والمدعومة من قبل كبار المزارعين إلى آثار ضارة بصغار الفلاحين الذين يتحولون إلى عمال زراعيين دون أرض. مما يزيد من فقرهم، ويؤدي لتحطيم العلاقات الاجتماعية التي كانت تربط المجتمع الريفي. الأمر الذي يدفع بهؤلاء الفقراء خارج حدود قراهم:

(World urbanization prospects, the 1994 Revision, U.N, 1995,P.15).

- وحتى في ظروف تطبيق إصلاحات زراعية، استمرت الهجرة الريفية نحو المدن. فالإصلاح الزراعي يقضي على الملكية الكبيرة للإقطاع، ولكنه لم يقدم بنية اقتصادية اجتماعية متقدمة. فقد تفتتت ملكيات الأراضي، واتسعت قاعدة العلاقات الرأسمالية وعلاقات الإنتاج الزراعي الصغير في ظل هيمنة العلاقات الرأسمالية في القطاعات الأخرى، مما أدى لتناقص مستمر في حجم الفائض الاقتصادي والحفاظ على ريعية منخفضة للزراعة (زكريا، ص١٩٧).
- وأدت الثورة الخضراء المطبقة في بلدان أخرى من العالم النامي إلى زيادة تعميق التفاوت الاجتماعي في الريف، وإلى زيادة قيمة الإيجارات الزراعية، وبالتالي إلى إفقار شديد لجموع كثيرة من الفلاحين وصغار الملاكين مما يضطرهم لبيع أراضيهم وتركها.
- أدى التوزيع غير المتوازن لموارد التنمية إلى ترتيب جديد للأقاليم. وأصبحت المدن وخاصة الكبرى جاذبة للسكان الريفيين فلقد قلبت الصناعة رأساً على عقب توزيع السكان على المدى (ايزنبار، هيلد بيرت، ص١٩٥).

ولهذا التوسع الحضري الهائل في البلدان النامية انعكاسات عالمية. فالمدن أصبحت بالفعل محور جميع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية الكبرى، وما يحدث في مدن العالم الأقل تقدماً على مدى السنوات المقبلة سيحدد آفاق النمو الاقتصادي العالمي، والتخفيف من وطأة الفقر،واستقرار عدد السكان، والاستدامة البيئية، وممارسة حقوق الإنسان في نهاية المطاف.

٦/٣/١ – التحضر والفقر والعشوائيات:

عالم اليوم مدني بصورة كبيرة، وسيكون نمو المدن في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين العامل الحاسم في تطور البشرية (2006, The State of world population) وبحلول سنة ٢٠٠٨، يعيش أكثر من نصف سكان العالم، أي ٣.٣ بلايين شخص في بلدات ومدن، ومعظم هذا النمو في البلدان النامية.

جدول (١٦) حالة سكان العالم والمؤشرات المدينية لعام ٢٠٠٦م

البيان	المجموع العالمي	المناطق الأكثر نمواً	المناطق الأقل نمواً	أقل البلدان نمواً	الوطن العربي
% السكان الحضر ٢٠٠٥	٤٩	٧٤	٤٣	٢٧	٥٥
% معدل النمو الحضري ٢٠٠٥ – ٢٠١٠	.٢٠	٥ .٠	٥ .٢	٠ .٤	٨ .٢

المصدر: تقرير سكان العالم. ٢٠٠٧

http://www. unfpa. org/swp/2007/arabic/introduction. html

تشير الإحصاءات والدراسات (Davis 2006) إلى أن معدل نمو الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية قد فاق نسبة التحضر منذ السبعينات من القرن الماضي. إن أكثر من مليار من سكان الحضر يعيشون اليوم في مساكن غير ملائمة مصنوعة بأغلبها من مواد البناء الرخيصة وتفتقر إلى التهوية السليمة

والإضاءة والخدمات وشروط السلامة، إضافة إلى الازدحام المفرط والتدهور البيئي على مستوى الحي ككل، ويزيد من تفاقم هذه الحالة المعيشية المزرية انعدام الأمن المادي والاجتماعي والتعرض للأزمات والمرض والتهميش والإقصاء.

(٢/٥) المادة (٢٣)

١- تعترف الدول الأطراف بوجوب تمتع الطفل المعوق عقلياً أو جسديا بحياة كاملة وكريمة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع (من اتفاقية حقوق الطفل١٩٩٠).

لا يمكن إنكار الترابط الوثيق بين التحضر المتسارع ونمو الأحياء الفقيرة. ولكن الدراسات التي ترى في الأحياء الفقيرة حصيلة رئيسية للتحضر السريع هي نظريًا مضللة. فهناك مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي أدت إلى انتشار واسع النطاق للأحياء الحضرية الفقيرة

- **يمكن أن يعزى نمو الأحياء الفقيرة أساساً إلى ما يلي:**

- الازدياد السريع في عدد سكان الحضر سواء كان ذلك بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر، أم التدفقات الدولية للقوى العاملة، أم النمو الطبيعي للسكان، أم الحروب والتشريد القسري.
- الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي.
- تقصير الحكومات وقصور السياسات الحضرية عن مراعاة احتياجات فقراء الحضر في تنظيم تقسيم الأراضي.

لذلك يشدد الخطاب الحالي عن التنمية الحضرية على أن سياسة وممارسة الإقصاء الاجتماعي كانت وما زالت العامل الأهم في نمو الأحياء الفقيرة، فالأحياء الفقيرة، ليست نتيجة حتمية للتحضر السريع، بل، وكما حددتها رابطة المدن في خطة عمل "مدن بلا أحياء فقيرة" نتاج السياسات القاصرة، والإدارة غير الرشيدة، والفساد، والقوانين غير الملائمة، واختلال أسواق الأراضي، والنظم المالية غير المبالية، والنقص الجوهري في الإرادة السياسية". أما القيود التي تمنع الفقراء في المناطق الحضرية من الحصول على سكن لائق وظروف معيشية جيدة فغالبًا ما تشمل تكلفة المساكن القانونية، وارتفاع أسعار الأراضي في المناطق الحضرية، وأنظمة البناء والتخطيط المقيدة وغير الملائمة، والحجم الكبير للحد الأدنى المسموح به قانونياً للأراضي المفرزة، والعراقيل الإدارية والبيروقراطية، وعدم كفاءة فرص الوصول إلى الأسواق المالية.

وقد رسخت هذه العوائق مشكلة فقراء الحضر ومنعتهم من الحصول على السكن الملائم بأسعار معقولة، وبالتالي أجبرت الكثيرين منهم على العيش في أحياء المدينة القديمة المتردية أو اللجوء إلى السبل غير القانونية في سوق الأراضي والمساكن. (الإسكوا، ٢٠٠٨، ٧).

(٦/٢) الأحياء الفقيرة في الوطن العربي:

توضح الإحصاءات السكانية أن مصر هي البلد الذي يضم أعلى كثافة سكانية في أحيائه الفقيرة (١١,٦) مليون نسمة في عام ٢٠٠١، يليها السودان (١٠,١) مليون نسمة،ثم العراق ٩ ملايين نسمة.

كما تظهر الإحصاءات معدلات مقلقة جدًا لسكان الأحياء الفقيرة بالنسبة إلى إجمالي سكان الحضر في بعض البلدان العربية الأخرى، فعلى سبيل المثال، تظهر التقديرات الإحصائية لعام٢٠٠١ أنما يقرب من ٩٧% من إجمالي سكان الحضر في الصومال يعيشون في أحياء فقيرة، مقابل ٩٤% في موريتانيا و ٨٦% في السودان، أما البلدان متوسطة النسب فتشمل عمان٦١% والعراق٥٧% وفي لبنان٥٠% ومصر ٤٠% (تقرير منظمة المدن العربية نقلاً عن الاسكوا، ٢٠٠٨).

وبات مسلماً اليوم بأن ظاهرة الفقر باتت من أبرز خصائص المدن الكبرى في البلدان النامية، فمئات الملايين يعيشون في حالة فقر في مدن دول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، ومن المؤكد أن أعدادهم ستتضخم في السنوات المقبلة. (صندوق السكان، ٢٠٠٧ www. unfpa. Org).

وينحصر وجود غالبية الفقراء "المدنيون" في مناطق معزولة اجتماعياً، تسمى بوجه عام "عشوائيات فقيرة" وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى أنماط كثيرة من الإسكان، من قبيل "عشوائيات"، و"مدن الأكواخ"، و"مدن الصفيح" و"التجمعات السكنية غير النظامية"، و"المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل" على أساس أنها تعني الشيء نفسه.

ووفقاً للأمم المتحدة، "الأسرة المعيشية في العشوائيات" هي مجموعة أفراد يعيشون تحت السقف نفسه في منطقة حضرية ويفتقرون إلى واحد أو أكثر مما يلي: إسكان دائم، ومساحة كافية للمعيشة، والحصول على مياه محسنة، والحصول على مرافق صرف صحي وعلى حيازة مأمونة (صندوق السكان، ٢٠٠٧ www. unfpa. org).

وفي أحياء الفقر الحضري تبرز مشكلات حادة تضع سكانها في حال يصل بهم إلى حد الحرمان الشديد.

إن أوجه الحرمان التي يعاني منها فقراء الحضر بالمقارنة بسكان المدن الأخرى ليست أوضح في أي مجال آخر مما هي في **المجال الصحي**، ووضع **المرأة الريفية الفقيرة** سيئ على وجه الخصوص. فعلى الرغم من أن الدخل النقدي أهم كثيراً في المدن مما هو في القرى، يمثل فقر الدخل جانباً واحداً فقط من الفقر الحضري، أما الجوانب الأخرى فهي **سوء المأوى واكتظاظه المفرط، وانعدام الخدمات العامة والبنية التحتية من قبيل المياه الجارية ومرافق الصرف الصحي وجمع القمامة**

وتصريف المياه والطرق، فضلاً عن عدم ضمان حيازة الأرض، وأوجه الحرمان هذه تؤدي إلى زيادة أعباء فقراء الحضر من حيث الصحة والعمل وتؤدي أيضاً إلى زيادة المخاطر التي يتعرضون لها من جرّاء الأخطار البيئية والجريمة.

والفقراء يعيشون في بيئة غير صحية، وتنشأ المخاطر الصحية من سوء الصرف الصحي، وعدم وجود مياه نقية، والاكتظاظ وسوء التهوية في بيئتي المعيشة والعمل، ومن تلوث الهواء والتلوث الصناعي، والغذاء غير الكافي يحد من مقاومة "سكان العشوائيات الفقيرة" للمرض، خصوصاً لأنهم يعيشون باستمرار في وجود أحياء دقيقة مُمْرضة.

(٢/٧) وطأة الفقر وتنشيط النمو الاقتصادي:

سيساهم تحقيق الأهداف المتصلة بالطفل في مجالات الصحة والتغذية والتعليم وما إلى ذلك، مساهمة كبيرة في تخفيف أشد مظاهر الفقر.ولكن الأمر سيحتاج إلى أكثر من ذلك لضمان إقامة قاعدة اقتصادية متينة لمواصلة أهداف بقاء الطفل وحمايته ونمائه في الأجل الطويل، والوفاء بتلك الأهداف.

إن التحدي الأهم هو تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية، والتصدي لمشكلتي الفقر المدقع والجوع اللتين تسببان معاناة كبيرة لعدد هائل من الناس في العالم. وللأطفال مصلحة خاصة في النمو الاقتصادي المطرد وتخفيف وطأة الفقر وهما أمران لا يمكن ضمان رفاههم دونهما.

ومن العناصر الأساسية لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، مواصلة إيلاء اهتمام عاجل لإيجاد حل مبكر وشامل ودائم لمشكلات الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية، وتعبئة الموارد الخارجية والمحلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من التمويل الإنمائي للبلدان النامية، واتخاذ الخطوات الكفيلة بعدم استمرار مشكلة التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية في التسعينات، ومعالجة أثرها بفعالية، وإقامة نظام تجاري أكثر انفتاحاً وإنصافاً لتيسير تنويع وتحديث اقتصاديات البلدان النامية، لاسيما البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتوفير موارد كبيرة بشروط ميسرة، وخاصة للبلدان الأقل نمواً (اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٩٠).

٢- السياسات السكانية:

١/٢ - مقدمة في العلاقة بين السكان والتنمية:

تُعدّ المسألة السكانية إحدى أبرز المسائل التي تواجهها السياسات التنموية في بلدان العالم كافةً، فكل بلد له مشكلته السكانية خاصته، غير أن أشكال هذه المسألة ليست واحدة، إذ تختلف باختلاف مراحل تطور تلك البلدان.

فالبلدان ذات "التشيخ السكاني"وهي بدرجة أساسية البلدان الغنية التي تنتمي إلى الشريحة العليا في سلّم التنمية البشرية المستدامة تتبع سياسة توسعية غير مباشرة وترمي هذه السياسة إلى تحفيز معدّل الإنجاب، ورفع معدل النمو السكاني، والتطوير المستمر للخصائص السكانية في ضوء معايير رأس المال البشري والمعرفي، والتعويض عن نقص القوة البشرية القادرة على العمل بتطوير الهجرة الخارجية الانتقائية لذوي المهارات والكفاءات المتوسطة والعليا إليها.

والبلدان التي ما تزال في مرحلة "الفتوة السكانية" وتقع تحت وطـأة مـا يسمى ديموغرافياً بمرحلة النمو السكاني السريع وهي بدرجة أساسـية البلـدان النامية الّتي تنتمي إلى الشريحة الدنيا والمتوسطة فـي سـلم التنميـة البشـرية المستدامة، تتبع سياسة سكانية تقييدية منظمة مباشرة أو غير مباشـرة وترمـي إلى تخفيض وتيرة معدل خصوبة المرأة، وبالتالي تخفـيض معـدل الإنجـاب، لضبط ارتفاع معدل النمو السكاني وتخفيف وطأته على الموارد وعلـى عمليـة التنمية المتحققة، ويتبع كثير منها سياسة تشجيع الهجرة الخارجيـة لامتصـاص البطالة، واستقطاب التحويلات الخارجية التي مازالـت فـي مختلـف البلـدان النامية، وتحديداً في الدول العربيـة المصـدرة للهجـرة، تفـوق المسـاعدات التنموية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في وقـت واحـد (الهيئـة السـورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٨).

لقد وجدت إشكالية العلاقة بين البعد السكاني والتنمية إجابات لها عبر ثلاثة اتجاهات هي بمثابة تيارات فكرية تنموية تمثلت في:

أ – **اتجاه يعتقد بأن النمو السكاني يدعم التنمية الاقتصادية** في الأجل البعيـد أكثر مما يمكن أن يحققه النمو السكاني البطـيء، أو وضـع الاسـتقرار السكاني. فالنمو يمثل قوة محرضة على القيام بمجموعة مـن العمليـات، مثل استصلاح الأراضي وتجفيـف المسـتنقعات وتحضـيرها للزراعـة وتنمية أنواع جديدة من المحاصيل، والتوسّع في استخدام الأسمدة وإدخـال أساليب الري الحديثة وغير ذلك.

من جهة ثانية فإن الحجم الكبير من السكان يزيد الطلب على الاسـتهلاك، ويخلق الشروط المناسبة لتطور مشاريع اقتصاديات الحجم، التـي تتميـز بانخفاض التكاليف، وبالإنتاجية الأعلى.

ب- **اتجاه يرى بأن النمو السكاني عقبة للتنمية الاقتصادية:** يربط أصحاب هـذا التيار بين الموارد والنمو السكاني (ومنهم المالتوسيون الجـدد) عندئـذٍ يـرون بأن فشل برامج التنمية في البلدان النامية، يكمن في النمو السـكاني السـريع، وأن انخفاض الخصوبة يمثل الرد الواضح. وبالنسبة لهـؤلاء فـإن الوضـع يتطلب برامج سريعة للنهوض بتنظيم الأسرة.

أدى ربط السكان بالموارد والنمو الاقتصادي إلـى رسـم سياسـات ركزت على أعداد السكان، لا على الناس، وعلى تخفيض الخصـوبة وتنظيم الأسرة على حساب العوامل الأخرى التي تؤثر علـى حجـم الأسرة. نتج عن هذه السياسات أحياناً عواقب خطيرة بالنسبة لحقـوق الإنسان. وقد استعملت بعض البرامج أساليب قسرية أو شبه قسـرية لتحقيق أهدافها، وركز بعضها على التـوفير السـريع لأسـلوب أو أسلوبين زهيدي التكلفة لتنظيم الأسرة فحسـب، متجـاهلاً الطائفـة المتنوعة الواسعة النطاق من الحالات الأسرية والاحتياجات البشرية، وكثيراً ما أدت برامج من هذا النوع إلى إثارة الرفض وإلى نشوء رد فعل مضاد لتنظيم الأسرة نفسه.

جـ- **الاتجاه الحديث:** ويتمثل التغير الذي أحدثه في معالجة إشكالية العلاقـة مـا بين السكان والتنمية فـي الـربط بـين تحقيـق الأهـداف الديموجرافيـة والأهداف التنموية، في سياق دمج السـكان فـي عمليـة التنميـة بشـكل متكامل. وكانت ولادة هذا الاتجاه بتأثير من نظريـة **"التنميـة البشـرية المستدامة وهـي نظريـة فـي التنميـة الاقتصـادية - الاجتماعيـة، لا الاقتصادية فحسب**، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مـع الأبعـاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصـر المهـيمن، دون أن تنكـر أهمية النمو الاقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة، بيد أنها تريد لـه أن يكون نمواً مختلفاً يوسع من خيارات الناس، أي نمو يمكن أن يسـتمتعوا

بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل، وحياة أكثر أماناً، ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي، ووصول أفضل للمعرفة، وساعات راحة أكثر كفايةً، وحريات سياسية وثقافية، وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان ضمنه. **فهدف التنمية الحقيقي هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة.**

والمهم في هذا المنظور للتنمية أنه يوسع نطاق خيارات البشر كلها، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية، وليس فقط الاقتصادية كما يفعل منظور "الحاجات الأساسية" مثلاً الذي لم يهمل، بالرغم من ذلك، دور المشاركة الشعبية في التنمية. فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها، وبآثارها الاجتماعية والبيئية، بقابليتها للاستمرار والارتقاء بجهود المستفيدين منها. **فالتنمية التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقراً أو التي تغني شرائح اجتماعية على حساب غيرها أو المدمرة البيئة أو المنتهكة للحريات أو المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي هي نقيض التنمية البشرية المستدامة.**

وبذلك تكون "العلاقة بين النمو السكاني وبين النمو الاقتصادي تبعاً لهذا الفهم الجديد ليست «سالبة» (يؤثر النمو السكاني إيجابياً في النمو الاقتصادي) أو «حيادية» بل هي علاقة متكاملة يضطلع فيها العامل السكاني ليس بدور التأثير في التنمية وإنما بدور المساهمة في تكوين عملية التنمية نفسها ودفعها، عبر عدم النظر إلى معدل النمو السكاني في ضوء معدله المئوي الكمي فحسب، بل وفي علاقته بتغير التركيبة العمرية، ومدى انفتاح النافذة الديموجرافية، بما يعنيه هذا الانفتاح من ارتفاع حجم القوة البشرية التي تنتمي إلى سن العمل" (الهيئة السورية لشؤون الأسرة السورية، ٢٠٠٨).

يكمن التغير هنا في التحول من نظرية «التأثير» (السكان عامل مؤثر في التنمية) إلى نظرية «المساهمة» (السكان جوهر التنمية وأداتها وهدفها)، ومن كون السكان موضوعاً لعملية التنمية إلى تحولهم «هدفاً» و«محوراً» و«أداةً» لها. ومع أن النمو الاقتصادي يشكل شرطاً أساساً للتنمية البشرية المستدامة، إلا أنه لا يمكن اختزالها في النمو الاقتصادي وحده، إذ تتجاوز التنمية البشرية المستدامة النمو إلى التنمية في ما بات يمكن تكثيفه في تعبير (الإنسان محور التنمية).

٢/٢ – السياسات السكانية:

يستحسن في البدء الإشارة إلى بعض المفاهيم الخاطئة عن الموضوعات السكانية ذات الصلة بالسياسات:

- الاعتقاد بأن موضوع السياسة السكانية إنما ينصب على الزيادة الكبيرة للسكان غير المتلائمة مع الموارد، فإذا تم حل مشكلة الزيادة فلا ضرورة لسياسة سكانية، والواقع بأن السياسات السكانية لا تنصب فحسب على الزيادة فحسب، بل على العكس قد تكون المشكلة نقص في السكان بالنسبة للموارد، وكذا مشكلة التوزيع، والتركيب ونقص التدريب والتأهيل، وقلة مشاركة المرأة في العمل، لذا ليست المشكلة السكانية مشكلة نمو زائد للسكان فحسب.
- الاعتقاد بأن تنظيم الأسرة هو ذاته الحد من النسل، وهذا مفهوم غير دقيق، فالهدف من فكرة تنظيم الأسرة هو إيجاد توازن بين موارد الأسرة وعدد أفرادها لخلق أسرة قوية متزنة قادرة على التكيف مع متغيرات الحياة ومتطلباتها المتزايدة، وهذا يعني إنجاب مولود جديد في الوقت الملائم من حيث ظروف الأسرة المادية ويتم ذلك عن طريق وجود فترة بين مولود وآخر، بل يعني مساعدة الأزواج العقيمين على الإنجاب.

- يرى بعضهم بأن السياسة السكانية أمر طارئ مؤقت، فإذا أمكن تخفيض معدلات المواليد أو زيادة الموارد حُلت المشاكل، لكن الواقع يفرض ضرورة وجود سياسة سكانية دائمة تتعدل بنودها وأساليبها بحسب الظرف السكاني الذي وصل إليه المجتمع.

١/٢/٢ – مفهوم السياسة السكانية:

- عرفها برلسون بأنها: "الإجراءات الحكومية التي تسعى إلى تغيير الوقائع السكانية أو التي غيرتها بالفعل". وحدّد لذلك أربعة عوامل ديموجرافية، هي: حجم السكان، معدلات (المواليد والوفيات، والنمو السكاني) وتوزع السكان، وتركيبهم (العمري، والنوعي، والعرقي) حيث تتفاعل مع أربعة نواحٍ سلوكية هي: الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والاجتماعية. وتدخل هذه العوامل (الديموجرافية والسلوكية) في صياغة السياسات الكامنة من خلال تفاعلها (برلسون: ١٩٧٢، ٦).
- وصاغ فريق من الخبراء العاملين في إطار هيئة الأمم المتحدة تعريفاً ينظر للسياسة السكانية " على أنها هي التدابير والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية، وغير ذلك من الأهداف الجماعية. وذلك عن طريق التأثير في المتغيرات الديمغرافية، وهي حجم السكان ونموهم وتوزعهم الجغرافي القومي والدولي، وخصائصهم الديمغرافية، وتوزعهم حسب العمر والجنس.

عرّفها عمران بأنّها:"سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديموجرافية في الحاضر والمستقبل، أي أنها تشمل مجموعة الإجراءات، والمخططات، والبرامج التي تستهدف التأثير **كماً وكيفاً** في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية الجماهير (عمران، ١٩٨٨، ١٤٢).

كما عرّفت بأنها: "الموازنة بين أعداد السكان ومتطلبات التنمية والأمن فيها" (الشلقاني: ١٩٨٣، ٨).

وعرّفها خوري والكفري بأنها: "القرارات والإجراءات، والبرامج التي تصدر عن الإدارة الحكومية أو الهيئات الشعبية من أجل توجيه وتنظيم سلوك سكان المجتمع في المسائل السكانية، وذلك لضبط التغيرات السكانية والتوصل إلى خصائص سكانية مرغوبة (خوري وآخرون: ١٩٩٢، ١٨).

وعرّف درايفر (Driver) السياسة السكانية بأنها "مجموعة من الإجراءات والمعايير المباشرة وغير المباشرة، تحددها وتصوغها المؤسسات الحكومية والأهلية، والتي تؤثر في حجم السكان، وتركيبهم وتوزيعهم سواء بقصد ووعي منها أم دون ذلك. (مكتب اليونسكو الإقليمي، ١٩٩٢، ٨٧)

وعرفها طرزي بأنها "سياسة الدولة حول سلوك شعبها ديموغرافياً حاضراً ومستقبلاً، وتتمثل هذه السياسة بمجموعة الإجراءات التي تتخذها والمتمثلة بالمخططات والبرامج من أجل التأثير في سلوك السكان للوصول إلى أنسب السكان ليتحقق للناس أفضل مستوى من العيش الرغيد. ويشمل التأثير في سلوك السكان الديموجرافي ما يرتبط بحجمهم، ونموهم، وتوزيعهم، وتركيبهم وخصائصهم الديموجرافية العديدة" (طرزي، ١٩٩١)

ثمّة تباينات بين التعريفات المختلفة للسياسة السكانية، وذلك تبعاً لطبيعة موضوع السكان وتنوع مشكلاته، ومراحل تطوره، وكذلك تبعاً للمنظور الذي يستخدم عند النظر إلى المسألة السكانية والسياسة السكانية، من منظور ضيق يقصر السكان على البيانات الحيوية (الخصوبة، الولادة، الوفاة...) إلى منظور أوسع يحاول أن يربط بين السكان والمكان (البيئة) والتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ذلك تشترك التعريفات السابقة في التأكيد على أن السياسة السكانية تتضمن:

١- الأهداف وإن اختلفت الأهداف المحددة حسب المنظور الذي يستخدم لتحديدها.

٢- الوسائل والأساليب اللازمة لتحقيق تلك الأهداف باعتبارها جزءاً أساسياً من السياسة السكانية. (مكتب اليونسكو الإقليمي، ١٩٩٢، ص٨٨).

٣- البعد المستقبلي للسياسة السكانية، فضلاً عن الحاضر.

٢/٢/٢ – أنواع السياسات السكانية وطبيعتها:

يميّز الباحثون في علم السكان بين نوعين من السياسة السكانية:

١- **السياسة السكانية المعلنة (Explicit)**: وتأخذ شكل تصريح أو وثيقة رسمية تعلن فيها الدولة خطتها السكانية، وتكون بصفة وثيقة مستقلة تعلنها وزارة أو لجنة مختصة، وقد تكون جزءاً من خطة وطنية عامة أو مجموعة من القوانين والتشريعات أو إعلاناً من رئيس الدولة.

٢- **السياسة السكانية غير المعلنة (Implicit)**: وهي مجموعة القوانين والأنظمة والتوجيهات التي تتبناها الدولة لأهداف خاصة بها دون أي تفكير أو دراسة لتأثيرها في الواقع السكاني للمجتمع. أو هي ما تفعله الدولة وما تتضمنه برامجها وقوانينها الحالية والتي لها آثار ديمغرافية لم تكن هدفاً مباشراً لتلك القوانين والإجراءات الحكومية.

ويمكن تعرّف السياسة السكانية الضمنية من خلال العودة إلى القوانين والأنظمة والإجراءات وتحليلها وفرزها، من حيث تأثيرها على المتغيرات السكانية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة، توزع السكان...) سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة. كما أنها تعنى بتنظيم الأسرة من خلال الخدمات الصحية.

٢/٢/٢ – عناصر السياسة السكانية:

تعدّ السياسة السكانية نظاماً فرعياً ضـمن السياسـات الأكثـر شـمولاً، والتي تعبّر عن رؤية الدول حـول عمليـة التـأثير فـي الأنمـاط السـكانية وتوجيهها. وإن اختلفت السياسات السكانية فيما بين الدول تبعـاً لظـروف كـل منها، إلاّ أن هناك عناصر مشتركة يلزم توافرها في أية سياسة سكانية معلنة:

أ – الأهداف:

ترسم الأهداف وتحدّد انطلاقاً من محتوى السياسة العامة للدولـة، واسـتنادًا إلى المسوغات والأسباب الدافعة لإعلان السياسة السـكانية، ومسـوغات السياسـة السكانية تشتق من تحليل الواقع السكاني بما يضم مـن مسـائل تواجـه المجتمـع. وتتنوّع أهداف السياسة السكانية، فمنها الطويلـة الأجـل ومنهـا القصـيرة، منهـا الأهداف الكمية، وأخرى تتعلق بنوعية السكان وخصائصهم.

ويتم تحديد الأنماط السكانية الأنسب لتحقيق الأهـداف المرسـومة عـن طريق إعداد عدة بدائل للسكان باستخدام الإسقاطات السكانية، ومن ثـم مقارنـة هذه البدائل مع غيرها ممكنة الحدوث في المستقبل.

ب– أدوات تغيير الأنماط السكانية:

عند اعتماد أحد البدائل المحتملـة للتغيـرات السـكانية، يجـب تحديـد الأدوات والوسائل التي يمكن أن تحقق ذلك. وتشمل أساليب العمل التـي يمكـن اتباعها، والبرامج التي يمكن صوغها والتي من خلالها يمكن بلـوغ الأهـداف المرسومة.

جـ– محتوى السياسة السكانية:

يقصد بالمحتوى التشريعات والقوانين والإجراءات التنظيمية الهادفة إلـى إحداث التغيير المرغوب في مجال السكان. ويتأثر اختيـار محتـوى السياسـة السكانية باعتبارات عديدة، تتصل بجدوى وإمكانية تحقيق الأهداف المرسـومة،

كما يتأثر المحتوى بالمعوقات والضوابط المتصلة بالعامل السكاني والموارد المتوافرة، وكذلك بالقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع. ويضم محتوى السياسة السكانية مجالات عديدة تتسع لتشمل موضوعات تتعدى المؤشرات الديمغرافية مع أنها تتصل بها وتتفاعل معها.

وقد حددت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، مجال السياسة السكانية، والحاجة لمواجهة تحدي النمو السريع للسكان، وتحسين رفاهية السكان، بأنها تقتضي نوعين من السياسات (فورية، ومكانية تأثيرية):

١- مجال السياسة السكانية الفورية ويشمل: النمو السكاني، الهيكل السكاني، التعليم، التنمية الاقتصادية، العمالة، الغذاء، الهجرة الداخلية والتحضر والإسكان، البداوة، الهجرة الخارجية.

٢- مجال السياسة المكانية التأثيرية ويتناول: الصحة ومعدل الوفيات، الخصوبة وتنظيم الأسرة. (الأمم المتحدة، ١٩٧٤، ١٣٢-١٤١)

د- البنية المؤسسية لتنفيذ السياسة السكانية:

يتطلب دمج البرامج والسياسات السكانية في خطط التنمية وتحويلها إلى إجراءات عملية توفير مستلزمات وشروط لا غنى عنها: بيانات وكوادر بشرية وتعاون بين هيئات ومؤسسات إقليمية ودولية.

ونظراً لتباين الظروف والمستويات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين المجتمعات، فإنّ هناك إجماعاً على عدم وجود أسلوب واحد لتحقيق عملية الدمج بين السكان والتنمية، وبالتالي تختلف السياسات والبنى المؤسسية وأسلوب عمل هذه البنية من دولة لأخرى، ومن الطبيعي أن يعهد بتنفيذ السياسة السكانية إلى جهة رسمية (وزارة، هيئة، مجلس) يضم ممثلين عن المؤسسات المعنية

بالقضايا السكانية، تقوم هذه الجهة بأعمال التنسيق والمتابعة والتقويم لعناصر السياسة السكانية.

ويمكن تلخيص مهام هذه الجهات (الوحدات، المجالس) السكانية بما يلي:

١- إيجاد الوعي والاهتمام بالقضايا السكانية وتعزيز الحاجة إلى إدماج العناصر السكانية بالتخطيط التنموي.

٢- التنسيق بين الأنشطة والبرامج السكانية في مختلف القطاعات سواء على الصعيد الوطني أم على الصعد الإدارية والتنظيمية الأدنى في مجال إعداد السياسة السكانية وتنفيذها.

٣- تشجيع البحث والتدريب وإعداد الكوادر اللازمة لتحقيق الاندماج الشامل للمتغيرات السكانية في التخطيط الإنمائي.

٤- مساعدة الأجهزة والمؤسسات الحكومية على تحديد الإطار العام للسياسة السكانية ومحتواها من حيث علاقتها بالتخطيط القومي الشامل والقطاعي (مكتب اليونسكو، ١٩٩٢، ٩٧-٩٨).

٤/٢/٢ - الخصائص العامة للسياسة السكانية

يستند البحث في السياسة السكانية، وتقويمها، إلى الحقائق والمبادئ التالية:

أ - إن لجميع الدول سياسات سكانية، قد تكون ضمنية، غير معلنة، تؤثر في السلوك الديموجرافي لسكانها، وقد تكون سياسة علنية - صريحة تهدف إلى بلوغ غايات وأهداف محددة.

ب- إن عدم إعلان سياسة سكانية في أية دولة، يعد بحد ذاته سياسة معلنة، فعدم تدخل الدولة بالمسألة السكانية، يعني رغبتها في الإبقاء على الوضع الراهن لديها.

جـ- تتباين السياسات السكانية للدول باختلاف مجالات تركيزها ومحتوى سياساتها، فمنها من يركز على قضايا الهجرة وتوزيع السكان، ومنها من يركز على الزواج والخصوبة، ومنها من يعطي للتعليم والصحة والعمل الوزن الأكبر. مع ذلك لابد للسياسة السكانية أن تغطي كافة المجالات والأبعاد بصورة منسقة، بحيث تشكل في مجموعها كلاً متكاملاً.

د- تتباين أهداف السياسة السكانية من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى في المجتمع ذاته، وذلك تبعاً لحاجات المجتمع. وعليه فالسياسة السكانية لا تركز فقط على عملية الحد من النمو السكاني، ولكنها قد تتناول أيضاً برامج تنشيط الزيادة السكانية في بعض الحالات، وتنظيم الهجرة الداخلية وتنظيم تدفق القوى العاملة بما يتفق وتطور الهيكل الاقتصادي الاجتماعي للبلاد، والعمل على زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وغير ذلك من الأمور التي تعمل على تحقيق التوازن داخل الأسرة وداخل المجتمع

هـ- أن تتضمّن السياسة السكانية الوطنية، موقف الدولة من القضايا والمشكلات السكانية على الصعيد الإقليمي المحيط بتلك الدولة، وعلى الصعيد العالمي أيضاً، وذلك وفق علاقاتها الإقليمية والدولية. (مكتب اليونسكو، المرجع المذكور، ١٠٠-١٠١).

و- أن تؤثّر القرارات والتشريعات والبرامج التي تتبناها الحكومات، في السلوك الديمغرافي للسكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٥/٢/٢ – معالم السياسة السكانية ومراحل بنائها:

يستلزم وضع السياسة السكانية لأي دولة، بيان مجالاتها وتحديد أهدافها ووسائلها "إصدار التشريعات وتنفيذها" ولذلك، تمرّ عملية رسم السياسة السكانية بالمراحل التالية:

أ – تعرّف المتغيرات الديمغرافية، من خلال رصدها في زمن يراوح بين (٢٥–٣٠ عاماً) بهدف معرفة التبدلات الحاصلة على ميزان السكان: القوة البشرية، قوة العمل، المشتغلون، والداخلون الجدد لسوق العمل سنوياً، متوسّط الأسرة، الإعالة... الخ وشكلها المستقبلي.

ب– تعرّف المتغيرات الاقتصادية الإمكانات المادية المتاحة، كالثروات الباطنية وكيفية الإفادة منها، احتياطها وعمرها المستقبلي، والأراضي القابلة للزراعة – المستثمر منها وغير المستثمر – وكيفية انتقال الفئة الثانية تحت مضمون الفئة الأولى، وفق معدلات النمو السائدة كاستصلاح الأرض بشكل عام، وزيادة مساحة الأراضي المروية على حساب المساحة البعلية ومصادر المياه، ومعدلات الإفادة منها.

جـ– مقارنة المتغيرات السكانية بالمتغيرات الاقتصادية، بغية التوصل إلى معرفة مدى التوافق أو عدم التوافق المستقبلي.

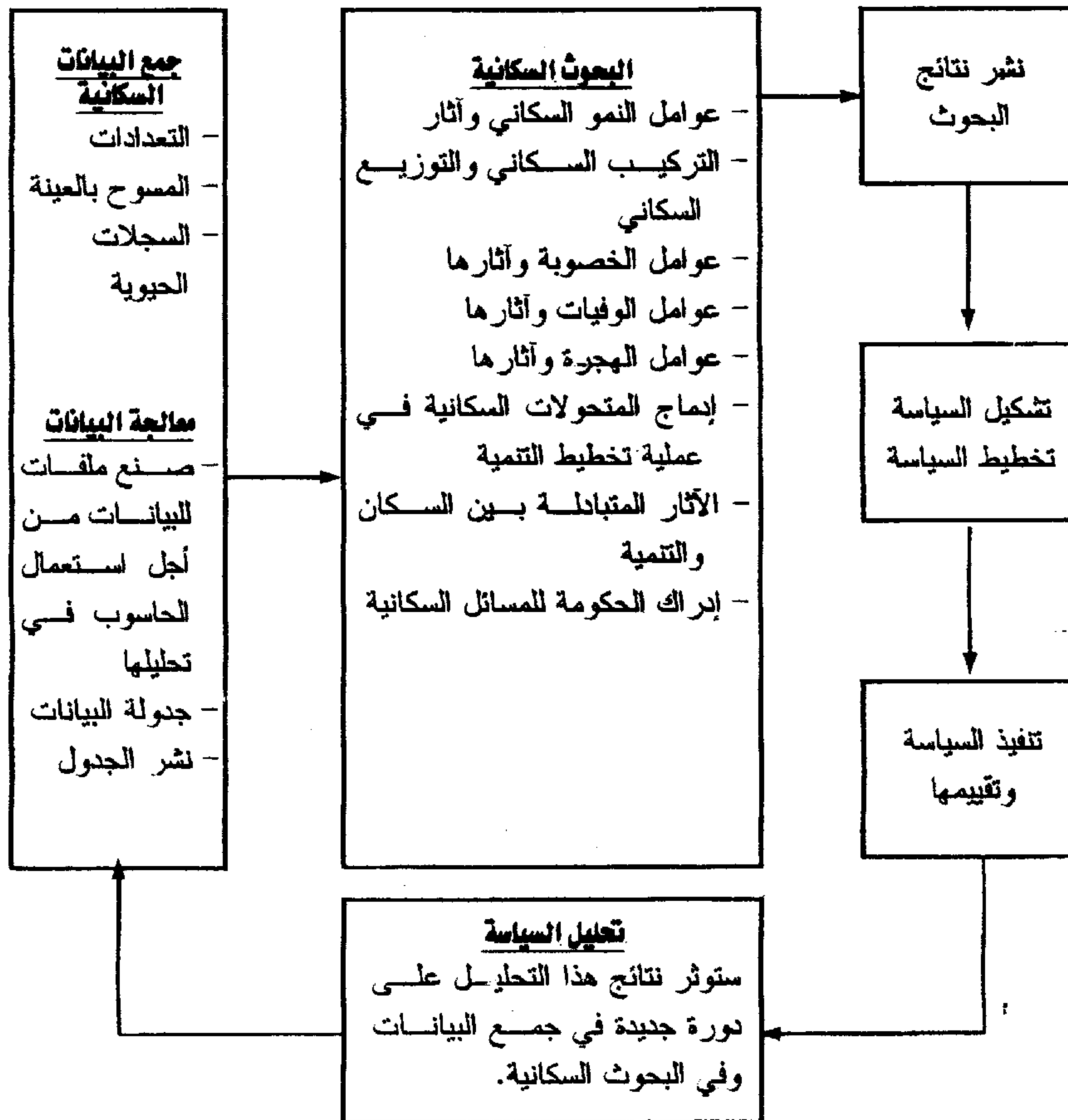
د– التدخل العقلاني في الجانب الاقتصادي، وهذا يعني تطوير الاقتصاد الوطني بهدف تسريع عمليات التنمية الاقتصادية وضمن المنظور الزمني للإسقاطات الديمغرافية (٢٥–٣٠ سنة) ويتطلب ذلك معرفة الطاقات الجديدة التي يمكن إدخالها في الاستثمار ومساهمتها في تلبية الحاجات المادية الأساسية للسكان (غذاء، مسكن، صحة، تعليم، تصل ١٠٠%).

هـ- إقرار الحاجة إلى سياسة سكانية في ضوء نتائج المرحلة الرابعة حيث تكون أمام ثلاث نهايات:

١- الاقتصاد الوطني قادراً على إطعام السكان وتشغيل الداخلين إلى سوق العمل سنوياً.

٢- الاقتصاد الوطني قادر على إطعام أو تشغيل حجم أكبر من السكان.

٣- الاقتصاد الوطني غير قادر على إطعام السكان وتشغيلهم،خلال الفترة الزمنية المدروسة، وتعني النهاية الثالثة الحاجة لوضع سياسة سكانية (أبو الشامات، ١٩٩١، ٢-٣).



الشكل (١٩) فعاليات تشكيل السياسة السكانية (UNFPA, 1991, P. 4).

٦/٢/٢ – سياسات سكانية عالمية:

أ – أهداف الألفية للتنمية البشرية:

في عام ٢٠٠٠ عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك **مؤتمر الأمم المتحدة للألفية** وحضر المؤتمر ممثلون عن أكثر من ١٨٠ دولة بمن فيهم ٥٠ رئيس دولة، ووقع ممثلو دول العالم على إعلان الألفية ملزمين أنفسهم ودولهم بتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة حتى عام ٢٠١٥ من شأنها تحسين ظروف معيشة الفئات المحرومة في كل مجتمع. وتركزت غايات الألفية في ٨ مجموعات رئيسية تتحقق من خلال ١٨ هدفاً فرعياً وضع ٤٨ مؤشراً لقياسها وتقييم مدى الإنجاز الذي يتحقق في تنفيذها ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:

١– القضاء على الفقر المدقع والجوع:

– تخفيض نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن دولار أمريكي إلى النصف بين الأعوام ١٩٩٠–٢٠١٥.

– تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين الأعوام ١٩٩٠–٢٠١٥.

٢– تحقيق شمولية التعليم الابتدائي:

– تمكين الأطفال (ذكور–إناث) من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

٣– تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة:

– إلغاء الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وعلى كافة المستويات بحلول عام ٢٠١٥.

٤- **تخفيض معدل الوفيات:**

- تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخمس سنوات بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠و ٢٠١٥.

٥- **تحسين صحة الأمهات:**

- تخفيض معدل الوفيات بين الأمهات في سن الإنجاب بنسبة ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠١٥.

٦- **مكافحة نقص المناعة المكتسب / الإيدز/ الملاريا والأمراض الأخرى:**

- إيقاف انتشار مرضى نقص المناعة المكتسبة /الإيدز/ بحلول عام ٢٠١٥.
- إيقاف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام ٢٠١٥.

٧ – **التأكيد على الاستدامة البيئية:**

- دمج مفهوم التنمية المستدامة مع سياسات البلد وبرامجه والاستخدام الأمثل للموارد البيئية.
- تخفيض نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشرب إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠١٥،
- تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين ظروف المعيشة على الأقل لـ ١٠٠ مليون من الذين يقطنون في مناطق السكن العشوائي حتى عام ٢٠٢٠.

٨ – **تطوير التعاون الدولي من أجل التنمية:**

- تطوير نظام مالي وتجاري منفتح مبني على مرجعية قانونية.
- مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً.
- مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان التي ليس لها منافذ بحرية والجزر الصغيرة.

- التعامل بشمولية مع مشكلات المديونية للدول النامية من خلال مقاييس محلية ودولية من أجل توزيع المديونية على المدى الطويل.
- التعامل مع الدول النامية في تطوير وتنفيذ استراتيجيات من أجل توفير فرص عمل إنتاجية ومتاحة للشباب.
- التعاون مع الشركات الصيدلانية من أجل توفير العقاقير للدول النامية.
- توفير الخبرات التقنية الجديدة وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ب- أهداف المؤتمر الدولي للسكان و التنمية في القاهرة (التقرير الوطني الشامل لأهداف العشرية الأولى في برنامج عمل القاهرة)

تضمن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ مجموعة من المبادئ والأهداف والإجراءات الهامة، التي أوصى المجتمع الدولي بتبنيها للتصدي للقضايا السكانية والإنمائية، ومعالجة تحدياتها الكبيرة وأوجه الترابط القائم فيما بينها، بما يسمح بتحقيق التوازن والتناسق الدينامي في العلاقات المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة، وتلبية الحاجات السكانية والإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة، والارتقاء بنوعية حياتهم في مختلف المجالات.

وفيما يلي الأهداف التي وضعها المؤتمر وفق المحاور الرئيسية:

١- في مجال السكان و التنمية:

- إدماج القضايا السكانية في استراتيجيات التنمية.
- تحسين مستوى نوعية حياة السكان وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد ومكافحة الفقر.
- أخذ التفاعلات بين العوامل السكانية والبيئية بالحسبان في خطط التنمية.

٢- في مجال تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- تعزيز تمكين المرأة.
- حث الرجال على مساندة حقوق المرأة وتمكينها.

٣- في مجال الطفولة والشباب والمسنين

- العناية بالأطفال والشباب وحمايتهم ونمائهم، ودعم صحتهم بما يضمن إدماجهم في جميع المجالات.
- رعاية المسنين والعناية بصحتهم بما يعزز اعتمادهم على الذات واستمرار مشاركتهم في أنشطة المجتمع ووضع نظام للضمان الاجتماعي يكفل تقديم الدعم الخدمات لهم.

٤- في مجال الحقوق الإنجابية و الصحة الإنجابية

- الحق في الإنجاب والصحة الإنجابية.
- حقوق واحتياجات الشباب في مجال الصحة الإنجابية.
- تنظيم الأسرة.
- الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً بما فيها مرض نقص المناعة المكسب (الإيدز).

٥- في مجال التوزع الجغرافي للسكان والتحضر.

٦- في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال.

٧- في مجال البيانات والبحوث.

- تقوية القدرات الوطنية على تنفيذ برامج متواصلة وشاملة لجمع البيانات عن السكان والتنمية وتحليلها ونشرها حسب الجنس، بما فيها البحوث المتعلقة بالصحة الإنجابية.

٨- في مجال المشاركة في تصميم البرامج المتصلة بالسكان والتنمية وتنفيذها وتقييمها.

- تشجيع الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تصميم البرامج المتصلة بالسكان والتنمية وتنفيذها وتقييمها لضمان نجاح تنفيذها.

٩- في مجال تعبئة الموارد المالية لتغطية تكاليف أنشطة البرامج المتصلة بالسكان والتنمية.

- زيادة مساهمة المجتمع الدولي في تمويل برامج السكان والتنمية وإلى زيادة التمويل للبلدان النامية لتنفيذ نشاطاتها في مجال السكان والتنمية.

الفصل السابع
التربيـــة السكانيـة
فـــي بـرامــج التعليـــم النظامـي

مقدمة.

١ - علاقة التربية السكانية ببرامج تربوية مجاورة.

٢ - مفهوم التربية السكانية.

٣ - ضرورات التربية السكانية.

٤ - مناهج التربية السكانية.

٤/١ - أهداف التربية السكانية.

٤/٢ - مستويات أهداف التربية السكانية.

٤/٣ - مضامين التربية السكانية.

٤/٤ - بناء مناهج التربية السكانية.

٤/٥ - مستويات إدخال التربية السكانية في المناهج.

٤/٦ - تقنيات تعليم التربية السكانية.

٥ - التقويم في التربية السكانية.

الفصل السابع
التربية السكانية في برامج التعليم النظامي

مقدمـــة:

السؤال الذي يُطرح إزاء بروز المشكلات السكانية، كيف يمكـــن إعطـــاء المواطن أفضل إعداد ممكن لكي يُقدّر نتائج الظـــواهر الســـكانية وانعكاســـاتها على نفسه وعلى مجتمعه؟ نجد الجواب عن السؤال في الطريقة التي يُعدُّ فيهـــا الفرد في بيئته الاجتماعية الثقافية بواسطة التنشئة الاجتماعية، أي مـــن خـــلال نقل المعارف والخبرات والقيم والمعتقدات وأنماط السلوك التي تمكّن الفرد مـــن العيش في انسجام مع مجتمعه.

وهنا يبرز دور التربية في إعداد الناشئة فكرياً وتقنيـــاً للإســـهام بفعاليـــة في معالجة المسألة السكانية والتخطيط السكاني، مـــن خـــلال تفاعـــل هـــؤلاء الناشئة مع أسرهم ومجتمعهم والبيئة المحيطة بهم.

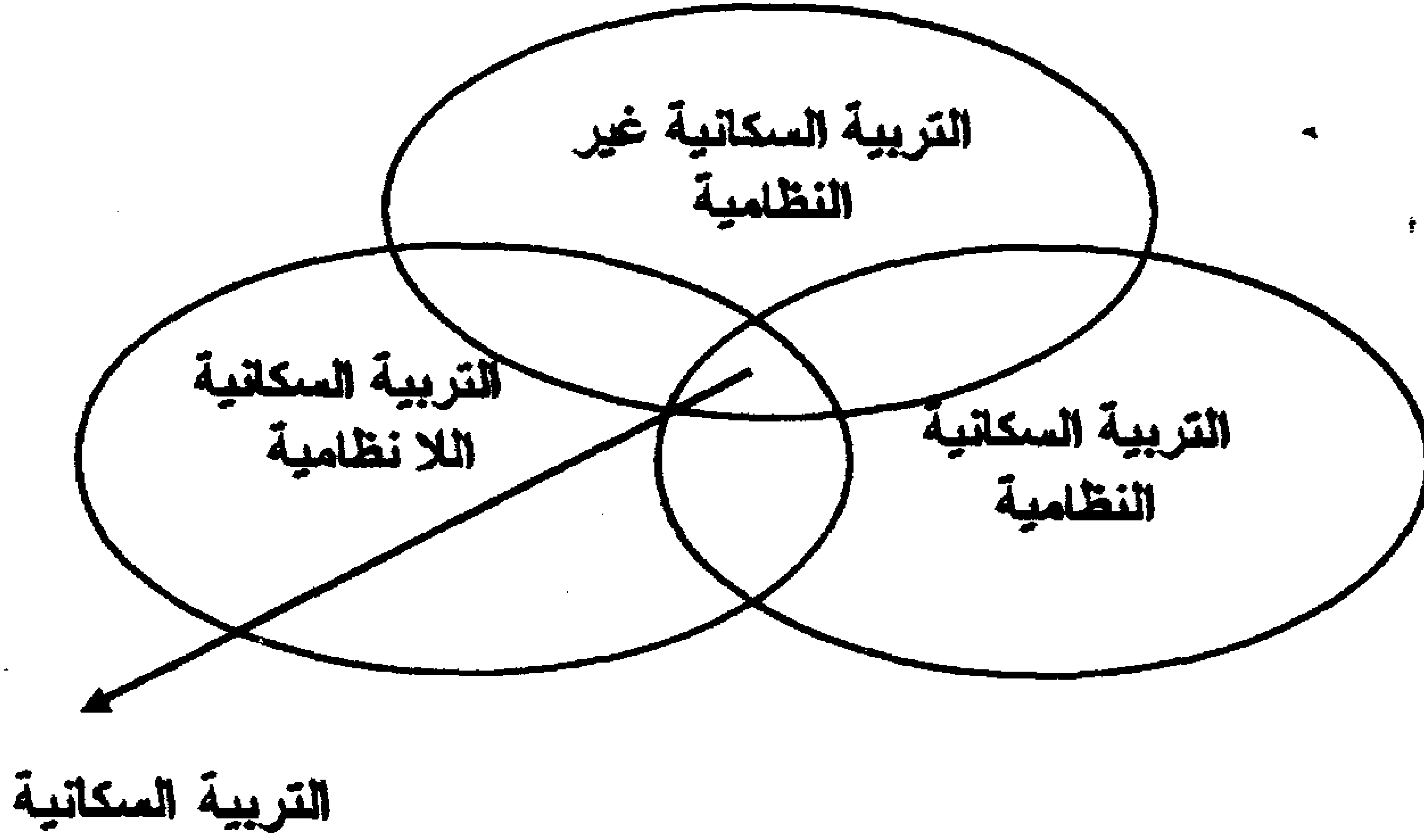
تتصف التربية الســـكانية، وبـــالنظر لمهامهـــا وأهـــدافها بالاســـتمرارية والشمول، فإن برامجها يجب أن تتجه إلى جميع المواطنين. فهي تحتـــاج إلـــى استراتيجيات تربوية متعددة، تمكنها من بلوغ أهـــدافها ومراميهـــا مـــن خـــلال الاتصال:

- بجمهور الأطفال والفتية عبر التعليم النظامي.
- وبفئات الكبار والأميين عن طريق التعليم غير النظامي.
- وبجميع السكان عن طريق وسائل الإعلام والتربية اللانظامية.

ومع تعدد هذه المداخل يصبح من الضروري التنسيق بينها احتياطاً مـــن المفارقات والتعارض في المعلومة الموجهة وفي الأهداف المرجوة.

وهكذا تغدو التربية السكانية نظاماً تربوياً تتقاطع عنده النظم التربوية الثلاثة :

- التربية النظامية - غير النظامية - اللانظامية (غير المقصودة).



الشكل (٢٠) نظام التربية السكانية بين الأنظمة التربوية.

١ - تكامل برامج التربية السكانية وبرامج تربوية مجاورة:

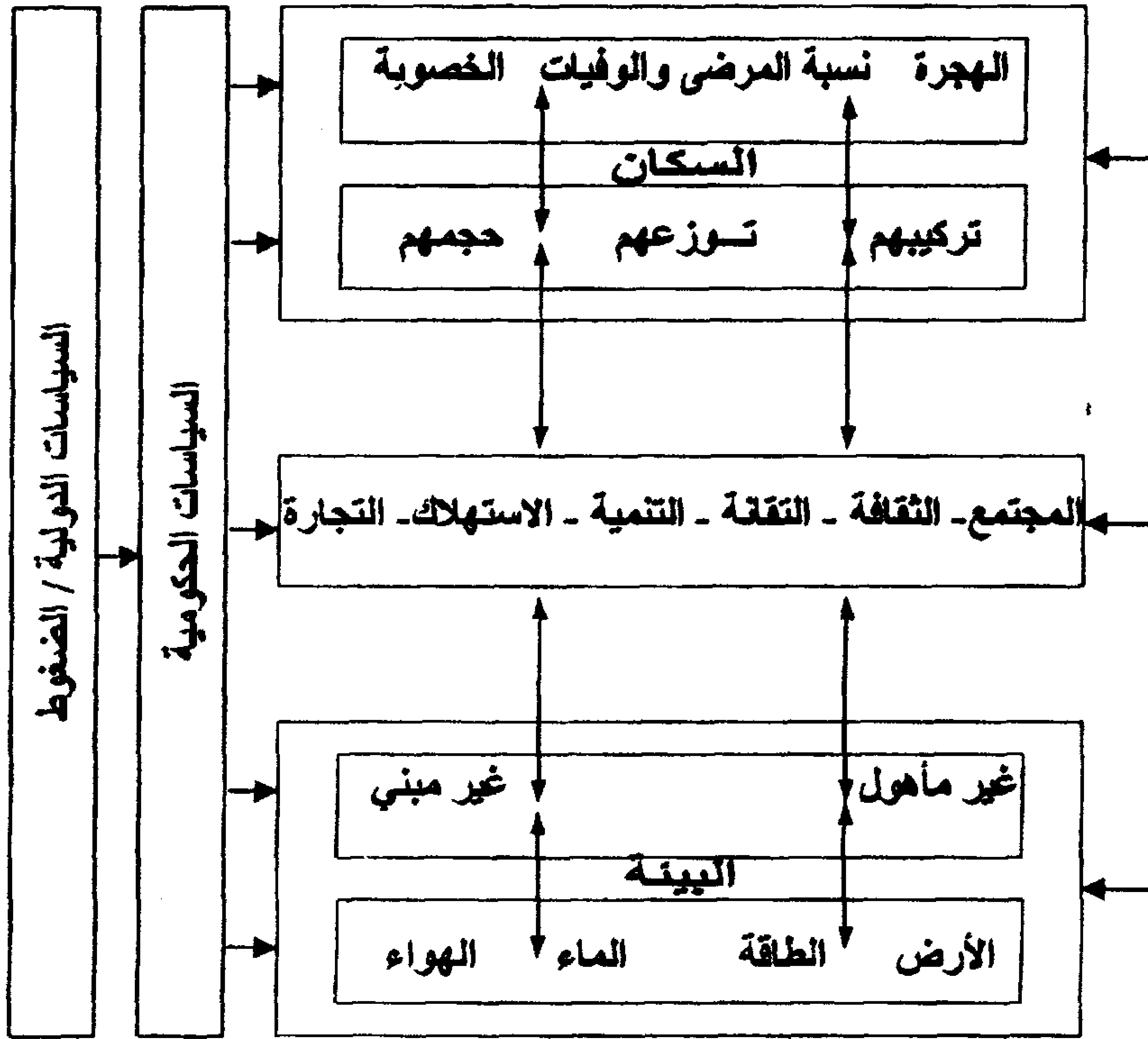
ينظر خبراء التربية إلى التربية السكانية باعتبارها برنامجاً تربوياً قائماً بذاته. له موضوعاته ومباحثه المميزة له، وبحكم طبيعتها ليست «مادة» أو «اختصاص» . تبرز صفتها المميزة لها من الأهداف التي تؤكد على عملية حل المشكلات المتصلة بالمسائل السكانية، وكذلك بسبب تأكيدها على الترابط والتفاعل بين العمليات السكانية ورفاهية الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والشعوب. ولم تحظَ هذه الأهداف، تقليدياً، باهتمام أساسي من قبل برامج التربية البيئية أو التنموية، مثلاً.

وإذا كانت التربية السكانية تسعى لتمكين المتعلمين من اكتساب المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للتوصل إلى قرارات صائبة حول الأحداث السكانية والقضايا التي تؤثر - حاضراً أو مستقبلاً - في نوعية الحياة الخاصة بهم وبأسرهم، وجماعاتهم ومجتمعاتهم المحلية وشعوبهم. فهي تتقاطع مع نظم وبرامج تربوية مجاورة لها وتتفاعل معها، من هذه البرامج نذكر:

١- **التربية البيئية:** تتطلب التربية البيئية عمليات الإدراك والفهم للعلاقات المتبادلة بين الإنسان ومحيطه المادي والحيوي، وللمشكلات البيئية، واكتساب قيم المحافظة عليها،ثم التدرب على مهارة اتخاذ القرار فيما يتصل بالمحافظة على البيئة والإسهام في حل مشكلاتها من أجل تحسين نوعية الحياة.فالتربية البيئية ومن خلال ما تقدم من خبرات مباشرة للمتعلم، تعد حلقة وصل بين التعليم والحياة.

وثمة اعتراف متزايد بالحاجة إلى مقاربة كلية شاملة للروابط القائمة بين السكان والبيئة لا ينظر فيها إلى النشاطات السكانية على أنها عنصر مستقل بذاته، بل عنصر وثيق الصلة بالوعي البيئي، وبالتغيرات في نمط العيش والاستهلاك وبإصلاح الأراضي والحد من الفقر الريفي.

إنّ المفهوم الشامل للتربية السكانية - البيئة، يتضمن دراسات تحليلية للعلاقات المتعددة الجوانب بين السكان والبيئة بما فيها مفهوم التنمية المستديمة، يكون بلا شك أكثر قبولاً وجاذبية من المفهوم الضيق لتربية سكانية تركز على الخصوبة والتكاثر البشري وتخطيط الأسرة أو لتربية بيئية تقتصر على الجوانب الطبيعية الفيزيائية للتغير البيئي الشامل. (كلارك، ١٩٩٣، ص٤٩-٥٦)، (شكل ٢٠).



الشكل (٢١) العلاقة بين السكان والبيئة.

٢- **التربية الأسرية:** يقصد بالتربية الأسرية "ذلك الجهد التعليمي الـذي يهـتم بتنمية قدرة أفراد الأسرة على التعلم والقيام بأدوارهم بكفـاءة، كمـا تهـتم بالعلاقة بين أعضاء الأسرة بهدف تحسين نوعية الحياة الأسـرية.و تمتـد مجالات التربية الأسرية لتشمل: النمو الجسدي والنفسي لأعضاء الأسـرة، العلاقة بين أفراد الأسرة ووسائل مواجهـة المشـكلات داخلهـا – القيـام بالاحتياجات العاطفية والجنسية – الاحتياجات الصحية والموارد المتاحـة التي تساعد الأسرة على تحقيق الرفاهية الجسدية والاجتماعيـة والعاطفيـة – تنمية العقائد والقيم وسبل ووسائل الاتصـال بـين الأسـرة وجيرانهـا والمجتمع – تنمية المهارات المتصلة بكيفية استغلال وقت الفـراغ وآفـاق الموارد المالية والإدارة المنزليـة – أهميـة التعلـيم النظـامي أو غيـر النظامي المناسب لأفراد الأسرة وأثـر ذلـك فـي تقـدمهم – الضـغوط

الاجتماعية على الأسرة ودورها في مواجهتها و القوانين التي تؤثر في العلاقات الأسرية. يمكن الإفادة من هذه المجالات في التربية السكانية. (اللقاني، ١٩٨١، ص١١٥)

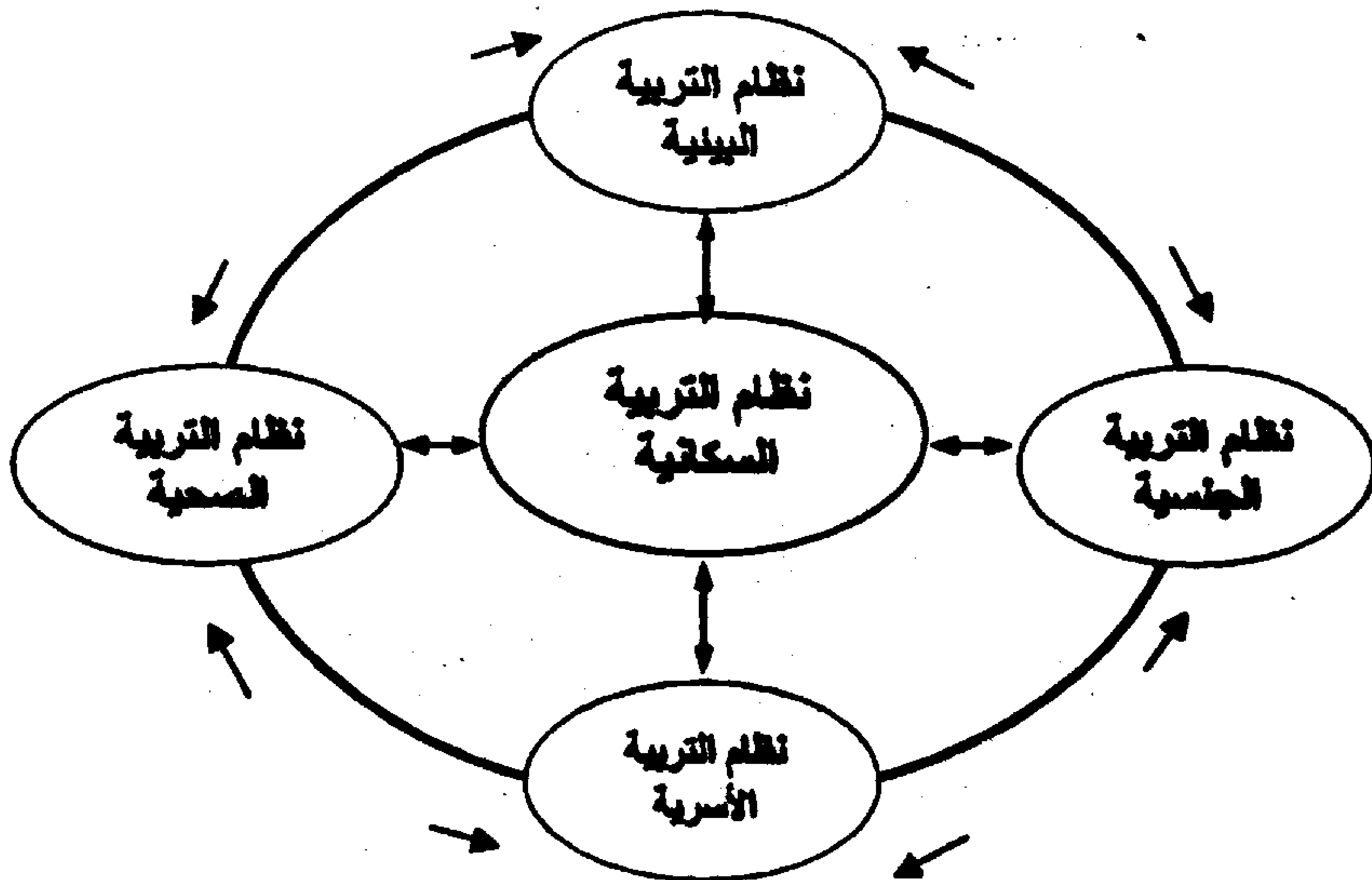
٣- **التربية الجنسية:** التربية الجنسية جهد تعليمي موجه يهتم بتنمية فهم الدارسين لطبيعتهم وحاجاتهم الجنسية،والأدوار المتغيرة لتطورهم الجنسي، ومكانة الجنس في حياة الفرد الشخصية والأسرية، ويهدف إلى مساعدة الدارسين على اتخاذ أحكام مسؤولة تتجاوب مع السلوك الجنسي السليم، وتشارك برامج التربية الجنسية برامج التربية السكانية في اهتمامات ومجالات معينة، مثل :فسيولوجية الإنجاب والتكاثر البشري واتخاذ القرار مع الأحكام المتعلقة بأحداث الحياة الدورية: الخصوبة – الوفيات – الهجرة، لكن مجال اهتمام التربية الجنسية يتركز على العلاقات الشخصية ولا تهتم بنتائج القرارات السكانية المتخذة على مستوى البيئة المحلية بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

فموضوعات التربية الجنسية تشكل جزءاً مهماً في مجالات التربية السكانية. لكن التربية السكانية أعم وأشمل من التربية الجنسية، غير أن إدراج بعض مجالات التربية الجنسية في برامج التربية السكانية يعدّ أمراً مرغوباً، (اللقاني، ١٩٨١، ص١١٦-١١٩).

٤- **التربية الصحيّة:** تهدف التربية الصحية إلى تغيير أو تعديل سلوك الأفراد والجماعات فيما يتصل بصحتهم الجسدية والنفسية، من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف والخبرات اللازمة لتغيير أو تعديل اتجاهاتهم عن العادات الصحية المؤذية والضارة، ومساعدتهم في تكوين المواقف والاتجاهات والقيم المناسبة للتخلص من المشكلات الصحية التي تواجههم، وحماية أنفسهم من المشكلات التي يمكن أن تواجههم.

وتضم التربية الصحية، بوصفها ميداناً من ميادين التربية، مجموعة من المفاهيم، منها:مفهوم المسؤولية الفردية والجماعية عن الصحة (جسم الإنسان وأجهزته، النظافة الشخصية - العناية بالجسم - الخدمات الصحية في المجتمع - التلقيح والتمنيع - الأمراض والطعام والنمو، والصحة الاجتماعية والنفسية...الخ)، (وزارة التربية، ١٩٩٢، ص٣٦-٤٣) أي أنّ غاية التربية الصحية، هي بلوغ الناس أفراداً وجماعات، حالة من التمتع بالصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية والروحية، ويمكن لمفاهيمها أن تخدم التربية السكانية وتعززّها، وتسهم معها في تحقيق أهدافها.

٥- التربية التنموية: تسعى لتطوير فهم المتعلمين للقضايا الخاصة بـ «حقوق الإنسان، والكرامة والاعتماد على النفس، والعدالة الاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والنامية» ولزيادة تفهم «أسباب التخلف وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد». (اليونسكو، ١٩٨٧).



الشكل (٢٢) تفاعل وتكامل النظم الفرعية لنظام نوعية الحياة البشرية.

وإذا كانت البرامج التربوية: سكانية، وبيئية وتنموية وجنسية وحياة عائلية، ذات برامج مستقلة بذاتها، فإن إمكانية تكامل أهداف كل هذه البرامج وأغراضها ضمن أنظمة مستحدثة للتعليم هي شيء مستحب وممكن تحققه.بيد أن التربية السكانية لا يمكن أن تتكامل مع البرامج التعليمية الأخرى وتصبح جزءاً منها إلا إذا احتلت أهدافها العامة وأغراضها مكانة بارزة في البرامج المتكاملة. (اليونسكو، ١٩٨٧).

٢ – مفهوم التربية السكانية:

تنوّعت تعريفات التربية السكانية، وذلك تبعاً لتنوّع البيئات البشرية ومشكلاتها السكانية. وتنوّع المنظومات الثقافية – الفكرية، أو ما يسمى فلسفة التربية عموماً، والسكانية خصوصاً. وبالتالي تنوّع الأهداف التي تسعى إليها التربية السكانية.

عرّفت منظمة اليونسكو (١٩٧٨) التربية السكانية بأنّها "عملية تربوية تستهدف مساعدة الناس على تفهم طبيعة الأحداث السكانية – وبصورة خاصة مسببات هذه الأحداث ونتائجها – وهي موجهة نحو الناس كأفراد وأعضاء في جماعات، أو صانعي قرارات ضمن أسرهم، أو مواطني ضمن المجتمع، أو كقادة في المجتمع، أو صانعي سياسات الأمم" (اليونسكو، ١٩٧٨، ص١٣).

وعرّف المؤتمر العربي للسكان في (الرباط، ١٩٧٩) التربية السكانية بأنّها: "جهود تربوية تشمل تقديم المعارف وتكوين الاتجاهات وخلق المهارات، في سبيل الوصول إلى مواقف إيجابية مسؤولة في قضية العمران البشري، انطلاقاً من إدراك العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتطور الاجتماعي والاقتصادي، بهدف إيجاد نوعية من الحياة تليق بالإنسان على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والعالم" (المكتب الإقليمي لليونسكو في الدول العربية، ١٩٨٧، ص٩٤).

وجاء في تعريف وزارة التربية للتربية السكانية، أنّها: "**جهد تربوي يرمي إلى توعية المتعلمين بالظاهرات السكانية وعلاقتها بالموارد المتاحة، لاتخاذ مواقف رشيدة ومسؤولة تجاه تلك الظاهرات، بما يخدم التنمية الشاملة في القطر ويساعد على تحسين نوعية الحياة للفرد والأسرة والمجتمع**" (وزارة التربية ج ع س، ١٩٩٢، ص٧).

تؤكد التعريفات المذكورة أنّ مجموعة من الخصائص والنقاط تدخل ضمن مفهوم التربية السكانية وهي:

١- التربية السكانية برنامج تربوي مستقل، يؤكد على عملية حل المشكلات المتصلة بالمسائل السكانية.

٢- التربية السكانية برنامج تربوي تنموي وثيق الصلة ببرامج تربوية تنموية عديدة، ومتكامل معها.

٣- التربية السكانية عملية تربوية مستمرة، موجهة لجميع فئات السكان العمرية والمهنية والاقتصادية...:

٤- تؤكد التربية السكانية على الترابط والتفاعل بين العمليات السكانية ورفاهية الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والشعوب

٥- تؤكد على إدراك العلاقة بين الظاهرات السكانية من جهة، وبين الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية من جهة أخرى.

٦- تسعى لتكوين مواقف واتجاهات، واتخاذ قرارات إيجابية لتعديل الظاهرات السكانية، وتغييرها.

٧- تسعى لتعديل سلوك الأفراد من خلال خلق المهارات التي تمكنهم من استخدام وسائل تغيير نوعية الحياة للفرد والأسرة والمجتمع حاضراً ومستقبلاً.

٨- التربية السكانية هي جزء من البرامج التنموية في المجتمع.

٢ – ضرورات التربية السكانية وأهميتها:

تنبثق ضرورات التربية السكانية من وجود مشكلة سكانية. وبالتالي العجز عن حل المشكلة السكانية من خلال التشريعات والسبل العلاجية لتحسين وتائر التنمية وإيجاد فرص عمل وتحسين الصحة ودعم الغذاء. وهذا ما يستدعي الحاجة إلى حل وقائي نابع من وعي الأفراد بالمسائل السكانية، وقيامهم بالسلوك السكاني المناسب بهدف تهيئتهم لمواجهة التحديات التي يطرحها التعقيد المتزايد للحياة العصرية.

ولذلك، تحدّد ضرورات التربية السكانية بالأمور التالية:

١- لوجود مشكلة سكانية تتمثل في عدم التناقض بين السكان والنظام الاجتماعي الذي يعجز عن تلبية متطلباتهم الأساسية.

٢- وبالتالي العجز عن حل المشكلة السكانية من خلال السياسات والتشريعات لتحسين وتائر التنمية وإيجاد فرص عمل وتحسين الصحة ودعم الغذاء.

٣- الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى حل وقائي نابع من وعي الأفراد بالمسائل السكانية، وقيامهم بالسلوك السكاني لمناسب لمواجهة التعقيد المتزايد للحياة العصرية.

٤- تعاظم دور التربية كأداة يمكن الركون إليها لبلوغ الوعي بالمسائل السكانية وتكوين الاتجاهات والقيم وصوغ السلوكيات المرغوبة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. وزاد من أهمية التعليم (التربية) ما تشهده فلسفتها من تطورات جوهرية حيث أصبحت المبادئ المشتقة من فلسفة التربية الجديدة: تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتكون، تعلم لتشارك الآخرين، هي مبادئ تؤكد على نوعية الفرد كما اقترحها اليونسكو في "التعليم ذلك الكنز المكنون" (علي، ٢٠٠١، ص٣٠٧).

٥- كونْ التربية السكانية تنطلق من فرضية إمكان تعديل السلوك السكاني من خلال تزويد الأفراد بالمعرفة عن الوضع السكاني، وغرس الاتجاهات والقيم المناصرة لأهداف التربية السكانية، فضلاً عن المهارات المناسبة. حيث يكتسب الإنسان خلال مراحل نموه وخلال مسيرة حياته العديد من المفاهيم والمعلومات والصيغ المعرفية، التي تمكّنه من التعامل النشط مع مشكلات الحياة أو الواقع المعاش. وتتشكل هذه المعرفة من خلال الإرث الثقافي والخبرات الذاتية، وينتج عن تلك المعرفة أن تتكون لدى الإنسان مجموعة من الصيغ المعرفية التي يقيّم بها معلوماته عن البيئة وعن الذات وتنظيمها. ومجموعة أخرى من الصيغ أو الطرائق المعرفية التي تساعده على حل مشكلاته البيئية. إضافة إلى مجموعة تستخدم للتنبؤ ولتقييم الأحداث المستقبلية عن البيئة.

ويدلّ السلوك السليم على استخدام ناجح لهذه النظم والطرائق المعرفية، إذا ما تم دعمها بقيم ومهارات تحولها إلى سلوك، فيما يدل السلوك المختل ووظيفياً على الاستخدام غير الناجح.

٦- عدم ارتباط المناهج والبرامج الدراسية بحاجات المجتمع وخاصة في عصرنا الراهن. "فالمادة التعليمية الراهنة تؤدي إلى تنميط العقول، وإنتاج البشر بأسلوب التوحيد القياسي (بالجملة) كما في المصانع. فحاجات الإنسان المعرفية باتت من التنوع والتعقد بحيث لا يمكن أن يشمله فهم ثابت محدود، وأصبح اختيار مادة المنهج ذا بعد أخلاقي، لأنها تنطوي عن حرمان المتعلم من معارف قد تكون حيوية بالنسبة لتنميته الذهنية". (علي، ٢٠٠١ ،ص٣٣٩).

واستناداً إلى هذه الضرورات، تكمن أهمية التربية السكانية في أنها:

١- تساعد الأفراد في تحديد طبيعة المشكلات ذات الصلة بالسكان وحصرها. وفهم نتائج قراراتهم وأعمالهم بشكل أفضل.

٢- تساعد الأفراد على إدراك العلاقة المتبادلة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وديناميةالسكان، وأثر قراراتهم التي يتخذونها على التنمية وبالعكس.

٣- ويمكن للتربية السكانية الإسهام في التجديد التربوي، عندما تأخذ في الحسبان مكونات المسائل السكانية (الاقتصادية والاجتماعية)، وبالتالي يمكن لها الإسهام في إعادة تنظيم مناهج التدريس بمنظور متعدد، فيه مواد التدريس للتربية السكانية. وكذلك يمكن أن تسهم في اختيار مضامين تربوية لها أهميتها في حياة الأفراد وتطوير طرائق التدريس.

٤ - مناهج التربية السكانية:

قبل تناول مناهج التربية السكانية النظامية، لابد من تسجيل الملاحظتين التاليتين:

- **الأولى:** تتأثر المرامي والأهداف التربوية بالأيديولوجية والسياسة القومية التي يتبعها هذا المجتمع أو ذاك بشكل ملحوظ. وكذلك تتأثر ببنية الأنظمة التعليمية ومستويات التعليم، إضافة إلى اختيار المحتوى وطرائق التدريس.
- **الثانية:** تتأثر أهداف التربية السكانية ومضامينها بطبيعة وخصائص الفئات السكانية المستهدفة، ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: (أطفال، شبان، كبار، رجال، نساء، ريفيون، مدنيون...)، وكذلك تبعاً لنوع التربية التي تحمل البرنامج التربوي(نظامية، غير نظامية).

فما هي أهداف التربية السكانية؟.

١/٤ – الأهداف العامة للتربية السكانية:

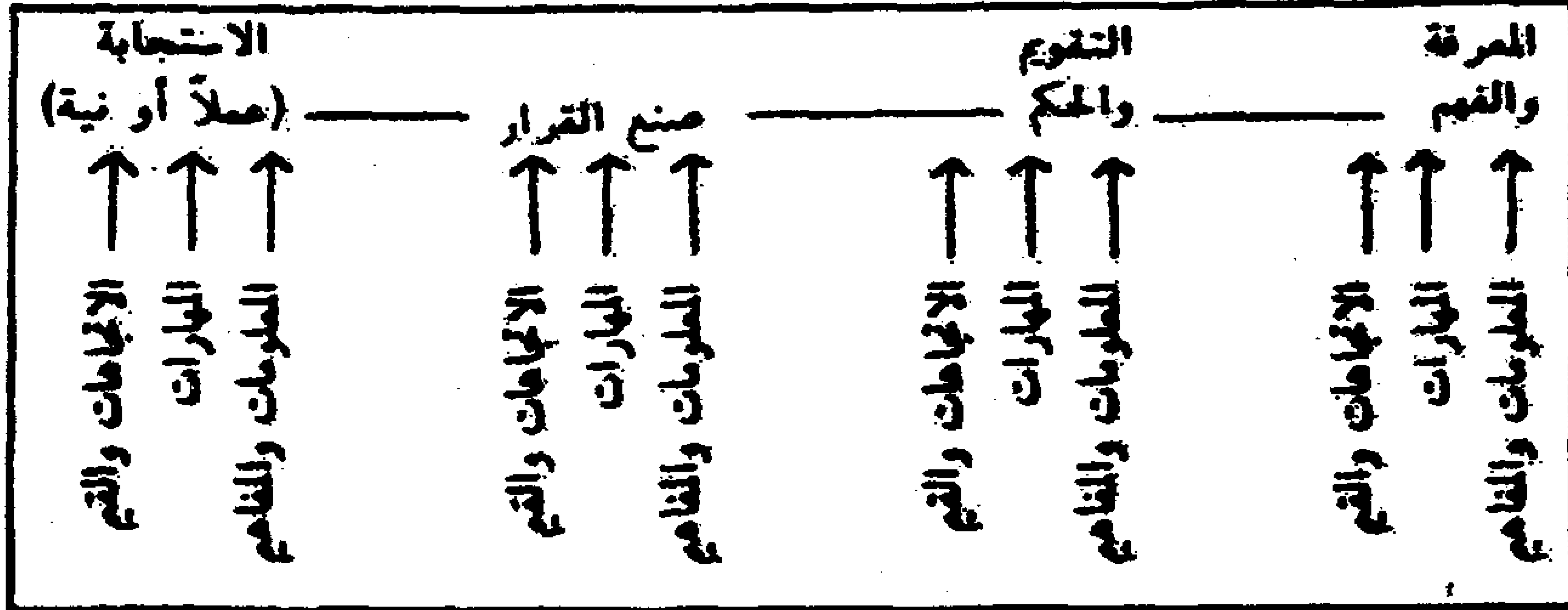
ننطلق عند تحديد مرامي التربية السكانية وأهدافها من تحديد عناصرها الرئيسية المستمدة من أحد التعاريف التي لاقت تأييداً واسعاً في الآراء إلى درجة كافية، وهي أن التربية السكانية:

- نشاط تربوي:
- يُعدّ جزءاً من العملية الشاملة للتعليم الاجتماعي.
- يتركز حول المشكلات.
- يستقي محتواه من الدراسات السكانية.
- ويهتم بالدرجة الأولى بتفاعل الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات والشعوب مع القضايا السكانية.
- يستهدف بشكل خاص تحسين النوعية الحالية والمستقبلية للحياة الإنسانية. (يونسكو، ١٩٨٨، ٧٣).

وعليه فأهداف التربية السكانية هي:

"تمكين المتعلمين من اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لـ (أ) تفهم و(ب) تقويم الواقع السكاني الراهن والقوى الدينامية التي شكلته وتأثير ذلك على الرخاء الحالي والمستقبلي لهم ولأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية وشعوبهم والعالم أجمع. و(ج) اتخاذ قرارات واعية مستنيرة (مبنية على تفهمهم وتقويمهم) و(د) الاستجابة للأوضاع والمشكلات السكانية عن وعي واطلاع، إما بالنية على العمل أو بالعمل الفعلي".

والأهداف متدرجة: فيستدل من، بل ويفترض في، كل خطوة من خطوات عملية حل المشكلات أن جميع المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم، في مستوياتها السابقة، قد تم اكتسابها من قبل المتعلم، وإنها تعبر، تعبيراً مكثفاً، عن أوجه التعليم الإضافي اللازم للهدف التالي أو الخطوة الآتية:



إن هذا المستوى المتدرج للأهداف العامة له أهمية في برامج التربية النظامية وغير النظامية الخاصة بالتربية السكانية، نظراً لأنه يثير سؤالاً حول الخطوات المناسبة والفعالة التي يسعى كل واحد منها إلى تحقيقها. ما الذي يمكن تعليمه، متى ولمن؟ إن أي إجابة على هذه الأسئلة يجب أن تأخذ بالحسبان العوامل الآتية:

- مستوى نضج المتعلم ونموه الفكري.
- البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمتعلم.
- خلفية المتعلم من حيث تجاربه.
- تدريب المعلمين وخبرتهم.
- حدود البنية المؤسسية أو التنظيمية للموقع الذي يرجى فيه تطبيق البرنامج.

وكل هدف من الأهداف المذكورة يتضمن تعليم الحقائق Facts والمفاهيم Concepts وتكوين الاتجاهات Attitude والقيم Values والمهارات Skills.

تُثار حول أهداف التربية السكانية المذكورة: (المعرفة والفهم، التقويم والحكم/، صنع القرار، الاستجابة) جملة من الملاحظات يذهب الأمر مع بعضها إلى حد رفع البطاقة الحمراء احتجاجاً على تعميم تلك الأهداف على كافة المستويات والمراحل العمرية والتعليمية، نذكر من هذه الملاحظات:

- يرى بعضهم، أنه من الخطأ التأكيد على هدف "صنع القرارات" في برامج التربية السكانية المدرسية حيث لا يمكن للمدرسة أن تتحمل المسؤولية بالنسبة لما سيحدث للمتعلم مستقبلاً.
- ويرى بعضهم أن المناهج المعدة للمتعلمين الصغار يجب أن تركز على الخطوة الأولى حيث يكتسب هؤلاء تفهماً للوضع السكاني وارتباطه برفاه البشر، وبعد أن يبلغوا مرحلة من النضج وتنمو لديهم القدرة على معالجة علاقات متداخلة تتميز بتعقيد وتجريد شديدين، عندئذ من الممكن التركيز على التقويم واتخاذ القرارات والاستجابة.
- وبعضهم الآخر يرى إنه يتوجب على المتعلمين الصغار البدء بممارسة عمليات التقويم واتخاذ القرارات كلما اكتسبوا المعلومات والمفاهيم اللازمة. فالواقع أن إعطاء المعلومات من دون إتاحة الفرصة لممارسة هذه الخبرة معناه حرمان التربية السكانية من أهم خصائصها الأساسية.

٢/٤ – مستويات أهداف التربية السكانية:

كيف يمكن تقديم المحتوى السكاني الذي يلبي أهداف التربية السكانية؟.

في التربية السكانية يتم تقديم محتوى الأهداف للمتعلمين، بما يضمه من معلومات ومهارات وقيم واتجاهات آخذين بالحسبان عملية الفهم ← التقييم ← اتخاذ القرار ← الاستجابة. واعين لمبادئ صياغة المنهاج السكاني، وأسسه من حيث تكرار المحتوى، وتعمقه وتكامله فيما بين المراحل والمقررات التعليمية المختلفة.

تتحقق أهداف التربية السكانية عبر المراحل العمرية المتعاقبة للمتعلمين، فهي ذات مستويات تتقدم وفق ما يُعرف "بدورة الحياة".

إذن، تحقق التربية السكانية بعض أهدافها بصورة مباشرة (قريبة)، وأهداف أخرى تتحقق في مرحلة لاحقة (غير مباشرة)، وبين الأهداف المباشرة، وغير المباشرة تتحقق أهداف وسيطة.

مثلاً أحداث دورة الحياة والعمليات السكانية:

يتخذ البشر، في لحظات مختلفة من دورات حياتهم، قرارات تؤثر في عمليات **الخصوبة والهجرة والوفاة**، أو (العمر المتوقع). ففي غالبية المجتمعات، ولكن ليس في كلها، نلاحظ أن الاختيارات الأساسية في دورة الحياة، التي تمثل مجالات (لصنع القرارات) هي:

- هل ينبغي الزواج، ومتى؟.
- هل ينبغي الإنجاب، ومتى يتم إنجاب الطفل الأول؟.
- هل ينبغي إنجاب أطفال آخرين، ومتى؟ (وتحديد الفترات الزمنية بين إنجاب وآخر).
- تحديد حجم الأسرة النهائي.
- أين تكون الإقامة.
- كيفية إطالة أو تقصير متوسط العمر المتوقع وتحديد مكان الوفاة (في بعض الحالات).

إن القرارات التي يتخذها الفرد أو الأسرة تؤثر في الدينامية السكانية المحلية (كازدياد حجم الأسرة بالولادة أو انخفاض حجم الأسرة كنتيجة لهجرة أفرادها) كما تؤثر إلى حد ما في نوعية حياة الأسرة والمجموعة الكبيرة المكونة من الأقارب المنتسبين إليها. فمثلاً قد يؤدي نزوح أفراد الأسرة إلى المدينة، إلى المزيد من السيولة النقدية لها بحيث تصبح قادرة على استنفاذ بضائع استهلاكية

أكثر من ذي قبل، الأمر الذي يرفع من مستوى رفاهها المادي، مع أن الهجرة غالباً ما تمس ذكور الأسرة وتترك نساءها مكبلات بأعباء أثقل بسبب بقائهن في البيئة الريفية.

أما على مستوى المجتمع المحلي فنجد أن القيم السكانية التي قد تتبناها طائفة ما (دينية أو اجتماعية أو مهنية أو سياسية) مثل تأجيل سن الزواج يمكن أن تترك نتائجها على قرارات أفراد تلك الطائفة وتكون عاملاً من عوامل الحد من نسبة النمو السكاني في مجتمعهم المحلي.

وهكذا نلاحظ أن القرارات التي يتخذها أعضاء مجتمع ما تتلاحم مع بعضها بُعضاً فتؤثر في العمليات السكانية على المستوى الاجتماعي الشامل، وتعمل بالتالي على التأثير، وبشكل إيجابي في أغلب الأحيان، في التطور الاجتماعي الاقتصادي والتقدم.

٣/٤ – مضامين التربية السكانية ومجالاتها:

يقصد بمضامين التربية السكانية: **مجموع المعارف والمعلومات والمفاهيم والمبادئ التي تصف أو تشرح أو تفسر أو تحلل القضايا السكانية.**

تتصف التربية السكانية بأنها مجال تربوي جامع لعدد من فروع المعرفة المتداخلة، تشكل مضامينها منظومة مفتوحة باتجاه التغيير والتعديل بل و"الاستباحة" وفقاً للتحولات التي تطرأ على تاريخ المجتمع المعني وواقعه. "فهي منظومة خاضعة لجدلية الاحتفاظ والتجاوز، غير ناجزة، ذات بعد تاريخي متغير ومتجدد، وبقدر ما تتصف بالخصوصية، فهي لا توجد بذاتها، فهي مضامين تعبر عن ثقافة مجتمع ما، أمة، شعب، طبقة، فئة.. " (تيزيني، ٢٠٠٠، ص٥٩).

١/٣/٤ – مصادر مضامين التربية السكانية:

تُعدُّ الدراسات السكانية أهم مصادر مضمونات التربية السكانية. ويقصد بمصطلح «دراسات سكانية» المعلومات والمفاهيم والنظريات التي تعرف، وتحاول شرح، ديناميكية السكان والعلاقات التي تربطهم مع البيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والبيولوجية.

- نناقش في هذه الفقرة الإسهامات التي قدمتها مختلف هياكل المعرفة والحقول المهنية في مجال الدراسات السكانية وبالتالي في مضمون التربية السكانية.
- كذلك نناقش المشكلات التي تنجم عن عملية انتقاء أبواب المعرفة اللازمة للتربية السكانية من بين محتويات الدراسات السكانية.

وإذا كانت الدراسات السكانية أحد أهم مصادر محتوى التربية السكانية، فإن ذلك يفترض أن تعتمد التربية السكانية على طريقة نظامية شاملة لدراسة القضايا السكانية، وإعداد المضامين الضرورية للتربية السكانية بجمع المعلومات وتنسيقها. الأمر الذي يستلزم تعاضد متخصصين في مجالات علمية وحقول مهنية متعددة لإعداد المضامين السكانية، واختبارها ودمجها، بشكل يتيح تفسير الجوانب المتعددة للظاهرات السكانية، وإلقاء الضوء على العلاقات القائمة بينها، وإيجاد مجموعة متماسكة من المعارف العلمية.

٢/٣/٤ – مجال الدراسات السكانية:

١- الاختصاصات الأكاديمية والدراسات السكانية:

إن التركيز على القضايا السكانية بغض النظر عن تعريفاتها المختلفة يضطرنا إلى التفكير بالعمليات الديموجرافية الحيوية الخاصة بإنجاب الأطفال والوفيات والهجرة، كما يتحتم علينا توجيه انتباهنا نحو مكونات هذه العمليات،

كالعمر السكاني والتركيب الجنسي، وتوزيعه الخاص، والخصائص الزوجية والتربوية والوظيفية، وكيفية تغيير هذه الخصائص على مر السنين. وهذه الاعتبارات هي من صلب **الاختصاص الديموجرافي**.

وتعد **الديموجرافيا الشعبية** Folk Demography حقلاً أساسياً آخراً من حقول المعرفة الملازمة للدراسات السكانية، كما تؤدي دوراً هاماً في صياغة الأهداف والمضامين والتراكيب التي تشتمل عليها برامج التربية السكانية؛ هذا ونجد أن الناس عموماً سواء كانوا من سكان المدن في الأقطار الصناعية المتقدمة في العالم أم من أهالي القرى والأرياف في أفقر البلدان النامية يمتلكون ديموغرافيات شعبية تنعكس في أعمالهم اليومية.

وسواء كانت أوجه المعرفة هذه مكشوفة أم مستورة، تبعاً للثقافة المعنية، فهي قضايا يهتم بها علماء الاجتماع وعلماء الانثروبولوجيا (Molnos A. 1972). وعلماء النفس والأطباء النفسانيين.

كما يهتم **علماء الاجتماع** أيضاً بالروابط القائمة بين الظواهر السكانية والخصائص الاجتماعية علاوة على أنهم مثلاً يقومون باستقصاء السبل التي يتم بموجبها الربط بين فروقات التراكيب العمرية وبين الخصائص المختلفة للمؤسسات الاجتماعية أو الصلة بين المواليد المختلفة وبين الطبقات الاجتماعية وحركة السكان.

ويؤدي **علماء الانثروبولوجيا** دوراً رئيسياً في حقل الدراسات السكانية بالنظر لاهتمامهم بالأشكال الثقافية من العلاقات القائمة بين الفرد وأقاربه وجماعته من جهة ولاهتمامهم بالأعراف والتصرفات الثقافية وكذلك بالمؤسسات والعادات التي تقوم عليها، من جهة أخرى، ويمكننا من خلال استقصاءاتهم أن نلقي الضوء على الديموجرافيات الشعبية السائدة وأن نزيد

من فهمنا للسبل التي تستعين بها الثقافة لتعزيز، أو إعاقة، عملية اتخاذ القرارات السكانية.

أما **علماء الاقتصاد** فينصب اهتمامهم - من بين أشياء أخرى - على الروابط المتداخلة بين التنمية الاقتصادية والمتغيرات السكانية، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالتراكيب العمرية عند قيامهم بدراسة خصائص الطاقة العاملة هذا علماً بأن علماء الاقتصاد يولون اهتماماً جدياً بالمستوى المصغر أو، بعبارة أخرى، الأسرة كوحدة للتحليل الاقتصادي. وتتضمن اقتصادياً العائلة دراسة تخصيص الموارد، والإسهامات التي يقوم بها مختلف أفراد هذه الوحدة تجاه اقتصاد الأسرة إضافة إلى نفقات الأطفال وفوائدهم.

كما اهتم **علم النفس وعلم النفس الاجتماعي** بقيمة الأطفال من وجهة نظر مغايرة. وتجري الآن دراسات في مختلف أرجاء العالم حول تكاليف الأطفال وفوائدهم غير الاقتصادية (الاجتماعية والعاطفية والنفسية). ويعتبر هذا التركيز على المدارك الفردية ضمن مختلف الأطر الاقتصادية والاجتماعية المصغرة جانباً هاماً من جوانب الدراسات السكانية - نظراً إلى أنها تساعد على توضيح منابع سلوك الخصوبة ونتائجها الكامنة (Pohlman, E. 1969).

ويفيد علم النفس كذلك في العمل على زيادة تفهم العلاقة بين القرارات السكانية ومختلف جوانب النمو الفسيولوجي والعاطفي لأفراد العائلة، وخاصة الأم والأطفال. مثلاً، استعراض للمعلومات المتيسرة بشأن النتائج الفعلية والمتوقعة لحجم الأسرة (Terhune, K. 1974)، ودراسات حول قياس الذكاء ومدى تأثره بحجم الأسرة وبنظام تسلسل ولادة الأطفال (Fawcett, J. T.. 1970).

ويأخذ **علماء السياسة** في الحسبان الخصائص السكانية في تحليلاتهم للأنظمة السياسية والسلوك السياسي بين البلدان وضمن البلد الواحد، كما يدرسون أيضاً كيفية حدوث انتقال السلطة بين البلدان وداخل البلد الواحد، كنتيجة للتحولات السكانية – وهي نمط من الدراسات التي شرع الباحثون في القيام به في حقل العلوم السياسية والإدارية – وإن النتائج السياسية الناجمة عن استخدام بعض الإجراءات المتميزة (كفرض عقوبات ضريبية أو سحب معونة حكومية في حقل إسكان وتعليم الأسر الكبيرة) باتت موضوع بحث وتقصٍ بشكل متزايد لدى حكومات معينة كالهند وسنغافورة التي شرعت بدراسة مثل هذه السياسات وتنفيذها.

إن التركيز علمياً على **الجوانب الخلقية والمعنوية والدينية** من الأحداث السكانية، طيلة فترة دورة الحياة البشرية، إضافة إلى مردودات مختلف السياسات السكانية يحتل مكاناً شرعياً ضمن الدراسات السكانية، ومن الأمثلة على ذلك، تفهم موقف الكنيسة الكاثوليكية تجاه جملة من القضايا السكانية (Stycos, J. M. 1971).

زد على ذلك الأعمال التي يقوم بها فقهاء الإسلام في حقل الخصوبة في إنجاب الأطفال(IPPF: 1971. Volumes I and 2, 1974).

ويقوم **المؤرخون** بتزويدنا بمعلومات عن الاتجاهات السكانية الماضية التي يمكننا على أساسها التكهن بالاتجاهات المستقبلية. ولا شك أن معرفة سبب حدوث تحولات سكانية في حقبة زمنية معينة، وكذلك ضمن نطاق اجتماعي اقتصادي معين، تعمل على زيادة تفهمنا للتحولات الحالية وللتخطيط للمستقبل.

أما **علماء الجغرافية** فيؤدون دوراً حيوياً في أغناء الدراسات السكانية من خلال اهتمامهم بتحليل التوزيع السكاني (كثافته) وعلاقاته المتداخل بالبيئة الطبيعية والثقافة. هذا وقد قام علماء الجغرافية الحضرية، بشكل خاص، بزيادة معلوماتنا عن عملية الهجرة من الريف إلى المدينة وتأثيرها على طبيعة سكان المدن.

وينصب **اهتمام علماء الطبيعة على العلاقات** المتداخلة بين المخلوقات البشرية والبيئية ويعتبر صنف الجنس البشري جزءاً من شبكة حياة أوسع نطاقاً بكثير. وغالباً ما يؤدي كل من النمو السكاني وتوزيعه، وقدرة الإنسان على تعديل وتغيير بيئته إلى خطر تدمير التوازن الدقيق للأنظمة البيئية على نحو سلبي، وإن كلا من علماء الطبيعة والفيزياء يشعر بقلق ظاهر ليس على سلامة بعض الأنظمة البيئية المعينة فحسب، بل على مستقبل عالم الأحياء بأكمله أيضاً. فبعض أشكال التخلص من النفايات والتلوث، مثلاً، أصبحت مشكلات اجتازت أبعاد الحدود القطرية.

٢- الحقول المهنية والدراسات السكانية:

تعطينا **العلوم الطبية** المعلومات اللازمة الخاصة بالتكاثر البشري وبالحمل والمخاطر المرافقة لعمر الأم وحالتها الصحية، وكذلك تاريخ حملها السابق والفترة الزمنية بين كل طفل وآخر.

ويضطلع **المخططون الاجتماعيون والاقتصاديون** بمهمة تقييم عملية توزيع الخدمات من حيث علاقتها بالسكان وبالطلب المتزايد للإمكانات التعليمية والصحية والتخطيط العائلي والإسكان والخدمات الأساسية الأخرى، فضلاً عن إسهامات حقول أخرى **كالتدبير المنزلي، والبحث الاجتماعي والتخطيط الحضري** والإقليمي وتنمية الريف والمجتمع، والنقل في إغناء الدراسات السكانية.

٣- القاعدة البيانية والدراسات السكانية:

نجد مصادر أخرى للمعلومات وللبيانات السكانية تستقى على العموم من الإحصاءات السكانية القومية والمحلية، ومن تقارير إحصائية هامة (كالولادات والوفيات والزواج ونسب انتشار الأمراض) وسجلات الهجرة والمسوحات الدورية ذات المضامين السكانية كالإسكان والوثائق الرسمية الأخرى.

وعلاوة على المعلومات والبيانات السكانية التي تصدرها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بانتظام والمستقاة عموماً من مصادر قومية، نذكر منها:

صندوق السكان للأمم المتحدة (UNFPA)، منظمة الأمم المتحدة للأطفال (UNCEF)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة التغذية والزراعة (FAO).

٣/٢/٤ – معايير صياغة مضامين التربية السكانية:

هناك حاجة إلى رسم **إطار مفاهيمي** يساعدنا في تحديد ما يجب أن يضمه حقل الدراسات السكانية عند الشروع بصياغة مضمون التربية السكانية. وسيعتمد اختيار نوع الإطار المنشود على عوامل مختلفة تكون بمثابة مرشحات تنفذ من خلالها المعلومات والمفاهيم والنظريات التي تعتبر جزءاً متمماً للشؤون التربوية.

١- إدراك القضية السكانية ورؤيتها السياسية:

إن الاهتمامات الأولية (المشكلات السكانية الفعلية) المتعلقة بالقضايا السكانية لبلد ما ستؤثر في انتقاء المعلومات. فإذا كانت المشكلة هي التمدن السريع الناجم عن هجرة على نطاق واسع من الريف إلى المدينة،

كما هو الحال في العديد من الأقطار الأفريقية، عندئذ قد يتأثر هذا الانتقاء بتلك المشكلة أكثر من تأثره بقضايا النمو السكاني السريع كما هو الحال في بعض الأقطار الآسيوية، وكذا الحال بالنسبة للحكومات التي تتبنى سياسة رئيسية خاصة بالهجرة، كإندونيسيا، فإنها من المحتمل أن تولي اهتماماً خاصاً ببعض جوانب الدراسات السكانية التي تنسجم مع تلك السياسة. أما البلد الذي يعاني من انخفاض نسبة نموه السكاني، كهدف منشود مثلاً، كما في الولايات المتحدة، أو كحدث يثير القلق، كما في رومانيا، فإن ذلك البلد قد يزيد من اهتمامه لتفهم مدى حسنات وسيئات ذلك الوضع.

وبالقدر ذاته نجد أن **الأهمية التي تولى إلى العوامل السكانية الخاصة بالتطور الاجتماعي/الاقتصادي لأي بلد (الرؤية السياسية والأيديولجية للقضية السكانية)** تؤثر تأثيراً كبيراً في الإطار المرسوم، وهذا يعني إعطاء أهمية للمصفاة السياسية والإيديولوجية والثقافية في اختيار الموضوعات السكانية اللازمة للتربية السكانية. ففي كثير من دول أمريكا اللاتينية يُنظر للظواهر السكانية غالباً على أنها وليدة الأحداث السياسية أو الطبقية. وبناء على ذلك لا يتم التوصل إلى إيجاد حلول «للمشكلات السكانية» من خلال محاولة تغيير الدينامية السكانية في تلك الأقطار عموماً، بل من خلال استخدام عمليات التحول السياسي والاجتماعي وهذا النمط من التبصر في الأمور يؤثر بشدة على السبل التي تؤدي إلى تطوير الدراسات السكانية.

٢- بنية النظام التعليمي:

إن مختلف قطاعات نظام التعليم ومهامه الأساسية (مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي) ذات تأثير كبير في تحديد عملية اختيار المعلومات وتنظيمها. ففي الأماكن التي يتوفر فيها التعليم العام والشامل من الممكن أن تصلح المدرسة كواسطة أساسية لتطبيق برنامج التربية السكانية. أما في الأماكن التي تحظى فيها أقلية متميزة من المتعلمين بالتعليم فبالإمكان تطبيق أطر تربوية أخرى.

ففي جمهورية الصين الشعبية، على سبيل المثال، تعد التربية السكانية جزءاً من منهج «الدراسات السياسية» للمدارس الثانوية وهنا تجري دراسة السياسة القومية الخاصة بالسكان، بيد أن التأكيد الرئيسي للبرنامج يتعدى الجدران المدرسية حيث يتم اتخاذ معظم القرارات المرتبطة بالشؤون السكانية، وحيث يعتبر المضمون أو المحتوى كبير الأهمية، وحيث يقوم أفراد الشعب بـ «تعليم» واحدهم الآخر ضمن إطار اجتماعي واقعي.

٣- مداخل منهج التربية السكانية:

في حال اعتبار التربية السكانية اختصاصاً جديداً، وربما على مستوى الجامعة، عندئذ سيتم تحديد الإطار الخاص باختيار الدراسات السكانية وتنظيمها بناء على أسس تخصصية. أما إذا تم اعتبارها وسيلة من وسائل دراسة جملة المشكلات الاجتماعية عندئذ سيميل الإطار إلى الاعتماد على مبدأ تداخل الاختصاصات. ويتطلب هذان الأسلوبان إتباع طريقة معينة في اختيار المضمون وعملية تنظيمية خاصة تختلف الواحدة عن الأخرى.

٤- **المعلومات السكنية:**

ويُقصد هنا مصادر البيانات السكانية اللازمة للتربيــة الســكانية. وهنــا تبرز جملة من المشكلات منها:

- وجود ثغرات خطيرة في المعلومات المتوافرة، ضعف فــي مصــداقية المعلومات التي يتم جمعها بوسائل وتقنيات بدائية، خضوع المعلومــات والبيانات لعمليات تصفية إيديولوجية.
- فضلاً عن مشكلة سرعة الحصول على المعلومات، ودقتهــا مــن مصــادر أجنبية، (مشكلة الترجمة والتبسيط والتشويه. .).

وقد توصل خبراء التربية إلى اعتبار المعايير التاليــة نقــاط هاديــة لمخططي البرامج السكانية عند اختيار محتوى أهداف التربية السكانية:

١- أن تبقى أهداف مشروع التربية السكانية حاضرة في الأذهــان، لأن توافــق مضمون التربية السكانية مع أهدافها يساعد تعلمه على تحقيق الأهداف.

٢- ضرورة مشاركة الآباء، وقادة المجتمع في القــرارات التــي تحــدد تلــك المضامين.

٣- الاهتمام بالتجربة العملية التي قامت بها مختلف البلدان لإدخــال مضــامين سكانية في منهاج الدراسة الوطني، الأمر الذي يسمح بتقدير مدى ملائمــة تلك المضامين.

٤- وضع الأولويات لدى إدخال موضــوعات ســكانية فــي المنــاهج الدراســية المكتظة بالمواد، وليس هذا بالأمر اليسير كما يبدو نظراً للمجــالات الواســعة التي تغطيها الموضوعات السكانية.

٥- أن تستجيب مضامين التربية السكانية لاحتياجات تربويــة محــددة، تنبثــق عن موضوعات السكان (سايكس، بالاسيو، كير، ١٩٩٣، ص٣٠).

٦- الانتباه لأهداف التنمية واتجاهاتها ومتطلباتها، مثلاً: الهجرة من الريف إلى المدينة ومدى توافقها - عرقلتها لأهداف التنمية المطلوبة.

٧- قابلية برامج التربية السكانية للاندماج في إطار مؤسسي كاعتماد التربية السكانية داخل المدرسة أو خارجها وهذا بدوره يؤثر في بنية البرامج، ويحدد طبيعة الموضوعات التي يتم اختيارها لكل برنامج.

٨- إعارة الاهتمام لخصائص الفئات المستهدفة من هذه التربية (الجنس. السن، الخلفيات، القدرات) وتوزع هذه الفئات على أنظمة التربية النظامية - غير النظامية - العرضية (اللانظامية). يساعد على اختيار المحتوى والطريقة والأسلوب الذي نتعامل معه بكل نجاعة.

٩- اعتبار الطريقة التي سيتم بموجبها إدخال القضايا السكانية في برامج التعليم لجعلها جزءاً من البرنامج أو قابلية المنهج السكاني للإدخال في إطار المناهج القائمة أو التي ستوضع للمؤسسات التربوية... (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ١٩٨٠، ص٢٦-٢٨).

١٠- تنسيق المعلومات وتأليف منظومة وهو ما يدعى عادة بالمعيار المفاهيمي (المنهج التكاملي النظامي)، الذي يستند إلى العلاقة بين المفاهيم السكانية التي تشكل محتوى التربية السكانية رغم تنوعها، ومدى تكاملها الوظيفي لتكون قاعدة معرفية شاملة ملائمة لتحقيق أهداف التربية السكانية. وهذا يستلزم:

- **تحديد النظم المعرفية:** والتي تشكل الساحات الأساسية لمصادر مفاهيم التربية السكانية. تشمل النظم المعرفية الفرد، المجتمع، الطبيعة (الحية وغير الحية)،فهي نظم متفاعلة، متشابكة، تتصل بها التربية السكانية دون فصل أحدها عن الآخر. وتتوقف طبيعة هذا التفاعل ومردوده على طبيعة ونوعية المفاهيم المختارة حول

بيولوجيا الفرد والحياة الأسرية والبيئة الاجتماعية المحيطة به وطبيعة التأثير والتأثر بين هذا المجتمع وموارد البيئة المحلية والوطني وتوظيفها لتوفير الحاجات التنموية مع المحافظة عليها من الانقراض أو التلوث.

- **تحديد طبيعة الصلات بين هذه المفاهيم السكانية**، ودور ذلك في تحديد المواد الدراسية ذات العلاقة بالتربية السكانية من جهة، وتعاقب هذه المفاهيم ضمن منهاج الصف الواحد وصفوف المرحلة الدراسية بكاملها من جهة أخرى.

لقد أظهرت الدراسات التحليلية المقارنة لتجارب العديد من الدول أن ثمة قواسم مشتركة في مجالات التربية السكانية التي تتبناها تلك الدول في مشروعاتها وبرامجها التربوية، وتشكل تلك القواسم الحد الأدنى من القاعدة المعرفية لمضمون التربية السكان (اليونسكو، ١٩٨٦، ص١٦)، وتتصف تلك القواسم المشتركة بتنوع موضوعاتها وتكامل وظائفها التربوية في تكون قاعدة معرفية أساسية لاكتساب الناشئة قيماً واتجاهات ومواقف إيجابية فعالة حيال الظواهر السكانية.

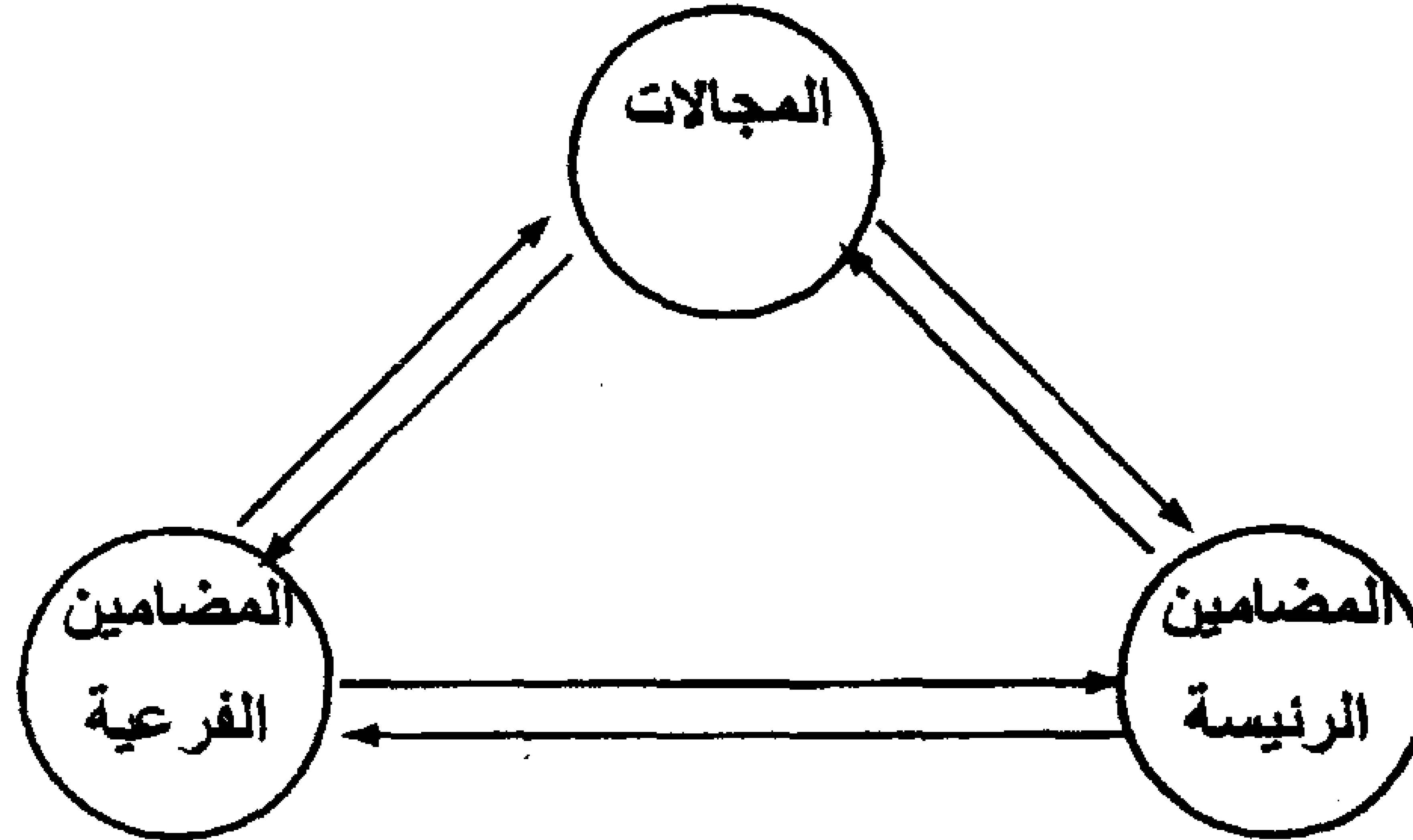
٤/٣/٤ – مستويات مضامين التربية السكانية:

تقسم مضامين التربية السكانية استناداً لمفاهيم النظرية النظمية انطلاقاً من المفاهيم الأكثر عمومية إلى ثلاثة مستويات:

١- **المجالات**: وهي الميادين العلمية التي تشتق منها مفاهيم نظام التربية السكانية. فالمجالات هي القاعدة المعرفية لنظام التربية السكانية وهي المستوى الأهم، والمدخل الرئيسي لنظام التربية السكانية ومنها تشتق المضامين الرئيسية.

٢- **المضامين الرئيسية:** وهي رؤوس الموضوعات السكانية المشتقة من المجالات، وما يرتبط بها من مفاهيم على شكل حقائق ومعلومات ومعارف ومبادئ ونظريات في التربية السكانية.

٣- **المضامين الفرعية:** وهي المعارف والمعلومات والمفاهيم المشتقة من المضامين الرئيسية، وهي الكلمات المفتاحية لنظام التربية السكانية.



الشكل (٢٣) تفاعل المضامين السكانية دائرياً ونظامياً.

فالتطوير النظامي لمضامين التربية السكانية بهذا التكامل الذي يبرز التفاعل والشمول بين التخصصات المتعددة كقاعدة معرفية للتربية السكانية، يتطلب تعاون أكثر من علم وأكثر من منهج وأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق النواتج التربوية المرغوبة.

هذا، وقد اتفقت الدول التي أخذت بالتربية السكانية على مجالات سكانية عديدة، ولكنّها تتمايز في مجالات أخرى تبعاً لعوامل تتصل بالفوارق السكانية بين تلك البلدان الاختلافات القومية والإقليمية في الأوضاع السكانية والثقافية (السكان، الاقتصاد، الأهداف، الصحة، القيم...) وانعكس ذلك في اختيار مضامين التربية السكانية.

وقد أمكن حصر أحد عشر مجالاً سكانياً كما وردت في مناهج بعض الدول العربية والآسيوية:

١- الوضع السكاني وديناميه السكان.

٢- السكان والبيئة.

٣- السكان والتنمية.

٤- السكان والحياة الأسرية.

٥- السكان وعلم الحياة.

٦- السكان والصحة النفسية.

٧- السكان والمستقبل.

٨- التكاثر وتنظيم الأسرة ونوعية الحياة.

٩- السياسات السكانية.

١٠- السكان والقيم.

١١- تأثير المشكلة السكانية.

يتبع كل مجال سكاني مجموعة مضامين رئيسية:

مثلاً:

- **المجال الأول: "الوضع السكاني وديناميه السكان". يشمل المضامين الرئيسية الآتية:**
  - مصطلحات ذات علاقة بالسكان.
  - مصادر ومبادئ الدراسات السكانية.
  - مبادئ أولية في علم السكان والمتغيرات السكانية.
  - الخصوبة وعوامل التكاثر في الوطن العربي والعالم.
  - الوفيات وأنواعها في الوطن العربي والعالم.
  - الهجرة وحركة السكان.

- العوامل المحددة لسلوك الإنسان وعواقبها.
- مصطلحات ومفاهيم ومعلومات أساسية.
- السكان والموارد الاقتصادية.
- السكان والنواحي الاجتماعية والثقافية.
- الظواهر السكانية والنمو الاجتماعي.

• **المجال الثاني: "السكان والبيئة".** يضم المضامين الرئيسية الآتية:
- معلومات ومبادئ أولية في علم البيئة.
- تلوث البيئة وأنواعه ومصادره.
- التعاون الدولي العربي لحماية البيئة.
- مصطلحات ومفاهيم بيئية والتربية البيئية.
- الطاقة والبيئة.
- البيئة المحلية المحيطة.
- النظام البيئي.
- الإنسان والبيئة.

وكل مضمون سكاني رئيسي يضم مجموعة من المضامين الفرعية هي بمثابة الكلمات المفتاحية في نظام التربية السكانية.

مثلاً:

• **المجال الأول "الوضع السكاني ودينامية السكان". المضمون الرئيسي "مصطلحات ذات علاقة بالسكان"** يضم **المضامين الفرعية**الآتية:
- معدل نمو السكان، والخصوبة
- معدل المواليد ومعدل الوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية.

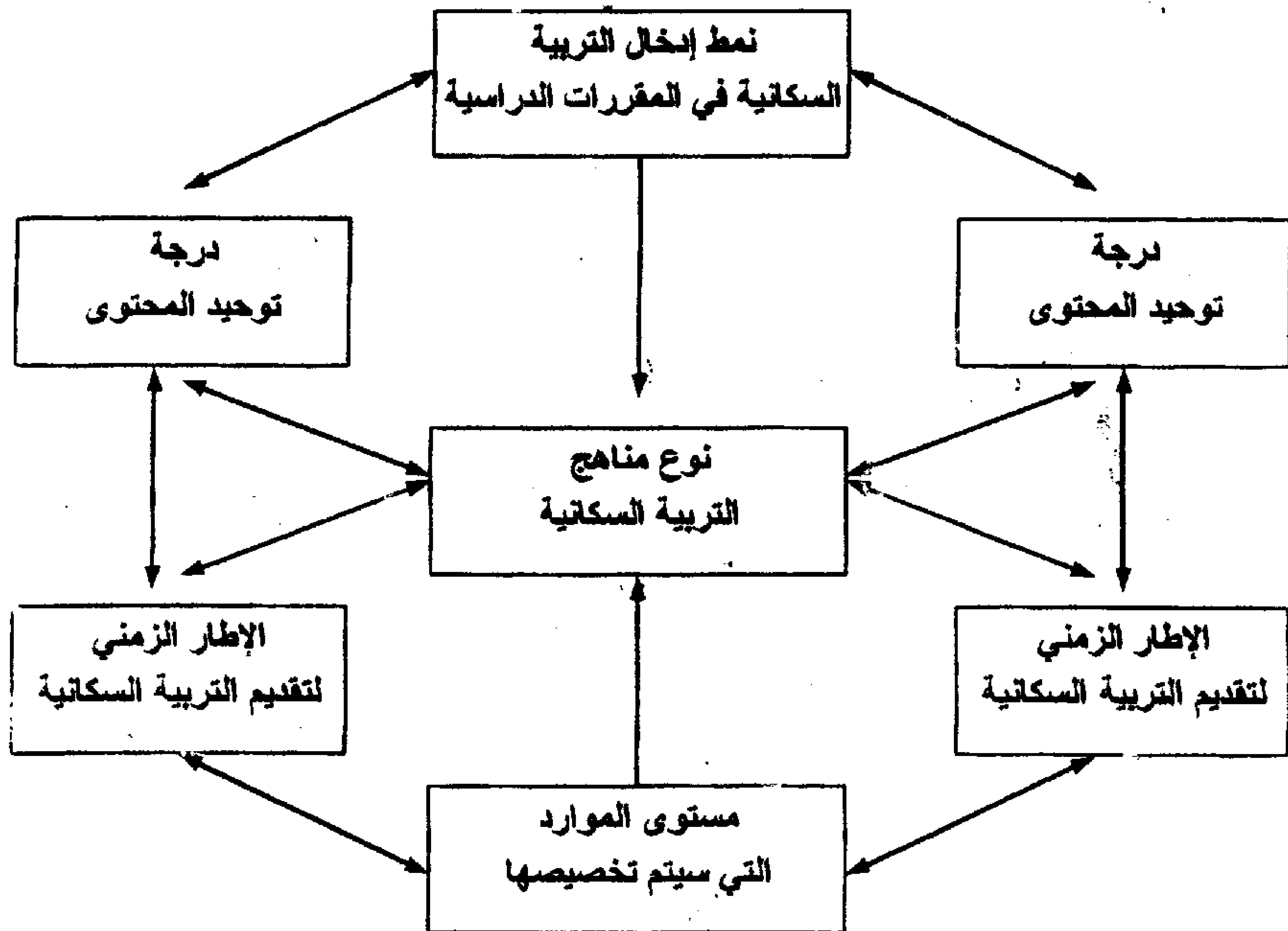
- التركيب العمري، فتوة السكان، العمالة.
- التفجر السكاني،والكثافة السكانية...

- **في المجال الثاني "السكان والبيئة":** المضمون الرئيسي: معلومات ومبادئ أولية في علم البيئة، يضمّ التفريعات الفرعيّة الآتية:
  - تعريف النظام البيئي، الإنسان والبيئة.
  - المشكلات البيئية، أثر التصنيع والتكنولوجيا.
  - نشر الوعي البيئي للحفاظ على البيئة وصيانتها.
  - التلوث بأنواعه

...وهكذا لباقي المجالات السكانية.

٤/٤ – بناء مناهج التربية السكانية:

قبل بناء مناهج التربية السكانية يلزم الأخذ في الحسبان جملة من القرارات المتداخلة، كما في المخطّط التالي:



الشكل (٢٤) آلية صنع القرارات في تنفيذ مناهج التربية السكانية (اليونسكو، ١٩٨٩، ١٧٧)

يتطلب إعداد مناهج التعليم تدخل فريق من علوم تفاعلية واختصاصي تربية ومناهج، وعلماء سكان واجتماع وأطباء، لأنّ البرنامج التعليمي في التربية السكانية برنامج تكاملي، وأنّ ما يميز التربية السكانية عن غيرها من العلوم أنها ذات خاصية تفاعلية تكاملية وشمولية (خاصية نظامية)، (بلان، القلا، رحمة، ١٩٩٢، ص٥٧).

من الممكن إدخال مضمون التربية السكانية في المناهج التعليمية المدرسية بطرق متعددة، ندرج أدناه مجموعة منها، مع أن غالبية البرامج اتبعت حتى اليوم واحد منها فقط: (اليونسكو، ١٩٨٨).

١- **مقرر دراسي منفصل:** تصبح التربية السكانية بواسطة هذا الشكل موضوعاً من الموضوعات الأخرى التي يتم تعليمها في واحد أو أكثر من المستويات الدراسية. ومع أن أكثر البرامج لم تطبق هذا الأسلوب حتى الآن، فهو لا يخلو من مزايا عديدة وهنالك أسباباً كثيرة حالت دون شيوعه. فجداول التوقيت المدرسية مزدحمة سلفاً والمعلمون يجدون صعوبة في إضافة أية مقررات دراسية جديدة. وفي الأنظمة المدرسية ذات النسب العالية من التسرب نجد أنه يمكن الوصول إلى معظم الطلاب خلال المراحل الدراسية الأولى فقط، ولكنهم في تلك المرحلة غالباً ما يعوزهم النضج والخبرة والمهارات المطلوبة لتفهم المحتويات الهامة جداً وتقييمها. ولذا فمن الصعوبة اختيار المستوى الدراسي المناسب ولذلك نجد أن اعتماد مقرر دراسي منفصل في المنهج يمنح فرصة كبيرة لترسيخ دعائم التعلم النظامي الثابت، وهذا أمر جدير بالاهتمام.

ومن تنويعات هذا الأسلوب إدخال سلسلة من المقررات الدراسية القصيرة حيث تخصص فترات قصيرة منتظمة ضمن مستويات منهجية عديدة. وقد جرى تطبيق هذا النمط مرات عديدة خلال مراحل تطوير برامج

التربية السكانية بينما أخذت بعض الأقطار في تطبيق المقررات الدراسية القصيرة في سنوات الدراسة النهائية.

٢- **جزء من مقرر دراسي جديد:** وفي أسلوب آخر تعتبر التربية السكانية جزءاً من مقرر دراسي جديد. ويأخذ هذا الأسلوب عادة أحد شكلين: الأول هو اعتبار المسائل السكانية واحدة من المشكلات الاجتماعية المعاصرة، على أن يخصص لها وقت محدد ضمن أحد المقررات الدراسية الجديدة. والثاني هو افتراض وجود موضوع ضمن المقرر الدراسي الجديد (كالتنمية أو البيئة على سبيل المثال) يمكن للمضمون السكاني أن يندمج فيه، حيثما وجد مناسباً، ودون تخصيص فترة زمنية محددة له ويفضل هذا الأسلوب أولئك الذين يعتبرون التربية السكانية جزءاً واحداً من التربيات الأخرى كالتربية التنموية والتربية البيئية.

٣- **جزء من مقررات دراسية قائمة:** إن أسلوب إدخال أجزاء جديدة أو وحدات في المقررات الدراسية القائمة هو النمط المتبع بشكل واسع جداً في الوقت الحاضر فمن خلال هذا الإجراء يتم تصميم وحدات تعليمية جديدة تتلاءم بشكل منطقي مع المقررات الدراسية الموجودة بصيغة موضوعات مختارة يجري تدريسها في صفوف معينة. أما الموضوعات التي يتم اختيارها عادة لتتضمن وحدات من التربية السكانية فهي: العلوم الاجتماعية والعلوم العامة والأحياء والرياضيات والاقتصاد المنزلي والتربية الصحية والتربية البدنية والجغرافية. أضف إلى ذلك أن الدرجة التي تصبح فيها محتويات المناهج ذات طبيعة تراكمية ومتتابعة منطقياً تعتبر أمراً يثير الأشكال. كما أن التطور المتدرج المسار لبعض المقررات الدراسية قد يتلكأ بالرغم من العزم على تحقيق انسجام المحتوى مع بنية المقرر الدراسي القائم. كما يجب ألا يغيب عن البال أن إتباع هذه الطريقة يتطلب تدريب أعداد أكبر من المعلمين.

٤- **جزء من مقررات دراسية منقحة:** وهنا يمكن تقديم التربية السكانية جنباً إلى جنب مع التغيرات الأخرى التي تطرأ على مفردات المناهج الدراسية المنقحة وبهذا الأسلوب يمكننا تجنب بعض مشكلات الاندماج. ولكن بالنسبة لبعض الموضوعات، من الجائز دمج مضمون التربية السكانية بشكل لا يظهر فيه أي جزء من هذا المقرر الدراسي وكأنه خاص بالتربية السكانية فقط، بينما يسوغ ذلك في بعض الوحدات الأخرى. ويعتمد هذا الشكل من أشكال إدخال التربية السكانية في المناهج على وجود برنامج رئيسي لتنقيح المناهج. ويمكن أن تحدث التنقيحات في موضوع واحد كالعلوم. ومن الضروري في هذه الحالات، تطوير وحدات لمقررات دراسية أخرى لم تنقح بعد.

٥- **تطعيم محتوى المناهج القائمة:** إن المبدأ الذي يميز هذا الشكل هو إمكانية إدخال مفاهيم التربية السكانية والمعلومات التي تم جمعها عنها ضمن عملية التعليم الاعتيادية دون الحاجة لتطوير مقررات دراسية منفصلة أو وحدات جديدة. على أنه يجب معالجة هذا الموضوع من قبل أناس ذوي تفهم شامل للعلاقة بين التربية السكانية والمحتويات الأخرى للمناهج الدراسية، وعليهم تحديد مجالات التربية السكانية التي يمكن إدخال بصورة مناسبة في مختلف المراحل وإقرار كيفية تطبيقها، كما يجب إيصال النتائج إلى المعلمين في جميع الحقول ممن خلال الإرشادات التعليمية أو الإجراءات المناسبة الأخرى.

أما الطريقة الأخرى التي قد تكون أقل إرضاء فهي جعل المعلمين أكثر وعياً بمحتوى التربية السكانية وتوجيههم نحو كيفية تقديمها عندما يجدون المكان والزمان المناسبين. وعلى أية حال، فمن غير الواقعي افتراض قيام المعلمين بالبحث عن هذه الفرص باهتمام وكفاءة متعادلة وذلك بسبب اختلاف الأولويات اختلافاً كبيراً بين فرد وآخر ومن وقت إلى آخر.

٦- **إجراءات خاصة أخرى:** وهذه الطريقة أخرى لتقديم التربية السكانية تتمثل باستخدام الأحداث الخاصة أو النشاطات التي تقع تحت إشراف النظام المدرسي مع كونها خارج إطار الصفوف النظامية، وقد تكون هذه الأحداث معارض أو أفلاماً أو محاورات أو يوماً خاصاً أو حلقات دراسية تعقد في نهاية الأسبوع حيث يتم فيها التركيز على موضوعات التربية السكانية ومعروضاتها. ويمتاز هذا الأسلوب بتقديم مسائل التربية السكانية بطريقة واضحة وموجزة ولا يتطلب إنفاقاً كبيراً في الوقت والمال.

وهناك تنويعات ممكنة ضمن أي طريقة من هذه الطرائق كما أن معظمها يمكن استخدامه في برامج التربية السكانية القومية. وإن إقرار أي شكل معين يعتبر جزءاً من إستراتيجية تعليمية (بيداغوجية) لكنه يتضمن كذلك اعتبارات عديدة أخرى، وسيتجلى هذا الموضوع تماماً عند مناقشة بعض القرارات الأساسية الأخرى الخاصة ببنية البرنامج.

٥/٤ – مستويات إدخال التربية السكانية في المناهج:

يمكن أن يتم اختيار واحداً من النماذج الآتية الخاصة بإقرار مستويات التربية السكانية ضمن المناهج المدرسية:

١- إدخال التربية السكانية ابتداء من الصف الأول وعلى مدى جميع صفوف المرحلة الابتدائية والثانوية.

٢- إدخالها من الصف الثالث أو الرابع وعلى مدى جميع الصفوف التي تليها.

٣- إدخالها في المستويات العليا فقط من الصفوف الابتدائية أو الثانوية.

٤- إدخالها في الصفوف النهائية لكل مرحلة من مراحل التعليم المدرسي.

وترى الأقطار التي شرعت بإدخال التربية السكانية في الصفوف الابتدائية بأنه ما دام العدد الأكبر من الطلاب المسجلين موجود في هذه الصفوف، لذا، يقتضي تطبيق برنامج التربية السكانية مبكراً لضمان وصوله إلى أكبر عدد ممكن منهم، مع العلم أن اختيار الصف الذي يتم فيه تقديم التربية السكانية ليس أمراً سهلاً. ويمتاز الصف الأول عادة بأعلى نسبة من الطلاب المسجلين مع أن أعمار الطلاب وخبراتهم وقابليتهم على الفهم تفرض قيوداً على الغرض من وراء إدخال التربية السكانية. أما إدخال التربية السكانية في الصف الثالث أو الرابع فيستبعد أولئك الذين تسربوا من المدرسة على الرغم من أن الباقين لاشك سيستفيدون من محتويات التربية السكانية على نطاق واسع.

أما القطر الذي يشرع بتدريس التربية السكانية في نهاية المرحلة الابتدائية، ويركز على المستوى الثانوي، فإنه، ربما يفعل هذا لأن نسبة التسرب منخفضة لديه، أو أنه، على الرغم من كون نسبة التسرب عالية، فقد خطط للوصول إلى الطلبة الذين تسربوا من المدرسة من خلال البرامج غير المدرسية.

أما حين يتم إدخال التربية السكانية في مناهج الصفوف النهائية فقط، فهناك حاجة لإدخال محتويات أكثر من تلك التي يتم إدخالها على مدى مراحل دراسية أوسع. وفي هذه الحالة فإن أسلوب التطعيم قد لا يسمح بإدخال محتويات كافية بالقدر المنشود، بينما يمكن استخدام المقررات الدراسية القصيرة في حالة تبني أسلوب المراحل الدراسية النهائية.

٦/٤ – تقنيات تعليم التربية السكانية في التعليم النظامي:

يتطلب تعليم التربية السكانية أن يكون المعلم على معرفة كافية بمحتوى المادة التعليمية، وبطرائق تعليمها،والابتعاد عن تلك الطرائق التي اعتاد على استخدامها (الطرائق التقليدية). فالسكان موضوع حامل للقيم وخاضع للجدل. ولذلك، لا يجوز أن يلجأ المعلم إلى فرض خياراته على تلاميذه، فهو مدعو إلى أن يساعد المتعلم في اتخاذ قرارات مسؤولة بعد التعرف إلى خيارات وبدائل عديدة.

في التربية السكانية المعلم غير معني بإعطاء المتعلم أجوبة جاهزة، بل هو مدعو لإتاحة الفرصة أمامهم لاكتشاف أحاسيسهم وتفكيرهم، وسلم القيم المتصل بجوانب الظاهرة المدروسة كافة، وعندئذٍ يمكن للمتعلمين أن يتخذوا قرارات مسؤولة تنعكس إيجاباً على سلوكياتهم.

إذن، بات ضرورياً أن ينشغل المعلمون في الإجابة عن أسئلة من نوع: كيف يمكن تمكين المتعلمين من إتقان مهارات جمع المعلومات وتحليلها؟، ماذا يلزمهم ليتمكنوا من اكتشاف المشكلات السكانية، وطرح البدائل واتخاذ القرارات اللازمة، ويلجؤوا إلى التفكير النقدي إزاء أحداث الواقع؟: كيف يمكن للمعلمين أن يغرسوا في نفوس تلاميذهم الاتجاهات والقيم المنسجمة مع أهداف التربية السكانية وتعزيز سلوكياتهم المناسبة؟. وقبل الحديث عن تقنيات (أساليب التربية السكانية) نُذَكر بالمهارات المفيدة في هذا المجال. **من مهارات التفكير النقدي:**

- **تنمية الثقة بالمنطق والعمل به:** يعتبر خلق وتنمية الثقة بأهمية المنطق والعمل به، من أهم ركائز التفكير النقدي. ولن تتكون هذه الثقة إلا من خلال الوعي بأن من مصلحة الفرد والجنس البشري كله أن يمارس الأفراد أقصى مدى من الحرية في إعمال العقل والمنطق في كل الأمور. وأن يتم تشجيعهم لكي يصلوا إلى نتائجهم الفكرية من

خلال عملياتهم العقلية المنطقية الخاصة، والتي لا تستخدم أي خدعٍ أو قوى في السيطرة أو التأثير عليها.

وعكس هذا تماماً - يحدث في المدارس مع الأطفال، فالنصوص المدرسية عادة' لا تغني ولا تقدم أي معنى منطقي للأطفال، وحتى لو كانت الكتب المدرسية تحتوي على هذا المنطق، فلا يُمنح الأطفال الوقت للتعرف عليه، والتأكد منه ومن شروطه ودلالاته. ورغم ذلك فهم مطالبون دوماً بإتقان وحفظ ما يرونه بلا معنى أو منطق، وهذا التناقض يزعزع ثقتهم بإمكانية إدراك المعاني أو التعامل مع العالم بالعقل والمنطق، ومن ثم يتوالد عند الطفل الإحساس بعدم جدوى الفهم والمنطق.

- **تحجيم التعميم، وتجنب التبسيط:** واحدة من أقوى النزعات التي تعوق التفكير النقدي، أن يرى الإنسان الأمور على أنها إما بيضاء أو سوداء، أو على أنها صواب أو كلها خطأ، إنها النظرة الحادية القطعية.

فالتفكير الناقد يستخدم عبارات تقريبية، وبعيدة عن صفة التعميم، مثل: «محتمل بدرجة كبيرة»، «محتمل»، «ليس محتملاً»، " بعيد الاحتمال إلى حد ما"، «غالباً»، «أحياناً»، «نادراً»، "أنا شك في ذلك"، «كثير من»، «معظم» «بعض».

- **القدرة على الربط بين المواقف المتشابهة، ونقل الخبرات إلى المواقف الجديدة:** من مزايا التفكير الناقد القدرة على استخدام وتطبيق الأفكار في وعلى مواقف جديدة.

وبالتالي، التعليم الجيد هو الذي يوفر أكثر من طريقة للفرد لتنظيم أفكاره، والشخص المتعلم حقاً، هو الذي لديه القدرة تنظيم ووضع معارفه في أطر ومواقف مختلفة، حيث إن كل إطار أو سياق جديد نضع فيه معارفنا وننظم فيه خبراتنا يكون فيه فائدة جديدة لنا.

- **القدرة على تطوير معايير للتقييم:** إن الحاجة إلى تقييم أية ظـاهرة أو حدث، يتطلب اعتماد معايير محددة، وحيادية، تضع كـل شـيء فـي مستواه وقيمته المضبوطة. الأمر الذي يجنبنا الخلط بين ما هو ذاتـي وما هو موضوعي، وبين الغث والثمين، وبين الانطباعي والتجريبي.
- **القدرة على تقييم مصداقية مصادر المعلومات:** وهذا يستدعي المقارنة بين المصادر المختلفة، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، ووضـع استفسـارات حول مدى قدرة المصدر، هذا أو ذاك، فـي أن يـوفر معلومـات، ومـدى صدقه في عرضها.
- **مهارة التفكير بعمق و إثارة أسئلة جذرية في صـلب المشـكلة:** ليسـت التفاصيل المشتتة، والبعيدة عن الموضوع هي ما يشغل بال المفكـر الناقـد ويبعده عن أصل المشكلة. إن ما يشغله النظر إلى المشـكلة مـن منظـور كلي، أعمق من تفاصيلها الظاهرية. والقدرة على إبداء المزيد من المرونـة في التنقل بين الجذور والفروع.

فعلى سبيل المثال في مادة التاريخ يمكن للمعلم أن يوجه لتلاميـذه السـؤال التالي:

- **مهارة تقييم الحلول بموضـوعية:** لابد من تقيّم الحلول، حتى نصـل إلـى أفضلها، وذلك بمداومة طرح الأسئلة التالية:

ما الذي يجعل حلاً أفضل من آخر؟

ما الذي يتطلبه حل المشكلة؟ ما هي الحلول التي تم تطبيقها من قبـل لتلـك المشكلة أو المشكلات المشابهة؟ وماذا كانت النتائج؟

- **تنمية القراءة النقدية. . استجلاء النصوص:** المفكر الناقد يقرأ، وبداخله دوماً شك صحي فيما يقرأ، ولكنه لا يُنكر ولا يوافق قبل أن يفهم. إنه يدرك أن كل نص يقرأه إنما يعبر عن منظور واحد فقط، ولا يمكن تقويمه إلا بقراءة نصوص أخرى ومقارنته بها.
- **مهارة الاستماع النقدي. . تنمية فن الحوار الصامت:** يتطلب التفكير النقدي، تنمية الاستماع النقدي، ولذا يجب التدرب على إثارة أسئلة في الذهن عند الاستماع لأي شيء، لكي نُقيم حواراً صامتاً بين ما نسمعه وما نفهمه، وهذا الأسئلة تبدأ أولاً من خلال طرحها على المتكلم كأن نسأله: «هل يمكن أن توضح ذلك أكثر من هذا؟، دعني أعرض لك ما فهمته من كلامك. . هل ما قلته ما تقصده بالفعل؟.

ثم بعد التأكد من حسن استقبالنا للكلام، نبدأ في إقامة حوار صامت معه، بأن نطرح على أنفسنا أسئلة توضيحية مثل: لماذا قال هو ذلك الكلام؟ هل يمكن أن أدلل أنا على ما قال؟ ما هي فكرته الأساسية؟ ولماذا ترتبط تلك التفاصيل بالفكرة الأساسية؟ كيف رتب أفكاره؟ ما هي نتائجه؟ وهل هي متسقة مع مقدماته؟ إن هذه العمليات النقدية النشطة هي من صلب وجوهر أي عملية تعليمية ناجحة.

- **التعود على إقامة علاقات متداخلة بين المعارف:** عند تناول أية قضية لابد من إقامة علاقات متداخلة بين مختلف أنساق المعرفة، لتحليل القضية. وهذا يعني الربط بين موضوعٍ وآخر، وبين علمٍ وثانٍ وثالثٍ من أجل الإحاطة بالقضية في كليتها. فعلى سبيل المثال لكي يفهموا أسباب الثورة (في مادة التاريخ مثلاً) لا بد من الربط بين الجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا والفلسفة والهندسة. . الخ

- التعود على الجدل السقراطي للتساؤل حول المعتقدات والنظريات ووجهات النظر: من خصائص التفكير النقدي القدرة على طرح الأسئلة، والغوص بالتساؤلات إلى أصل الأفكار وجوهرها، ليس للاستعراض الفكري أمام الآخرين، ولكن لتطوير التفكير وتنقيح الأفكار.

ويعزز ذلك سعة الصدور لأي سؤال يُطرح، وعدم الخشية من التعرض الدائم للأسئلة.

- **التفكير التعاوني:** تواجهنا مشكلات كبرى تهدد وجودنا جميعاً، وليس بإمكان أي منا بمفرده تحقيق الخلاص، لذلك كان من الضروري العمل معاً لحل تلك المشكلات.

يتطلب التفكير التعاوني التدرب على مهارات:

- الاستماع للآخر.
- البحث عن عناصر الاتفاق كأساس لعمل المشترك.
- التخلي عن فكر الفرد للعمل بناءاً على هدي فكر الآخرين.
- التفهم والتضامن الانفعالي.
- تدعيم الفرد لجهود الجماعة والغيرية.

واستناداً إلى ما تقدم، نقترح بعض الطرائق وأنجح الأساليب التي يجب التركيز عليها عند تعليم التربية السكانية.

١ - نهج توضيح القيم في التربية السكانية:

إن الغرض الأساسي لموقف قيمي سليم هو الانطلاق من مبدأ ينص على أنه ليس ثمة قرارات أو أفعال متصلة بموضوع السكان تكون بطبيعتها صواباً أو خطأً، ولذلك تنحصر مهمة المربي (المعلم) في تزويد المتعلمين بالمضمون (المعلومات المتعلقة بالحقائق أو المعلومات التي ترتبط بأوضاع

قيمة مختلفة)، هذا المضمون يمكّن المتعلمين من تقويم البدائل المتاحة لقضية معينة، واتخاذ قراراتهم وتقرير أفعالهم.

فالطلاب الذين يتعلمون وفق طريقة توضيح القيم مدعوون لاستخدام تفكيرهم العقلاني، ووعيهم العاطفي لتفحص قيمهم الشخصية والاجتماعية، ومدعوون لاكتساب مهارات لحل نزاعات القيم والتصرف بناء على مواقفهم واختياراتهم القيمية، لأنّ الهدف من نهج توضيح القيم كإستراتيجية تربوية هو تعليم الطلاب كيف يتخذون قرارات رشيدة حيال القضايا السكانية.

فالقيم هي معايير أو قواعد، هي أحكام معينة، تمثّل الأهداف النهائية لنوايانا، وهي أشياء اخترناها وأكدنا عليها من خلال أفعال دائمة ومنسجمة، ولذلك، تؤثّر القيم في أنماط سلوك الفرد، وهي مستويات ومعايير ودلائل، يتقرر على أساسها سلوك الناس في نطاق ما هو متاح من اختيارات، هي قواعد تحدد اتجاه الناس في تصرفهم وسلوكهم.

ولطريقة توضيح القيم مرتكزات أهمها:

- **العقلانية والعاطفية:** تؤكد بعض الاستراتيجيات على العملية العاطفية المبنية على أساس أن القيم تتطور ذاتياً خلال التعاطف. فيما ترى استراتيجيات أخرى أن القيم هي نتاج لعملية فكرية أكثر من كونها (عاطفية). ولذلك يمكن اكتساب القيم خلال الطريقين.
- **مشاركة المعلم والطالب:** يمكن أن تستخدم طريقة توضيح القيم، درجات مختلفة من مشاركة المعلم والطالب، حيث يمكن التركيز على المتعلم الذي يسعى إلى مساعدة الطالب على اختيار قيمه عن طريق المقارنة والحكم للوصول إلى قرار يمكنّه من الدفاع عنه، وثمّة حالة ينفذ فيها الطلاب إستراتيجية توضيح القيم من دون مساعدة المعلم مثل مجموعة

صغيرة من الطلاب التي ستعمل صحائف القيم Value Sheets بغياب المعلم.

- **تعليم القيم وتكوينها:** ثمة استراتيجيات تعتبر عملية تكوين القيم غاية في حد ذاتها. فالطلاب لا يصلون إلى قيم مشتركة، ولكن يُطلب إليهم أن يقوموا بتكوين قيمهم بنجاح. في حين تتطلب استراتيجيات أخرى أن يصل الطلاب إلى قرار قيمي بعد أن يقوموا باستعراض مجموعة من القيم البديلة.
- اللفظي مقابل الكتابي: يرى بعضهم أن إعطاء قيمة ما يعتمد على النشاط الشخصي الخاص للطالب، ويمارس هذا النشاط من خلال الكتابة أو التعلم الذاتي. ومنهم من يرى أن اكتساب القيم يتم من خلال الخبرة ويتطلب بلوغها من خلال الاعتماد على المحاكاة وتمثيل الأدوار. ويرى غيرها أن إعطاء قيمة للطلبة يستدعي المناقشة أو المحادثة بهدف تعريف الطلبة بالأفكار الأخرى والقيم البديلة.

٢ – طريقة حل المشكلات:

تهدف هذه الطريقة في التعليم إلى تدريب المتعلمين على مواجهة المشكلات الاجتماعية والسكانية والبيئية التي يتعرضون لها في بيئاتهم المحلية. وكذلك تهدف إلى تنمية مهاراتهم التفكيرية في اتخاذ القرارات السكانية والبيئية، وتحديد البدائل والنتائج.

إن نهج حلّ المشكلات هو سلوك موجه نحو هدف، وهو إستراتيجية تتضمن توليد الأفكار غير المألوفة، والتأني في إصدار الأحكام.

ولحل المشكلة مستلزمات منها:

استدعاء المتعلم لما يناسب المشكلة من الخبرات السابقة، وتنظيم المعلومات بطرائق مناسبة والطلاقة في الافتراضات وتواتر الأفكار.

٣ – تعلم الطفل الخبرات والمهارات السكانية عن طريق الاقتداء وملاحظة النماذج:

من أفضل الطرق لتقديم النماذج أن يكون المعلم نفسه ممثلاً للنموذج المرغوب. وفي الواقع فإن من أهم الأدوار التي يمكن أن يؤديها المعلم هي أن يكون نموذجاً لنوع التفكير والسلوك الذي نريد للتلاميذ أن يكتسبوه. إن جانباً مهماً من التدريس المباشر يتضمن ويتطلب اهتماماً بقدرة المعلم وطريقته في عرض البيان أمام التلاميذ وفي تدريبهم وفي أن يكون نموذجاً يحاكونه على نحو يحقق أفضل تأثير. وهكذا يصبح قدوة حيّة لهم يعجبون بها وتصبح قدوة لهم. (القلا، ناصر،٢٠٠٤، ص٢٣٣)

ويزداد تأثير النموذج عندما يكون النموذج واقعياً كأن يصور شخصية يمكن أن يلقاها التلميذ في حياته. أو قدوة رمزية، من خلال فيلم أو مجموعة من الصور المسلسلة بطريقة تكشف عن خطوات أداء السلوك، ذلك لأنّ الطفل لكي يتقن أداء سلوك معين يجب أن يلاحظ أمامه تأدية هذا السلوك من قبل النموذج، سواء كان هذا النموذج يقوم بهذا السلوك في مواقف فعلية، أم من خلال أداء المهارة المطلوبة عن قصد بغية تعليم الطفل تلك المهارة (كيف ينظف أسنانه، أو كيف يستعمل صنبور الماء لتحديد كمية الماء المستعمل) (عبد الستار، ١٩٩٣، ص٣٢٨).

وبالطبع يجب أن يكون النموذج مقبولاً من الطفل، فالأطفال لا يستجيبون بدرجة متساوية لما يشاهدونه، وتتوقف معايير قبولهم هذا النموذج أو ذاك على كثير من المحكات التي يجب أن تتوافر في القدوة منها: التشابه في العمر والجنس والإطار الاجتماعي والحضاري والقدوة الناجحة أي الشخص الذي سنقوم بمحاكاته، ينبغي أن يكون خبيراً بالسلوك موضوع التدريب، أو يكفي أن ندركه كذلك وصاحب مركز عال وعلى درجة من الجاذبية والإقناع والسمات الشخصية المقبولة التي منها على سبيل المثال، أن يكون من النوع الودود والمتعاون. (عبد الستار، ١٩٩٣، ص٣٢٩).

٤ – أسلوب الخبرة المباشرة والممارسة:

يتضمن التعليم المباشر مدة من الممارسة الموجهة. فالممارسة المتبوعة بالتغذية الراجعة تحقق الإتقان في التعلم خاصة إذا كانت التغذية الراجعة سريعة ومساعدة، تصدر عن معلم حساس نشط وفعال.

لذلك من مهمات المعلم والمدرسة أن تهيئ وتنظم مواقف تعليمية حول الاتجاهات والقيم المطلوبة وتفتح الطريق للتلاميذ للمشاركة في أنشطتها ومواقفها من خلال السلوك أو المناقشة والتخطيط أو الزيارات والرحلات وغيرها من المواقف الهادفة. الأمر الذي يتيح للتلاميذ فرص الممارسة الفعلية لألوان من النشاط الهادف ويمكنهم من اكتساب الخبرات والمهارات الضرورية والمطلوبة.

ودون شك فإن أفضل الممارسات هي التي تلتقي مع خبرات انفعالية إيجابية عاشها التلاميذ سابقاً الأمر الذي يكسب الممارسة الجديدة طابعاً محبباً من قبلهم. مع العلم أنه يمكن تنظيم خبرات منفرة للتلاميذ إذا ما أردنا إبعادهم عن بعض الاتجاهات والمعتقدات السلبية أو تعديل اتجاهاتهم وميولهم.

٥ – إجراء دراسة للعنصر الثقافي المطلوب تعلمه وتقبله أو رفضه:

يمكن للمعلم مساعدة التلاميذ على تعرف قيمهم الاجتماعية (توضيح القيم) Values Clarification من خلال تزويدهم بالمضمون (المعلومات المتعلقة بالحقائق أو المعلومات التي ترتبط بقيمة ما)، هذا المضمون يمكّن التلاميذ من تقويم البدائل المتاحة لقضية معينة، واتخاذ قراراتهم وتقرير أفعالهم.

فالتلاميذ الذين يتعلمون وفق طريقة توضيح القيم مدعوون لاستخدام تفكيرهم العقلاني، ووعيهم العاطفي لتفحص قيمهم الشخصية والاجتماعية. ومدعوون لاكتساب مهارات لحل نزاعات القيم والتصرف بناء على مواقفهم

واختياراتهم القيمية، لأنّ الهدف من نهج توضيح القيم كإستراتيجية تربوية هو تعليم التلاميذ كيف يتخذون قرارات رشيدة حيال القضايا الاجتماعية.

ومن أساليب تحقيق إستراتيجية توضيح القيم استناداً إلى المبدأ العقلاني يمكن أن يجري التعلم من خلال التفكير في المواقف، ومن خلال إدراكنا وتفسيرنا للحوادث التي نمر بها. عندئذٍ يمكن طرح موضوع الاتجاه لمناقشة الأفكار التي تدور حوله، وإظهار ما بينها من تناقض أحياناً، وقصور أحياناً أخرى، بل أخطاء في حالات متعددة، الأمر الذي يزعزع ثقة صاحبها بها مثلاً: الموقف من تعليم البنت، الموقف من خرافة ما، حيث يمكن طرح الموضوع للمناقشة والتحليل.

٦ – **طريقة عصف الدماغ:**

هي طريقة إبداعية في توليد الأفكار، واقتراح الحلول المتعددة، ويتمّ تنظيم جلسة عصف الدماغ وفق الخطوات الآتية:

١- **التنظيم التمهيدي:** ويتم توزيع المسؤولية لتسجيل أفكار الجلسة، كأن يكلف أحد أعضاء الجلسة بالتسجيل الكتابي أو السمعي، أو السمعي البصري، أو بالتسجيل على السبورة فور انطلاقها.

٢- **إثارة المشكلة بالأسئلة التي تهيئ الشروط للتفكير والإجابة:** من خلال طرح أسئلة مفتوحة تبدأ بأدوات الاستفهام: لماذا؟ وماذا؟ وكيف؟ أو بطرح سؤال يبدأ بالأفعال: افترض، خمّن، أحزر.

أمثلة: لماذا في رأيك، نحتاج إلى تنظيم الأسرة في ظروفنا الراهنة؟

- ماذا يحدث لو لم يهاجر الريفيون إلى المدن الكبرى؟

- كيف تعالج مشكلة شخص يخرق نظام المرور؟

أما الأسئلة التي تبدأ بافتراض، فيمكن أن تطرح على النحو الآتي:

- افترض الحلول الممكنة لوصولك في الوقت المناسب إذا ازدحمت المواصلات في أثناء ذهابك لعملك. وجميع الحلول المقترحة تعد صحيحة وممكنة لأنها ثمرة تفكيرك ودراستك ظروف البيئة المختلفة.

٣- **تسجيل إجابات الدارسين:** يجيب الدارسون عن أسئلة التفكير، إما شفوياً أو كتابياً، بحيث تتاح لكل فرد في المجموعة المشاركة في الإجابة. ويقوم أحد الدارسين أو المعلم بتسجيل الإجابات المنطلقة من الدارسين.

٤- **تعزيز الإجابات فوراً:** تعزز كل الإجابات حتى تلك التي تبدو غير مألوفة، لأن الإجابة هنا تعني الرأي، وحلاً للمشكلة المطروحة بطريقة متمايزة عن الحلول المألوفة. أو أنه الحلّ الوحيد المستخدم في الأسئلة المغلقة. أما الأجوبة المنحرفة، والتي يقصد منها الخروج عن الموضوع فيمنع تسجيلها.

٥- **إعادة تنظيم الأجوبة وغربلة الحلول:** تدمج الأجوبة المتشابهة وتصنف في مجالات أكثر اتساعاً وشمولاً، يتم ذلك بمشاركة من المعلم وتلاميذه، وعندما يقتنع المتعلمون أو معظمهم بالإجابات التي اقترحوها بأنفسهم فإن اتجاهاتهم نحو تبنيها ومتابعتها بالمستقبل تكون أكثر إيجابية، ويتطوعون للقيام بالسلوك المناسب لهذه الحلول المقترحة، لأنها ثمرة إنتاج الجماعة بكاملها.

ولابدّ من وضع إرشادات من قبل المعلم لتنظيم جلسة عصف الدماغ، تتعلّق بعدد المجموعات، والوقت المخصّص للجلسة، والصعوبات المحتملة. وتحديد أشكال التعزيز والتشجيع للمشاركين جميعهم، من أجل التعبير الحرّ والالتزامُ بالحلول المقترحة.

تنظيم جلسات عصف الدماغ لمجموعات صغيرة (أقل من ٢٥ متعلماً).

٧ – الأنشطة الصفية واللاصفية في التربية السكانية:

إنّ نمو الطفل ليس محصلة بسيطة لمجموع التأثيرات الواقعة عليه، إنه يتوقّف أيضاً على نشاط الطفل ذاته، وعلى التناقضات الداخلية المميزة للنفس النامية في الطفل، باعتباره كائناً نشطاً وفعالاً.

وهكذا، يكتسب التعلّم/التعليم من خلال الأنشطة/الممارسة أهمية بالغة. الأمر الذي يُحتم على المعلم أن يهيئ وينظم مواقف تعليمية تفتح الطريق للتلاميذ للمشاركة في الأنشطة والمواقف من خلال السلوك، أو المناقشة والتخطيط أو الزيارات والرحلات، وغيرها من المواقف الهادفة. الأمر الذي يتيح لهم فرص الممارسة الفعلية لألوان النشاط الهادف، ويمكنهم من اكتساب الخبرات والمهارات الضرورية. وبذلك يمكن عدُّ الأنشطة المدرسية إستراتيجية لتعليم التربية السكانية من خلال الممارسة.

وأفضل الممارسات، هي التي تلتقي مع خبرات انفعالية إيجابية عاشها التلاميذ سابقاً، الأمر الذي يكسب الممارسة الجديدة طابعاً محبباً من قبلهم. مع العلم أنه يمكن تنظيم خبرات منفرة للتلاميذ إذا ما أردنا إبعادهم عن بعض الاتجاهات والمعتقدات السلبية أو تعديل اتجاهاتهم وميولهم.

تقع على عاتق المدرسة مهمة مساعدة التلاميذ في الكشف عن الحقائق السكانية بأنفسهم، حيث تهيئ لهم الفرص الكافية لإشباع حاجتهم إلى النشاط الكشفي وامتصاص الخبرات الخارجية، وبهذا يمكن للمدرسة أن تقدم لطلابها أفضل الفرص لنمو قدراتهم العقلية واكتساب المعرفة الإيجابية، ومن أفضل الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها في إطار الأنشطة الاجتماعية والبيئية والسكانية...

- **إستراتيجية«الأحداث الجارية»**:

- **تستند فلسفة الأحداث الجارية** كإستراتيجية المواد الاجتماعية - ومنها السكانية - إلى حقيقة أن دراسة محتوى المنهاج المدرسي لا تكفي لتزويد التلاميذ بالمعرفة والاتجاهات وإكسابهم المهارات التي يجب عليهم الحصول عليها لكي يفهموا الواقع المعقد ويُحسنوا التعامل معه. فدراسة الأحداث الجارية تؤدي إلى إغناء محتوى الكتاب المدرسي، وتفتح آفاقاً رحبة أمام التلاميذ لكي يتمكنوا من التعرف على ما يستجد من أمور سياسية واجتماعية واقتصادية وتنمية قدراتهم على تفسيرها والتعامل معها.

- **والمقصود بالأحداث الجارية** تلك الأحداث التي تقع الآن، اليوم أو تلك التي حصلت في الأمس القريب، إنها تلك الأحداث التي تشمل المشكلات والقضايا والأحداث، والمواقف والاتجاهات والأمور التي تمثل محاور الاهتمام. إنها تلك التطورات التي حدثت منذ إعداد الكتاب المدرسي إلى الوقت الراهن.

- يكون **الهدف البعيد من تعليم الأحداث الجارية**: مساعدة التلاميذ على فهم المسائل العامة، من خلال تكوين رأي عام مستنير مزود بالمعلومات عن الأحداث الجارية، ولكي يتحقق ذلك لا بد من تنمية عادات واتجاهات ومهارات التفكير العلمي منها:

- **تنمية عادات واتجاهات منها**، تنمية عادات البحث والمعرفة عن الأحداث الماضية والظروف الجغرافية التي تتصل بالموقف الجاري الذي يقوم المتعلم بدراسته، ومع باقي فروع منهج الدراسات الاجتماعية يجب أن تنمي دراسة المسائل الجارية اتجاهات مناسبة للقيم الديمقراطية.

- **تنمية المهارات:** من خلال التمييز بين الأحداث الهامة وغير الهامة، استناداً لمعايير تساعد المتعلم على الفصل بين ما هو جوهري وحاسم، وما هو تفصيلي وتابع من الوقائع والأحداث المتلاحقة.

وكذلك إتقان مهارة التفكير الناقد للمسائل الجارية، خاصة تلك التي تتضمن مسائل خلافية، والتفكير الناقد يستوجب تقييم مصادر المعلومات، ومواجهة تضارب المعلومات التي يتم تداولها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

- **إثراء المواد الدراسية ومنها التربية السكانية:** من خلال الأحداث الجارية يمكن جعل المنهاج أكثر دلالة ومعنى، فإن طريق الأحداث الجارية وربطها بجذورها التاريخية يبدو الحاضر أكثر وضوحاً، و الماضي أكثر تشويقاً، وكذلك يمكن استثمار الأحداث الجارية في الربط بينها والمعطيات الاجتماعية والجغرافية والسكانية والبيئية وغيرها من المواد الدراسية.

يُعدُّ تنويع مصادر الأحداث الجارية أمراً مهماً من أجل تحقيق توازن الآراء المختلفة وإتاحة فرص المقارنة النقدية في علاجها، ويمكن أن تكون المصادر التالية مقترحات يمكن الإضافة إليها:

- وسائل الاتصال السريع، عن طريق الراديو والتلفزيون والإنترنيت.
- الصحف اليومية، والمجلات والدوريات.
- الوسائل السمعية البصرية كالأفلام والتسجيلات.
- الكتب الحديثة في العلوم الاجتماعية والمشكلات المعاصرة.
- المتاحف والمعارض والحدائق ودور العبادة.
- مصادر البيئة البشرية كالمحاضرات العامة والمؤتمرات والندوات، (Wesley. 1973. Op. cit. , p. 309).

٥ – التقويم في التربية السكانية:

التقويم هو عملية مصاحبة للعملية التعليمية بدءاً من مرحلة تخطيط المنهاج، مروراً بتنفيذه عبر العمليات التي تتضمن الخبرات المتاحة للمتعلم، وصولاً إلى النتاجات المرجوة من المنهج التعليمي.

عند تقوم مناهج التربية السكانية تتبع وسائل وأساليب عديدة ومتنوعة، الأمر الذي يسمح بتحقيق ثبات النتائج التي يحصل عليها المقوّمون، وتحقيق الكثير من الأهداف المرجوة من عمليات التقويم. نذكر من هذه الوسائل:

١ – **الملاحظة Observation**: تتطلب الملاحظة استمرار المعلم /المقّوم في ملاحظة التلاميذ عند قيامهم بالواجبات أو النشاطات العديدة في ميدان الدراسات السكانية والاجتماعية: كالمشاركة في طرح الأمثلة، أو تطوير المهارات، أو استخدام طرق معينة لجمع المعلومات، أو تأدية المهارات.

هناك طرق متعددة لعمل الملاحظة حيث يمكن استخدام المناقشة لجمع الدليل المتعلق بقدرة التلميذ على طرح رأيه واقتراحاته، حيث يركز المعلم خلال المناقشة على بعض التلاميذ، ويسجل أنماط تفكيرهم، ويمكن تفريغ هذه المعلومات في جداول أو بطاقات خاصة معدة مسبقاً. ويمكن حفظ الملاحظات عن كل تلميذ في ملف خاص، وقد يستخدم المعلم جداول من أنواع مختلفة يسميها بطاقة ملاحظة، ويجري تعديل وتطوير حقول تلك البطاقات بالمعلومات المتجددة عن سلوكيات التلاميذ وتبدلها أو تطورها.

يحقق أسلوب الملاحظة فوائد منها: أنها تتيح للمعلم الفرصة لفحص مدى التقدم الذي أحرزه التلميذ موضوع الملاحظة، واكتشاف المشكلات حال ظهورها، والعمل على تذليلها قدر المستطاع.

٢- **مقاييس التقدير**: يتم من خلال مقاييس التقدير تحديد المستوى الذي وصل إليه التلميذ في أداء عمل ما. ويمكن استخدامها لتحديد الأداء في جوانب مختلفة (Elliott Seif., 1977, p.409).

نموذج لمقياس تقدير

جوانب الأداء	دائماً	عادياً	أحياناً	نادراً	مطلقاً
١- يستطيع التلميذ أن يبدأ بمجادلة أو مناقشة ما. ويقدم الأسباب والأدلة لدعمها.					
٢- يستطيع التلميذ التمييز بين الأفكار الرئيسية والأفكار المساعدة.					
٣- يستطيع التلميذ معالجة المشكلات التي تواجهه.					
٤- يشارك في مناقشات الصف.					
٥- يعمل بشكل متعاون مع الآخرين.					

يمكن تصميم مقاييس التقدير وفق أشكال وأنواع متنوعة لكي يمكن تقدير أنواع متنوعة من المهارات والاتجاهات.

ويمكن بالإضافة إلى ما ذُكر من وسائل التقويم، إضافة المقابلات، والسجلات والمذكرات اليومية ومخططات العلاقات الاجتماعية والاستبيانات أو الاستفتاءات. .

٣- **الاختبارات في التربية السكانية**: الاختبارات متنوعة ويمكن تصنيفها في فئات منها: الاختبارات الجماعية والاختبارات الفردية، واختبارات السرعة، والقوة، والإتقان، والاختبارات اللفظية وغير اللفظية، والاختبارات التحصيلية التي تشمل اختبارات المقال، والاختبارات الموضوعية والمعيارية أو المقننة...

وسوف نركز على الاختبارات التحصيلية لأنها الأكثر انتشاراً وشيوعاً في مدارسنا، ويكون تحسينها وتخفيف سلبياتها أمراً لازماً.

الفصل الثامن
التربية السكانية غير النظامية واللانظامية

أولاً : التربية السكانية غير النظامية.

١ــ أهمية برامج التربية السكانية غير النظامية.

٢ــ مكونات برنامج التربية السكانية غير النظامية.

ثانياً: التربية السكانية اللانظامية «الإعلام والتعليم والاتصال في المجال السكاني»

١ ــ مفهوم الإعلام والتعليم والاتصال السكاني.

٢ ــ أهداف الإعلام والتعليم والاتصال السكاني.

٣ ــ سبل النهوض بدور «الإعلام والتعليم الاتصال»

٤ ــ البرنامج الوطني للإعلام والتعليم والاتصال.

٥ ــ مستويات استراتيجيات "الإعلام والتعليم والاتصال".

الفصل الثامن
التربية السكانية غير النظامية واللانظامية

مقدمة:

ما يميز التربية غير النظامية تعدد برامجها ومؤسساتها وتنوع الدارسين والموضوعات الدراسية والمهارات التي يُراد اكتسابها، والطرائق والأساليب التي تتبع في تنفيذ هذه البرامج والمشاريع.

فالبرامج التي تقدمها المدارس الليلية أو برامج المؤسسات الدولية والهيئات التطوعية غير الحكومية والمنظمات التي تهتم بشؤون فئات معينة كالمعوقين، والمسنين، تختلف عن برامج الفئات التي تنتسب لبرامج تمكنهم من فهم أوضاعهم الحياتية والمعيشية، وهناك من ينشد برامج تثقيفية عامة أو برامج علمية، بيئية سكانية... (أبوعمشة والقلا، ٢٠٠٢، ص١٢٩).

من المنظور المذكور يمكن القول، إن **تحديد أهداف برامج التربية السكانية ينطلق من حاجات المنتسبين لهذه البرامج، وحاجات هؤلاء متنوعة**، تنوع الفئات والطبقات المكونة للمجتمع، والتي يمكن تمييزها بحسب الجنس، والعمر، والطبقة الاقتصادية - الاجتماعية، والمهنة، وبحسب المصالح، والمشكلات.... الخ.

والحاجات من جهة ثانية ليست ثابتة، فهي متبدلة ومتغيرة بمرور الزمن والأحوال التي تطرأ على كل فئة من الفئات المذكورة.

إذن، تتميز أهداف البرامج غير النظامية بتعددها وتنوعها، وتغيرها، ومن غير المحتمل أن تتمكن أي مؤسسة أو منظمة لوحدها من تلبية جميع هذه الاحتياجات، **لذا فإن التنوع والمرونة في تطوير البرنامج هي من الأمور الأساسية.**

وفي التربية السكانية الموجهة للفئات السكانية التي تجاوزت التعليم النظامي يلزم الانطلاق من موقف ثابت بشأن أهداف التربية السكانية المعدة لها وهو **ضرورة تبني مواقف سليمة من القيم، وتتجنب الترويج لدعم سلوك معين أو استجابة أو فعل معين**، فيما عدا السلوك الذي يهدف إلى حل المشكلات.

أولاً : التربية السكانية غير النظامية.

١ – أهمية برامج التربية السكانية غير النظامية:

عادة ما تكون البرامج السكانية جزءاً من البرامج التربوية الأخرى ذات الاهتمامات التنموية الواسعة. وهي تختلف بشكل كبير من حيث المدى والحجم والموقع، وكذلك من حيث الجهات التي تعمل تحت رعايتها، وتتراوح بين البرامج المنسقة على المستوى الوطني وبرامج التنمية الريفية شبه الحكومية، وبين البرامج المحددة بحسب حاجة الجماعة.

هناك عدد لا بأس به من المؤسسات في أي مجتمع قد يؤدي دوراً بارزاً في التربية السكانية غير النظامية يعتمد من حيث الأهمية على طوله وعرضه وعلى الجهات التي ترعاه والجماهير التي تتلقاه. (Wadia, A. B. 1971).

بوسع هذه البرامج، أن **تتقمص مختلف الأطراف، وتخاطب تشكيلة عريضة من الجماهير، وتقدم لها ما تحتاجه من معارف وخبرات**. وقد ساعدت الوكالات المتخصصة والهيئات التمويلية للأمم المتحدة، وخاصة اليونسكو ومنظمة الغذاء والزراعة واليونسيف ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، على تطوير هذه النشاطات ودعمها.

وللتربية السكانية غير النظامية دور تؤديه في السياق الكلي للتربية المستديمة، وتقع في صميم هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن «التربية لم تعد تحدد بفترة معينة من الحياة تختلف عن المراحل المتعاقبة وما عاد ينظر إليها كإعداد للحياة»: أي أن التربية والحياة مرتبطتان الواحدة بالأخرى ارتباطاً وثيقاً (Unesco, 1976, p. 2).

إن التربية المستمرة هي عملية تراكمية، الأمر الذي يوجب من برامج التربية السكانية غير النظامية أن تنشد الوصول إلى تلك الفئات المحرومة من التعليم المدرسي الابتدائي كالشباب والبنات والنساء وفقراء المدن وسكان الريف المعزولين». (يونسكو، ١٩٨٨، ص١٨٠).

٢ – مكونات برنامج التربية السكانية غير النظامية:

حول تنفيذ برامج التربية السكانية غير النظامية يلزم التفكير بجملة من المكونات أو الأركان المتفاعلة التالية:

٢/١– **المتعلمون واحتياجاتهم**: من أولى الصعوبات التي تواجه منظمي برامج التربية السكانية هي كيفية تحديد الفئات التي سيشملها التعلم مستقبلاً بصورة دقيقة. وتحديد خصائص المستهدفين بالتربية مهم جداً من أجل تحديد أهداف البرنامج التربوي، وأساليبه والطرائق المناسبة وبالطبع محتوى البرنامج.

أفاد تحليل برامج التربية السكانية المطبقة بأن العوامل التالية هي أفضل المقومات اللازمة للنجاح في تحديد المتعلمين بنجاح:

- تجانس الفئة من حيث المكانة الاجتماعية والاقتصادية والخلفية الثقافية واللغة والدين والعادات.
- مدى شعور الفئة بهوية مشتركة أو انتسابها إلى منظمة قائمة.

- مدركات أعضاء الفئة تجاه البرنامج وخاصة تأثير البرنامج على مصالحهم.

٢/٢- تحديد الأهداف والأغراض: تعتمد الأهداف على احتياجات المتعلمين كما جرى افتراضها أو تقييمها من قبل مطوري البرنامج أو كما تم تحديدها من قبل المتعلمين أنفسهم في ضوء أولوياتهم وأوضاعهم تجاه أحداث دورة الحياة والإطار الذي يحتوي المتعلم.

وتتضمن الأهداف العامة للتربية السكانية:

- رفع مستوى وعي المتعلمين تجاه القيم المختلفة وتوسيع نطاق مداركهم للآفاق المستقبلية البديلة من أجل تحسين حياتهم.

على أن هذا التحسين يجب أن يرتكز على درجة اهتمام المتعلمين ونضجهم ومدى تعلمهم السابق. وقد يكون الزواج هو الاهتمام الرئيسي لأولئك الذين تركوا المدرسة حديثاً، أما بالنسبة للمتعلمين الكبار في السن أو المتزوجين، فقد ينصب اهتمامهم على مكان السكن وحجم الأسرة وضمان الشيخوخة.

- ومن الأهداف العامة للتربية السكانية أيضاً عملية إيجاد حلول للمشكلات. ففي بعض الأوضاع المعينة، قد تكون حاجة المتعلمين الأولى هي الحصول على المعلومات اللازمة. أما في حالات أخرى، فقد تكون تقييماً نقدياً لأنظمة القيم السكانية في المجتمع وللسياسات الحكومية السكانية والطريقة التي تؤثر بها على التنمية القومية، أو قد تكون الحاجة إلى البرامج التي تستهدف التفهم والتقييم لتنفيذ قرار ما أو تسويغ سلوك ما يؤدي إلى إجراء مستقبلي (كهجرة أو زواج. . إلخ).

٣/٢- **انتقاء المحتوى أو المضمون:** إن عملية اختيار الحقائق والمعلومات من الدراسات السكانية وتهيئتها للبرامج غير النظامية، محكومة بما يلي:

- الأحداث السكانية وآثارها على نوعية الحياة العائلية وعلى تطوير المجتمع.
- الديموجرافية الشعبية السائدة ومردوداتها على نوعية الحياة المستقبلية.

وهذا التركيز على نوعية الحياة العائلية والتطور الاجتماعي والاقتصادي مفهوم بسبب ما تتمتع به هذه الأطر من جاذبية وأهمية، إضافة إلى إتاحتها فرصة جيدة لحث المتعلم على المشاركة واتخاذ القرارات والبت في الأمور.

ويتم في العادة اختيار محتويات البرامج التي تهدف إلى تثقيف قادة الغد وهيئات وسائل الإعلام الجماهيري ورجال الإدارة الحكوميين وغير الحكوميين تثقيفاً قومياً بشكل كبير، كما ينصب الاهتمام على الاتجاهات السكانية ذات المستوى القومي، وعلى تأثير النمو السكاني السريع في الاقتصاد وفي الروابط المتداخلة بين الظواهر السكانية والتنمية الاجتماعية القومية. على أن إدخال المحتويات المستقاة من المستوى العائلي ومستوى الجماعة في هذه البرامج يعتبر أمراً مفضلاً إذا كان الهدف هو تدعيم الفكرة القائلة بأن القرارات على المستويات العليا لها مردودات إيجابية على رفاه الوحدات الاجتماعية الصغرى.

٤/٢- **اختيار الاستراتيجيات:** قد تكون برامج التربية السكانية غير النظامية **مستقلة وقد تكون جزءاً من برنامج قائم.** وعلى المخططين والمنظمين احتساب تكاليف ومنافع البرنامج المستقل ومقارنتها بتكاليف ومنافع

البرامج الملحقة. من ناحية الاستقلال وحرية وضع الأهداف والتوقيت الزمني الذي يكون ممكناً في البرامج المستقلة من جهة وتكاليف إقامة الهياكل التنظيمية أو استخدام البنى القائمة كأسس لبرامج التربية السكانية.

هذا وإن تعميم منافع إستراتيجية معينة على أخرى هي عملية محفوفة بالمخاطر وقد يبدو أسلوب الإدماج أسلوباً نافعاً بالنظر إلى:

- إمكانية دمج برامج التربية السكانية غير النظامية في البرامج الحكومية وغير الحكومية ذات التوجه التنموي (كالإرشاد الزراعي أو مشاريع تطوير الجماعة مثلاً).
- سهولة تبني برامج التربية السكانية غير النظامية من قبل البنى القائمة الأخرى، المستعدة للمشاركة في إعداد المحتويات التي تعالج التكاثر البشري وتنظيم الحياة العائلية أو قضايا الهجرة مثلاً.

٥/٢- **العمل مع الفئات الأخرى:** تم ابتكار العديد من البرامج غير النظامية في حقل التربية السكانية للاستفادة من البنى الإدارية للفئات التي تم تنظيمها سابقاً والتي لديها اهتمام متجسد في تحسين نوعية الحياة. وترتكز هذه الاستراتيجيات على إمكانية اعتبار الوحدات الإدارية المحلية على سبيل المثال، كالهيئات والمجالس (البلدية) والتعاونيات، بمثابة وسائط أو وسائل فعالة لإدخال البرامج وتنظيماتها الأولية في المضمون السكاني. Unesco (Regional office for Education in Asia, Bangkok).

ويمكن أن يتعاون أعضاء هذه الوحدات الإدارية على وجه مثمر في مجال تصميم البرامج وتنفيذها بما لديهم من معارف عن الواقع المحلي وباتصالهم بمختلف المشاريع التنموية والتربوية وتأثيرهم الشخصي كقادة فكر. ومن المهم في حالات كثيرة إشراك فئات من

هذا المستوى قبل الشروع بالاتصال ببرنامج تربوي معين أو تكوين هيئة تربوية جديدة.

إن أهمية المشاركة في الرعاية الصحية وعادات النظافة الصحية والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي تتجاوز الفوائد المباشرة التي تعود على أفراد المجتمع المحلي عندما ينخرطون في الأنشطة التي قد تؤثر إيجابياً في صحتهم. فهي تشكل بؤرة لنهج مبني على الحقوق يهدف إلى تحقيق التقدم البشري، وتعتبر المشاركة ضرورية لتمكين الناس من تحقيق قدراتهم الكاملة وممارسة حقوقهم، عبر الانخراط في الشؤون العامة والمجتمعية. كما أنها تشجع المساواة والعدالة والتمكين - وهي أمور جوهرية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٢/٦- **العمل مع وسائل الإعلام:** تتمتع وسائل الإعلام بوظيفة محددة بالنسبة للعملية التربوية غير النظامية، إذ يمكن لأجهزة الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات، في كثير من المجتمعات، أن تعمل على خلق «وعي سكاني» من خلال توفيرها المعلومات المتعلقة بالمسائل السكانية ومشكلاتها وإرساء قواعد المرحلة التمهيدية لإقامة أنواع منظمة أخرى من الشؤون التربوية. (Varapipatana, K. y 1975).

٢/٧- **اختيار طرائق التدريس:** تتوجه البرامج التربوية غير النظامية عادة، بما فيها البرامج السكانية، نحو تطوير المهارات والقابليات التي تمكن المتعلمين من تحقيق أغراض خاصة أو حل مشكلات معينة. وينطبق هذا الأمر على الدارسين الجدد وعلى نخبة القوم أيضاً. ولا ننسى أن التقييم وصنع القرارات والعمل هي الأهداف الرئيسية لبرامج التربية السكانية. **أما اختيار طرائق التعليم/ التعلم فيضم أربعة مسالك:**

١- يتركز تنظيم البرامج على **عمليات حل المشكلات وصنع القرارات**، وتحدد هذه الطريقة نوع ومدى شمول المعلومات التي يحتاجها المتعلم، كما تحدد الأطر (كنوادي الشباب والتعاونيات ودور العبادة... إلخ).

٢- يجب أن يهتم المحتوى الأساسي **للبرنامج بالمشكلات ذات الأهمية العاجلة لكل فئة من المتعلمين**. وعلى سبيل المثال، فإن المشكلة الهامة التي تواجه بعض الفئات النسوية في إفريقيا الشرقية هي كيفية زيادة موارد العيش عن طريق المحاصيل التي تدر الربح. فإذا اعتبرنا هذا الموضوع كمركز اهتمام، لأمكن إيجاد الروابط القائمة بينه وبين المسائل السكانية وشؤون الحياة العائلية دونما تأخير.

٣- يجب أن تصبح **حاجات المتعلمين ومداركهم وأهدافهم جزءاً من مضمون المقرر الدراسي. فمن الخطوات الأساسية** في حل المشكلات وصنع القرارات. العمل على توضيح آراء المتعلمين ومشاعرهم وانطباعاتهم ضمن الفئة المتعلمة.

ويحتاج القائد، قبل أن يقوم بتقديم المعلومات الجديدة، أن يكتشف لا ما يعرفه المتعلمون سابقاً فحسب، وإنما عليه أن يتعرف كذلك على مواقفهم وقيمهم للحيلولة دون سد الطريق أمام استقبال الأفكار الجديدة أو تشويهها، إضافة إلى وضعها في الإطار المحدد لها.

٤- إلاّ أن المشكلات وتحليل المعلومات والتوصل إلى الاستنتاجات وتقييم النقاشات هي مهارات هامة في مجال صنع القرارات، وعلى البرنامج أن يتيح الفرصة لتطويرها.

٨/٢-تخصيص الموارد: نجد ثلاثة أصناف عريضة للموارد:

- **موارد تنظيمية:** التسهيلات الطبيعية والمادية: أماكن التعليم
- **موارد مالية:** الأموال اللازمة للتسهيلات والمواد وللعاملين (رأس المال وتكاليف العمل).
- **موارد بشرية:** العاملون من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات المطلوبة.

وهذه الأنواع الثلاثة من الموارد محدودة عموماً في أغلب البرامج. ويبدو، بأن أكثر العوائق قسوة في كثير من البرامج لا تتعلق بالتسهيلات والمواد أو بالتمويل ولكنها تخص بالأحرى التطوير المناسب للموارد البشرية وحسن توزيعها. فعلى سبيل المثال، يمكن تقليل نفقات توفير التسهيلات الطبيعية لبرنامج تربوي إلى الحد الأدنى باستخدام الدور الخاصة والمراكز الجماعية أو الدينية، كما يمكن تجنب الإنفاق على الوسائل التعليمية البصرية الغالية كآلات عرض الأفلام أو أجهزة التسجيل باستخدام وسائل الإعلام الشعبية، (Unesco, 1974) (World Education Reports, 1973). إلا أن استبدال الموارد البشرية عملية بالغة الصعوبة، وتتطلب البرامج غير النظامية، بصورة عامة، درجة ملحوظة من الخبرة في تخطيطها وإداراتها وتنسيقها.

ويشير عرض برامج التربية السكانية غير النظامية الحالية إلى أن المشكلة الأساسية ليست في توافر الموارد فحسب **ولكنها في الإدارة الرديئة للموارد.**

٩/٢-تقييم برامج التربية السكانية غير النظامية: قلما يتم تقييم البرامج التربوية غير النظامية بصورة مناسبة. وقد يعزى أغلب الإهمال في التقييم إلى الاعتقاد بأن التقييم يحدث في نهاية البرنامج ويجب أن يتم التفكير به والتخطيط له في ذلك الوقت فقط.

والحقيقة أن التقييم هو جزء متكامل مع التخطيط والتنفيذ لبرامج التربية السكانية غير النظامية.

١- **التقييم كجزء من تخطيط البرنامج:** من الصعب تماماً تقييم أهداف عامة، فمن الضروري في أغلب حالات تخطيط البرنامج تجزئة الأهداف العامة إلى أغراض محددة ــ فتصبح أغراضاً مثالية مهيأة للإنجاز.

إن الأغراض العملية المحددة تساعد على إعطاء الشكل المنشود للبرنامج كما وتوفر له «خطوات» واضحة يمكن تقييمها على طول الخط.

٢-**التقييم كجزء من تنفيذ البرنامج:** إن من أهم الإسهامات التي يمكن للتقييم أن يقدمها في هذا المضمار هي توفير التغذية الراجعة التي تعمل على إعادة صوغ الأغراض (الأهداف) حينما يكون هذا ضرورياً بسبب احتياجات المتعلمين ومسار البرنامج نفسه. وهذا النوع من التقييم المرحلي هو عملية نظامية إعلامية مشتركة بين جميع مستويات البرنامج، وهي تتيح فرصة للاتصال المحسن ودرجة معينة من التدريب للهيئة العاملة، وتخطيط مشترك كجزء من التمرين نفسه. ويلي هذا أن التقييم يعمل على الحد من التوجه نحو «الاستمرارية» من يوم لآخر ومن نشاط لآخر ويمنح فرصة للتأمل الجماعي واختبار الذات. وقد تأخذ هذه العملية شكل اجتماعات على مستوى الهيئة العاملة أو المنطقة أو المقاطعة أو على المستوى القومي أو على شكل ورشات عمل أو صوامع أو حلقات دراسية. ومن المحتمل أيضاً أن يدعو ذلك إلى شيء

من الخلط بين المستويات على أن تراعي الالتفات إلى مشكلة تقديم المعلومات ونشرها.

٣- **التقييم كوسيلة للتثمين النهائي:** إن التقييم النهائي هو محاولة لاكتشاف مدى تحقق الأهداف التربوية للبرنامج وقد حظي التقييم النهائي بقدر كبير من الاهتمام ولم يكن كالتقييم المرحلي الـذي مني بتجاهل متكرر. وقد اعتادت المنظمات التمويلية والمنظمات الإشرافية، إلى حد أقل على المطالبة بإجراء تقييم نهائي كشرط من شروط تقديم معونات على نطاق واسع لأي برنامج من البرامج.

ويبدو أن هنالك نوعين من المعلومات يمكن للتقييم النهائي أن يقدمها: يعرض الأول فهم المعلومات واختزانها وتطوير مهارات خاصة بحل المشكلات وباتخاذ القرارات، وحتى كيفية استخدام الملكات في أثناء البرنامج التربوي. أما الثاني فهو محاولة لمتابعة المتعلمين فيما بعد، لا البحث عن وجود أو غياب سلوك معين، وإنما دراسة الإطار العام للفرص المتاحة للعائلة والجماعة والمعوقات التي تعترض سبيل المتعلم، من أجل إغناء المدخلات المستقبلية لبرامج التربية السكانية وجعلها ذات موقع محلي.

وعلى أية حال، يتطلب التقييم النهائي مشورة خبير فني ومساعدته. ولا زال الكثير من البرامج «يمضي قدماً» محتضناً متعلمين ينضمون ويخرجون منه كما يحبون.

والدراسات النظامية «قبل وبعد» البرنامج صعبة في ظل ظروف كهذه حتى بالنسبة للمقررات الدراسية ذات الفترة الثابتة بسبب الحضور المتقطع ونسب التسرب العالية. وإضافة لهذه المشكلات التي يعاني منها المسؤولون عن تقييم جميع البرامج التربوية غير النظامية هنالك الحقيقة

الملازمة لبرامج التربية السكانية، محتواها وموادها التي تعتبر عادة جزء من برنامج تربوي أوسع. لذا فإن التقييمات يجب أن تتوخى التوقيت والتنظيم. كما أنه ليس من السهل في الغالب إيجاد «فئات ضبط» تصلح للمقارنة لأن الكثير من البرامج غير النظامية لا تخضع لبنى تنظيمية ثابتة.

٤-**نشر التقييم:** من خلال نشر النتائج المرحلية والنهائية وتعميمها على الفئات المشاركة في البرنامج وعلى رجال الاختصاص الذين لهم اهتمامات مشابهة.

(جدول ١٧) بعض المميزات الشكلية المحددة للبرامج التربوية الرسمية وغير الرسمية[1].

المتغير	البرامج غير الرسمية	البرامج المدرسية الرسمية
الهياكل	ذات اتصال من أعلى إلى أدنى درجة هيكلية مع تداخل ضئيل بين المكونات بالنسبة للأخيرة.	ذات تركيب هيكلي عال نسبياً، ومجموعة وحدات متداخلة وظيفياً ومتسلسلة هرمياً.

---

(١) المصدر:

Paulston, R. G., ed. , Non - Formal Education: An Annotated International Bibliography, Praeger Special Studies in International Economics and Development, praeger publications, New York, 1972. This table is useful even though it is clearly an over - simplified and some what abstract view of a highly complex situation. It does not reftect the wide range of situations that may exist in any single country, nor does it reflect changes taking place in education today.

المتغير	البرامج غير الرسمية	البرامج المدرسية الرسمية
المضامين	متمركزة عادة على الواجبات أو المهارات، تمليها احتياجات المشاركين الوظيفية، أما الناحية اللفظية منخفضة، وقد تعكس قيماً تتناقض مع الوضع الراهن ومع النخبة، ووحدات ذات مضامين سليمة.	أكاديمية ومجردة عموماً وعرقية النزعة في الغالب، أما الناحية اللفظية فذات مستوى عالٍ وتعكس قيم الوضع الراهن للنخبة، وتتميز بوحدات ذات مضامين لفظية.
الوقت	قصيرة الأجل، وذات توجيه عصري يرتبط فيها الزمن والربح بصورة وثيقة، وتتخللها دراسات بنصف دوام، ذات توقيت مرن للنشاطات.	ذات توجه مستقبلي، لا يرتبط فيها الزمن والربح، يكون التشديد فيها على الحضور بدوام كامل، موحدة الخطى وذات تسلسل غير مرن في النشاطات.
الضوابط	غير منسقة، متجزئة، منتشرة (مسهبة)، تسيطر عليها المنظمات التطوعية، ذات درجة كبيرة من الضبط المحلي وغالباً ما يتم اتخاذ القرارات على مستوى البرامج.	ذات ضبط منسق، تسيطر عليها البيروقراطيات القومية والقطرية والدينية. ذات اتجاه مركزي وتحتل فيها النخبة مراكز عالية ذات نفوذ.

المتغير	البرامج غير الرسمية	البرامج المدرسية الرسمية
المواقع	رؤية منخفضة قد تكون في أثناء العمل أو في البيت، يتحمل المشاركون فيها تكاليف منخفضة تماماً، كفاءة عالية في الاستفادة الموضعية أي لم تتعلق وظيفياً بالتعلم.	قابلية عالية للرؤية، باهظة التكاليف، ثابتة في مكانها، غالباً ما تقوم الدولة بدعمها، ذات تفصيل حضري، مع كفاءة منخفضة في الاستفادة من المصنع، ينعزل التعلم فيها عن التطبيق.
الوظائف	تنوع كبير مع تأكيد على إعادة التأهيل الاجتماعي والتبادل الثقافي، وتعلم المهارات العملية والمعارف لاستخدامها وفق الأوضاع الجماعية، وذات نطاق محدد تهدف إلى أن تكون ملحقاً أو مكملاً للتعلم المدرسي الرسمي.	ذات تأكيد على التأهيل الاجتماعي. والتثقيف وإدامة البيروقراطيات التربوية، وشرعية النخبة السائدة، وقيمهم وأشكال سلوكهم، تستهدف منح المناصب والانتقاء والتوظيف الممكن للنخبة.
المكافآت	تميل المكافآت لأن تكون ملموسة، مكاسب آنية أو قصيرة الأجل تتعلق بالعمل أو الحياة اليومية أي رفاه مادي متزايد وإنتاجية ووعي ذاتي و/أو قوة للسيطرة على البيئة.	تميل المكافآت لأن تكون وعوداً مؤجلة لمكاسب طويلة الأجل تتعلق بالمكانة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

المتغير	البرامج غير الرسمية	البرامج المدرسية الرسمية
الطرائق	تتميز بمساعدة المعلم لطلابه على التفاعل مع المادة المراد تعليمها وتطبيقها، وإتقانها، ترتكز على المضمون والطرائق المرنة نسبياً وتتعلق بمستلزمات التطبيق والأداء القياسية.	المعارف موحدة، تنتقل من المعلم إلى الطالب في الصف، ترتكز على المعلم والطرائق التعليمية ليها السياسة، وهي غير مرنة نسبياً وغير ابتكاريه.
المشاركون	متعلمون من جميع الفئات العمرية، بمعنى أنها غير محددة بالعمر والمكان، تسيطر عليها اهتمامات قابلية العمل على الانتقال، وتتميز بتنوع كبير في مؤهلات المعلمين وحوافزهم.	عمر الطلاب محدد، تتميز بقابليتها للتنبؤ، نظرتها حضرية عادة وواعية بقابلية الانتقال الاجتماعي، أما المعلمون فيمنحون الشهادات بشكل رسمي.
التكاليف	تنوع كبير في التكاليف لكل طالب في مقابل تكاليف برامج تربوية قابلة للمقارنة في النظام الرسمي، والاقتصاد في الحجم غير ممكن في الغالب.	التكاليف موحدة بحسب المستوى وتمر الزيادة على التسلسل الهرمي الهيكلي، أما الاقتصاد في الحجم فممكن.

ثانياً : التربية السكانية اللانظامية: (الإعلام والتعليم والاتصال في المجال السكاني):

١- مفهوم الإعلام والتعليم والاتصال في المجال السكاني ووظائفه:

ليس أدل على أهمية الإعلام ووسائله مما أصبح معروفاً في العالم، من أن الدولة ذات الإعلام القوي تعد قوية وقادرة، فلقد أصبح الإعلام عاملاً رئيسياً في نفوذ بعض الدول، وخاصة تلك التي وجدت فيه إحدى دعاماتها الرئيسية، وقدمته على باقي دعائم الدولة. تتضمن أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال بدءاً من الاتصال بين الأشخاص إلى المناهج المدرسية الرسمية، ومن الفنون الشعبية إلى الأنشطة الترفيهية الجماهيرية، ومن الحلقات الدراسية لقادة المجتمعات المحلية إلى تغطية القضايا العالمية، وعادة تكون النهج المتعددة السبل أكثر فعالية من أي سبيل بمفرده، في الاضطلاع بمهمة تشجيع حدوث فهم لأوجه الترابط بين السكان والتنمية.

وتستلزم مشاركة الجمهور في عملية التنمية إثارة اهتمامه وحفزه على المشاركة الفعالة والإيجابية في العملية التنموية، وهنا يبرز دور الإعلام والتعليم والاتصال حيث يمكن من خلاله تحقيق **وظائف عديدة تخدم برامج التنمية والسكان نذكر منها:**

١- نقل المعلومات وإيصالها إلى الجمهور عن طريق القنوات المختلفة.

٢- حث الجمهور على الاقتناع بتغيير مواقفه من القضايا المطروحة وتبني ممارسات جديدة.

٣- إتاحة الفرصة للتعبير عن الذات، وللتفاعلات والعلاقات الاجتماعية داخل فئات المجتمع المختلفة. (مدانات، ١٩٩٠، ص٢٥٧).

في كل برنامج إعلامي سكاني لابد من توافر العناصر/المستلزمات التالية:

- هدف تغيير المواقف والسلوكيات.
- جمهور مستهدف متعدد القطاعات.
- منهجية تعتمد قنوات اتصالية متعددة.

٢ – أهداف الإعلام والتعليم والاتصال السكاني:

- نشر الوعي عن ضرورة إحداث التغيير، وعلى أن التنمية هي أساساً عملية تغيير في السلوك والممارسات.
- نشر المعلومات اللازمة عن النمو السكاني وآثاره وانعكاساته على التنمية وتقديم بيانات ومعطيات دقيقة وحديثة باستمرار.
- تصحيح ما ترسخ لدى الجمهور من مفاهيم خاطئة ومعلومات مشوهة وحثه على الإقبال على البرامج والخدمات والاستفادة منها والمشاركة في تنفيذها.
- نشر المعلومات عن مزايا الأسرة الصغيرة والتنظيم العائلي بمفهومه الواسع وآثارها الإيجابية على نوعية حياة الأسرة ومستقبل أفرادها.
- تشجيع الأفراد والأسر على تبني السلوكيات والممارسات المرغوبة المتعلقة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة. إضافة إلى الممارسات الجنسية المأمونة أيضاً.
- الحرص على ديمومة الاتصال مع الجمهور والمحافظة على درجة وعيه وتطوير أساليب العمل وتقييم النتائج وتدريب القوى البشرية اللازمة لتأدية الخدمات على أفضل وجه ممكن.

- مواجهة الاتجاهات السلبية المستندة على سوء الفهم والشائعات، منها مثلاً الاعتقاد الخاطئ بأن استخدام الأمهات من فئة الشابات لحبوب منع الحمل يؤدي بهن إلى العقم.
- تعليم جمهور محدد مهارات محددة وبناء معرفته بالقضايا التي تعنيه، مثلاً تعليم الأسر الأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة ودرجة فعاليتها.
- زيادة درجة الدعم السياسي للبرامج السكانية.
- الحصول على دعم المؤسسات وكذلك دعم الجمهور لهذه البرامج.
- زيادة درجة الوعي ودرجة المعرفة لدى مديري ومخططي البرامج السكانية فيما يتعلق بالعقبات التي تواجه مقدمي الخدمات ومستخدميها، وكذلك الأسباب التي تدفع باتجاه مقاومة التغيير التي من الممكن أن يواجهها مقدمو الخدمة.
- زيادة الطلب على الخدمات وخاصة بين أفراد الجمهور الذين يحتاجون لهذه الخدمات بصورة ملحة، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات الضرورية، وتحسين الخدمات التي تقدم لهم وإبراز هذه الجهود بشكل واضح.
- تحسين مهارات مقدمي الخدمات في مجال الاتصال الشخصي، وكذلك في مجال تقديم الاستشارات في أثناء تفاعلهم مع المستفيدين من الخدمة.

أيضاً تساعد حملات الاتصال الموجهة بشكل جيد العاملين في المجتمع على تأدية واجباتهم تعزيزاً لقبول البرامج التربوية ذات الأساس العيادي (في مصر على سبيل المثال) تقدم شبكة.

٣ – سبل النهوض بدور «الإعلام والتعليم الاتصال» على صعيد المشكلات السكانية :

نذكر منها: طرح تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) جملة من الإجراءات التي من شأنها النهوض بدور الإعلام والاتصال السكاني نذكر منها:

أ – ضرورة أن تؤدي جهود الإعلام والتعليم والاتصال إلى زيادة الوعي عن طريق حملات تثقيف الجمهور بشأن القضايا ذات الأولوية مثل: الأمومة السالمة والصحة والحقوق الإنجابية، وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة والتمييز ضد الفتيات والمعوقين، ورفع شأنهم وإساءة معاملة الأطفال، والعنف ضد المرأة، أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

ب– ضرورة أن تتوافر لدى الأوساط العلمية، والقادة المدنيين والسياسيين، والتقليديين والمنظمات فرص الوصول إلى المعلومات المتصلة بالسكان والتنمية المستدامة والقضايا ذات الصلة.

جـ– ضرورة إتباع منهج استراتيجي منسق تجاه الإعلام والتعليم والاتصال من أجل تحقيق أكبر قدر من التأثير لمختلف أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال الحديثة والتقليدية على حد سواء، ومن الأهمية بمكان أن تربط استراتيجيات الإعلام والتعليم والاتصال بالسياسات الإنمائية الوطنية وبمجموعة كاملة من الخدمات في مجال الصحة الإنجابية وأن تكون مكملة لها.

د– ضرورة أن تستند أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال إلى أحدث نتائج البحوث لتحديد الاحتياجات من المعلومات وأنجع السبل المقبولة ثقافياً للوصول إلى الجمهور المقصود.

هـ- ضرورة تعزيز مهارات الاتصال فيما بين الأشخاص، ولاسيما مهارات الخفر والمشورة لدى المسؤولين عن تقديم الخدمات من القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، ولدى القادة المجتمعين والمعلمين وجماعات الأوان وغيرها.

و- ضرورة تسخير الإمكانات الهائلة لوسائط الإعلام المطبوعة والسمعية، البصرية والإلكترونية في نشر المعلومات التقنية وتشجيع وتعزيز تفهم الصلات المتبادلة بين السكان والاستهلاك والإنتاج والتنمية المستدامة.

ل- ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية، على زيادة الاستفادة من وسائط الإعلام الترفيهية بما فيها المسلسلات والتمثيليات الإذاعية والتلفزيونية والمسرح الشعبي ووسائط الإعلام التعليمية الأخرى من أجل تشجيع المناقشة العامة للقضايا المهمة.

ز- ضرورة إعطاء الأولوية إلى تدريب واستبقاء اختصاصيي الإعلام والتعلم والاتصال ولاسيما المعلمين، وكل من يشارك إلى جانبهم في تخطيط برامج الإعلام والتعليم والاتصال.

٤ - البرنامج الوطني للإعلام والتعليم والاتصال:

إن منطلق البرنامج الوطني للإعلام والتعليم والاتصال يتمثل في إدراك المسؤولين للعلاقة التبادلية بين التنمية والسكان، وكذلك إدراك ضرورة التكامل بين برامج التنمية من جهة وبرامج الإعلام والتعليم والاتصال من جهة أخرى.

إن نجاح البرنامج الوطني يتعلق بمدى التعاون والتنسيق بين العاملين في مجال التنمية وزملائهم في مجال الاتصال، ومشاركة الجانبين في تصور إستراتيجية الاتصال التنموي ورسم خططها وإعداد برامجها

وتطوير المواد اللازمة واختبار فعَاليتها وأثرها قبل الاستخدام وبعده، وتقييم البرامج وتطويرها حتى تلائم الاحتياجات الفعلية للميدان.

ويحتاج مخططو البرنامج الوطني للإعلام والتعليم والاتصال السكاني خلال إعدادهم للاستراتيجيات السكانية إلى تحديد ما يلي:

١- المشكلات الأكثر خطورة والتي تحتاج إلى المزيد من الانتباه مثل ذلك: إقناع صنّاع القرار بتبني سياسة سكانية، ورفع مكانة المرأة ،تطوير أنظمة جمع المعلومات، التصدي للشائعات التي تبث حول تنظيم الأسرة.

٢- العقبات المتوقعة في القطاعات ذات العلاقة. وهذه العقبات يجب تحديدها على المدى القصير والبعيد، وحسب أولويات الأهداف، وخلال بلورة البرنامج السكاني الوطني.

٣- الاستراتيجيات والمشكلات السكانية القطاعية في الدول المعنية، وهذه يجب تحديدها من خلال دراسات تحليل الموقف في القطاعات السكانية والتنموية المختلفة وتشمل مثلاً: جمع المعلومات، السياسات السكانية، برامج تنظيم الأسرة، المرأة والتنمية، الشباب... الخ إضافة إلى خطط "الإعلام والتعليم والاتصال".

٤- المشكلات التي يمكن التعامل معها من خلال الاتصال والتعليم، والمدخلات المتوقعة للتدخلات الإعلامية التعليمية الاتصالية.

٥ – مستويات استراتيجيات «الإعلام والتعليم والاتصال»:

هناك ثلاثة مستويات لإستراتيجية "الإعلام والتعليم والاتصال" في أي برنامج تعده دولة ما، هذه المستويات:

١- **الإستراتيجية الشاملة متعددة القطاعات** والتي تحمل رؤية وطنية، وهذا النمط من الاستراتيجيات يزود المخططين بإطار مبدئي وعام لطبيعة العمل الذي يمكن إجراء التعديلات عليه، إضافة إلى إدخال ما هو جديد خلال عملية التنفيذ من خلال التغذية الراجعة والمتابعة المستمرة.

في هذا المستوى تحدد المشكلات السكانية التي يمكن لإستراتيجية "الإعلام والتعليم والاتصال" التعامل معها، ثم التعرف على فئات الجمهور والعاملين الذين يشكلون هدفاً للتغيير. ويحدد التغيير المطلوب تحقيقه (لمن ترسل؟ ولأي تأثير، وبأي نظام؟) ثم تحدد العقبات والفرص المتاحة للتغيير ويتم تحليلها، ثم تحديد مسارات العمل المتاحة والخيارات المطروحة للتعامل مع مشكلات معينة، وكذلك تحديد أهداف عامة، وتشير الإستراتيجية إلى الجدول الزمني وموقع العمل وكيفية التنفيذ.

٢- **تجزئة الإستراتيجية الشاملة (الوطنية) إلى استراتيجيات قطاعية** محددة تهدف إلى تقديم الدعم اللازم للقطاعات المختلفة ضمن البرنامج السكاني الوطني والذي يشمل: جمع المعلومات، عمليات تشكيل السياسات السكانية وتعديلها، السكان والتنمية، المرأة...

٣- **استراتيجية"الإعلام والتعليم والاتصال" لمشروع محدد** يركز على:

- الوصول إلى فئة مستهدفة ومحددة من الجمهور.
- استعمال شبكات اتصال محددة. (UNFPA 1993,19-35).

المصادر والمراجع

المصـادر والمراجـع

أولاً: المراجع العربية

١- الأمم المتحدة، اليونيسيف: حالة أطفال العالم، نيويورك، ٢٠٠٥م.

٢- فالنتي وآخرون: أسس نظرية السكان، ترجمة بسام مقداد، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٠م.

٣- أ. كروز كيمبرلي: التربية السكانية في الولايات المتحدة، مقالات في التربية السكانية، مختارة من المجلة الدولية للتربية، مجلد ٣٩، آذار الصادر عن معهد اليونسكو للتربية، هامبورغ، منشورات مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلدان العربية (يوندباس)، ١٩٩٣م.

٤- أحمد الأشقر: السكان والتنمية الاقتصادية، مديرية الكتب الجامعية، جامعة دمشق، ١٩٨٤م.

٥- أحمد الأشقر: علم السكان، جامعة حلب، حلب، ١٩٩٣م.

٦- أحمد حسن اللقاني، ومحمد السيد جميل: تدريس التربية السكانية، ط١ دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨١م.

٧- أحمد حسين اللقاني: تدريس التربية السكانية، القاهرة، مصر، ١٩٨١م.

٨- أمارتيا صن: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد ٣٠٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤م.

٩- الأمم المتحدة: السكان والتنمية، المجلد١: برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: القاهرة، ١٩٩٥م.

١٠- الأمم المتحدة: دليل المصادر في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه، نيويورك، ٢٠٠٦م.
١١- الأمم المتحدة: صندوق السكان: تقرير عن حالة العالم الاجتماعية، نيويورك، ٢٠٠٨م.
١٢- الأمم المتحدة: صندوق السكان: تقرير عن حالة سكان العالم، نيويورك، ٢٠٠٠م.
١٣- الأمم المتحدة: صندوق السكان، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، ٢٠٠٩م.
١٤- الأمم المتحدة: صندوق السكان، تقرير عن حالة سكان العالم: نيويورك، ٢٠٠٥م.
١٥- الأمم المتحدة: صندوق السكان، تقرير عن حالة سكان العالم، نئويورك، ٢٠٠٧م.
١٦- الأمم المتحدة: صندوق السكان، تقرير عن حالة سكان العالم، نيويورك، ٢٠٠٨م.
١٧- الأمم المتحدة، اليونسيف: اتفاقية حقوق الطفل: نيويورك، ١٩٩٣م.
١٨- الأمم المتحدة، اليونيسيف: تقرير عن حالة أطفال العالم، نيويورك، ٢٠٠٨م.
١٩- الأمم المتحدة، اليونيسيف: تقرير عن وضع الأطفال في العالم، نيويورك، ٢٠٠٧م.
٢٠- الأمم المتحدة، صندوق السكان: حالة السكان والتنمية المستدامة: خمس سنوات بعد ريو: نيويورك، ١٩٩٧م.
٢١- أنطون رحمة: التخطيط التربوي، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٦/٢٠٠٧م.

٢٢- برت إيزنار: المدى الجغرافي، ترجمة: علي الخش، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٩م.
٢٣- برنارد برلسون: السياسة السكانية، مذكرات خاصة بالتربية السكانية، ج٢، المجلس السكاني، نيويورك، ١٩٧٢م.
٢٤- بيار جورج: جغرافية العالم الصناعية، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
٢٥- جان ماري بيليت: عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة، ترجمة: السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، ١٨٩، يوليو، الكويت، ١٩٩٤م.
٢٦- جورج بيار: السكان والاستطانة، ترجمة: جيلالي صاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،١٩٧٩م.
٢٧- جون كلارك: التربية والسكان والبيئة والتنمية المستدامة، مقالات في التربية السكانية مختارة من المجلة الدولية للتربية، مجلد ٣٩، العدد الخامس، الصادر عن معهد يونسكو للتربية، هامبورغ، منشورات مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية (يونسدباس)، ١٩٩٣م.
٢٨- حسن ساعاتي، وعبد الحميد لطفي: دراسات في علم السكان دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
٢٩- حسن ساعاتي، وعبد الحميد لطفي: دراسات في علم السكان، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
٣٠- خضر زكريا: خصائص التركيب الاجتماعي في سورية، دار الكتاب، دمشق،١٩٩١م.
٣١- دولت أحمد صادق وعبد الرحمن الشرنوبي: الأسس الديموجرافية لجغرافيا السكان، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م.

٣٢- رولان بريسا: التحليل السكاني، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥م.
٣٣- رونجدينسي: علم السكان، ترجمة: عبد الحكيم خيمي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٧م.
٣٤- روي كالن: عالم يفيض بسكانه، ترجمة ليلى الجبالي، عالم المعرفة، عدد المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦م.
٣٥- رياض إبراهيم السعدي: الهجرة الداخلية للسكان في العراق بين ١٩٤٧-١٩٦٥م، رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة السلام، بغداد ١٩٧٦م.
٣٦- زكي رمزي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة ع٨٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤م.
٣٧- سامية الساعاتي: الشباب العربي والتغيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، بيروت،٢٠٠٣م.
٣٨- سعيد نابلسي: علم السكان: دمشق، ١٩٩٨م.
٣٩- سليمان الخطيب: الكتاب المرجعي في التربية السكانية، وزارة التربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق، ١٩٩٢م.
٤٠- سير روي كالن: في مقدمة كتاب عالم يفيض بسكانه، ترجمة: ليلى الجبالي، مراجعة: صبحي عبد الحكيم، عالم المعرفة ع ٢١٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦م.
٤١- صلاح الدين نامق : مشكلة السكان في مصر، مقوماتها وتحدياتها الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٢م.

٤٢- عباس فاضل السعدي: محافظة بغداد، دراسة في جغرافية السكان، الجزء الأول من رسالة الدكتوراه (منشورة)، مطبعة الأزهر، بغداد ١٩٧٦م.
٤٣- عباس فاضل السعودي: دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٠م.
٤٤- عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٩م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٥م.
٤٥- عبد الرحيم بوادقجي، وعصام خوري: علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٢م.
٤٦- عبد الرحيم بوادقجي، وعصام خوري: علم السكان، نظريات ومفاهيم، جامعة دمشق، ١٩٩٧م.
٤٧- عبد الرحيم عمران عمران: سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، نيويورك، ١٩٨٨م.
٤٨- عبد الستار إبراهيم: العلاج السلوكي للطفل- أساليبه ونماذج من حالاته، عالم المعرفة، عدد ١٨٠: الكويت، ١٩٩٣م.
٤٩- عبد الكريم اليافي: في علم السكان، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٦م.
٥٠- عبد الله الطرزي: مبادئ في علم السكان، دار الفرقان، عمان، ١٩٩١م.
٥١- عبد المجيد فراج : الأسلوب الإحصائي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٩م.
٥٢- عدنان أبوغمشة وفخر الدين القلا: تعليم الكبار والتربية المستمرة، جامعة دمشق، دمشق ٢٠٠٢م.

٥٣- عدنان سلمان زيتون: التربية السكانية، ألف باء الأديب، دمشق، ١٩٩٨م.
٥٤- علي حسن إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة، د.ت.
٥٥- فايزة محمد سالم: مدن الدلتا، دراسة في عملية التحضر بين ١٩٢٧ – ١٩٦٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٤م.
٥٦- فخر الدين القلا: طريقة عصف الدماغ، دليل تدريب المعلمين في مجال التربية السكانية، منشورات وزارة التربية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، دمشق، ١٩٩٢م.
٥٧- فخر الدين القلا، ويونس ناصر: أصول التدريس وطرائقه، جامعة دمشق، ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.
٥٨- فيليب لونجمان: الأزمة السكانية في العالم، ترجمة: حسن بحري، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٢٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٥م.
٥٩- ك. فرين كوك، م. جاهودة، ل. باثيث: الرد على مالتوس دراسة نقدية لكتاب حدود التنمية، ترجمة: خوري، إبراهيم، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٨م.
٦٠- كارل ماركس: ١٨٦٧م رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣م.
٦١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا(Escwa): شيخوخة السكان في المناطق الريفية، نيويورك، ٢٠٠٨م.

٦٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (Escwa): وضع وآفاق المدينة العربية وتحدي الأحياء الفقيرة، ج١، نيويورك، ٢٠٠٨م.
٦٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(Escwa): دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، نيويورك، ١٩٩٨م.
٦٤- مادلين جراوتيز: مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة: سام عمار، ك١، العلم والعلوم الاجتماعية، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ١٩٩٣م.
٦٥- محمد السيد غلاب وصبحي عبد الحكيم: السكان ديموجرافيا، وجغرافيا، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣م.
٦٦- محمد سيد غلاب، ومحمد صبحي عبد الحكيم: السكان، ديموجرافية وجغرافية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.
٦٧- محمد شفيق إسماعيل: دراسات في جغرافية السكان، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٧٣م.
٦٨- محمد صباريني ورشيد الحمد: الإنسان والبيئة (التربية البيئية)، مكتبة الكتاني، أربد، الأردن، ١٩٩٤م.
٦٩- محمد عبد الرحمن الشرنوبي: الهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية بالجمهورية العربية المتحدة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٦٨م.
٧٠- محمد عبد السلام عمار: خصائص سكان ليبيا، دراسة في جغرافية السكان. ammaryoussef@maktoob.com.

٧١- محمد محمود صفوت: الإحصاءات الحيوية في الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧م.

٧٢- المكتب الإقليمي للتربية في الوطن العربي: برنامج التربية السكانية، الدورة المكثّفة، عمّان، ١٩٨٧م.

٧٣- مكتب العمل الدولي بجنيف، تعريب جمال البنا: العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦م.

٧٤- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية السياسات السكانية في الوطن العربي، تونس، ١٩٩٢م.

٧٥- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: السكان والبيئة في الوطن العري، كتاب مرجعي في التربية السكانية، ج٥، ١٩٩٠م.

٧٦- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: السياسات السكانية في الوطن العربي، عمان، ١٩٩٢م.

٧٧- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: السياسات السكانية في الوطن العربي، تونس، ١٩٩٢م.

٧٨- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: طرائق التدريس في التربية السكانية، عمان، ١٩٩١م.

٧٩- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: نماذج لدروس في التربية السكانية، عمان، ١٩٩٢م.

٨٠- نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، ع٢٦٥، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠١م.

٨١- نسيم مدانات: كيف تقيم برنامجا" وطنيا" للاتصال السكاني، منشورات وزارة الإعلام في ج. ع. س. وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ندوة وطنية حول "دور الإعلام في معالجة مسائل التوزع السكاني والتنمية في سورية" المنعقدة في دمشق من ١٣-١٥/٥/١٩٩٠م.
٨٢- الهيئة العامة للمعلومات: النتائج الأولية لتعداد السكان، الجماهيرية الليبية،٢٠٠٦م.
٨٣- وزارة التربية الوطنية: المرجع في التربية السكانية، لماذا؟ ما هي؟ وكيف: الرباط، ١٩٨٢م.
٨٤- وزارة التربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الكتاب المرجعي في التربية السكانية، دمشق، ١٩٩٢م.
٨٥- وزارة التربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب اليونسكو الإقليمي: دليل تدريب المعلمين في مجال التربية السكانية، دمشق، ١٩٩٢م.
٨٦- وزارة التربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان: دليل منهاج التربية السكانية في المراحل الابتدائية والإعدادية ودور المعلمين، دمشق، ١٩٩٢م.
٨٧- وزارة التربية: المدرسة صديقة الطفولة، دليل مرجعي، دمشق، ٢٠٠٦م.
٨٨- اليونسكو: إعلان عمّان حول التربية السكانية والتنمية في الوطن العربي، نشرة التربية، عمان، ١٩٩٢م.

٨٩- اليونسكو: التربية السكانية اهتمام معاصر، دراسة حول مفاهيم التربية السكانية ومنهجيتها، دراسات ووثائق تربوية، رقم ٢٨، ت: المكتب الإقليمي للتربية في الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٨م.
٩٠- اليونسكو: الكتاب المرجعي في التربية السكانية، ج٥، السكان والبيئة في الوطن العربي، بيروت، ١٩٩٢م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- A. Bouisri and F. pradel; La population d'Algérie de Lamaze d'après le: recensement de 1966 in (population) numérospécial, Mars 1971, Paris, 1971, pp. 25-46.
2- Abdellatif Benachenhou: L'Exode rural en Algérie, ENAP, Alger 1979.
3- Ageron Charles Robert : Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1966 Presses Universitaires de France, Paris 1968.
4- Aldredge Hope T.; Population distribution and Thomas D. S.: economic growth in United States: 1870-1950. Demographic Analysis and Interrelations, Vol. 3, Philadelphia, 1964.
5- Breckler, S.j. : Empirical validation of affect, behavior, and cognition as distinct components of attitudes. Journal of personality and social psychology, 47, 1191-1205, 1984.

6- David Kingsley: The urbanization of the Human population scientific American, 213 (2, 1965), pp.41-53.

7- Davis, M.: Planet of Slums, Verso, London and New York, 2006.

8- Faiza Med. Salem: Population changes in the Nil Delta,1927-60 thesis of M.A (Inpublished) presented to University Bristol, England 1968.

9- G. Bugeaud: Les constructeurs de la France d'autremerédition Correa, Paris 1964.

10- George J. Demko Population Geography: A Readers, and others: McGraw-Hill Book company New York, London, Mexico, Sidney 1970.

11- Gouvernement général de l'Algérie (G.G.A), Recensement de la population (R.P) 1936, 1948, 1954, 1960.

12- Gouvernement général de l'Algérie. Annuaire Statistique d'Algérie (A.S.A) 1937, 1948-49, 1954-1955.

13- Griffithe, W.S: An Adult Education Perspective on Population Education Program Planning Situations. Discussion Peper (mimeo), University of Chicago, December,1975.

14- Hldrige, hopo: Population policies; international en cyclopedia of the social sciences; David L. Sills (ed.) vol., 12,1968.

15- John r. Weeks.(1989). Population, Fourth Edition, Belmont, California, San Diego State University.

16- M.M Chabane Ali Analyse Démographique El-Kamal: étatcivil naissance 1964 et 1965 en Algérie. Ministère d'état charge des finances et du plan, direction générale du plan et des études économiques.

17- Molnos A. Institute of African Studies, University of Nairobi.(1973). Cultural source materials for population planning in East Africa: Volume I: Review of socio-cultural research 1972; Volume II: Innovations and communications; Volume III: Beliefs and practices; Volume IV: Bibliography. East African publishing House, Nairobi.

18- Paulston, R. G., ed.: Non-Formal Education: An Annotated International Bibliography, Praeger Special Studies in International Economics and Development, praeger publications, New York, 1972.

This table is useful even though it is clearly an over-simplified and somewhat abstract view of a highly complex situation. It does not reflect the wide range

of situations that may exist in any single country, nor does it reflect changes taking place in education today,1972.

19- Population Growth, 1750-2200: World, Less Developed Regions, and More Developed Regions.

20- Renner, Michael: "Assessing the Military's War on the Environment". In state of World. 1991 A World watch Institute Report on progress Toward a sustainable society, ed. Lester R. Brown. New York; w.w Norton. 1991.

21- République Algérienne Démocratique et Populaire (R.A.D.P) Annuaire Statistique d'Algérie (A.S.A) 1966, 1970, 1974.Tableaux d'économie Algérienne, 1970.

22- République Algérienne démocratique et population (R.A.D.P). Commissariat national de recensement de la population (C.N.R.P). Recensement de la population 1966.

23- Sari Djilali: Problem demo graphique Algérienne. Revue Maghrib Machvik, No.63 Paris, 1974, pp.32-41.

24- Seif, Elliott.: Teaching Significant Social Studies in the Elementary School. Rand McNally College publishing Company: Chicago,1977.
25- Sing, K.N.,et al.(). The Indian Youth, Somaiya Publications, Bombay.
26- T. Lynn Smith & Paul. E. zopf, JR. (1976). Demography, principles and methods, 1971.
27- The State of world population Davis 2006.
28- Turkish Program Completes First Phase.: World Education Reports, (New York, World Education Inc. Vol. II. No 1,1973.
29- Unesco Regional office for Education in Asia, Bangkok: Population Education for Out-of-School Youth and Adults. Report of a Consultative Seminar on Out-of-School Educational Programmers in Population Education, Bangkok.
30- Unesco,: Meeting of experts on the content of education in context of lifelong education. Final report. Unesco, Paris1976.
31- Unesco.: Interregional Seminar-Cun-Workshop, Integrated use of folk media and mass media in family planning communication. New Delhi1974.

32- United Nations : Department of economic and social affairs, demographic aspects of Man Power, Sex and Age pattern of participation in economic activities, Report 1st/50A/SERA/33. population studies, No 33, New York, 1956.

33- Varapipatana, K.: «The Khit-Pen Man», World Education Reports, (New York, World Education Inc.) No. 8, January1975.

34- Wadia, A. B.: Approaches to children and Youth Through the Formal School System and the Community Structure. I. P. P. F. , London. 1971.

35- Wesley, Edgar B., and Wronski, P.(1973). Teaching Social Studies in a World Society. Sixth Edition. D.c. Heath and Company, Lexington, Massachusetts.

36- World Bank,: Population Change and Economic Development, N.Y. , Oxford University press, 1985.

37- World urbanization prospects, the 1994 Revision, U.N, 1995 P:15.

38- World urbanization prospects, the 1994 Revision, (1995): U.N,

39- www.unep.org.bh.

40- www.unep.org.bh/Publications/YouthReference.doc.

41- http://www.unfpa.org/swp/2007/arabic/chapter_5/sea
_level.htm
42- http://www.unfpa.org/swp/2007/arabic/chapter_5/sea
_level. htm.
43- http://www.unfpa. org/swp/2007/arabic/chapter_5/sea
_level. html
44- http://www.unfpa. org/swp/2007/arabic/chapter_5/sea
_level. Html.
45- http://www.unfpa.org/swp/2007/arabic/introduction.
html.
46- http://www.unfpa.org/swp/2007/arabic/introduction.
html.
47- http://www.allbesthealth.com/Environment/Ecology/
EnvironmentAndMan-Probabilism.htm. 2007.
48- http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/e
mployment/index.htm.
49- http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/e
mployment/index.htm
50- http://www.unep.org/GC/GC22/Document/k0263639.
a.doc.
51- http://www.allbesthealth.com/Environment/Ecology/
Environment An dMan-Probabilism.htm 2007.

المصطلحات

المصطلحات

المصطلح العربي	المصطلح الإنجليزي
اتجاه	Attitude
مفهوم	Concept
خطرة	Dangerous
مهينة	Demeaning
علم السكان	Demography
قذرة	Dirty
صعبة	Difficult
معلنة	Explicit
حقائق	Facts
ديموغرافيا شعبية	Folk demography
غير المعلنة	Implicit
تحديث	Modernization
موانع أخلاقية	Moral Restraints
سكان	Population

المصطلح العربي	المصطلح الإنجليزي
موانع إيجابية	positive Checks
موانع وقائية	Preventive Checks
ملاحظة	Observation
مهارات	Skills
قيم	Values
توضيح القيم	Values Clarification
صحائف القيم	Value Sheets

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويـــات

رقم الصفحة	الموضوع
٦٣	٣- مرحلة الاضمحلال ....
٧٣	٣- التركيب الديموجرافي ....
٨٣	**الفصل الثالث** **التركيب الاجتماعي والاقتصادي للسكان**
٨٩	تصنيفات القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي وتطورها...
٩١	توزيع السكان النشطين حسب القطاعات في العالمين النامي والصناعي ....
٩٢	**القطاع الأول:** الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية...
٩٤	**القطاع الثاني:** الصناعات الاستخراجية والتحويلية والإنشائية ....
٩٧	**القطاع الثالث:** قطاع الخدمات ....
٩٨	التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم ....
١٠٢	أقاليم الكثافة السكانية ....
١٠٥	العوامل المؤثرة في توزيع السكان محلياً وعالمياً ....
١٠٦	١- العوامل الطبيعية ....
١١١	٢- العوامل البشرية وأثر النشاط الاقتصادي ....
١١٤	٣-العوامل التاريخية والاجتماعية ....

الموضوع	رقم الصفحة

المـوضـوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

التربية السكانية

رقم الإيداع	: ٢٠١٣/١٦١١٠
الترقيم الدولي	I.S.B.N :
	978-977-212-224-0

التربية السكانية

مفهومها - مشكلاتها - سياستها



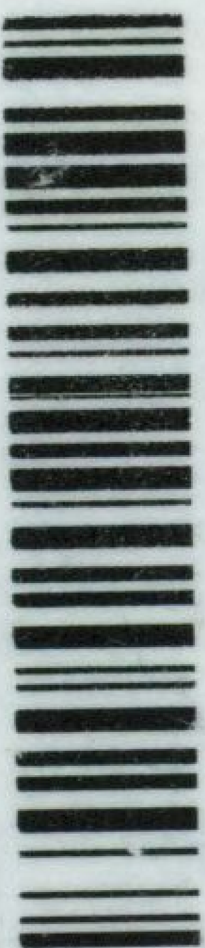
د/ريمون المعلولى
أستاذ التربية البيئية و السكانية
كلية التربية - جامعة سرت

د/على فوزى عبد المقصود
المحاضر بقسم التربية و علم النفس
كلية التربية - جامعة سرت

أ/عطية سالم الحداد
قسم معلم فصل
كلية التربية - جامعة سرت



التربية السكانية
د/على فوزى عبد المقصود
أ/عطية سالم الحداد
د/ريمون المعلولى
مؤسسة شباب الجامعة







مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د / مصطفى مشرفة
تليفاكس :4839496 الإسكندرية
Email:shabab_elgamaa2@yahoo.com